



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم  
فرع العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية

بعنوان:

# دور سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي لدى الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

من إعداد المترشح: عبد الوهاب زنقيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/05/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ.د / بوزيد السايح ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيساً  
أ.د / دادن عبد الوهاب..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً  
أ.د / بوخاري عبد الحميد ..... (أستاذ، جامعة غرداية) مناقشاً  
د / لعروسي العربي ..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً  
د / شليق عبد الجليل ..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة الوادي) مناقشاً  
د / غطاس عبد الغفار.. (أستاذ محاضر "أ"، جامعة برج بوعرييج) مناقشاً

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم  
فرع العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية

بعنوان:

# دور سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي لدى الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

من إعداد المترشح: عبد الوهاب زنقيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/05/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ.د / بوزيد السايح ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيساً  
أ.د / دادن عبد الوهاب..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً  
أ.د / بوخاري عبد الحميد ..... (أستاذ، جامعة غرداية) مناقشاً  
د / لعروسي العربي ..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً  
د / شليق عبد الجليل ..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة الوادي) مناقشاً  
د / غطاس عبد الغفار.. (أستاذ محاضر "أ"، جامعة برج بوعريبيج) مناقشاً

السنة الجامعية 2020/2021

# الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله  
والذي الكريم أطال الله في عمره  
زوجتي الغالية حفظها الله  
قرة العين والقلب "أسامة وحذيفة"  
كل من وقفوا إلى جانبي  
وجميع أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا  
إلى من علمني حب العلم والبحث والنجاح  
أهدي ثمرة هذا العمل

# كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام هذا العمل وأسأله أن يكون خالصاً  
لوجهه الكريم.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير، مع كل الاحترام إلى الأستاذ المشرف

**الأستاذ الدكتور عبد الوهاب دادن**

على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علي بمساعدته ونصائحه وإرشاداته

وإلى الأساتذة والزملاء على دعمهم لي في إتمام الدراسة

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الأفاضل بتكرمهم وقبول مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي بكلية الاقتصاد بجامعة ورقلة

وإلى كل من ساعدني ونصحني ومن لم يسعفني الحظ لذكرهم

أقول لهم

**جزاكم الله عنا خير**

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في سياسات سعر الصرف ودورها في تحقيق التوازن الخارجي لدى الاقتصاديات النامية، وللجزائر بالخصوص باعتبارها بلد نامي، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1986-2018، هذه المرحلة التي شهدت فيها الجزائر عدة اختلالات خارجية نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، وللإجابة على الإشكالية، اعتمدنا على المنهج الوصفي مع أدوات إحصائية وقياسية وذلك بمنهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR باستعمال برنامج EViews 10. خلصت الدراسة إلى أنه يمكن لسياسة سعر الصرف أن تؤدي دور في الحد من الاختلالات الخارجية عن طريق استعمال أسلوب تخفيض قيمة العملة، لكنه دور ضعيف، يتطلب دعمه بأدوات أخرى، بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الحالي وهذا ينطبق على حالة بعض الدول النامية والنفطية بالخصوص، لذا فإن النتائج المحققة جراء هذه السياسة لم ترق إلى مستوى الأهداف المسطرة من قبل السلطات في الجزائر.

**الكلمات الدالة:** سياسة الصرف، ميزان المدفوعات، توازن خارجي، شعاع الانحدار الذاتي VAR

## **Abstract**

This study aims to research exchange rate policies and their role in achieving external balance in developing economies, and especially Algeria as a developing country, during the period 1986-2018, this stage in which Algeria witnessed several external imbalances as a result of internal and external causes. In this study, we relied on the descriptive approach with statistical and standard tools through the Autoregressive methodology (VAR) using EViews 10.

The study concluded that the exchange rate policy can play an important role in reducing external imbalances by using the method of devaluation, but it remains a weak role, which requires support with other tools, due to the nature of the current Algerian economy, and especially this applies to the case of some developing and oil-producing countries. Therefore, the results achieved due to this policy did not reach the level of the objectives established by the authorities in Algeria.

**Key words:** Exchange policy, balance of payments, external equilibrium, VAR

## **Résumé**

Cette étude vise à rechercher les politiques de taux de change et leur rôle dans la réalisation de l'équilibre extérieur dans les économies en développement, et en particulier l'Algérie en tant que pays en développement au cours de la période 1986-2018, cette étape au cours de laquelle l'Algérie a connu plusieurs déséquilibres extérieurs en raison de causes internes et externes. Dans cette étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive avec des outils statistiques et standards à travers la méthodologie autorégressive (VAR) utilisant EViews 10.

L'étude a conclu que la politique de change peut jouer un rôle important dans la réduction des déséquilibres extérieurs en utilisant la méthode de la dévaluation, mais elle reste un rôle faible, qui nécessite un soutien avec d'autres outils, en raison de la nature de l'économie algérienne actuelle, et notamment cela s'applique au cas de certains pays en développement et producteurs de pétrole. Par conséquent, les résultats obtenus grâce à cette politique n'ont pas atteint le niveau des objectifs fixés par les autorités algériennes.

**Les mots clé :** Politique de change, balance des paiements, équilibre extérieur, VAR

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	ملخص الدراسة
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة عامة
<b>01</b>	<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل نظري لسياسة سعر الصرف
03	المطلب الأول: سياسة سعر الصرف، التعريف والأهداف
08	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف الأجنبي
10	المطلب الثالث: أنظمة وترتيبات أسعار الصرف
16	المبحث الثاني: مدخل نظري للتوازن الخارجي
16	المطلب الأول: التوازن الخارجي كأحد أهداف السياسة الاقتصادية
24	المطلب الثاني: التوازن الخارجي ودوافع الاختلال في ميزان المدفوعات
29	المطلب الثالث: المناهج النظرية لتعديل اختلال التوازن الخارجي
40	خلاصة الفصل
<b>41</b>	<b>الفصل الثاني: سياسة سعر الصرف كأداة لتعديل اختلال التوازن الخارجي</b>
42	تمهيد
43	المبحث الأول: تعديل اختلال التوازن الخارجي وسياسة تحويل الانفاق
43	المطلب الأول: الرقابة على الصرف لإعادة التوازن الخارجي
48	المطلب الثاني: تخفيض قيمة العملة لعلاج اختلال التوازن الخارجي
51	المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
60	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
60	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
64	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
67	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
71	خلاصة الفصل
<b>72</b>	<b>الفصل الثالث: الاختلالات الخارجية للدول النامية في ظل النظام النقدي الدولي</b>
73	تمهيد
74	المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على ميزان المدفوعات
74	المطلب الأول: البنية الاقتصادية للدول النامية
78	المطلب الثاني: انعكاس طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية على الدول النامية

86	المطلب الثالث: البحث عن التوازن الخارجي في الاقتصاديات النامية
91	المبحث الثاني: إدارة أنظمة وسياسات الصرف في الاقتصاديات النامية
91	المطلب الأول: محددات اختيار أنظمة الصرف الملائمة للاقتصاديات النامية
99	المطلب الثاني: تقلبات أسعار الصرف في الاقتصاديات النامية وأزماتها
102	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وتحقيق الأهداف والخارجية
108	خلاصة الفصل
109	<b>الفصل الرابع: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وتعديل الاختلالات الخارجية</b>
110	تمهيد
111	المبحث الأول: تطور نظم سعر الصرف في الجزائر
111	المطلب الأول: نظام الصرف بعد نشأة الدينار الجزائري
114	المطلب الثاني: التسيير الحركي لسعر الصرف بعد أزمة 1986
118	المطلب الثاني: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994
121	المبحث الثاني: قراءة في ميزان مدفوعات الجزائر خلال 1986-2018
121	المطلب الأول: رصيد الحساب الجاري للجزائر
138	المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية وتطور حساب رأس المال للجزائر
144	المطلب الثالث: ادارة سعر الصرف لعلاج الاختلالات الخارجية في الجزائر
159	خلاصة الفصل
160	<b>الفصل الخامس: اختبار أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 86-2018</b>
161	تمهيد
162	المبحث الأول: تغيرات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات
162	المطلب الأول: تطور تسعيرة الدينار الجزائري
168	المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1986-2018
170	المطلب الثالث: استجابة ميزان المدفوعات لتغيرات سعر الصرف في الجزائر
176	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
176	المطلب الأول: أدبيات نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR
181	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات
189	المطلب الثالث: النتائج والمناقشة
200	خلاصة الفصل
201	خاتمة
207	المراجع
217	الملاحق
227	الفهرس



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	التمييز بن عملية التسوية والتصحيح الإداري لميزان المدفوعات	01/1
38	أشكال تخفيض قيمة العملة	02/1
81	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين الخارج في الدول العربية المقترضة 2017-2018	01/3
82	مؤشرات المديونية للدول العربية المقترضة	02/3
98	أسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل	03/3
104	مزايا ومساوئ قاعدة سعر الصرف الحقيقي	04/3
113	العملات المكونة للسلة المعتمدة في سنة 1973.	01/4
114	سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق	02/4
115	سعر برمبل البترول خلال 1985-1990	03/4
116	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987/1991	04/4
139	تطور تدفقات الاستثمار الى الاقتصاد الجزائري 2005-2008	05/4
162	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي للفترة 1962-1964	01/5
162	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي خلال 65-1973	02/5
164	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي 87-1994	03/5
165	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي 95-1999	04/5
182	نتائج الإحصاء الوصفي للسلاسل الزمنية	05/5
188	نتائج اختبار درجة الإبطاء RVAR	06/5
190	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	07/5
190	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	08/5
191	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء	09/5
191	نتائج اختبار السببية بن متغيرات النموذج وميزان المدفوعات	10/5
192	نتائج اختبار السببية بن متغيرات النموذج والحساب الجاري	11/5
192	نتائج اختبار السببية بن متغيرات النموذج وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر	12/5
192	نتائج اختبار السببية بن متغيرات النموذج والمديونية الخارجية	13/5

## قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01/1	تأثير تحسن سعر الصرف على التضخم	07
02/1	أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي 1978 و1998	15
03/1	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	23
04/1	الآلية التلقائية لعلاج عجز ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت	32
05/1	الآلية التلقائية لعلاج عجز ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن	34
06/1	آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية	35
01/2	المنحنى J	51
01/3	تطور معدلات التضخم لبعض الدول النامية والمتقدمة	79
02/3	أثر الحلقة المفرغة على رصيد الميزان التجاري	83
03/3	التشابك في الآثار التي يحدثها العجز في ميزان المدفوعات	85
04/3	مثلث ماندل	93
01/4	بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال 1985-1990	115
02/4	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986-2018	122
03/4	تطور الصادرات الجزائرية خلال 1986-1999	123
04/4	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنة 2018	126
05/4	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق لسنة 2018	127
06/4	تطور الواردات الجزائرية خلال 1986-2018	128
07/4	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية سنة 2018	129
08/4	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية سنة 2018	130
09/4	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة 1986-2018	131
10/4	تطور رصيد ميزان الخدمات الجزائري خلال 1990-2018	133
11/4	تطور رصيد ميزان التحويلات للجزائر خلال 1986-2018	135
12/4	تطور الحساب الجاري للجزائر خلال 1986-2018	136
13/4	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر 1986-2018	138
14/4	المديونية الخارجية للجزائر خلال 1986-2018	141
15/4	قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القرض 1997-2017	142
16/4	تطور احتياطي الصرف للجزائر 1986-2018	142
17/4	تطور رصيد حساب رأس المال للجزائر خلال 1986-2018	143
01/5	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1986-2018	166
02/5	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1986-2018	168

171	تطور رصيد ميزان المدفوعات وتغير سعر الصرف خلال 1986-2018	03/5
181	تطور سعر صرف الدينار الجزائري/دولار 1986-2018	04/5
182	تطور سعر برمبيل البترول من 1986 إلى 2018	05/5
183	تطور سعر الفائدة الحقيقي للجزائر من 1986 إلى 2018	06/5
184	تطور سعر الفائدة الحقيقي للجزائر من 1986 إلى 2018	07/5
185	تطور صافي الاستثمار الأجنبي للجزائر من 1986 إلى 2018	08/5
185	تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1986 إلى 2018	09/5
186	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر من 1986 إلى 2018	10/5
187	رسم سلسلة الفروق الأولى للسلاسل الزمنية	11/5
189	معكوس جذور الوحدة	12/5
193	نتائج اختبار صدمات المتغيرات المفسرة	13/5

### قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير	217
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة 2017-2019	218
03	توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم (2001-1991)	219
04	تطور معدلات التضخم في العالم (2018-2014)	219
05	المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب مجموعة الاستعمالات (2018-2017)	220
06	المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية (2018-2017)	221
07	تطور أهم المنتجات المستوردة في الجزائر الفترة (2017-2005)	222
08	تطور قائم الدين الخارجي للجزائر خلال (2016-2018)	222
09	نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال PP لاستقراره السلاسل الزمنية	223
10	نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال ADF لاستقراره السلاسل الزمنية	223
11	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي RVAR	224
12	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للجزائر خلال 1986-2018	225

مقدمة

## توطئة

عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورا وتشابكا كبيرا، أدى إلى اتساع رقعة المبادلات التجارية بين مختلف الاقتصاديات في أنحاء العالم وتداخل المصالح فيما بينها، مما ترتب عن قيام هذه العلاقات إلى ارتباطها بوضعيات دائنة وأخرى مدينة، ويتجلى ذلك من خلال وضعية سجل ميزان المدفوعات الخارجية الذي تدون فيه مختلف العمليات التي تتم مع العالم الخارجي.

وبذلك فمن أهم المشكلات التي تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج تلك التي تتعلق بتنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة من حيث ما لها وما عليها، حيث ظهرت اختلالات في وضع المدفوعات الخارجية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

لقد كان لتزايد الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دورا هاما في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرغوبة وذلك بالبحث عن الأساليب المناسبة لعلاج هذه الاختلالات.

قد تعددت وتنوعت الأدوات والسياسات التي استعملت لتحقيق هذا الغرض بين مباشرة وغير مباشرة وكمية وسعيرية، وكانت سياسة سعر الصرف من بين أهم هذه السياسات المنتهجة من طرف تلك الاقتصاديات. لكونها أداة فعالة لدى السلطات النقدية في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

اختلفت سياسات أسعار الصرف المنتهجة في علاج الاختلالات الخارجية من طرف الاقتصاديات نظرا لتنوع وتعدد الأنظمة المتبعة من طرف هذه الدول واختلاف الظروف الاقتصادية الخاصة بها. وكانت إعادة تقييم العملات لبعض الدول النامية السياسة الأبرز خاصة بعد فرضها من طرف صندوق النقد الدولي على بعض الدول النامية في إطار الاتفاقات المبرمة معه، لأجل تحقيق التوازن الخارجي، من خلال رفع حجم الصادرات والتخفيض من حجم الواردات.

وكانت الجزائر من بين الدول النامية التي انتهجت سياسة تخفيض قيمة العملة (الدينار الجزائري) في هذا الاطار بعد الأزمة التي شهدتها العالم سنة 1986 نتيجة التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات، والتي أدت إلى اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي، مست مختلف التوازنات الداخلية والخارجية، نتيجة لتدهور أسعار المحروقات، كما أن هذه الاختلالات تزامنت مع تذبذب في قيمة الدولار الأمريكي الذي ارتبطت به العديد من المعاملات التجارية الدولية خاصة البلدان النامية المصدرة للنفط، مما أدى بذلك إلى تدهور شروط التبادل الدولي وزيادة حدة العجز في موازين مدفوعاتها.

توالت الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري بسبب ارتباطه الوثيق بأسعار المحروقات، كما أن ظهور الأورو كعملة أوروبية وتقلبات الدولار مقابل هذه العملة، كان له الأثر في قيمة الدينار الجزائري وعلى عوائد عمليات المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، وهو مما أدى الى تدخل السلطات النقدية لحماية العملة والاقتصاد من هذه الصدمات.

### الإشكالية:

وهذا ما يدفع للتساؤل عن مدى نجاعة تلك الإجراءات المتخذة والمتعلقة بسياسة سعر الصرف ودورها الأهداف المرجوة منها، ولذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في دور هذه السياسات في الحد من الاختلالات وقياس العلاقة بينها بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1986 و2018.

حسب ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي

### ما مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 1986-2018؟

أي أن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول دور سياسة سعر الصرف في معالجة الخلل وتحقيق التوازن الخارجي الذي عادة ما تعرفه الاقتصاديات النامية، والذي يتمثل في العجز غير المرغوب فيه. إذ من خلال الإشكالية نطرح بعض التساؤلات التالية:

- ما طبيعة الاختلالات الخارجية التي تتعرض لها الاقتصاديات النامية؟
- كيف يمكن تفسير العلاقة بين التوازن الخارجي للاقتصاديات وسعر الصرف؟
- ما هي الأدوات الفعالة لسياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن لدى الاقتصاديات النامية؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار أداة سعر الصرف كقيلة بمعالجة اختلال التوازن الخارجي للجزائر؟

### الفرضيات:

- تتعرض أغلب الدول النامية الى اختلالات حادة في توازنها الخارجية، تظهر في شكل عجز موازين مدفوعاتها، نتيجة اختلالات هيكلية في اقتصاداتها.
- يرتبط سعر الصرف بميزان المدفوعات بعلاقة ارتباط قوية وتبادلية أي أن كل منهما يؤثر بشكل ما على الآخر.
- إن عملية تخفيض العملة تعتبر أحد أفضل الأدوات الفعالة لسياسة سعر الصرف في معالجة اختلال التوازن الخارجي في الاقتصاديات النامية.
- يمكن اعتبار سعر الصرف كأداة فعالة وكافية لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر.

## أهمية الدراسة

يعتبر ميزان المدفوعات والأرصدة المكونة له عاملا أساسيا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، كما أن توازنه يسمح باستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، وأن سياسة الصرف التي عادة ما تستعمل من طرف الاقتصاديات النامية لمعالجة اختلال التوازن الخارجي بقيت دون جدوى؛ وبذلك تبرز أهمية الموضوع الذي يسعى إلى إمكانية رصد وتفعيل العلاقة بين التوازن الخارجي وسياسة سعر الصرف في الاقتصاديات النامية.

## هدف الدراسة

إن هدف هذه الدراسة الأساسي، يكمن في محاولة إبراز أهمية سياسة الصرف الأجنبي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الخلل على المستوى الخارجي، وكيفية التدخل الفعالة للسلطات النقدية لأجل تحقيق الاستقرار، والحد من النتائج السلبية لهذه الاختلالات، إضافة إلى الإجراءات الاحترازية التي يجب اتخاذها لذلك مع إمكانية إيجاد آليات مناسبة لتحسين فعالية سياسة سعر الصرف في الجزائر ضمن هذا الإطار.

## حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة في إطارها المكاني ممثلا بالجزائر باعتبارها أحد البلدان النامية التي شهدت عبر الزمن اختلالات خارجية وسعت جاهدة إلى البحث عن التوازن الداخلي والخارجي. وفي إطارها الزمني من خلال فترة الدراسة المحددة بين 1986 و2018، وهي الفترة التي عرفت فيها جملة من التحولات الاقتصادية، نتيجة اختلال التوازنات الكلية عموما والخارجية خصوصا.

## منهج البحث والأدوات المستخدمة

فيما يخص المنهج المتبع للدراسة فقد تم اختيار المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالاستعانة بالمنهج القياسي في قياس أثر سياسة سعر الصرف في معالجة اختلال التوازن الخارجي مستعملا بذلك أدوات إحصائية، وأدوات القياس الاقتصادي.

## مرجعية الدراسة

تطرق بعض الدراسات إلى موضوع هذا البحث عن طريق دراسة أثر تقلبات -وأخرى تخفيض- سعر الصرف على ميزان المدفوعات أو أحد مكوناته، وذلك في فترات زمنية متباينة ومناهج مختلفة، مست بعضها دول متقدمة والأخرى نامية في دراستها.

## هيكل الدراسة

- لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى جزئين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، موزعة في خمسة كما يلي:
- ✓ الفصل الأول: ويتضمن الإطار النظري لسياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، حيث يتضمن الأهداف وأنواع الأدوات المستخدمة في سياسة الصرف، وكذا الاختلال والتوازن الخارجي، بالإشارة إلى أسباب الاختلال والآثار الناجمة عن الاختلال والمناهج النظرية للتعديل
  - ✓ الفصل الثاني: ويتضمن سياسة سعر الصرف كأداة لتعديل اختلال التوازن الخارجي، حيث يتضمن سياسة الرقابة وتخفيض العملة لعلاج الاختلال وشروط نجاحها بالإضافة إلى الدراسات السابقة في هذا المجال باللغتين العربية والأجنبية
  - ✓ الفصل الثالث: يتضمن الاختلالات الخارجية للدول النامية قراءة في الواقع في ظل النظام النقدي وفي الأسباب والآثار المترتبة عنها، وكذا إدارة سياسة سعر الصرف لدى الاقتصاديات النامية وفعالية سياسة الصرف في علاج الاختلالات الخارجية لديها.
  - ✓ الفصل الرابع: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري واختلال التوازن الخارجي للجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2018 في محاولة لاستعراض تطور سياسات الصرف منذ الأزمة، وحالة ميزان المدفوعات للجزائر بعد تجسيد محتوى الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي المتعلقة بسعر الصرف، وخلال السنوات الأخيرة سعياً للعودة إلى وضع التوازن الخارجي.
  - ✓ ثم في الفصل الخامس والأخير كدراسة قياسية لاختبار أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة قمنا بدراسة وصفية لتطورات تسعيرة الدينار الجزائري وكذا رصيد ميزان المدفوعات، لاستنتاج هذا الأثر، ثم الدراسة القياسية وذلك باستعمال شعاع الانحدار الذاتي المقيد RVAR من خلال البحث في السببية وتحليل الصدمات باستعمال دوال الاستجابة الدفعية للوصول إلى النتائج.



# الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة  
سعر الصرف والتوازن الخارجي

## تمهيد

يعتبر سعر الصرف أداة ربط اقتصاد مفتوح مع باقي اقتصادات العالم، وفي ذات الوقت يؤدي سعر الصرف دورا مهما في قدرة الاقتصاد التنافسية، وتتمحور سياسة سعر الصرف حول الشروط والطريقة المثلى التي يمكن استخدامها من طرف السلطات النقدية في التعامل مع العملة لتحقيق الأهداف والتوازنات الاقتصادية المرجوة، وذلك اما بالتدخل للتأثير على قيمة العملة أو التحكم في حجم دخولها وخروجها للبلد، وذلك يكون في إطار نظام سعر الصرف المتبع.

كما يعتبر التوازن الخارجي من بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية، التي تسعى الدول الى الوصول اليه ويقصد به توازن ميزان المدفوعات، الذي يعكس موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات، إذ أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس في الغالب لدى بعض الاقتصاديات النامية حالة العجز، والتي تعبر على أن البلد يعيش فوق امكانياته، وهو ما يتطلب تدخل السلطات للحد من هذه الحالة. وينصح صندوق النقد الدولي عادة هذه الاقتصاديات بسياسة سعر الصرف لبلوغ هذا الهدف.

لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز جزء من الجانب النظري للدراسة وذلك بالتطرق إلى المتغيرين الأساسيين للموضوع وهما سياسة سعر الصرف، كسياسة اقتصادية والمفاهيم العامة التي تتمحور حولها، وكذا إلى التوازن الخارجي كأحد أهداف السياسات الاقتصادية وما يتعلق به.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، تم التطرق في الأول منهما الى سياسة سعر الصرف ويتضمن التعريف والأهداف وكذا الأدوات التي يمكن اعتمادها في سياسة الصرف، مع الإشارة الى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، والأنظمة المتعلقة به. أما المبحث الثاني تطرقنا الى التوازن الخارجي المتمثل في التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات. بالإشارة إلى مفهومه ومكوناته والأهمية الاقتصادية لأرصده ومدلولاتها، والتأثيرات الاقتصادية له بالإضافة الى أسباب هذه الاختلالات التي يمكن أن تحدث، ومختلف السياسات الاقتصادية المتبعة لمعالجتها.

## المبحث الأول: مدخل نظري لسياسة سعر الصرف

تعتبر أسعار الصرف كمتغير أساسي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من تأثيرات كبيرة على حجم واتجاه المعاملات الجارية ورؤوس الأموال بين مختلف الدول، فضلا عن الآثار التي تنجر عن تغيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية والتوازنات الكلية، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى أهم المفاهيم الأساسية لسياسة سعر الصرف وما يرتبط بها.

## المطلب الأول: سياسة سعر الصرف، التعريف والأهداف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في المعاملات الاقتصادية الخارجية للدول، وذلك من خلال مختلف المعاملات التجارية والمالية التي لا يمكن إتمامها إلا باستخدام سعر الصرف، حيث يعبر عن النسبة التي يتم على أساسها مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، وتكمن أهمية سعر الصرف كونه يستخدم كهدف تسعى السلطات النقدية لتحقيقه عند مستوى محدد أو كوسيلة لتسيير بعض المبادلات التجارية والمالية، أو كمؤشر يعكس درجة تنافسية الاقتصاد، من خلال تأثيره على مختلف الجوانب الاقتصادية للبلد.

## أولاً: النظريات المحددة لسعر الصرف

نظرا للاهتمام المتزايد بالمعاملات التجارية والمالية الخارجية ظهرت العديد من النظريات التي تفسر وتبين كيفية تحديد سعر صرف العملات بالشكل الذي يسمح بتحقيق التوازنات الخارجية للدول، نذكر منها:<sup>1</sup>

**1- نظرية تعادل القوة الشرائية:** بعد أن تخلت عدة دول عن قاعدة الذهب عقب الحرب العالمية الأولى أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار الصرف بالنسبة لهذه الدول، وبذلك حاول الاقتصادي السويدي Gustav Cassel تقديم أساس جديد لتقييم كل عملة بالنسبة لعملة أخرى، وحسب هذه النظرية فإن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من تلك الدول، وبالتالي فإن سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين أما التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف فهي تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين. وتم صياغة النظرية وفق صيغتين مختلفتين وهما الصيغة المطلقة والصيغة النسبية:<sup>2</sup>

- ترى الصيغة المطلقة أن سعر الصرف يتوقف على القوة الشرائية لكل عملة في بلدها وبالتالي يمكن أن يتحدد سعر الصرف وفق الصيغة التالية: سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي: مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص 118-123

<sup>2</sup> نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 167

- أما الصيغة النسبية فتهمم بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف التوازني من لحظة لأخرى، لذا إذا وجد معدلات مختلفة من التضخم المحلي في كلا البلدين فان سعر الصرف سوف يتغير حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات، وبناء على هذه النظرية فإن أي ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية لا يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمية سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف -انخفاض في قيمة العملة- بنفس نسبة ارتفاع الأسعار. وبالتالي فان الصيغة النسبية هي حاصل ضرب سعر الصرف في الفترة السابقة ونسبة الأرقام القياسية لأسعار البلدين واجهت هذه النظرية عدة انتقادات أهمها:<sup>1</sup>

- صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، كونها تأخذ بعين الاعتبار سلع لا علاقة لها بالتجارة الخارجية. وصعوبة اختيار فترة الأساس.
- إهمالها لعوامل أخرى تدخل في تحديد سعر الصرف كحركة رؤوس الأموال ومستويات الدخول وكذا أثر الرقابة على الصرف والتعريف الجمركية والمديونية الخارجية واعتمادها على الميزان التجاري فقط في التحليل.
- ان القدرة التنافسية في التجارة الدولية لا تتوقف على السعر فقط وانما تتعداه الى عوامل أخرى كالجودة والخدمات المصاحبة لعملية البيع.
- تفترض النظرية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الأسعار الداخلية وسعر الصرف، بينما الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن سعر الصرف قد يؤثر بدوره في الأسعار الداخلية، كما أنه قد يتغير نتيجة لعوامل أخرى كفرض رسوم جمركية تتسبب في ارتفاع قيمة العملة في الخارج.

**2- نظرية الأرصد:** تقوم هذه النظرية على أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس على ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات، فإذا حقق الميزان فائضا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية، والعكس في حالة العجز، حيث ينخفض الطلب على العملة ويرتفع العرض منها وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية. لكن ما يعاب على هذه النظرية كونها لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.

**3- النظرية الكمية:** تعتمد هذه النظرية في تفسيرها على أن ارتفاع المعروض النقدي وزيادة سرعة تداوله تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، وهو ما يؤثر على حركة التبادل الدولي، من خلال ارتفاع تكلفة الصادرات، والاتجاه نحو السلع الأجنبية أي زيادة في نسبة الواردات، وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يتسبب في تدهور سعر صرف العملة المحلية، ويحدث العكس عند انخفاض كمية النقود وسرعة تداولها، ينتج عنها انخفاض تكلفة الصادرات ويزداد الطلب عليها فتزيد القيمة الخارجية للعملة.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 168

**4- نظرية الإنتاجية:** تتحدد قيمة العملة حسب هذه النظرية على أساس قوة وكفاءة جهازها الإنتاجي، أي أنه يتم تقييم العملة المحلية بما يتناسب ومستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، فزيادة معدلات الإنتاج الوطني دليل على قوة الاقتصاد القومي وارتفاع كفاءته الإنتاجية وتحسن قيمة عملته في سوق الصرف، أما إذا انخفضت معدلات الإنتاجية وتم تقييم العملة بأعلى من قيمتها ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المحلية وهو ما يؤثر على قيمة الصادرات، مما يتسبب في انخفاض الطلب الخارجي على العملة وبالتالي انخفاض قيمتها. وبالمقابل سيتجه الطلب المحلي نحو السلع الأجنبية ويرتفع بذلك عرض العملة المحلية في سوق الصرف، وينتج عن ذلك انخفاض قيمتها.

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملتين من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترات معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة\*، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص ونقتصر على:

- 1- **سعر الصرف الاسمي:** يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى أو العكس على نقاط مختلفة عبر الزمن<sup>1</sup>. والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي الجاري بغض النظر عن القوة الشرائية، إذ لا يبين حقيقة قيمة العملة، وبالتالي لا يعتبر معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية. وهنا نميز بين سعر الصرف الاسمي الرسمي المعمول به في المبادلات الرسمية، وآخر موازي معمول به في الأسواق الموازية.
- 2- **سعر الصرف الحقيقي:** يمثل ذلك المؤشر المرجح الذي يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بالأسعار المحلية، وبالتالي فهو يجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم. ويمكن تعريفه من خلال العلاقة بين سوقي السلع المحلي والعالمي، حيث يحدد سعر الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبذلك فهو يقيس القدرة على المنافسة<sup>2</sup>.
- 3- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى<sup>3</sup>.

\* لمزيد من الاطلاع حول أشكال سعر الصرف يمكن الرجوع الى: عبد المجيد قدي، (مرجع سابق) ص 107-103

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 120

<sup>2</sup> علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، أبوظبي، 1997، ص 17

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، (مرجع سابق)، ص 105

## ثانيا: سياسة سعر الصرف

تشير السياسة الاقتصادية الى مجمل القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>. وتعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات الاقتصادية الهامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مجموعة من الأدوات، والتي تظهر استقلاليتها عن السياسة النقدية من يوم الى يوم وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها<sup>2</sup>، والتي تبرز دور الدولة التقليدي وتدخلها في الحياة الاقتصادية على المستوى الدولي.

### 1. تعريف سياسة سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي كهدف أساسي، إذ تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف، لتحقيق معدل نمو اقتصادي أفضل واستقرار الأسعار، والتشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي. حيث تمثل مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق سعر الصرف الأجنبي في الحدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم<sup>3</sup>. وبذلك تكون هذه الإجراءات في ظل اي نظام تعتمده السلطات النقدية قصد توجيه عملتها المحلية لخدمة اقتصادها وبرامجها التنموية.

كما يمكن تعريفها على أنها: " كافة الإجراءات الصادرة عن السلطات العامة والتي تستهدف تغيير سعر الصرف وذلك بهدف تعزيز التوازن التجاري وحاليا تستخدم سياسة سعر الصرف لمحاربة التضخم"<sup>4</sup>. وبذلك فهي مجموع الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة<sup>5</sup>.

### 2. أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى السلطات النقدية من خلال سياسة سعر الصرف الى تحقيق بعض الأهداف يمكن ايجازها فيما يلي:<sup>6</sup>

✓ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** ويعني الاستخدام الكامل للموارد دون أي تقلبات أو أزمات وارتفاع في مستوى الأسعار حيث يرتبط هذا الهدف بتحقيق هدف استقرار الأسعار (التضخم)، وفي نفس الوقت المحافظة على قيمة العملة ومنع ظهور ارتفاع في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الركود نتيجة لانخفاض الطلب الكلي. حيث يترتب على عدم تحقيق هذا الهدف حدوث اختلال في توزيع الدخول كما تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة، وبالتالي فان ارتفاع الاسعار يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يخل بالاستقرار الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2003، ص 14

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، (مرجع سابق) ص 131

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات. الدار الجامعية، مصر، 2016 ص 63

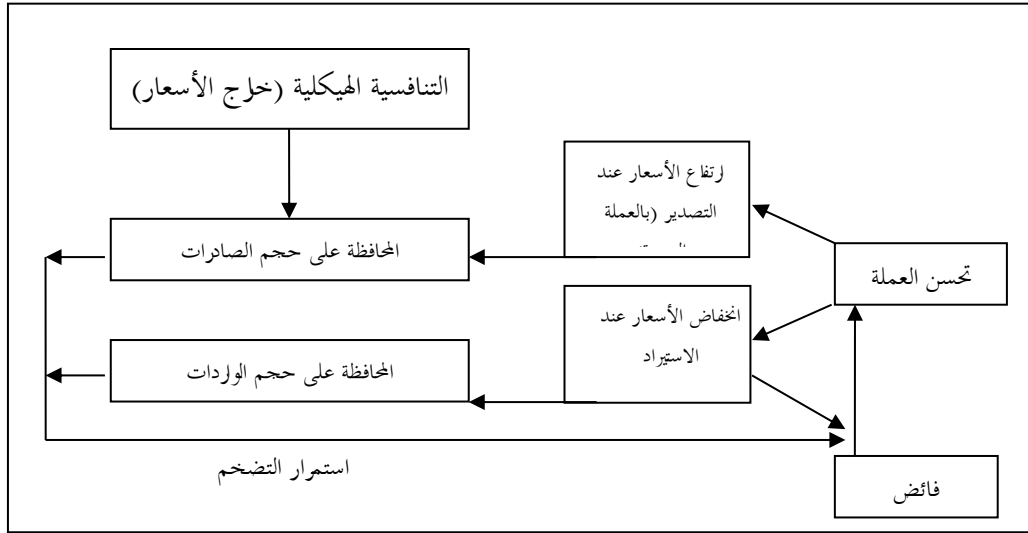
<sup>4</sup> فاطمة الزهراء حجازي، ادارة السياسة الاقتصادية في ظل توتيتات أسعار الصرف المختلفة. مركز الكتاب الأكاديمي، 2018 ص 97

<sup>5</sup> بلعزوز بن علي. محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد. دار الخلدونية، الجزائر 2008 ص 128

<sup>6</sup> أنظر عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، (مرجع سابق) ص 64

كما أن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على مستوى التضخم. وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد الإنتاج في المدى المتوسط، وتحقق بذلك المؤسسات أرباح كما تتحسن جودة المنتوجات وتنافسيتها. وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية.

الشكل رقم (01/1) تأثير تحسن سعر الصرف على التضخم



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005 ص 132

يتضح من الشكل أن تحسن قيمة سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مع ارتفاع أسعار التصدير، ففي المدى القصير يؤدي انخفاض تكاليف الاستيراد إلى أثر إيجابي على المستوى العام للأسعار، وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة وزيادة القدرة على إنتاج سلع ذات جودة عالية مما يعني زيادة القدرة التنافسية ومن ثم المحافظة على حجم الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، مما يساهم في تحسين قيمة العملة وزيادة حجم الواردات لانخفاض اسعارها.

✓ **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير، وهو ما يقلل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستوردها محليا (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

✓ **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك

يجعله أكثر ربحية. ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها. ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للمصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات.

✓ **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للسلطات النقدية للدولة اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف تشجيع وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة التصدير. فقد لجأت بعض الدول المتقدمة لهذه السياسة لأجل تشجيع الصادرات وحماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية آنذاك، كألمانيا مثلاً التي أقدم فيها البنك الفدرالي عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات. ثم اعتمد سياسة العملة القوية في مرحلة ثانية. وكذا اليابان لجأت لهذه السياسة، إلا أنها فيما بعد ما بين سنتي 1970-1990 أقدمت وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير سياستها بتغيير قيمة العملة، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد.

### المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف الأجنبي

لتنفيذ سياسة سعر الصرف لغرض تحقيق الأهداف المرجوة منها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل المتعلقة بها ولعل أهمها:<sup>1</sup>

#### 1 - تعديل سعر صرف العملة

لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في النظام المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة. وتستخدم سياسة التخفيض عموماً لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب.
- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير).

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي (مرجع سابق) ص 135



إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف (J)، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر. كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي لا يجب أن يكون كبيراً جداً. مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المقدرة بالعملات الأجنبية إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم.

## 2 - استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم المصرف المركزي بتخفيض العملة المحلية. وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

## 3 - مراقبة الصرف

هي مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغرض الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>. وتقضي هذه السياسة إخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربة. ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وأخرى للمقيمين لا يمكن بها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

## 4 - استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة لمواجهة خطر انهيار العملة إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو. حيث لجأت فرنسا إلى ذلك ورفعت سعر الفائدة إلى أعلى منه في ألمانيا عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، (مرجع سابق)، ص 129

## 5 - إقامة سعر صرف متعدد

يهدف نظام أسعار المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

يصعب اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

### المطلب الثالث: أنظمة وترتيبات أسعار الصرف

يعبر التغير في سعر الصرف الخاص بعملة معينة عن تطور قيمة هذه العملة في الزمن، ويحسب من خلال مقارنة بين سعر صرف هذه العملة في لحظتين زمنيتين<sup>1</sup>. وعند الحديث عن تغيرات سعر الصرف كثيرا ما تتداول مصطلحات مختلفة للتعبير عن ذلك، فنجد عبارة **التدهور Dépréciation** و**التحسن Appréciation**، وكذا **التخفيض Dévaluation** و**الرفع** من قيمة العملة **Réévaluation**، حيث يأخذ التخفيض في العملة مكانه عندما يكون سعر العملات الأجنبية، في ظل نظام الصرف الثابت، يزداد بقرار رسمي تتخذه السلطات العمومية بشكل اداري لتعديل القيمة الخارجية للعملة بفعل الضغوط الممارسة عليها. والرفع يعتبر عكس التخفيض<sup>2</sup>.

أما تغيرات سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة وذلك عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي، ولذلك فهما مفهومان يرتبطان بعمل السوق، وتحدث عندما يحدث تغير ما في الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه.

تختلف سياسة سعر الصرف حسب نظام سعر الصرف المتبع لأجل تحقيق الأهداف المرجوة منها. ولقد اختلفت النظم التي اتبعها العالم في مجال أسعار الصرف تبعا لتطور الأنظمة النقدية الدولية، ويشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف<sup>3</sup>، ويعبر عن تلك القواعد والأسس التي تحكم تدخل السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف أو الدفاع عنه، ويسمى سعر الصرف الاسمي.

حيث تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انخيار نظام بريتون وودز عام 1971، فتميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية، أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية<sup>4</sup>. ويمكن إيجازها فيما يلي:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 224

<sup>2</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 295

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، (مرجع سابق)، ص 199

<sup>4</sup> الصادق علي وآخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1997، ص 63

أولاً: أنظمة سعر الصرف الثابتة

1- **تعريف:** في ظل النظم التثبيتية لسعر الصرف يتم تحديد سعر صرف معين للعملة لا يتغير الا في حدود ضيقه. وذلك تبعاً لأهداف السياسة. هذه الاهداف قد تكون صريحة او ضمنية رقمية او مجال محدد ويعتبر البنك المركزي المتدخل الوحيد الرئيسي سوق الصرف عن طريق التأثير في طلب وعرض العملة وذلك بغية الحفاظ على قيمتها واستقرارها.<sup>1</sup> ويمكن البنك المركزي تعديل قيمه سعر الصرف عند الحاجة سواء بالرفع او التخفيض وذلك للتصدي لقوى السوق وتأثيراتها.

هناك مجموعه من الأسباب تدفع الدول إلى اعتماد سعر الصرف الثابت منها:

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات اسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية كقرار الاستثمار والانتاج وتجنب أثر التقلبات في اسعار الصرف على الواردات والصادرات.
  - في ظل اسعار الصرف الثابتة من الممكن تعديل اسعار صرف الحقيقية التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بتغيير الاسعار النسبية وبالتالي نصل الى نفس غرض تغيير اسعار صرف الاسمية.
  - اسعار صرف الثابتة تضع القيود على البنوك المركزية للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد.
- يتميز نظام الصرف الثابت بمجموعة من الميزات نذكر منها:

- يمكن أن يساهم هذا النظام في التخفيض من نسبة الاضطرابات المسجلة على مستوى سوق الصرف وبالتالي ضمان الثقة في قيمة العملة ويترتب على هذا النظام انضباط في السياسة الداخلية للدولة.
- ومن جهة اخرى يؤثر هذا النظام سلباً على الاقتصاد من خلال فرض سياسة نقدية أقل تحمراً، كما يفرض وجود احتياطات نقدية ضخمة، وتؤدي عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل هذا النظام الى الضغط على السياسات الوطنية التوسعية أو الانكماشية.
- كما يؤخذ على هذا النظام أيضاً ظهور عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد والعملات الاجنبية، كما أظهرته الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، بالإضافة الى إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقضة مع المعطيات الاقتصادية.<sup>2</sup>
- وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن هناك دراسات أثبتت ان النظم التثبيتية رغم ارتباطها بمعدلات منخفضة للتضخم إلا كذلك انها معرضه أكثر لآزمات العملة وكذلك آزمات العملة المزدوجة والآزمات المصرفية، مقارنة بين البلدان التي تعتمد نظاماً أكثر مرونة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Patrick Artus, **Economie des taux de change**, Edition Economica, Paris, 1997.P 8.

<sup>2</sup> سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1 الأردن 2008، ص 101

<sup>3</sup> روبا دوتا غوبتا وغيلدا فيرنانديز وسيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى، وبأي سرعة، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2006، ص 1

## 2- أنواع الأنظمة التثبيتية لسعر الصرف

### أ- أنظمة الربط المحكم

- **الدولة:** يطلق مصطلح الدولة على ظاهرة العملات البديلة المستخدمة في البلدان النامية ذات التضخم المرتفع، وتعرف على أنها "حيازة المقيمين في بلد ما لحصص هامة من أرصدهم على شكل أصول مقومة بعملة أجنبية غالباً ما تكون الدولار الأمريكي"<sup>1</sup>. وهناك نوعان الدولة هما:
  - **الدولة الكاملة:** وهي "التفويض القانوني باستخدام عملة أجنبية قوية (عملة بلد آخر) باعتبارها العملة القانونية الوحيدة بصورة كاملة مثلما هو الحال في بنما"<sup>2</sup>
  - **الدولة الجزئية:** بحسب صندوق النقد الدولي فإن البلد يعيش ظاهرة دولة جزئية "إذا كانت الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع تقارب 30% أو أكثر بقليل"<sup>3</sup> وعليه فالدولة الجزئية تكون في اقتصاد ما يتميز بتداول نقده المحلي إلى جانب عملة أجنبية أخرى كوسيلة للتبادل ومن أمثلة هذه الدول: البرازيل والأرجنتين.
- **اتحادات العملة:** يشبه هذا النوع نظام الدولار من حيث كونه نظام بدون عملة مصدر، بحيث تكون الدولة عضواً في اتحاد نقدي. الدولة عن استخدام السياسة النقدية المحلية في سبيل الحصول على أقصى مستوى من المصادقية للسياسة النقدية المستهدفة للتضخم.<sup>4</sup>

عاده ما تدور بعض التساؤلات عن كيفية تقييم أو ربط العملة المشتركة للاتحاد بغيرها من العملات القوية وهناك ثلاث خيارات لعملية الربط وهي اما الربط بعمله اجنبيه رئيسيه معينه قابله للتحويل كالدولار مثلا او بحقوق السحب الخاصة او بسلة من بعض العملات.<sup>5</sup>
- **مجالس العملة:** هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عمله أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الاصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية. ويعني ذلك عدم اصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الاجنبي وان تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه الغاء وظائف البنك التقليدي، كالرقابة بالنقدية والمقرض الاخير وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية غير انه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> كالفو، أ. غويلمو، كارلوس أ. فيغ، إحلالات العملات في بلدان التضخم المرتفع، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1993، ص 34

<sup>2</sup> مارك ستون هارلد أندرسون، رومين فيرون، أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 42

<sup>3</sup> مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 128

<sup>4</sup> ماجدة بنت مطيع عاشور، تأثير انظمة اسعار الصرف على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعه دول ناميه للفترة 1974-2006، رسالة ماجستير في ادار

الاعمال جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 2009، ص 31

<sup>5</sup> ابراهيم محمد الفراء، سعر صرف بين النظرية والتطبيق، دارنا العربية، القاهرة، 1992، ص 215

<sup>6</sup> روبا دوتا غوبتا وآخرون، (مرجع سابق)، ص 2

ب- أنظمة التثبيت التقليدي

- الربط بعملة واحدة: تحدد فيها آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة<sup>1</sup> عادة ما تتميز هذه العملة بالقوة والاستقرار.
- الربط بسلة عملات: يتم اختيار هذه العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، كما هو الربط باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً.
- الربط ضمن هوامش محددة يتم فيها تحديد مجال التقلب المسموح سواء تعلق التثبيت بعملة أو بسلة عملات.

ثانياً: أنظمة أسعار الصرف المرنة

هي النظم التي لا تتدخل فيها البنوك المركزية مباشرة في عمليات بناء السعر بأسواق العملات بشراء أو بيع العملات، وتستطيع الأسعار ان تتكون بحرية وفق لظروف العرض والطلب. يتمتع نظام الصرف العائم جملة من المميزات التي تؤثر ايجاباً على اداء النظام الاقتصادي ككل. كما لا يخلو من العيوب ايضاً حيث أن من بين الإيجابيات:<sup>2</sup>

- تفادي المضاربة واحداث التوازن في ميزان مدفوعات بطريقه آلية.
- اتخاذ سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة.

يتميز نظام الصرف العائم بانه أكثر الاتفاق مع تعاضم حركة التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الدولية ومن ثم تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وفي هذا الصدد تنطلق بعض وجهات النظر من فرضيه صعوبة الحفاظ على استقرار سياسات أسعار الصرف المربوطة في ظل ارتفاع سرعة حركة رؤوس الأموال وان هذه السياسات عرضة للمضاربة عندما تتوفر المرونة في سعر الصرف، بحيث تستجيب هذه الأسعار بسرعة للتغيرات في ظروف العرض والطلب او الطلب على العملات الأجنبية فمن شأن ذلك أن يساعد على تحقيق التوازن بين المدفوعات والمقبوضات الدولية بسرعة كبيرة نسبياً وبالتالي على ازالة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بتلقائية كبيرة في حين تضطر الحكومة في حاله اللجوء إلى صرف عملتها مقابل العملات الأخرى الى التدخل باستمرار في اسواق الصرف الأجنبية للمحافظة على السعر الذي اختارته. وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 115

<sup>2</sup> Michel Lelart, **le système monétaire international**, 5ème ed, Edition la découverte, Paris, 2000, P 89.

<sup>3</sup> علي توفيق الصادق واخرون، نظم وسياسات اسعار الصرف (مرجع سابق)، ص 26

بالإضافة الى ذلك يتميز هذا النظام بعدم الحاجة للاحتفاظ باحتياطات كبيرة للدفاع عن قيمة العملة.<sup>1</sup> ومن بين عيوب نظام الصرف العائم من نذكر:

- حدوث تقلبات شديده في اسعار الصرف في الاجل القصير استجابة لعمليات المضاربة او الاعتبارات طارئه مما يؤثر سلبا على التجارة الدولية وتحركات رؤوس الاموال حيث تسود حال من عدم التأكد بالنسبة للمعاملات المستقبلية في المدى المتوسط والطويل وعدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف والتي تعيق التجارة الدولية والاستثمار مما يجعل المصدر، المستورد والمستثمر كلهم يترددون في تحمل مخاطر التغير في قيمة العملة.
- يؤخذ على سعر الصرف المرن أنه يزيد من اللاتيقين في التجارة وهذا لا يعد معوقا للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم وحمايتهم من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية حيث يستخدمون ذكائهم وخبرتهم في معرفة اتجاهات أسعار الصرف.
- يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل ويمكن الرد على هذا بأن المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم سعر الصرف المرن لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات على الأكثر من ثبات السعر وبقائه على حاله دون تخفيض للعملة أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن، لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل.
- قد يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف.
- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية

## 1- أنواع أنظمة سعر الصرف المرنة

يتم تحديد قيمة العملة بناء على العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وتنقسم إلى:

- **التعويم المدار:** يقصد به إعطاء حرية غير تامة لسعر الصرف، أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض، بحيث تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، والعمل على استقراره عند المستوى الذي يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>
- **التعويم الحر:** إن التعويم الحر نظام يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر التوقعات في أسعار صرف العملات بالطلب والعرض على العملة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظريه وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ط1 الأردن، 2008، ص 101.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الأزايطية، الإسكندرية، 2004، ص52.

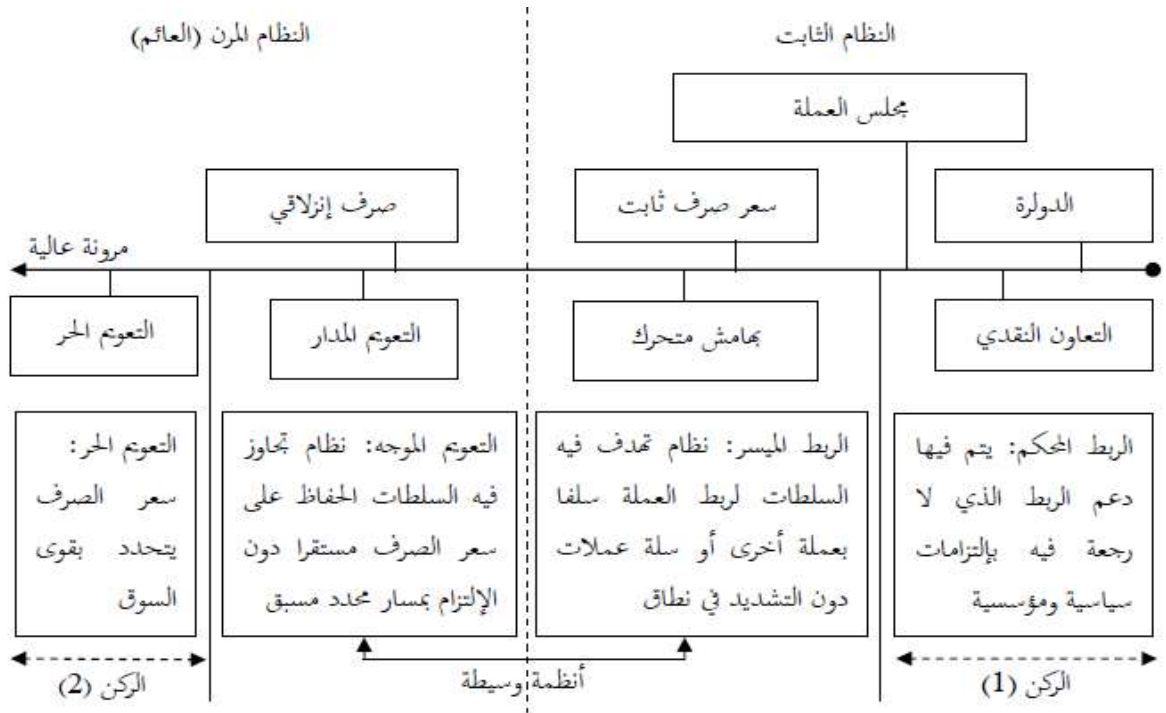
<sup>3</sup> مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد1، 2008، ص 43.

ثالثا: أنظمة سعر الصرف الوسيطة

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "Rienhart" 1998 و "Williamson" 2000، باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها أنظمة الصرف الوسيطة، والتي تعطي فرصا لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.<sup>1</sup>

ومع نهاية التسعينات ظهرت نظرة جديدة في تصنيف أنظمة الصرف والتي تقوم على جانين<sup>2</sup>، يركز أحدهما على التصريحات الرسمية للدول لدى صندوق النقد الدولي تبعا لأنظمة الصرف الرسمية إلى غاية 1998، أما الجانب الآخر يركز على الأنظمة الفعلية القائمة، وعدم تطابقهما أدى إلى تصنيف أنظمة الصرف إلى عدة ترتيبات، تنطلق من الأشد ثباتا إلى الأكثر مرونة تتوسطها أنظمة محدودة المرونة - الأنظمة الوسيطة - والشكل يوضح هذا التصنيف لصندوق النقد الدولي وفق تصنيف 1978 و 1998:

الشكل (02/1): أنظمة الصرف وفق تصنيف (FMI) 1978-1998



المصدر: مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 1 مارس 2004

<sup>1</sup> بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة الجزائر، 2011، ص 77

<sup>2</sup> FAUGERE J-P et voisin, **le système financier et monétaire international**, édition nathar, 1994, P80

## المبحث الثاني: مدخل نظري للتوازن الخارجي

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات اقتصادية تبادلية، تتضمن حركة انتقال السلع والخدمات وانتقال الأفراد ورأس المال، ينتج عنها مديونية متبادلة، تتطلب تسويتها اجراء مدفوعات خارجية فيما بينها، يتم تسجيلها في شكل حسابات خاصة تعرف اصطلاحا بحسابات ميزان المدفوعات. ولذلك يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد القومي لدولة ما، كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية والمديونية بين مختلف أطرافها.

ان وضع ميزان المدفوعات بلد ما يعبر عن انعكاس لقدرة الدولة على تلبية احتياجات الأفراد لديها، وبالتالي فان اي اختلال خارجي يعطي مؤشر بخصوص الحاجة للتعديل والبحث عن وضع التوازن عن طريق مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة. ويعبر التوازن الخارجي عن توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع، أي أن تتعادل التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة نتيجة لمختلف العمليات<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: التوازن الخارجي كأحد أهداف للسياسة الاقتصادية

قبل التطرق لمفهوم التوازن والاختلال لابد من نشير الى مفهوم ميزان المدفوعات وتقسيماته الرئيسية

### أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

توجد عدة مفاهيم أساسية لميزان المدفوعات يمكن تقسيمها كالتالي:<sup>2</sup>

● **ميزان مدفوعات السوق:** يعكس ميزان مدفوعات السوق التطورات الحاصلة في سوق الصرف الأجنبي، حيث يأخذ في الحسبان مسبقا الطلب الفعلي على النقد الأجنبي في سوق الصرف الدولية والعرض الكلي منه عند سعر صرف معين خلال فترة مستقبلية، ويتوازن ميزان مدفوعات السوق اقتصاديا عندما يتطابق عرض النقد الأجنبي مع الطلب عليه خلال نقطة زمنية معينة. ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

(قيمة الصادرات + تدفق رؤوس الأموال من الخارج + قيمة التحويلات من الخارج)

= (قيمة الواردات + تدفق رؤوس الأموال الى الخارج + قيمة التحويلات الى الخارج)

حيث يمثل الجانب الأيمن مصادر عرض النقد الأجنبي والجانب الأيسر مصادر الطلب على النقد الأجنبي

● **ميزان البرنامج:** وهو بيان بمصادر واستخدامات النقد الأجنبي المتوقعة والمخططة خلال فترة زمنية معينة. وتعد هذه البرنامج على أساس احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، معتمدا على برنامج مقابلة زيادة المتطلبات عما هو متاح من الموارد المحلية، وكذلك التمويل الأجنبي المتوقع أو الذي سيتم بحث عنه.

<sup>1</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 48

<sup>2</sup> أسامة محمد بدر، ميزان المدفوعات المشكلات وسياسات العلاج، هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 11



ولا يعد سعر الصرف السائد ذا أهمية كبيرة بالنسبة لميزان البرنامج كما هو الحال بالنسبة الى ميزان المدفوعات السوقية وذلك لأن تقدير المبالغ المطلوبة للأغراض القومية تكون مستقلة عن سعر الصرف، ولا يوجد في ميزان البرنامج عجز بالمعنى الحقيقي، فالعجز مؤقت الى أن يتم البحث عن كيفية تمويله.

● **ميزان المدفوعات الحسابي:** يعرف بأنه سجل محاسبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين (المقيمين) في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية تكون عادة سنة. ويعرف صندوق النقد الدولي - كونه يمثل الجهة التي تهتم بتسجيل احصائيات موازين المدفوعات لجميع دول العالم - ميزان المدفوعات بكونه: سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، كذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم<sup>1</sup>.

وبذلك يوفر ميزان المدفوعات أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الانتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الانتاجية ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني ونوعية الانتاج وغيرها، فضلا عن أنه أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى، كذلك يوفر الميزان قاعدة احصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات . كما يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات. إضافة الى أنه يقدم تصورا عاما عن مستوى انكشاف الاقتصاد كونه يساعد على التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي من خلال قياس أثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي<sup>2</sup>.

### 1- التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات

لقد سعى صندوق النقد الدولي إلى محاولة تنظيم الاحصائيات الخاصة بميزان المدفوعات وتوحيد عرضها في مختلف الدول، حيث يشكل وضع ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء جزءا أساسيا من مهام صندوق النقد الدولي، وأن هناك حد أدنى من المعلومات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه بصورة فعالة ومنها البيانات التي يجمعها كل بلد بشأن ميزان المدفوعات الدولي.

<sup>1</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص 166

<sup>2</sup> أنظر في ذلك:

ويوضح دليل ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق كيفية تجميع البيانات الاحصائية للدول الأعضاء على أسس تتيح المقارنة فيما بينها على الصعيد الدولي، ويضع الدليل اطارا للمفاهيم المتعلقة بأنظمة محاسبة ميزان المدفوعات ومبادئ توجيهية مفصلة خاصة بتصنيف بنود معينة.

وهذا لكيلا يكون هناك اختلافات كبيرة في تبويب موازين مدفوعات الدول وكذا تسهيل عملية المقارنة بين الدول المختلفة، غير أنه وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك اختلافات كبيرة في هذا الشأن وفيما يلي نوضح تقسيم صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات حسب الطبعة الخامسة لدليل اعداد ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي من قسمين رئيسيين:<sup>1</sup>

أ- **ميزان العمليات الجارية:** ويطلق عليه اسم الحساب الجاري، ويتضمن العمليات التجارية السلعية وحركات الذهب غير النقدي والعمليات الخاصة بالخدمات والتحويلات من جانب واحد، ويعد هذا الحساب من أهم أجزاء ميزان المدفوعات لمعظم الدول ليس لكونه الأكبر في قيمته، ولكن لأنه يسجل فيه حركة السلع والخدمات المتبادلة بين الدول وبعضها، وعليه فإن هذا الحساب يدل على الجوهر الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية.<sup>2</sup>

يتضمن هذا الحساب مجموعة أرصدة الحسابات الفرعية تعطي في مجملها ميزان الحسابات الجارية، وتتكون هذه الحسابات الفرعية من البنود التالية:

**الميزان التجاري:** من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات الدولة مع بقية العالم، وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة لكونها سلع ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك، وتقيم الصادرات بطريقة (FOB) أي كلفة الصادرات محملة على ظهر وسيلة الشحن عند الحدود، ولا تتضمن قيمتها مصاريف النقل والتأمين والمصاريف المتعلقة بهما، فهذه المصاريف تُدرج في حساب خاص بها. أما الواردات فتحتسب ب (CIF) أي تضاف إليها الكلفة الاجمالية للنقل والتأمين، ولتسهيل عملية تكييف الاحصائيات الجمركية يعاد تقييم الواردات (FOB).

كما أننا نجد ضمن هذا الحساب بند التفاوض الدولي ويضم العمليات المتعلقة بشراء السلع في الخارج، هذه السلع تكون غير متبوعة بعملية استيراد بل يعاد بيعها في الخارج، وكذا عمليات بيع سلع محلية للأجانب دون أن تغادر هذه السلع التراب الوطني (لا تمر على مصلحة الجمارك)، وعموما فإن السلع التي هي محل العمليات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي لا تغادر ولا تدخل التراب الوطني حسب الحالة تسجل في هذا البند.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، المالية والتجارة الدولية الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017 ص 12.

<sup>2</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 17.

<sup>3</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 103.

- **حساب الخدمات:** يتضمن الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج (المتحصلات)، والخدمات التي حصلت عليها من الخارج (المدفوعات)<sup>1</sup>، أي تدفقات السلع غير المنظورة (الخدمات) التي تتم بين المقيمين بالدولة وغير المقيمين، لأنها تجارة غير مرئية فعلياً ولا تمر عبر أجهزة الجمارك، وأهم أوجه عمليات الخدمات النقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية المصرفية والنشاط السياحي والاتصالات ومجموعة أخرى من النشاطات المتفرقة.<sup>2</sup>
- يلعب حساب الخدمات دوراً مهماً في ميزان المدفوعات لا يقل عن الدور المهم الذي يقدمه بند السلع.
- **حساب الدخل:** يتضمن هذا الحساب على وجه الخصوص مجموع مداخيل العمل ورأس المال والملكية حيث تمثل مداخيل العمل تدفقات الأجور بين المقيمين في البلد وغير المقيمين وبذلك فهي تمثل تدفقات الأجور التحويلات التي يقوم بها العمال من وإلى داخل البلد. في حين تمثل مداخيل رأس المال مجموع الفوائد المطبقة على الديون الخارجية (مستلمة أو مدفوعة). وتمثل مداخيل الملكية مجموع الأرباح المحققة من قبل الاستثمار، سواء كان مباشراً أو استثماراً في المحفظة.<sup>3</sup>
- **حساب التحويلات الجارية:** ويضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين، ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة؛ فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات، النقدية منها والعينية، أما التحويلات العامة تندرج فيها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع العمومي من خلال هيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية<sup>4</sup>. وتستثنى من هذا الحساب مجموع التحويلات الرأسمالية التي تسجل في حساب رأس المال، ويرجع سبب ذلك إلى أن هذا النوع من التحويلات لا يؤثر في الدخل الشخصي<sup>5</sup>.
- **ب- حساب رأس المال والعمليات المالية:** يتكون هذا الحساب (بما فيه الأصول الاحتياطية) من الحسابات الفرعية التالية:
- **حساب رأس المال طويل الأجل:** يسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية من الدولة إلى الخارج أو العكس، وهي التي تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتضم الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، واستثمار محفظة الأوراق المالية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1 مصر 2015، ص 43.

<sup>2</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 19.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (مرجع سابق)، ص 243.

<sup>4</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا - (مرجع سابق)، ص 103.

<sup>5</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (مرجع سابق)، ص 245.

<sup>6</sup> عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، مقدمة في الاقتصاد الدولي، محاضرات جامعة المنوفية، 1997، ص 272.

- الاستثمارات الدولية طويلة الأجل: ويقصد بالاستثمارات المباشرة تلك الأموال المستثمرة في دول أخرى تخضع للإشراف المباشر من قبل اصحابها، ويلحق بالاستثمارات المباشرة الفروع التي تنشئها هذه المشروعات في دول أخرى.
- القروض طويلة الأجل: فهي تتضمن القروض التي يحصل عليها القطاع العام أو الخاص من الدول أو المؤسسات المصرفية الأجنبية والمنظمات التمويلية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا القروض التي تمنحها الدولة أو المؤسسات المصرفية المقيمة وذلك للحكومات الأجنبية أو المؤسسات والأفراد غير المقيمين.
- استثمارات محفظة الأوراق المالية: يتعلق بشراء الأسهم والسندات من المقيمين بالدولة وذلك نتيجة تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك شراء غير المقيمين بالدولة لأسهم وسندات الشركة العامة بالدولة أو التي تملكها الهيئات الحكومية والبنوك المقيمة بالدولة.<sup>1</sup>
- حساب رأس المال قصير الأجل: يتضمن الاستثمارات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، وتمثل في التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية والقروض التجارية ذات الأجل القصير وأذونات الخزانة الحكومية والأوراق التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان للمقيمين بالدولة لدى البنوك الأجنبية وكذلك لغير المقيمين بالدولة لدى البنوك الوطنية.<sup>2</sup>

وتنقسم العمليات المدونة تحت هذا الحساب حسب صندوق النقد الدولي إلى مجموعتين:

- حركة رؤوس الأموال المستقلة ذاتيا: تتم بصورة مستقلة تماما عن وضعية وحالة ميزان المدفوعات، وتتم عادة بغرض تحقيق الربح، أي أنها تتم بناء على تنبؤات مستقبلية، تقوم بها الوحدات القرارية المختلفة بالتخطيط للارتباط أو الدخول في هذه التحركات الرأسمالية في بداية الفترة التخطيطية.
- حركات رؤوس الأموال الموازنة: ويطلق عليها أحيانا رؤوس الأموال التكميلية، وتتم عادة بغرض تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات،

ت- حساب صافي الاحتياطات الدولية: يسجل في هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة وذلك بعد اجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>، كما يمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة، والتغير في الأرصدة الرسمية الأجنبية لديها خلال فترة الميزان، وتشمل هذه الأرصدة ما تحتفظ به السلطات النقدية بالدولة (البنك المركزي)، من ذهب

<sup>1</sup> CHARLES P. KIND KEVERGER, **International capital Movement**, Cambridge University press, Great Britain, 1987, p 36

<sup>2</sup> K.R. GUPTA, **International economics** – revised and enlarge edition, 1978, pp 127-129

<sup>3</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 26

وحقوق السحب الخاصة، وكذلك احتياطي الدول من العملات الأجنبية الرسمية والتي تحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>.

ان الواقع العملي يفرض استعمال بند مستقل يسمى "السهو والخطأ" يلجأ إليه محاسبو ميزان المدفوعات عندما لا تتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، نظرا لعدم قدرة النظام الاحصائي حصر قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي<sup>2</sup>.

يحظى ميزان المدفوعات بالاهتمام والمراقبة الدائمة من طرف السلطات الاقتصادية، لما للأهمية البالغة لأرصده على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. فضلا عن ان ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، انما تعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج دوليا<sup>3</sup>.

يشكل ميزان المدفوعات لأي بلد المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ومؤشراته المرتبطة بقطاع العالم الخارجي - من خلال الموازين الفرعية المرتبطة به- ومن ذلك الاحتياطات بالعملية الصعبة وقدرة ذلك على تمويل الواردات. كما انه اداة فعالة للمعلومات لتفسير الظواهر وتقدير الصرف التوازني للعملة. وهذا من خلال مؤشري الفائض والعجز التي تعطي دلالات تسترشد بها الدولة في عملية اتخاذ القرارات وتبني سياسات اقتصادية. ويشكل أداة ناجعة لتقييم طبيعة وأهمية عدم التوازنات الدولية.

## 2- التفسير الاقتصادي لأرصده

أ- الرصيد التجاري: يترجم هذا الرصيد تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداته ويعبر الفرق بين الصادرات والواردات من السلع عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضا درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها.

ب- رصيد العمليات الجارية: هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبياً مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولتعلقها بالدخل الوطني، أي ما كمل أنفق أو استهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج، وبالتالي التشغيل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رانيا محمود عمارة، (مرجع سابق) ص 57 نقلا عن:

(International Monetary Fund, **Financial Organization and operation of the IMF** - Treasurers Département, Pamphlet series N° 45, 6Edit, Washington, 2001, p 48-49)

<sup>2</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 216

<sup>3</sup> هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثره للنشر والتوزيع. ط1 الأردن، 2010، ص 196

<sup>4</sup> Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, **Economie internationale**, 3ème Edition, Ouverture Eco, P353.

كما يعتبر ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش تحت أو فوق قدراته، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، فإن البلد لديه قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما إذا كان له رصيد سالب، فهذا يعني أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي<sup>1</sup>.

إن أوجه العجز في الحساب الجاري تعكس اتجاهات اقتصادية أساسية قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة معينة من الزمن. وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز بأنه حسن أو رديء ما لم يتم معرفة أي من العوامل المتسببة فيه. فإذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، وإذا كان مستمرا فيشير إلى زيادة الاستثمارات عن المدخرات وقد يشير إلى اقتصاد منتج متنام، أما إذا كان يعكس قلة المدخرات بدلاً من زيادة الاستثمار فهذا يرجع إلى سياسة مالية غير سليمة أو استهلاك صاحب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية، بسبب صدمة مؤقتة أو تحول ديموغرافي<sup>2</sup>.

ت- **الرصيد الإجمالي:** هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، يعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلباً على العملة المحلية وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلباً على العملات الأجنبية وعرضاً للعملة المحلية، وبالتالي تدهوراً في قيمتها<sup>3</sup>. ويعبر الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوة الاقتصاد القومي، ويعكس في ذات الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد، ولا تعتمد التنافسية لأحد العوامل كالسعر أو تكلفة عوامل الإنتاج فقط، إنما تعود هذه التنافسية لعدة عوامل كجودة المنتج، وأساليب التسيير المعتمدة، والتحكم في تقنيات التسويق الدولي وغيرها<sup>4</sup>.

كما يمكن استعمال بعض المؤشرات الاقتصادية مستخرجة من ميزان المدفوعات أهمها:

- **نسبة الاحتياطي الأجنبي الى الديون:** وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي يمثل هامش أمان تلجأ إليه السلطات لمواجهة الاختلالات الظرفية وللحفاظ على استقرار سعر الصرف، كما الارتفاع المفرط لهذه النسبة يدل على تجميد الأموال وتضييع لفرص استثمارها.
- **نسبة الدين الخارجي الى الصادرات:** تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل، لهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50 بالمائة.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 217

<sup>2</sup> آتيش جوش وأوما راماكريشانان، هل أوجه العجز في الحساب الجاري لها أهمية؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2006، ص 45

<sup>3</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2013، ص 89

<sup>4</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 217

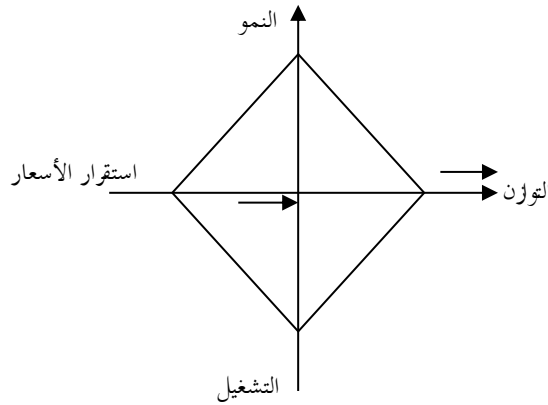
### 3- الأهمية الاقتصادية والمالية لميزان المدفوعات:

- يمكن البلد من معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات دول العالم وذلك لكل عنصر من عناصره.
- يساعد السلطات الاقتصادية والسياسية في البلد في تحديد مختلف السياسات الاقتصادية التي ينبغي انتهاجها.
- يمكن السلطات النقدية من التحكم والتنبؤ في تطور سعر العملة المحلية مقارنة بالأجنبية.
- يمكن المتعاملين الأجانب من معرفة مركز البلد الاقتصادي، وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة.
- يمكن السلطات الاقتصادية من معرفة مركزها التجاري وصافي مركزها كمقترض أو مقترض دولي، كما يمكنها من معرفة احتياطياته من وسائل الدفع الخارجي سواء بالعملة الصعبة أو ذهب نقدي أو حقوق السحب الخاصة وغيرها.
- يعتبر أداء مهمة في التحليل والتقييم والتفسير كما يعتبر من العناصر الأساسية الأربعة المتحركة في التوازن الاقتصادي الكلي.

### ثانيا: لماذا البحث عن التوازن الخارجي؟

تسعى مختلف السياسات الاقتصادية الى تحقيق مجموعة من الأهداف، وجرى العرف على تلخيص هذه الأهداف إلى أربعة، ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور:

الشكل رقم (03/1): المربع السحري للسياسة الاقتصادية



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (مرجع سابق)، ص 34

والمقصود بالتوازن هو توازن ميزان المدفوعات. حيث ان وضع ميزان المدفوعات السوقي يعكس موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي الاختلال الذي يعبر غالبا عن حالة العجز، الى زيادة المديونية للبلاد مما يجعلها غالبا تعيش فوق امكانياتها والى تدهور قيمة عملتها، بالإضافة الى ذلك فان الوضع المختل لميزان المدفوعات يعبر عن خلل في المنظومة المالية لذلك البلد مما يجعل حركة المتعاملين الاقتصاديين جد مضطربة في السوق المالي، وهو ما ينذر بحدوث أزمة مالية في الاقتصاد مستقبلا، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول

على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر مهمة للبلدان ذات العملة الضعيفة. كما يشير الوضع العام لميزان المدفوعات الى مدى ضعف وقوة الاقتصاد الوطني، ويعكس في ذات الوقت درجة تنافسية من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد<sup>1</sup>.

ويعتبر التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة إلى أي دولة فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض يعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك لأن الأهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: التوازن الخارجي ودوافع الاختلال في ميزان المدفوعات

### أولاً: التوازن الخارجي

سنتطرق في هذا المطلب الى توضيح الفرق بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، والتوازن المقصود عند دراسة المعاملات مع الخارج.

1- **التوازن الحسابي**: ان تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفق قاعدة القيد لمزدوج المتعارف عليها في المحاسبة والتي تؤدي الى حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات. غير أنه عمليا ونظرا للمشاكل المصادفة في جمع المعطيات الاحصائية من طرف المصالح المختصة بإعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة المعلومات الاحصائية ونتيجة لخطأ التسجيل، لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند **السهو والخطأ** تسجل فيه قيمة الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان<sup>3</sup>.

وينجر عن حتمية التوازن الحسابي للميزان ما يلي<sup>4</sup>:

- وجود عجز في ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع لا بد أن يقابله فائض بنفس القيمة في ميزان رأس المال بمعناه الواسع.

- مجموع المتحصلات = مجموع المدفوعات.

- مجموع أرصدة ميزان المدفوعات يكون معدوما.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، (مرجع سابق) ص 41

<sup>2</sup> Kouider Boutaleb, **La politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D** Le cas de l'Algérie colloque international sur les politiques économiques en Algérie : réalités et perspectives, Tlemcen, 2004, p, 02.

<sup>3</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 48

<sup>4</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير التنظيم، الكتاب الأول، الدار اللبنانية المصرية، 1993، ص 371



2- **التوازن الاقتصادي:** يقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الدولية "الحالة التي تتكافأ فيها إيرادات التي تحصل عن الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل، مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج"<sup>1</sup> بمعنى أن تتعادل التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة نتيجة لمختلف العمليات. والواقع أن التوازن بهذا المفهوم يكون من السهل لأي دولة أن تحققه إذ يكون من السهل جدا لها أن تضغط على مختلف متغيراتها الاقتصادية، كتخفيض الواردات والحد من الاستهلاك لأجل الحصول على التوازن في ميزان مدفوعاتها، لذلك فإن أحداث توازن مع فرض تدني مستوى معيشة المجتمع ورفع معدل البطالة وخفض الدخل الوطني وغيرهم لا يعتبر توازنا اقتصاديا في الميزان لذلك فالتعريف السابق لتوازن الميزان يجب أن يتحقق في ظل الشروط التالية:<sup>2</sup>

- ألا يتحقق التوازن في ظل سريان أوضاع اقتصادية غير ملائمة (انخفاض مستوى الانتاج والتشغيل ومعدل البطالة والنمو وغيرها).

- عدم اللجوء إلى تقييد المعاملات الخارجية كتخفيض الواردات بشكل يؤثر على تمويل الاقتصاد الوطني وتخفيض مستوى الاستهلاك وبالتالي تخفيض مستوى الرفاهية للمجتمع.

- عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار صادرات السلع إلى قيم أقل من تكلفتها انتاجها.

مما سبق لاحظنا أن الحسابات الاجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون في حالة تعادل في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي متأتية من اتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، وحيث أن كل عملية تظهر في الجانب الدائن لا بد وأن تظهر قيمتها في الجانب المدين في الميزان. ولكن هناك حقيقة اقتصادية، أي أنه في الحالة الغالبة هي أن يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وليس في حالة توازن، وهذا الاختلال إما أن يكون في شكل فائض أو عجز.<sup>3</sup>

3- **التوازن الظاهري والتوازن الحقيقي:**<sup>4</sup> يميز الاقتصاديون بين التوازن الظاهري والتوازن الحقيقي لميزان المدفوعات، فقد يحصل التوازن عندما تتساوى المتحصلات مع المدفوعات للبنود الواقعة فوق الخط (الأساسية)، إلا أن السؤال المطروح هل يمكن اعتبار ذلك توازنا حقيقيا في الميزان أم توازنا ظاهريا فقط تم تحقيقه بفعل سياسة ضغط شديدة على المتغيرات الاقتصادية؟

والجواب على ذلك هو فعلا يمكن تحقيق التوازن بانتهاج مجموعة أساليب منها ما يلي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، 1992، ص 132

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 132

<sup>3</sup> هجير عدنان ركي أمين، الاقتصاد الدولي (مرجع سابق) ص 210

<sup>4</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، (مرجع سابق)، ص 54

<sup>5</sup> جودة عبد الخالق، (مرجع سابق)، ص 92

أ- تدخل الدولة للحد من النشاط الاقتصادي في الداخل، وذلك بالضغط على حجم الواردات السلعية والخدمية حتى وان كانت ضرورية للتنمية الاقتصادية. وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار التوازن الحاصل في الميزان توازن حقيقي.

ب- احداث التوازن عن طريق تقليص مستوى الاستثمارات وزيادة معدل البطالة في الاقتصاد الوطني، وفي هذه الحالة لا يعتبر هذا التوازن ايضا توازنا حقيقيا.

لذا فان التوازن المتحقق في ميزان المدفوعات سيظل توازنا ظاهريا فقط ما دام قد تحقق بالتضحية أي بالضغط على الحاجيات الأساسية للمجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه لابد من ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

### ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

للتمييز بين الاختلال والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لابد من التمييز بين نوعين من العمليات التي تسجل في الميزان وهي: العمليات المستقلة (فوق الخط) والعمليات التابعة (تحت الخط).<sup>1</sup>

- **العمليات المستقلة** (التلقائية/الذاتية): وتسمى أيضا بالمعاملات الاقتصادية الأساسية، وهي عمليات تحدث لذاتها وبشكل مستقل نتيجة الاختلاف بين الدول في مستويات الانتاج ونوعه والاختلاف في الأسعار والمداحيل والاستهلاك. وتنقسم الى قسمين:

- عمليات مستقلة دائنة: والتي يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي الى البلد كالصادرات مثلا
- عمليات مستقلة مدينة: وهي التي يترتب عنها خروج نقد أجنبي من البلد كالاستيراد ودفع هبات.
- **العمليات التابعة** (المكيفة): وهي العمليات التي تحدث لأغراض تسوية الالتزامات الناشئة عن حدوث العمليات المستقلة، ولذلك يطلق عليها العمليات التابعة. فهي تابعة للعمليات المستقلة. وتحدث لتسوية الالتزامات المترتبة عنها. وغالبا ما تنحصر هذه العمليات بحركة رأس المال قصير الأجل، وحركة الاحتياطات السائلة، والذهب النقدي، وهذه تتحرك سريعا لتسوية ما ترتب على العمليات المستقلة من ديون وحقوق، والعمليات التابعة تنقسم بدورها الى قسمين دائنة ومدينة فكل عملية دائنة مستقلة تتبعها عملية مدينة تابعة والعكس بالعكس.

إذا معنى الاختلال سواء كان فائض أو عجز، بدلالة هذه العمليات هو: ان حالة الفائض تعني أن العمليات المستقلة الدائنة أكبر من العمليات المستقلة المدينة (أو بعبارة أخرى تعني أن العمليات التابعة المدينة أكبر من العمليات التابعة الدائنة)، أما في حالة العجز فتعني أن العمليات المستقلة المدينة أكبر من العمليات المستقلة الدائنة. (أي أن العمليات الدائنة أكبر من العمليات التابعة المدينة).<sup>2</sup> وعلى العموم ليس كل عجز هو شر وجب

<sup>1</sup> هجير عدنان زكي أمين، (مرجع سابق)، ص 212

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 212

تفاديه بل هناك عجز قد يعمل على تطوير بعض الاقتصاديات النامية خاصة في المراحل الأولى من التنمية، التي تستورد فيها معدات لبناء جهازها الانتاجي.

1- طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات: عادة نميز بين نوعين من الاختلالات:

أ- اختلال مؤقت: يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل ولا يتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات<sup>1</sup>. ويستدعي هذا القيام ببعض السياسات للتخلص منه باعتبار أنه يزول بزوال الأسباب المنشئة له. نميز في الاختلال المؤقت الأنواع الآتية:

✓ الاختلال العارض: ناجم عن خلل طارئ أو عارض، سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت الى حدوثه دون الحاجة الى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية. كحدوث كوارث طبيعية تصيب المحاصيل الزراعية لبلد معين، فتقل صادراته مما يسبب عجزا في حسابه الجاري، بينما يزداد الطلب العالمي على نفس المنتجات في بلد آخر فيحقق فائضا.

✓ الاختلال الموسمي: يحدث هذا النوع من الخلل في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، كأن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي خلال فترة الشتاء، ولا يتطلب هذا الاختلال سياسة اقتصادية معينة، لأنه من الممكن أن يعود التوازن في نفس السنة.

✓ الاختلال الدوري: هو اختلال مرتبط بالدورة الاقتصادية التي يتراوح فيها الاقتصاد بين الرواج والكساد، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في نقل هذه التقلبات من دولة الى اخرى، حيث تزداد الواردات في فترات الرواج وتقل في فترة الكساد وهو ما ينتج عنه أثر مباشر على ميزان المدفوعات وهو ما يسمى بالاختلال الدوري. ويتم علاجه باتباع سياسة نقدية ومالية.

✓ الاختلال الاتجاهي: هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية، التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الانتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، وعندها يحدث اختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

ب- اختلال دائم: هو ذلك الاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة.

ويفسر خبراء صندوق النقد الدولي هذا النوع من العجز بالإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد البلد من احتياطياته الخارجية لتسديد قيمة وارداته، أو بسبب مستويات التضخم العالية الناشئة من

<sup>1</sup> يسري أحمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 152

الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وهو ما يطلق عليه "الاختلال الأساسي" ومعالجته تستلزم تصحيح سعر صرف العملة المحلية بإعادة تقييمها نحو الانخفاض. وعندما تكون مصادر الاختلال خارجية كارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع معدلات الديون الخارجية، وصف **بالعجز الهيكلي**، حيث أدخل هذا المفهوم بداية من السبعينيات واستحدثت في شأنه عدة أدوات، قصد تصحيحه كآلية التمويل الممتد وغيرها.<sup>1</sup> وبذلك وهذا النوع هو اختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه والمتمثلة في عدم مرونة الجهاز الانتاجي وتغير هيكل العرض والطلب الخارجيين على السلع والظروف الاقتصادية غير الملائمة والمتسمة بالديمومة والصدمات الخارجية.

2- أسباب العجز في ميزان المدفوعات: يمكن تصنيف العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية حسب البنود الرئيسية في المعاملات الأساسية كما يلي:

✓ **العجز نتيجة التوسع في الواردات المادية:** غالبا ما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية الرفع من قيم الواردات للاستجابة لحاجيات هيكل الانتاج من مواد أولية ومواد نصف مصنعة وقطع الغيار ومختلف التجهيزات، إضافة الى استيراد المعدات التكنولوجية المتطورة، وكل ذلك يتطلب رأس مال ضخيم، والأمر قد لا يتوقف عند هذا الحد إذ قد تلجأ الدولة أيضا الى استقدام الخبراء والفنيين الأجانب لتشغيل تلك المعدات وتكوين الاطارات المحلية على استخدامها، بالإضافة الى التوسع في استيراد المواد الاستهلاكية الأخرى نتيجة لتفتح الفرد والمجتمع، فتزداد بذلك الواردات سواء من المواد الأساسية غير المنتجة محليا أو المواد الاستهلاكية الكمالية الأخرى، أو مختلف التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة أو المواد الأولية.

ويعود التوسع في الواردات كذلك الى ضعف الهيكل الانتاجي المحلي سواء في جانبه الصناعي أو الفلاحي. ويكون الارتفاع الكبير لعدد السكان السبب الظاهر لمثل هذا التوسع، إضافة الى ظهور التضخم بسبب سوء الادارة المالية والنقدية المصاحب. وينجم عن هذا النوع من العجز انخفاض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وتكون هذه الظواهر عادة في الدول النامية.

✓ **العجز نتيجة التوسع في تصدير رؤوس الأموال:** هذا النوع نادرا ما يحدث عند الدول النامية بسبب افتقارها لرؤوس الأموال المكن تصديرها، لكنه يحدث للدول الكبرى حينما تغالي في تصدير رؤوس الأموال الى الخارج، فتقبل على استثمارات ضخمة خارج حدودها عبر شركاتها الضخمة، غير أن هذا الاستثمار سرعان ما يجلب أرباحا ضخمة الى البلد الأصلي لرأس المال.

ومقابل استبعاد حدوث العجز نتيجة التوسع في تصدير رؤوس الأموال بالنسبة للدول النامية، فإنه يمكن الإشارة الى العجز الناتج عن دفع الفوائد المترتبة على القروض الطويلة والقصيرة الأجل التي تقترضها هذه

<sup>1</sup> نعمان سعيدي، (مرجع سابق)، ص 222

الدول، اذ كثيرا ما تكون هذه الفوائد والمدججة في خدمات الديون ضخمة، وتسبب عجزا مباشرا في الميزان، لكونها تقطع نسبة عالية من صادرات البلد والتي كان من المفروض أن تذهب لتغطية وارداتها.

✓ العجز نتيجة زيادة المدفوعات أحادية الجانب: المدفوعات أحادية الجانب كما تم تعريفها تتضمن الهبات والمساعدات المادية والرأسمالية المقدمة للغير دون مقابل مباشر. ويكون لها أثر أيضا على ميزان المدفوعات إذا كانت قيمتها كبيرة خاصة إذا كانت ناتجة عن ظروف أملتتها الحروب، حيث تكون الدولة ملزمة على تقديم التعويضات دون مقابل.

### المطلب الثالث: المناهج النظرية لتعديل اختلال التوازن الخارجي

#### أولا: النظريات المفسرة لاختلال ميزان المدفوعات

**1- النظرية الكلاسيكية:**<sup>1</sup> وتعرف بالنظرية النقدية لتوازن ميزان المدفوعات وتعتمد في تفسيرها على نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية في تفسيرها لحركة السلع بين البلاد على أساس الفروق النسبية في أسعارها، فإذا ارتفعت أو انخفضت مستويات الأسعار في دولة من الدول فإن ذلك يؤدي الى تغير حجم السلع المتبادلة وكذلك اتجاهها، أي أن أي اختلال في ميزان المدفوعات يكون نتيجة لتغير مستويات الأسعار.

وعلى هذا فانه حسب النظرية الكلاسيكية لعوده التوازن في ميزان المدفوعات يتم ذلك بتغير مناسب في الاسعار في الاتجاه الاخر وذلك عن طريق النقود او حجم وسائل الدفع التي يتم التأثير فيها عن طريق السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي والجهاز المصرفي، مما يؤدي الى زيادة او نقص قيمة الصادرات وقيمة الواردات بالدرجة المطلوبة لإعادة التوازن مره اخرى الى ميزان المدفوعات.

وقد كان لقيام نظام الذهب كنظام نقدي دور دولي مهم لتسيير عوده لميزان المدفوعات عن طريق حركة انتقال الذهب لمواجهة الفرق بين المدفوعات والمقبوضات، عن طريق حركة انتقال الذهب مراجعه الفرق بين المدفوعات والمقبوضات حيث ان حدوث عجز في ميزان مدفوعات يؤدي الى خروج الذهب من الدولة التي فيها العجز ودخول الكمية في الدولة حدث بها الفائض.

ومع غياب نظام الذهب كنظام دولي للمدفوعات كان تغير الصرف هو طريق النظرية الكلاسيكية لعودة التوازن الى المدفوعات؛ حيث ان سعر الصرف هو الرابط بين وحدات النقد المحلية ووحدات النقد الأجنبية بحيث التغير عن طريق تخفيض او رفع قيمة العملة يؤدي إلى عوده العلاقة بين مستويات اسعار الدولة ومستويات الاسعار العالمية ويتعادل على العملة المحلية لسداد ثمن صادراتها مع المعروض منها في اسواق النقد الاجنبي لسداد ثمن وارداتها.

<sup>1</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق) ص 33-38

## 2- النظرية الكينزية: وتعرف بنظرية الدخل او التوظيف وتعتمد هذه النظرية على ان زيادة صادرات الدولة هي

التي تؤدي وجود فائض ويترتب عليها زيادة الواردات حتى لو لم تتغير الاسعار، وذلك نتيجة لزيادة الدخل وزيادة التوظيف وبالتالي زيادة الطلب على السلع. ويتوقف مقدار زيادة الطلب على الواردات نتيجة زيادة الدخل على الميل الحدي للاستيراد للدولة صاحبه الشأن.

ويلاحظ هنا الاختلاف بين النظريتين، حيث يلعب التغير في التوظيف والانتاج (وهو ما تعترف به النظرية الكلاسيكية) نفس الدور الذي لعبه التغير في مستوى الاسعار في النظرية الكلاسيكية وفي الوقت نفسه نجد ان التغير في الدخل يؤثر بصورة مباشرة على صورته حركة التجارة الخارجية بزيادة الواردات الاستهلاكية نتيجة لزيادة الدخل والواردات الوسيطة والاستثمارية المطلوبة لإنتاج هذا الدخل.

اما الصادرات فقد تزيد نتيجة لزيادة حجم الانتاج في الدولة. كما تتأثر الصادرات والواردات من الخدمات حيث تؤدي زيادة الانتاج وانتعاش الاحوال الاقتصادية الى انتعاش حركه السياحة في الداخل والخارج والى زيادة مصروفات الحكومة كما تزيد بنود اخرى تخدم التجارة السلعية مباشرة النقل الشحن والتامين.<sup>1</sup> اي ان زيادة الدخل تؤثر طرديا في العادة على بنود ميزان المدفوعات كافة، الا ان التأثير على الواردات يكون أكثر وضوحا واشد حدة، فالواردات دالة مباشرة للدخل القومي. بينما نجد ان نمو الصادرات مرتبطة بعوامل اخرى عديده؛ حيث من الممكن ان يؤدي ارتفاع الدخل القومي وما يدفعه من زيادة الاستهلاك، الى نقص الفائض المخصص للتصدير.

تتميز الطريقة الكينزية لتوازن ميزان المدفوعات باستقلالها النسبي عن السياسة المصرفية، حيث يخرج اثار انتقال الذهب ووسائل الدفع من نطاق السياسات التعقيمية للبنك المركزي وفي الوقت نفسه نجد ان النظرية الكينزية لا تعطي تفسيراً كاملاً لعمليه توازن المدفوعات؛ وتغفل الادخار المحلي والاستثمار الخارجي في اعاده التوازن لميزان المدفوعات. حيث ان الشرط الاساسي للتوازن العام لميزان المدفوعات هو ان يساوي مجموع الادخار المحلي والواردات مجموع الاستثمار المحلي والصادرات.<sup>2</sup>

### ثانياً: التسوية في ميزان المدفوعات

من المشاكل التي تواجه الكثير من الدول وخاصة النامية منها هي كيفية اعادة التوازن الى موازين المدفوعات. وتتطلب اعادة التوازن مجموعة من الاجراءات التي تؤدي الى احداث تغييرات على الكثير من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الميزان في الاتجاه الذي ترغب فيه السلطات النقدية. ويتم ذلك في إطار برنامج شامل يتضمن داخله ما يسمى بالتسوية. وبهذا الخصوص يتم التفريق بين جانبين من التسوية هما:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 35

<sup>2</sup> نفسه، ص 35

<sup>3</sup> محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى فعاليتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2000، ص 41

✓ آليات التسوية التلقائية

✓ سياسات التسوية

1- آلية التسوية التلقائية لميزان المدفوعات: ويقصد بآليات التسوية التلقائية: مجموعة الآثار التي تترتب على وجود اختلال في الميزان، والتي يكون من شأنها الاتجاه بالميزان نحو التوازن<sup>1</sup>، وهذا بشكل تلقائي.

أ- آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد وتقوم على الفرضيات التالية:

• ثبات أسعار الصرف؛

• حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس؛

• حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع؛

• مرونة أسعار الصادرات والواردات؛

• مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته؛

• مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

وتنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب، إضافة إلى كون أن أي تغير

في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار:

• فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة

الفائض للتسوية، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية، مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو

الأخر، مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي

إلى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في ميزان المدفوعات.

• أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج

لتسوية العجز، وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدا

انخفاضاً في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل

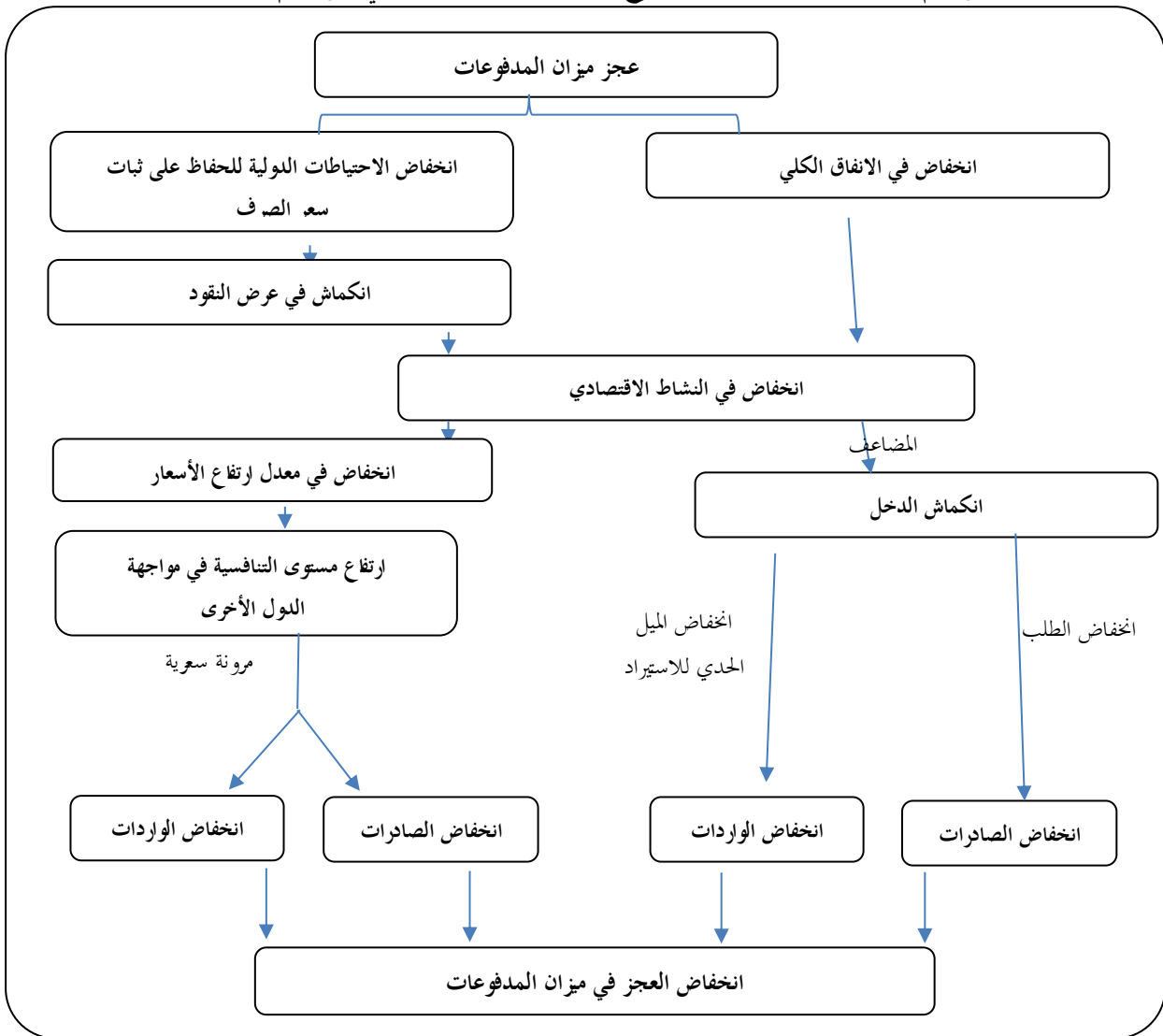
للتوازن.

<sup>1</sup> جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 136

ويميز الكلاسيك والكلاسيكيون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.<sup>1</sup>

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي، كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي "كينز" بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل.

الشكل رقم (04/1): الآلية التلقائية لعلاج عجز ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت



المصدر: Mordechai E Kreinin, International Economics, the Dryden press, 1998, p336

<sup>1</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط 1، دار جرير، عمان، 2006، ص 261



ب- آلية التسوية في النظرية الكينزية<sup>1</sup>

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل الوطني والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال.

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:<sup>2</sup>

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد؛
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان. فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات.

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

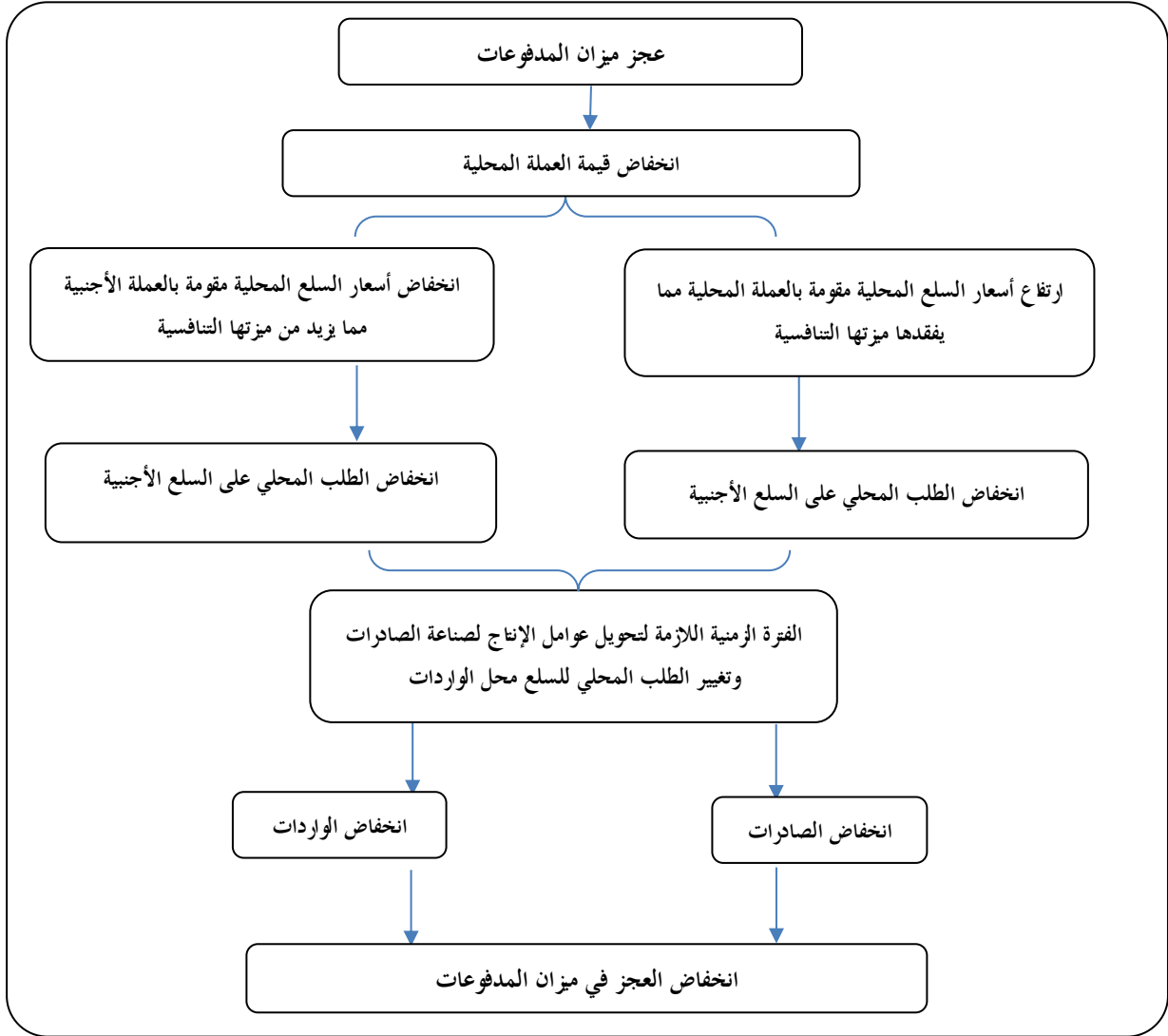
لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

<sup>1</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية (مرجع سابق)، ص 83

<sup>2</sup> محمد راتول، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، (مرجع سابق)، ص 53

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائياً بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءاً من الزيادة التي حدثت في الدخل؛
- تعتمد على التحليل الساكن، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

الشكل رقم (04/1): الآلية التلقائية لعلاج عجز ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن



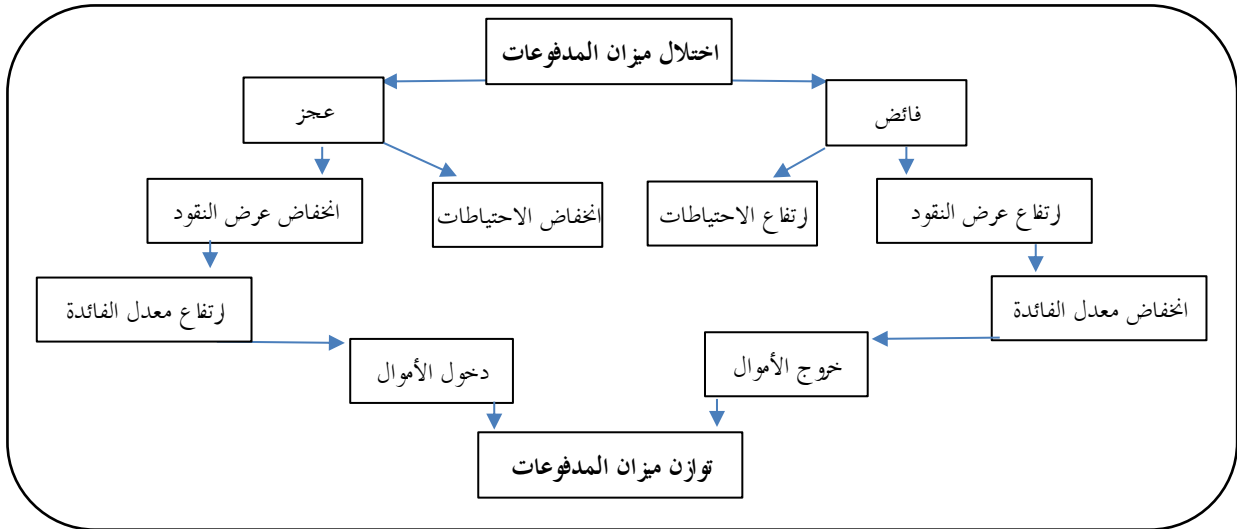
المصدر، أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 65

ت- آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الائتمان لا تأخذ بالحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما لا بد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معوضة في التدفقات المالية. والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصري، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقاً.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما العجز فيكون بعكس الفائض وذلك حسب الشكل رقم (06/1) الموالي:

الشكل رقم (06/1): آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: أسامة محمد بدر، ميزان المدفوعات المشكلات وسياسات العلاج (مرجع سابق)

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية، إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حالياً، كون أن الاختلال وزيادة حدة آثاره السلبية. لذا لا بد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آليات التسوية التلقائية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق.

## 2- التصحيح الإداري لاختلالات ميزان المدفوعات

تعتبر آليات التسوية التلقائية المعتمدة على آلية السوق المستندة الى حرية التجارة، بطيئة الفعالية، كما انها قد تأخذ وقتاً طويلاً للعودة الى وضع التوازن، لذا وفي ظل الوضع الراهن فان الحكومات تلجأ الى بعض الأدوات في إطار السياسات الاقتصادية للحفاظ على وضع التوازن وحماية الاقتصاد من المنافسة الخارجية. الأمر الذي يدعونا الى التمييز بين التسوية وعملية تصحيح الاختلال. ويقصد بعمليات التسوية تلك التي تلجأ اليها الدولة التي يعاني ميزان مدفوعاتها من عجز لتغطية ذلك العجز بالدفع المباشر بما يتوفر لديها من موجودات مقبولة في التسوية الدولية<sup>1</sup>.

### جدول رقم (01/1): التمييز بين عملية التسوية والتصحيح الإداري لميزان المدفوعات

التصحيح (سياسات التسوية)	آلية التسوية
يتم التصحيح بالاعتماد على أحد أو مجموعة من السياسات التي تؤثر على الانفاق والدخل، وبالتالي على ميزان المدفوعات: <b>السياسة المالية:</b>	تتم عملية التسوية بالدفع المباشر بما يتوفر لدى الدولة من موجودات مقبولة في التسوية الدولية، منها ما يدخل في حركات رأس المال قصير الأجل وحساب الاحتياطات من النقد الأجنبي مثل:
- حجم الانفاق	- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على عملات أجنبية، وبيع أسهم وسندات تملكها الدولة في الخارج لنفس الغرض.
- متحصلات الضرائب (المعدلات، الوعاء..)	- بيع جزء من احتياطاتها الذهبية والتصرف باحتياطاتها من الصرف الأجنبي.
<b>السياسة النقدية:</b>	- الاقتراض من المؤسسات المالية الأجنبية الخاصة والدولية.
- الاحتياطي الاجباري	- استعمال موجوداتها لدى صندوق النقد الدولي.
- عمليات السوق المفتوحة	
- سعر الفائدة	
- القيود النوعية على الائتمان	
<b>السياسة التجارية:</b>	
- الأدوات السعرية (رسوم جمركية، اعانات، الإغراق)	
- الأدوات الكمية (نظام الحصص، الحظر، التراخيص)	
- الأدوات التجارية (معاهدات، اتفاقات، احتكار)	
<b>سياسة الصرف:</b>	
- تعديل قيمة العملة (رفع، تخفيض قيمة العملة)	
- الرقابة على الصرف	

المصدر: من اعداد الطالب

<sup>1</sup> هجير عدنان ركي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثره للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 240

أما عمليات التصحيح فهي الإجراءات الإدارية والتلقائية التي تسري في الاقتصاد لمعالجة الاختلال. وتنطوي عمليات التصحيح على الآليات التلقائية السابقة فضلا عما تتخذه الدولة من إجراءات لتحريك هذه الآليات. حيث أن اتباع مجموعة من السياسات يؤثر على حجم الانفاق والدخل القومي، وبالتالي على ميزان المدفوعات، كما يمكن تحقيق التوازن من خلال التأثير على أحد المتغيرات التالية:

**أ- السياسة المالية:** هي الأسلوب الذي تنتهجه حكومة البلد في تخطيط نفقاتها وإيراداتها ويجسد هذا الأسلوب من خلال الميزانية العامة للدولة، وبذلك فهي أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي الكلي التي تستخدمها الدولة عندما ترى ضرورة تصحيح الأوضاع التضخمية أو الانكماشية، عن طريق زيادة النفقات أو تقليصها، أو زيادة المتحصلات الضريبية أو تقليصها، وتركز أهم قنوات السياسة المالية على وضعية ميزان المدفوعات من خلال عاملين أساسيين هما تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وينتج عن ذلك انخفاض في الدخل الوطني المتاح، وبذلك ينخفض الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يمكن العودة الى الوضع التوازني.

**ب- السياسة النقدية:** ويقصد بها مختلف الأدوات والإجراءات والأنظمة التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على كمية النقود في الاقتصاد والوطني، عن طريق استخدام أدواته التقليدية، فالسياسة النقدية أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي الكلي التي تستخدمها الدولة لإحكام للسيطرة على التضخم أو الانكماش أو تحسين أوضاع ميزان المدفوعات، حيث تعتبر السياسة النقدية عاملا مهما في تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، وقد تزايد هذا الاهتمام مع تزايد حركية عمولة راس المال وتطور النظام النقدي الدولي، لذلك تستند على مجموعة من المتغيرات المستهدفة تهدف الى التحكم في عرض الكتلة النقدية وذلك من خلال: رفع أو تخفيض أسعار الفائدة، استعمال الاحتياطي الاجباري، عمليات السوق المفتوحة، والقيود النوعية على الائتمان.

وتؤدي في النهاية الى تحسين رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال ما يلي:

- القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- تحديد ما يمكن أن ينتج عن تخفيض الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات
- ج- السياسة التجارية:** تشمل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن عن طريقها التأثير على التدفقات الداخلة والخارجة للتجارة الدولية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن اختصارها فيما يلي:
  - الأدوات السعرية: الرسوم الجمركية، الإعانات، الرقابة على الصرف، الإغراق.
  - الأدوات الكمية: نظام الحصص، الحظر، التراخيص.
  - الأدوات التجارية: المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، احتكار التجارة الخارجية.

د- سياسات تحويل الانفاق: يقصد بتحويل الانفاق التأثير على حجم الطلب السلع والخدمات وإعادة توجيهه من محلي الى أجنبي، أو من أجنبي الى محلي عن طريق تغيير سعر صرف العملة المحلية. تعديل قيمة العملة: ويقصد به تعديل العلاقة القائمة بين تلك العملة والأساس القائمة عليه أي بالنسبة لقاعدة نقدية معينة كالذهب، عملات صعبة وجميع العملات؛ وبالتالي فهو إجراء رسمي تقني من طرف السلطات النقدية يتم من خلال تعديل سعر التعادل إلى المستوى الحقيقي، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد وتميز بين ما يلي:

✓ تخفيض قيمة العملة: تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعاً عندما يواجه البلاد الخلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية<sup>1</sup> حيث تعتبر سياسة تخفيض العملة إحدى السياسات الهامة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي الدول التي تعاني اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية أو مزمنة، حيث يكون أسعار الصرف مبالغ فيها ولا تعكس المستوى الحقيقي لها. يتخذ التخفيض أشكال عدة تبعاً للأحوال الاقتصادية التي تمر بالدولة وحسب وجهة النظر السياسية التي تتبعها الحكومة، فقد يكون صريحاً أو ضمناً، هجومياً أو دفاعياً، دافئاً أو بارداً.<sup>2</sup>

جدول رقم (02/1): أشكال تخفيض قيمة العملة

نوع التخفيض	التوضيح
الصريح	هو الأكثر استعمالاً يقرر من طرف السلطات وينشر على كافة المستويات وأمام الرأي العام
الضمي (مستتر)	غير ظاهر لكن يكون من خلال الإجراءات المتخذة والتي تتساوى مع عملية تخفيض قيمة العملة، كفرض ضرائب على الواردات أو منح إعانات مالية للصادرات
الهجومي	يتم فيه تغيير سعر التعادل ليس تجاوباً مع اختلال نقدي، ولكن رغبة في غزو أسواق أجنبية، إذ يمكن بيع منتجات محلية في أسواق أجنبية وبأسعار منخفضة فتزداد بذلك الصادرات
الدفاعي	يستعمل للوقاية من تأثير الدول الأجنبية على الاقتصاد القومي كأن تتخذ الدولة هذه الوسيلة للرد على سياسة دولة أجنبية تجاهها (المعاملة بالمثل)
الدافئ	تلجأ إليه الدولة خلال إحدى الأزمات، أي عند حدوث اختلال شديد تلجأ إليه السلطات لتجنب عدم الوفاء بالتزامات كالمديونية الخارجية وخدمة الدين.
البارد	يتحقق في هدوء واتزان لأن الاختلال النقدي لم يتخذ شكلاً هاماً، وغالباً ما يؤدي هذا النوع إلى علاج الحالة الاقتصادية القائمة.

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على: الغوث ولد الطالب جدو، سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية وآثارها على ميزان المدفوعات، المجلة الموريتانية للقانون

والاقتصاد، ع 8-2010، ص. 1

<sup>1</sup> Fernando Daniel Sedano, **Trade Adjustments To Exchange Rates In Regional Economic Integration: Argentina And Brazil**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005, p7

<sup>2</sup> عبد النبي حسن يوسف، تخفيض النقود بين عجز المدفوعات وعجز السياسات، إدارة الأعمال، جامعة حلوان (بدون تاريخ) ص 2

الآثار الناجمة عن تخفيض قيمة العملة: من إيجابيات تخفيض قيمة العملة

- زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، ومن ثم يتحسن الميزان التجاري ويتلاشى الخلل ويعود التوازن.
- التأثير على التجارة غير المنظورة من خلال ارتفاع قيمة الخدمات التي يؤديها المقيمون الى غير المقيمين وانخفاض الخدمات التي يحصلون عليها مما يزيد من قيمة الجانب الدائن في حساب التجارة غير المنظورة في ميزان المدفوعات.
- ازدياد الاستثمار في الدولة التي قامت بتخفيض قيمة عملتها وانخفاض استثمار هذه الدولة في الخارج مما يساعد في إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.

وكل ذلك لن يتحقق الا بتوفر شروط دقيقة ومعقدة أهمها مرونة الطلب الداخلي على الواردات ومرونة الطلب الخارجي على الصادرات وعدم لجوء ادول الأخرى لنفس الاجراء. لذا فان سياسة التخفيض لا يتم اللجوء اليها الا إذا كانت أفضل البدائل أو تمت ضمن مجموعة من السياسات المترابطة التي تعزز بعضها بعض لتلافي التشوهات وإعادة الربحية للاقتصاد.

✓ **رفع قيمة العملة:** إن رفع قيمة النقد لا يُمكن من إعادة التوازن إلا إذا تحققت شروط فيما يتعلق بالآثار السعوية والآثار الدخلية، أي أن مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد. في هذه الحالة عندما ترتفع أسعار الصادرات يفترض أن ينخفض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها وإذا رافق عملية التصحيح هذه تخفيض للناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات، فإن نجاح عملية رفع النقد يكون أكيد.<sup>1</sup>

الآثار الناجمة عن رفع قيمة العملة: من إيجابيات تخفيض قيمة العملة

- في ظل المنافسة الخارجية فان المنتج المحلي سيضطر الى تحسين منتجاته لتصبح أكثر تنافسية.
- يؤدي رفع قيمة العملة الى حدوث فائض في الميزان التجاري فتقل قيمة الواردات وترتفع قيمة الصادرات.

تجدر الإشارة الى أن عمليات التصحيح سواء التلقائي او الإداري لا تحقق نتائجها بشكل سريع انما تحتاج الى وقت يستجيب فيه الاقتصاد وحركة الموارد والمتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المطلوب لإحداث التصحيح الحقيقي في الميزان. لذا فان التوازن الاقتصادي يتطلب اتباع إجراءات معينة وترك المتغيرات الاقتصادية تستجيب على امتداد أداء الاقتصاد ككل. وهذا الأمر لا يتحقق في الأمد القريب العاجل وانما تأخذ وقتا يعتمد طولها على سرعة استجابة الاقتصاد لهذه الإجراءات سواء كانت إدارية أو تلقائية. وفي كل الأحوال تعتمد عمليات التسوية على ما يتوفر للدولة والمؤسسات الاقتصادية الخاصة من احتياطات دولية يتم استخدامها للدفع عن التزاماتها تجاه العالم. ولذا فكلما كانت لدى الدولة احتياطات أكثر كلما كانت عملية التصحيح أقل وطأة على الاقتصاد من حيث تأثيراتها السلبية.

<sup>1</sup> وسام ملاك، (مرجع سابق)، ص 98

## خلاصة الفصل

تطرقنا هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الإحاطة في المبحث الأول بجانب مهم من سياسة سعر الصرف وهذا بالتطرق الى سعر الصرف وأنظمتة نظريا، وأهم سياساته وأنواعها، وكذا ترتيبات أسعار الصرف، كما تطرقنا لمفهوم التوازن الخارجي من خلال دراسة ميزان المدفوعات، واختلالاته بأنواعها، والأسباب المؤدية الى ذلك، وكذا الآليات والسياسات وأهم الأساليب لعلاج الخلل بالإضافة الى الأهمية التي يعنى بها من قبل الحكومات والمنظمات بسبب ما تمثله أرصدته من انعكاس لصورة الاقتصاد في الخارج.

ان التوازن السنوي الخارجي المعبر عنه في ميزان المدفوعات هو حالة نظرية لا تتحقق في ظل الاقتصاديات الديناميكية في العالم، ولكن هذا التوازن وان لم يتحقق يمكن اعتباره هدفا مثاليا مطلوبا، ويمكن أن يستخدم كمقياس لانحراف الحالة الاقتصادية للدولة عما يفترض أن تكون عليه، وبالتالي حجم هذا الانحراف فائضا أو عجزا يدفع لبحث الأسباب التي أدت الى حدوثه ومن ثم وسائل معالجتها.

ان ما تسعى اليه العديد من الدول التي تعاني مشاكل اقتصادية هو كيفية اعادة التوازن الى موازين مدفوعاتها التي تعاني من اختلالات، ويتم ذلك عبر مجموعة من الاجراءات التي تؤثر على الميزان في الاتجاه المرغوب، أي ما يعبر عنه بعملية التسوية؛ وتتم اما في إطار التسوية التلقائية، أو باستعمال أحد أو مجموعة السياسات الاقتصادية والمتمثلة في مجموعة الميكانزمات التي تحدثها السلطات في الدولة على أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية بغية التأثير على عناصر ميزان المدفوعات المختل ودفعه الى اعادة التوازن.

وتعتبر سياسة سعر الصرف أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والتي تبرز دور الدولة التقليدي وتدخلها في الحياة الاقتصادية على المستوى الدولي، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات التي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف، تؤدي في النهاية الى تحقيق معدل نمو اقتصادي أفضل واستقرار الأسعار، والتشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي، وستتطرق الى ذلك في الفصل الثاني.



## الفصل الثاني

سياسة سعر الصرف كوسيلة  
لتعديل اختلال التوازن الخارجي

## تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصل الأول الى الجانب النظري لسياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، وتعرفنا على المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والنظريات المفسرة لتغيراته، بالإضافة الى أنواع أنظمة الصرف، كما تعرفنا على المؤشرات والأسباب المؤدية الى اختلال التوازن الخارجي وأنواعه، اضافة الى الأساليب المعتمدة للحد من الاختلالات الخارجية والعودة بها الى وضع التوازن.

ان الاعتماد على آلية السوق التلقائية للعودة الى وضع التوازن يعتمد على بعض الفرضيات التي لا يمكن توفرها في الاقتصاديات المعاصرة خاصة فيما يتعلق بالنظرية الكلاسيكية، أما النظرية الكينزية فإنها تغفل جانباً مهماً من العوامل ذات الصلة وتأثيراتها على مختلف المتغيرات الأخرى، كما أن مضمون فكرة اليد الخفية هذه التي أطلقها سميث تستلزم فترة زمنية طويلة للعودة الى وضع التوازن.

اختلف الاقتصاديين حول السياسة أو مزيج السياسات الملائم للتعامل مع الاختلال في ميزان المدفوعات واتخذ كل فريق منهجاً مختلفاً للتحليل واقتراح سياسة اقتصادية تساعد على علاج الاختلال الذي يواجه الميزان، الا أن سياسة سعر الصرف تعد من أهم السياسات التي يتم اعتمادها لهذا الغرض، وتعتمد لدى صندوق النقد الدولي في برنامج العلاج الذي يقدمه للدول النامية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى ابراز هذا الجانب المتعلق بسياسة سعر الصرف والعلاقة النظرية التي تربطها بميزان المدفوعات وكيف يمكن استعمال سياسة سعر الصرف لبلوغ الأهداف المسطرة للاقتصاد، من حيث التوازنات الخارجية، وهذا بالبحث في الآلية وكيفية تأثير أدوات سياسة سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات والشروط الواجب توفرها لنجاح هذه السياسات خاصة ما تعلق بالاقتصاديات النامية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منهما الى تعديل التوازن الخارجي وسياسة سعر الصرف ويتضمن بالضبط سياسة تحويل الانفاق حيث تنتهج الدولة هذه السياسة بهدف إعادة توجيه أنماط الانفاق، مستخدمة سياسات تخفيض العملة والرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد التجارة الخارجية.

كما سنتطرق في المبحث الثاني الى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع على اختلاف مجالاتها، وذلك بالتطرق الى هذه الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية على حد سواء مع الإشارة إلى منهج الدراسة المتبع وأهم النتائج المتوصل اليها في مجال تأثير ودور سياسة الصرف على التوازن الخارجي، حيث اجريت هذه الدراسات على دول نامية من مناطق مختلفة من العالم، من بينها اقتصادات ريعية تعتمد على النفط بدرجة عالية لتتمكن من مقارنة النتائج المتوصل اليها في الأخير مع الاقتصاد الجزائري.

### المبحث الأول: تعديل اختلال التوازن الخارجي وسياسة تحويل الانفاق

سياسات التسوية هي مجموع الآليات التي تحدثها السلطات الاقتصادية في الدولة على أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف التأثير على عناصر ميزان المدفوعات المختل ودفعه الى اعادة التوازن. فسياسة التسوية اذن هي سياسة اقتصادية منتهجة داخليا هدفها خلق الظروف الاقتصادية الملائمة لإعادة التوازن تدريجيا.<sup>1</sup>

يقسم صناع السياسات الداعمة لميزان المدفوعات الى تقسيمات أهمها؛ سياسات تحويل الانفاق وسياسات خفض الانفاق، حيث تنتهج الدول سياسات تحويل الانفاق بهدف إعادة توجيه أنماط الانفاق مستخدمة سياسات تخفيض العملة والرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد التجارة الدولية الخارجية. في حين تعمل سياسات خفض الانفاق على خفض مستوى الانفاق الكلي للمواطنين مما يؤدي الى خفض الانفاق على الواردات، وبالتالي خفض عجز ميزان المدفوعات.

لذا سنتطرق في هذا المبحث الى سياسات سعر الصرف في إطار سياسات تحويل الانفاق كأحد أدوات التعديل ميزان المدفوعات بالتركيز على سياسة الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة ودورها في معالجة الاختلال الخارجي، لكون أن السمة الغالبة لاختلال ميزان المدفوعات في للدول النامية هي العجز.

### المطلب الأول: الرقابة على الصرف لإعادة التوازن الخارجي

#### أولاً: مفهوم الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي من طرف السلطة النقدية، حيث أن حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتمل إجراءات الرقابة على الصرف في البلدان ذات العملة الضعيفة، إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي.<sup>2</sup>

وتعني الرقابة على الصرف أيضا اشراف الدولة على سوق الصرف من خلال تقييد حركات العرض والطلب على النقد الأجنبي بواسطة تثبيت أسعار صرف العملة كما هو الحال في قاعدة الذهب، وقد انتشر هذا النظام على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعد انهيار قاعدة الذهب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، (مرجع سابق)، ص 79

<sup>2</sup> محمد راتول (مرجع سابق)، ص 142 نقلاً عن: شاكرا الفرزوي، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989. ص 132

<sup>3</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 176

لقد تطور مفهوم الرقابة على الصرف عن الهدف الذي أنشئ له، وهو مواجهة تسرب رؤوس الأموال من الداخل، حيث استعمل هذا المفهوم لاحقاً كي يمنع دخول رؤوس الأموال المضاربة التي يمكن أن تؤدي الى تفاقم الضغوطات التضخمية.<sup>1</sup>

يهدف نظام الرقابة على الصرف:<sup>2</sup>

- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المهتدة بالتدهور في الأسواق الخارجية باعتبار أن التذبذب في سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال، مما يدفع السلطات النقدية الى تثبيت سعر الصرف الرسمي باتخاذها إجراءات تخص بيع وشراء العملات الأجنبية وبالتالي الحيلولة دون المضاربة في العملة الوطنية
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياجات الصرف وغيرها، وتشجيع الصادرات من السلع والخدمات، عوض أن تلجأ الى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية أو اتخاذ إجراءات انكماشية.
- حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية، وترقيتها من خلال الامتناع مثلا عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتجة محليا أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن السعر العادي، أو تخصيص حصصا لاستيراد السلع الضرورية وفرض ضرائب ورسوم على الكمالية منها.
- منع نزوح رؤوس الأموال الى الخارج، عن طريق سن اجراءات قانونية وتنظيمية تقيد وتمنع هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج وتوجه استثمارات النقد الأجنبي في المشروعات ذات الأولوية والمتضمنة في خطط التنمية الاقتصادية.
- تحصيل موارد مالية اضافية، تستفيد منها الخزينة العامة من خلال فرضها لضرائب ورسوم على التحويلات للخارج وتطبيقها لأسعار صرف متعددة، اذ يفرض سعر صرف منخفض عند شراءها لعملات أجنبية من المصدرين، وآخر مرتفع في حالة بيع هذه العملات للمستوردين، الشيء الذي يؤدي الى توفير احتياطي من الصر الأجنبي الذي ستعمل في مجالات عديدة.
- حماية الاقتصاد الوطني من انعكاسات الاقتصاد العالمي، ففي حالة الكساد مثلا تلجأ الدولة الى التوسع النقدي فترتفع معه الأسعار والدخول وبالتالي تقل الصادرات وترتفع الواردات مما يؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات، فتلجأ الدولة الى فرض نظام الرقابة على الصرف للرفع من الصادرات والحد من الواردات وهي بذلك تتيح امكانية اتباع سياسة اقتصادية داخلية.

<sup>1</sup> وسام ملاك، (مرجع سابق)، ص 100

<sup>2</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 176

تعتبر هذه الأهداف جميعها متداخلة ومتكاملة، تسعى إلى تحقيقها خاصة البلدان النامية من خلال تقنيات وأساليب محددة.

### ثانيا: أشكال الرقابة على الصرف<sup>1</sup>

يأخذ نظام الرقابة على الصرف الأجنبي أنماطا وأساليب متعددة لتحقيق هدف واحد هو السيطرة على الطلب على العملة الأجنبية بما يؤدي إلى ترشيد استخدامها، وتجدر الإشارة إلى أن أساليب وأنماط الرقابة على الصرف الأجنبي وأساليب الرقابة على التجارة الخارجية عادة ما ينظر إليه على نحو متداخل، نظرا لوجود ترابط وظيفي بينهما يرمي إلى دعم وتقوية الاقتصاد الوطني، ومن بين أساليب الرقابة على الصرف الأجنبي نجد:<sup>2</sup>

#### 1- الكتل والمناطق النقدية

وجد هذا الأسلوب تطبيقا من قبل المملكة المتحدة ودول عديدة من مستعمراتها والتي التزمت بدعم الجنيه الإسترليني من خلال شرائه في حالة انخفاضه، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 انسحبت بعض من هذه الدولة وتعرضت موجودات المملكة المتحدة إلى ضغط شديد بسبب ظروف الحرب، فأصدرت الحكومة البريطانية قرارا ملزما للدول الواقعة تحت الاستعمار أو الانتداب البريطاني إلى إتباع مبادئ رقابة على الصرف الأجنبي مشابهة لما هو معمول بو داخلها:

- تسليم كل العملات الصعبة التي يجوزها المواطنون إلى السلطات الرسمية.
- إخضاع الاستيراد إلى تراخيص مسبقة
- وضع مناهج خاص للمواد المستوردة الضرورية.

#### 2- اتفاقية الدفع الثنائية

وهو عبارة عن اتفاقية ثنائية بين دولتين يضع تنظيمها لكيفية تمويل العمليات المتبادلة بين الدولتين وتسوية مدفوعاتها من خلال فتح حساب في كمال الدولتين بعملة باسم البلد الآخر لتسوية المدفوعات الدولية بالعملة الوطنية دون حاجة إلى اللجوء إلى النقد الأجنبي.

#### 3- الحسابات المجمدة

وتلجأ إليه الدولة عندما تواجه عجزا كبيرا في رصيدها من العملات الأجنبية فتمنع رؤوس الأموال من العودة إلى الخارج من خلال تجميدها، كما تطلب من المدينين بدفع ما عليهم بالعملة الوطنية في حساب خاص لدى البنك

<sup>1</sup> سلامة ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016، ص 45.

<http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/m5.pdf> 2020/09/01

<sup>2</sup> نواز عبد الرحمن البيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007، ص 148-152.

المركزي، وقد مارسته ألمانيا على نطاق واسع عام 1931، إلا أن هذا الأسلوب لا يلائم الوقت الراهن لأنه يصدر مصداقية الدول ويضر بالاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 4- موازنة الصرف

ويتم وفق هذا الأسلوب إنشاء صندوق موازنة يتم إدارته من قبل البنك المركزي، يستخدم رصيد هذا الصندوق للتدخل في سوق الصرف لدعم استقرار سعر الصرف وتقليل التقلبات فيه، ومن الدول التي انتهجت هذا الأسلوب نجد: بريطانيا عام 1932، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، وعدد من الدول الأوروبية.

#### 5- نظام سعر الصرف المتعدد

بموجب هذا الأسلوب يتم تحديد أكثر من سعر للعملة الوطنية بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية، بحيث يكون هذا السعر مرتفع لطالبي العملة الأجنبية لغرض استيراد السلع الكمالية ومنخفض بالنسبة لاستيراد السلع الضرورية كالغذاء أو الدواء، أو كأن تعمد الدولة إلى تحديد أسعار صرف تفضيلية لأنواع معينة من الصادرات الأساسية عندما تجد أن السعر الرسمي للعملة من الارتفاع بحيث يعوق حركة هذه الصادرات. ولقد استخدمت أسعار الصرف المتعددة بنجاح في كل من تايلاند وكوستاريكا خلال الفترة (1955/1947) بحيث انخفضت قيمة الواردات وزادت حصيلة الصادرات والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية. وفي الآونة الأخيرة يلاحظ اتجاه عدد كبير من الدول إلى الحد من إتباع أسعار الصرف المتعددة، كون أن معظم صادراتها هي سلعا أولية تتحدد أسعارها وفقا لظروف العرض والطلب، ومن ثم ال تنجح هذه السياسة في زيادة الصادرات. كما يمكن أن تنتشر السوق السوداء للعملات الأجنبية نتيجة عدم تسليم المصدرين متحصلاتهم منها في حالة زيادة الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.<sup>1</sup>

#### 6- الحصص

ويعد من الأساليب الشائعة في الرقابة على الصرف الأجنبي، إذ تقوم الدولة بموجب هذا الأسلوب بتحديد الكميات الواجب استيرادها (حصص الاستيراد) وتحويل المبالغ اللازمة لها من العملات الأجنبية، وأية مادة خارج هذه الحصص يكون البنك المركزي غير ملزم بتوفير النقد الأجنبي لها. وبذلك يتم ربط الاستيراد بالحصول عمى موافقة السلطات النقدية.

#### 7- التخصيص والتخمين

وفق هذا الأسلوب يتم تخصيص إجمالي المبالغ من النقد الأجنبي اللازم من وجهة نظر الحكومة لتحويل الاستيراد بحيث لا تتجاوز قيمة السلع المستوردة الحد الأعلى من المبلغ المخصص، وفي ذات الوقت يتم تخمين المبالغ المتوقع الحصول عليها من إجمالي الصادرات، وبذلك تتم السيطرة على النقد الأجنبي وترشيد استخدامه.

<sup>1</sup> سلامية ظريفة، (مرجع سابق) ص 45.

## 8- التحريم الكلي أو الجزئي

بموجب هذا الأسلوب يتم منع استيراد بعض السلع بشكل كمي أو جزئي وعادة ما يدخل هذا الأسلوب في إطار الاعتبارات السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية مثل حظر السلع المحرمة، ويتميز هذا الأسلوب بسهولة تطبيقه لأنه يحتاج فقط إلى إصدار قانون ومراقبة شديدة وراعاة لتنفيذه.

### ثالثا: آثار تطبيق الرقابة على الصرف

ان مساهمه إجراءات الصرف في تمويل ميزان المدفوعات غير المتوازن لا يمكن ان يكون لها سوى تأثير مؤقت لأنه على الرغم من هذه التدابير سوف يظهر في سوق الصرف عدم التوازن الصافي في ميزان مدفوعات الجارية. ليس من المستحسن الاستمرار لمدى طويل في ضبط حركه رؤوس الأموال مع الخارج لأن هذا الضبط قد تترتب عنه كلفه مرتفعة نسبيا يقع عبئها على التنمية الاقتصادية في المجتمع<sup>1</sup>، كما ان الرقابة على الصرف قد تكون عائقا أمام التطور ونمو التجارة الدولية نظرا للقيود التي تفرض على المبادرات التجارية ومن جهة أخرى فان منع المتعاملين من شراء العملة الصعبة لأجل تسديد معاملاتهم يتولد عنه عمليات وآثار غير قانونية ويمكن ان تأخذ الآثار التالية:

- تعرقل تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق جذب وتمويل الاستثمارات الدولية.
- تؤدي سياسة الرقابة على الصرف أحيانا إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية مما يساعد على ظهور سوق الصرف الموازية.<sup>2</sup>
- تتطلب الرقابة تنظيم أجهزة إدارية على درجة عالية من الفعالية، والا أدت إلى تعطيل اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على تسهيل في الإجراءات.
- الزيادة في الأعباء والنفقات الواجب دفعها من أجل تحصيل العملات الصعبة وإعادة توزيعها، وهذا ما يقلل من الأثر الأساسي في الحصول على موارد مالية، بالإضافة إلى أن هذه السياسة يكون لها أثر عكسي على حجم التجارة الدولية إذا تعاملت الدول بينها على أساس المعاملة بالمثل.<sup>3</sup>
- تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بالمغالاة في قيمة الواردات أو التقليل من الصادرات من أجل تهريب الأموال، فيقوم المورد بفوترة وارداته بأعلى من قيمتها الحقيقية للحصول على عملات أجنبية إضافية

<sup>1</sup> أمين صيد، (مرجع سابق) ص 154-155

<sup>2</sup> محمد أحمد العريان، تعدد أسعار الصرف - تجربة الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1994، ص 29.

<sup>3</sup> سيد اعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه طور ثالث،

2018/2017، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، ص 44

من البنك المركزي بالسعر الرسمي، وبيعها فيما بعد بفائدة في السوق الموازية، وكذلك بالنسبة للمصدر الذي ينقص من قيمة صادراته حتى يتمكن من بيع العملات الصعبة غير المصرح بها في السوق الموازي.<sup>1</sup>

لقد انحسر نظام الرقابة على الصرف إلى حد كبير، خاصة مع تنامي التوجه نحو مزيد من الحرية في الصرف الأجنبي وتعويم سعر الصرف، ولكن بقي هناك هامش من الرقابة لا زالت الدول تتمسك به، لأنها تؤمن أن الحرية الكاملة لا يمكن لها أن تحقق الأهداف المرجوة، لذلك شاع استخدام أسلوب التعويم المدار في الدول النامية والذي يمكن أن يعد نمطا من أنماط الرقابة على الصرف، كما أدركت الدول المتقدمة بأن الحرية الكبيرة للتحويل الخارجي تنطوي على مخاطر كبيرة تهدد الأمن الوطني لهذه الدول، فبدأت بتفعيل توصيات لجنة بازل وتحاول أن تقدم نموذجا جديدا للرقابة من خلال خلق ثقافة جديدة في إدارة مخاطر القطاع المصرفي.

### المطلب الثاني: تخفيض قيمة العملة لعلاج اختلال التوازن الخارجي

يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن العديد من الدول النامية والتي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرف عملتها بطرق تحكومية لا تعكس حالة الاقتصاد، وأن أسعار الصرف يكون مغالى فيها مما يؤدي الى العديد من المشكلات، لذا فان اجراء تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يحقق نتائج إيجابية للدولة التي تقوم بالتخفيض.

وترتكز النظريات الاقتصادية على سعر الصرف باعتباره أحد أهم الركائز التي يمكن من خلالها القضاء على الاختلال الخارجي وذلك من خلال تعديل سعر الصرف بالتأثير على الجانب غير النقدي المتمثل في الميزان الجاري، ويرتبط نجاح هذه السياسة بشروط تتعلق بمرونة العرض والطلب المعروفة بشرط مارشال-ليرنر.

### أولا: أهداف عملية التخفيض

- تهدف سياسة التخفيض إلى مجموعة من الأهداف يمكن أن نميز بين نوعين منها:<sup>2</sup>
- ✓ أهداف مباشرة مرتبطة بالآلية المستخدمة في حد ذاتها، نذكر منها:
    - تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجاري -الهدف الأساسي- بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتديير نقد أجنبي يساعد على الوفاء بالتزامات الديون الخارجية.
    - زيادة القدرة التنافسية للسلع في السوق الخارجي عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للخارج؛
    - توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الداخل.

<sup>1</sup>حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غ م، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 79

<sup>2</sup> الغوث ولد الطالب جدو، سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية وآثارها على ميزان المدفوعات، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، ع19(2012) ص1-9



✓ أهداف غير مباشرة: مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية، على اعتبار أن سياسة التخفيض تدخل ضمن مشروعية صندوق النقد الدولي الممول للبرنامج، حيث قد تنعكس بالإيجاب على صانعي القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ له، كما أن هذا الإجراء قد يضر ببلدان أخرى، حيث أن البلد المخفض استطاع نظرياً وبدون أي عناء تصدير عجزه إلى الخارج.

### ثانياً: مؤشرات التوجه نحو التخفيض

أ- الحساب الجاري: ان وجود عجز كبير في الحساب الجاري، وواجهت معه الدولة مشكلة في سداد ديونها في المستقبل، مع حاجتها الى فوائض كبيرة لمعالجة هذا المشكل في تاريخ لاحق، فان الأمر يتطلب اتخاذ قرار التخفيض قبل ظهور المشكلة حتى تبدأ التغيرات في الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد المحلي في التحرك نحو الوجهة السليمة.

ب- سعر الصرف الحقيقي: ويتم حسابه عادة بمقارنة التكاليف النسبية في الصناعات التحويلية للدولتين، فكلما زادت التكاليف في الدول الأجنبية كلما كان ذلك مؤشراً للحاجة الى خفض قيمة العملة، ويمكن استخدام مؤشر بديل وهو مقارنة مستويات الأجور المرجحة بالإنتاجية في الاقتصاد المحلي وفي الدول الأجنبية.

ت- الاحتياطات من العملات الأجنبية: ان انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية يعتبر مؤشراً آخر لتوقع خفض العملة، وذلك لسببين؛ اما لوجود عجز في الحساب الجاري، أو بسبب تحول حاملي الأصول المالية من المواطنين والأجانب من العملة المحلية الى العملات الأجنبية، لعدم ثقتهم بإمكانية ثبات سعر الصرف.

ث- المديونية الخارجية: قد تلجأ الدولة الى الاقتراض الخارجي للحفاظ على نسبة معينة من الاحتياطات الأجنبية فإذا واجهت الدولة مشكلة سداد الديون في المستقبل مع حاجتها الى فوائض كبيرة لمواجهة هذه المشكلة في تاريخ لاحق فان الأمر يتطلب قرار بتخفيض العملة قبل بدأ ظهور المشكلة.

### 1-2 النتائج المرتقبة من عملية التخفيض: يعتبر التخفيض جزء من مجموعة السياسات التي تستهدف علاج

عجز ميزان المدفوعات بينما يستعمل رفع قيمة العملة لعلاج الفائض وعلاج الركود الاقتصادي.

أ- الحساب الجاري: يؤثر تخفيض قيمة العملة على أسعار السلع والخدمات المستوردة أو المصدرة بشكل يسمح بتغيير التدفقات المتبادلة بين الدولة المخفضة وبقية العالم في اتجاه تحقق توازن والعكس صحيح.

✓ بالنسبة للصادرات: يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، مما يجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، ويتعين على المستورد الأجنبي توفير مدفوعات أقل بالعملة الوطنية للحصول على نفس الكمية من السلع، مما يحفز على زيادة طلبه، خاصة اذا كان للطلب الخارجي مرونة كافية، وبهذا يحصل المصدر على أرباح إضافية

✓ **بالنسبة للواردات:** ترتفع أسعارها مقومة بالعملة الوطنية نتيجة التخفيض، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفتها وانخفاض القدرة الشرائية للمستورد، وتخفيض حجم المدفوعات للخارج خاصة اذا كان الطلب المحلي على الواردات مرناً، والوزن النسبي الذي تحتله الواردات الاستهلاكية من اجمالي الواردات. كما ان انخفاض الواردات يدفع المستهلكين المحليين لطلب السلع البديلة للواردات التي تعتبر أقل ثمناً.

ب- **حساب رأس المال:** ان التخفيض تقرره السلطات النقدية نتيجة الظروف الاقتصادية الخاصة، ومع انتشار مؤشرات وتوقعات لاحتمال تخفيض قيمة العملة الذي يعني اقرار ان سعر الصرف لا ينسجم مع الواقع الاقتصادي، فان رؤوس الأموال (القصيرة خاصة) تتعرض للمضاربة مما يدفع حاملي العملة الوطنية الى استبدالها بعملات أخرى ونقل مشاريعهم إلى لخارج خوفاً من الخسائر الناجمة عن الصرف. أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فانه بعد التخفيض وحدث استقرار في العملة المحلية سوف ترجع الأمور الى ما كانت عليه برجع المستثمرين الأجانب ودخول رؤوس الأموال، حيث تزيد قدرتهم على شراء عوامل الإنتاج، وبالتالي يتحسن ميزان المدفوعات.

لكن هذه النتائج لا تتحقق بسهولة الا إذا استطاعت الدولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفى مجالات للاستثمار لتحقيق الربحية التي يطمح لها المستثمرون، والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتدفقة في القطاعات الاستراتيجية التي تضمن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وبذلك فان فرص الربح تزداد في الدولة المخفضة فتزيد قدرتهم على شراء عوامل الإنتاج.

ويمكن توضيح كيفية تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، حيث يتم ذلك من خلال التأثير على عنصرين أحدهما على السعر والآخر على الكميات<sup>1</sup>:

✓ **على المدى القصير:** يلاحظ تدهور في الميزان التجاري لارتفاع أسعار الواردات وبقاء الصادرات ثابتة بالأسعار المحلية ويظهر ذلك في الحساب الجاري لأن الطلب لم يستجب لتقلبات الأسعار.

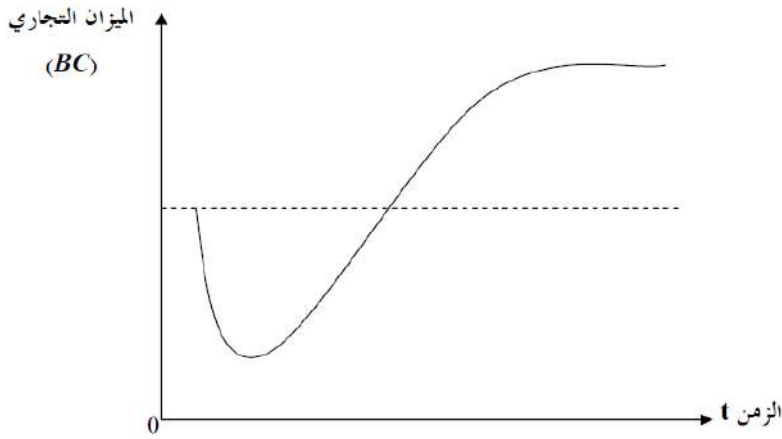
✓ **على المدى القصير المتوسط:** تبدأ عملية الإحلال بالنسبة للمستهلكين المحليين للسلع المحلية، كما يتجه المستهلكين الخارجيين إلى السلع المحلية نظراً لتدني قيمتها بسبب تخفيض العملة وترتفع الصادرات؛ وبذلك تتحسن وضعية الحساب الجاري.

✓ **على المدى المتوسط الطويل:** يتولد التضخم المستورد بسبب المواد الأولية المستوردة واللازمة لتصنيع المواد المحلية التي بدورها يرتفع سعرها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. وهو ما سيولد ضغط لرفع الأجور، ينتج عنه رفع الأسعار المحلية؛ وبذلك تفقد السلع خاصية المنافسة.

وهذا ما يلخص في منحنى J

<sup>1</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 93

الشكل رقم (01/2): المنحنى J



المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 93

### المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

ان تخفيض قيمة العملة قد لا يؤدي دائما الى نتائج ايجابية اذ لا بد من توفر مجموعة من الشروط لتحقيق هذه السياسة النتائج المرجوة منها وتفادي الاثار السلبية التي قد يتعرض لها الاقتصاد نتيجة لذلك. اذ ان التخفيض قد يزيد المشكلة تعقيدا وهذا ما يشار اليه بمشكلة المرونات.

كذلك فان تخفيض العملة قد لا يؤدي الى وضع توازني دائم وانما يمكن أن يحدث هذا التوازن لفترة وجيزة فقط ثم يظهر العجز من جديد بعد فترة قصيرة وهذا يتوقف على القدرة الاستيعابية للاقتصاد، أي ما إذا كان الاقتصاد موظفا توظيفا كاملا عند حدوث العجز أم لا، وهذا ما يدعى بنظرية الاستيعاب.<sup>1</sup>

#### أولا: منهج المرونات

- 1- **مبادئ المنهج:** تدور فكره هذا المنهج حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة الى سعر الصرف العملة الوطنية واهميتها في توجيه ميزان المدفوعات ظهر هذا الاسلوب خلال فترة الثلاثينات وينسب الى روبنسون وقد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر<sup>2</sup>. ويتميز هذا الاسلوب بمجموعه من الخصائص منها ما يلي:<sup>3</sup>
  - أ- انه يعتمد على طريقته تحويل الانفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف. وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الانفاق اما من السلع المحلية الانفاق السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الانفاق على السلع الأجنبية إلى الانفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.
  - ب- لا يهتم هذا الاسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات اذ انه فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.
  - ج- يعتمد هذا الاسلوب على صياغة مارشال ليرنر واطهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات (مرجع سابق)، ص 285

<sup>2</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي، (مرجع سابق)، ص 99

<sup>3</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار اللبنانية المصرية، ص 133

ولتوضيح أثر المرونات والذي يشترط أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد، وتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن وبافتراض ما يلي: <sup>1</sup>

$$C = X - M$$

حيث أن:  $C$  تمثل رصيد الحساب الجاري

1.....  $X = Px \cdot Qx$  تمثل قيمة الصادرات وتمثل بالعلاقة التالية:

2.....  $M = Pm \cdot Qm$  تمثل قيمة الواردات وتمثل بالعلاقة التالية:

وانطلاقاً من أن السعر بالعملة المحلية يكون كما يلي:  $P = r \cdot Pm$

حيث أن:  $P$  تمثل الأسعار بالعملة المحلية  $r$  يمثل سعر الصرف

$Pm$  يمثل السعر بالعملة الأجنبية

إن أي تغير في سعر الصرف يكون مقداره  $(\Delta r)$ ، فإن السعر بالعملة يتغير إلى:  $\Delta P = \Delta r \cdot Pm$

وبالتالي فإن مرونة الواردات يعبر عنها بالمعادلة:  $em = -P/Q \cdot \Delta Q / \Delta P$

3 .....  $\Delta M = Pm \cdot \Delta Qm$  فالتغير في قيمة الواردات يصبح كما يلي:

بالتعويض في المعادلة 2 تصبح:  $\Delta M = -K \cdot M \cdot em$

حيث:  $K = \Delta r / r$  وهي نسبة تخفيض العملة

ومن هنا نستنتج أن الانخفاض في قيمة الواردات  $\Delta M$  تعتمد على نسبة تخفيض العملة  $K$  ومرونة الواردات  $em$  ونفس الشيء بالنسبة للصادرات، إذ أن انخفاض قيمة العملة بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض سعر الصادرات بنفس

النسبة وذلك حسب المعادلة التالية:  $\Delta Px = -K \cdot Px$

بالتعويض في المعادلة 1 نجد أن التغير في قيمة الصادرات هو كالتالي:  $4..... \Delta X = -K \cdot (1 - em)$

حيث أن:  $em$  تعبر عن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.

ومن المعادلات السابقة يتضح لنا التغير في الحساب الجاري كما يلي:  $\Delta C = K[-X(1 - em) + M \cdot em]$

وعند التوازن أي تساوي الصادرات والواردات تصبح المعادلة كما يلي:  $\Delta C = KX(-1 + em + em)$

ولأجل رصيد موجب للحساب الجاري يستلزم:  $(-1 + em + em) > 0$

أي:  $em + em > 1$  وهذا يعني أن مرونة الطلب على الواردات في الدولتين أكبر من الواحد وهو ما يعرف

بشروط مارشال-ليرنر.

ويعني انه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي ان يكون:  $ex + em > 1$  وهو شرط مارشال ليرنر

أما إذا كان  $ex + em = 1$  فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً

وفي حالة:  $ex + em < 1$  فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 187

وعليه الصيغة الوحيدة تؤدي الى تحسن الميزان هي الصيغة الاولى أي ان يكون مجموع المرونين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الاساسي مارشال-ليرنر وهو «الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر سياسة معينه لسعر الصرف حسب حالات العجز او الفائض»<sup>1</sup>.

فعند حدوث عجز علي الدولة ان تتبع سياسة تخفيض قيمه عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها ان رفع قيمة العملة، والاثر الصافي لتخفيض قيمه العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات فاذا كان مجموع المرونين أكبر من الواحد فان تخفيض العملة يؤدي الى تلاشي العجز بالميزان كما ان رفع قيمه العملة يؤدي الى تلاشي الفائض، ويتم ذلك في الحالتين وفق الميكانيزمات التالية:<sup>2</sup>

## 2- آلية تصحيح الاختلالات

ففي حالة العجز بإحداث تخفيض في قيمه العملة الوطنية فان ذلك يؤدي الى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث ان اسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، كما أن اسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

وفي حالة الفائض بإحداث رفع في قيمه العملة الوطنية، فان ذلك يؤدي الى احداث تغيرات مناظرة ايضا على اسعار كل من الصادرات والواردات بحيث ان اسعار الصادرات تبدو مرتفعة بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما اسعار الواردات تبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمه العملة يؤدي في النهاية الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجيا الى تراجع الفائض. ولا شك أن تغيير سعر الصرف في الحالتين لا يؤدي دوره إلا إذا توفرت المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف

ويعمل اسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:

- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول في التبادل، اي ان منحني عرض الصادرات لكل دوله يكون افقيا وهو ما يعني عدم تغير اسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الانتاج لظروف التكلفة الثابتة.

- استقرار سوق الصرف الاجنبي

- وجود حاله التوظيف الكامل لعناصر الانتاج وبالتالي ثبات المداحيل

- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية اجراءات اخرى تؤدي الى ابطال مفعول سياسة تغير اسعار الصرف

<sup>1</sup> Roger Dehem, **Précis d'économie internationale**, DUNOD, 1982, p 201

<sup>2</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي، (مرجع سابق)، ص 101

### 3- تقييم الأسلوب: توجه الاسلوب المرونات عده انتقادات منها:<sup>1</sup>

- ان شرط مارشال-ليرنر يكون صحيح فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمه الصادرات مساويه تقريبا لقيمه الواردات. وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة.
- وهي شروط يصعب توفرها خاصة إذا ما تعلق الامر بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيه الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدره جهازها الانتاجي التكيف مع التغير في الاسعار لزيادة انتاج سلع التصدير زيادة انتاج التي تحل محل الواردات. اضافة الى هذا فان فرضيه العجز الطفيف في موازين الدول النامية لا ينطبق عليها سبب التنمية الاقتصادية التي تحتم على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الانتاج. وهذا ما يجعلنا نصل الى ان تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية.<sup>2</sup>

- اضافة الاسلوب لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات، فانه ينطلق من ان فرضيات يصعب تحقيقها عمليا، كخضوع الانتاج للنفقات الثابتة، وشرط التوازن المستقر في سوق الصرف الاجنبي، اضافة الى افتراض سيادة التوظيف الكامل العناصر الانتاج، وعدم قيام أطراف التعامل الخارجي الاخرى بإجراءات مضادة تؤدي الى ابطال سياسة تغيير سعر الصرف، وهي شروط لا يمكن تحقيقها في الاقتصاديات المعاصرة.
- يركز تخفيض قيمة العملة وفق هذا المنهج المرونات على ميزة السعر فقط، والذي قد لا يكون سبب لارتفاع الطلب أو انخفاضه، بسبب عوامل أخرى تتعلق بالجودة وتغير أذواق المستهلكين.
- يفترض هذا المنهج حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، وهذا ما لا يكون في واقعنا اليوم بسبب تطور سياسات الحماية التجارية وارتفاع تدخل الدولة في توجيه التجارة الخارجية، وتحديد مستلزمات برامج التنمية.

### ثانيا: أسلوب الاستيعاب

يسمى ايضا اسلوب الامتصاص أو أسلوب الانفاق الكلي، يركز هذا الاسلوب على دور السياسة المالية انطلاقا من التحليل الكينزي، ويعود استخدام مصطلح الاستيعاب الى سنة- 1952 من طرف ألكسندر ويعتمد هذا الاسلوب على جملة من المبادئ.

### 1- مبادئ الاسلوب: ينطلق هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ أهمها:<sup>3</sup>

- ينطلق هذا الاسلوب من مبدأ سياسات تغيير الانفاق أي تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق المالية.
- يهتم هذا الاسلوب فقط بسوق السلع وهو يتجاهل بذلك السوق النقدي وسوق رأس المال وبالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري ويعتبره اساس التصدي لاختلال ميزان المدفوعات.
- انه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في معادله الدخل الوطني في النظرية الكينزية.

<sup>1</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية (مرجع سابق) ص 104

<sup>2</sup> علي حافظ منصور، أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 442

<sup>3</sup> محمد راتول، (نفس المرجع)، ص 105

ب- فرضيات الاسلوب:

$$Y=C+I+G-M$$

• معادله الدخل الوطني في اقتصاد مفتوح تكتب كما يلي:

حيث:  $Y$  الدخل الوطني.

- سيادة وضع توظف الناقص، يعني ذلك وجود بطالة
- خضوع الانتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحده نتيجة لزيادة الانتاج الكلي.

• ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.

• اعتماد الصادرات على الانتاج الجاري وليس على المخزون.

• وجود احتياطات كافيه من الذهب ووسائل الدفع الخارجي.

تشكل المعادلة من جزئين:

•  $A=C+I$  الاستهلاك الخاص والحكومي زائد الاستثمار ويشكل الطلب الداخلي ويسمى بالاستيعاب

الكلي او الامتصاص.

•  $B=X-M$  الصادرات ناقص الواردات ويشكل الطلب الخارجي وهو يعبر عن صافي الميزان التجاري.

وعليه يمكن ان نكتب معادله السابقة كما يلي:  $Y=A+B$  أي:  $B=Y-A$

يمكن القول الميزان التجاري عباره عن الفرق بين الدخل الوطني وذلك الجزء الذي يشكل الطلب الداخلي اي الاستيعاب الكلي.

تعني هذه المعادلة الأخيرة انه إذا كان هناك فائض في الميزان التجاري فيعني ذلك ان الدخل الوطني أكبر

من الاستيعاب الكلي. وفي حاله التوازن فيعني ذلك ان الدخل الوطني متعادل مع الاستيعاب الكلي.

يظهر من هذه العبارة أن الاختلال في الميزان التجاري ينشا بسبب الاختلال بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي.

وبالتالي فان التغير في ميزان المدفوعات نتيجة لتخفيض قيمة النقد سيؤدي الى تغير كل من الدخل والقدرة

الاستيعابية أي أن:  $dB=dY-dA$

وتعبر المعادلة عن التغير في ميزان المدفوعات يساوي مجموع التغيرات الحاصلة في الدخل والاستيعاب

بحيث يمكن تقسيم التغير في القدرة الاستيعابية الى جزأين:

• الجزء الأول: هو أن التغير في الدخل سوف يؤدي الى تغير القدرة الاستيعابية وهنا ستكون العلاقة بين الدخل

والقدرة الاستيعابية معتمدة على الميل للاستيعاب.

• الجزء الثاني: فهو الأثر المباشر للتخفيض على القدرة الاستيعابية، وبهذا يمكن توضيح التغيرين:

$dA=cdY+dY$  حيث تمثل:  $c$  الميل للاستيعاب،  $dD$  الأثر المباشر للقدرة الاستيعابية

وبعويض  $dA$  في المعادلة السابقة يمكن كتابتها على النحو التالي:  $dB=(1-c)dY-dD$

وتعني هذه المعادلة أن تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري سيعتمد على ثلاث عناصر:

1. تأثير تخفيض قيمة النقد على الدخل الحقيقي.

2. ميل القدرة الاستيعابية C

3. الأثر المباشر على القدرة الاستيعابية D

وبالتالي إذا كان الاقتصاد يتميز بوجود بطالة فإن أثر التخفيض على الميزان التجاري سيأتي عن طريق ميل القدرة الاستيعابية (C) وستكون (C) أقل من الواحد.

أما إذا كان الاقتصاد يعمل على مستوى التوظيف الكامل فإن أثر التخفيض سيأتي عن طريق (D) أي الأثر المباشر للتخفيض على القدرة الاستيعابية حيث ستكون (C) أكبر من الواحد.

لقد ناقش هذه المشكلة عدة اقتصاديين كان على رأسهم سيدي ألكسندر حيث يقول إن تخفيض العملة قد يؤدي إلى تخفيض القدرة الاستيعابية أو رفع (Y-A) كي يحدث التحسن في الميزان التجاري وذلك عن طريق عدة عوامل حتى لو أن الاقتصاد كان عند مستوى التوظيف الكامل أو قريب منه، منها الوهم النقدي الذي قد يؤدي إلى زيادة الادخار إذا كان الادخار دالة للدخل النقدي وليس للدخل الحقيقي.<sup>1</sup>

هناك احتمال آخر هو ما يسمى بأثر بيجو أو أثر الثروة، فالأفراد قد يزيدون من ادخارهم ليحافظوا على قيمة أرصدهم التي تكون قد تأثرت نتيجة لارتفاع الأسعار وبقاء عرض النقد ثابتاً، كذلك فإن ارتفاع الأسعار مع بقاء عرض النقد ثابتاً قد يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الادخار، كذلك فإن الادخار قد يرتفع نتيجة لعوامل إعادة توزيع الدخل حيث دائماً ما ترتفع الأسعار أولاً ثم يلحقها ارتفاع الأجور هذا يعني أن دخول الأفراد من الأرباح سيرتفع أسرع من ارتفاع الأجور الشيء الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من الذين لهم ميل انفاقي عال إلى الذين لهم ميل انفاقي منخفض<sup>2</sup>

وعليه فإن تصحيح هذا الاختلال يتطلب إعادة المساواة بين الدخل الوطني والاستيعاب. ويتم ذلك من خلال العمل على تكيف مستويات الانفاق الكلي أما بزيادة الانفاق في حالة وجود فائض أو تخفيض الانفاق في حالة وجود عجز. وهذا ما يعبر عنه بالسياسة المالية.

## 2- آلية تصحيح الاختلالات

لتصحيح العجز يكون أمام الدولة متغيرين هم الدخل والاستيعاب الكلي. فأما أن تعمل على زيادة الدخل الوطني بحيث يتجاوز الاستيعاب الكلي، وفي هذه الحالة يجب اتباع نمط توسعي للسياسة المالية يمكن من خلاله زيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الصادرات. أو أن تعمل على تخفيض مكونات الاستيعاب الكلي أي اتباع نمط السياسة المالية الانكماشية بتقليص الاستهلاك والاستثمار.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، (مرجع سابق) ص 298.

<sup>2</sup> نفسه، ص 298



في حالة الفائض يمكن التصرف من خلال المتغيرين الاساسيين، الدخل والاستيعاب الكلي، فأما ان تضغط الدولة على الدخل الوطني باتباع نمط انكماشى للسياسة المالية يؤدي في النهاية الى تخفيض الانتاج وبالتالي تخفيض الصادرات زيادة الاستيعاب الكلي انتهاج سياسة ماليه توسعيه وذلك برفع الانفاق الاستهلاكي والاستثمار.<sup>1</sup>

## 2-تقييم منهج الاستيعاب

- يعتبر هذا الاسلوب أكثر تقدما من اسلوب المرونات من حيث القدرة على التركيز على جوانب التحليل الكلي لتسويه وتوازن ميزان المدفوعات، الا أن هناك بعض أوجه النقص التي تعتري هذا المنهج:
  - هو اهماله لحساب رأس المال في ميزان المدفوعات، حيث يهمل حركات رؤوس الاموال والتحويلات الاحادية الجانب، في حين ينصب تركيزه الكبير على الميزان التجاري فقط اضافة إلى تركيزه على نموذج الدخل والانفاق في النموذج الكينزي البسيط.
  - يعتبر المنهج أن تحسن الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متواصلة إلا أن الواقع عكس ذلك، بحيث أن عملية التصحيح مؤقتة وسرعان ما تزول بزوال الأسباب الدافعة للتوازن.<sup>2</sup>
  - وان كانت بعض الفروض التي يقوم عليها هذا المنهج يمكن توفرها في اقتصاديات البلدان التي تعاني العجز، كحاله التوظيف الناقص فان بعض الفرضيات الاخرى لا يمكن توفرها كثبات الاسعار ووجود كميات مناسبة من وسائل الدفع الخارجي، وهذا يجعل المنهج قاصرا على اتيان الثمار المرجوة في تسويه موازين المدفوعات ومع ذلك فان سياسات التعديل الهيكلية المطبقة حاليا من طرف المؤسسات النقدية الدولية تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا الاسلوب خاصه في جانب ادارة الطلب في اتجاه التخفيض.
  - يتجاهل تأثيرات الاختلال الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية وتغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها، ومقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد.<sup>3</sup>
- ان التحليل المعتمد على شرط توفر المرونات في معالجة عجز ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض قيمة النقد مبني على الآثار التي يحدثها التغير في الانفاق من الانفاق على السلع الأجنبية الى الانفاق على السلع المنتجة محليا. وبهذا فان هذا التحليل يفترض ثبات الدخل وكذلك ثبات مستوى الأسعار بينما التحليل المعتمد على نظرية القدرة الاستيعابية يعتمد على الدخل باعتباره مؤثرا على تدفق السلع على الصادرات والواردات. وبالطبع فان كل من التحليلين ينظر الى المشكلة من ناحية، معينة وبالتالي فانه يجب مراعاة هاذين الجانبين عند معالجة ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض قيمة النقد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية (مرجع سابق) ص 106

<sup>2</sup> نواز عبد الرحمان الهبيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 99

<sup>3</sup> بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019، ص 85

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف، (مرجع سابق) ص 299

### ثالثا: الآثار الناتجة عن المغالاة في تحديد سعر الصرف

نقول عن عملة أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر الذي يتحدد عن طريق المضاربة، ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة وتعتبر المغالاة في تحديد سعر الصرف عن مستوى أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن المغالاة لا تؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو.

من بين أهم أسباب المغالاة في قيمة العملة تتمثل في:<sup>1</sup>

- زيادة الطلب المحلي الناتج عن الزيادة في الانفاق الحكومي.
- فقدان بعض عوائد الصادرات الناتج عن انخفاض أسعار سلع التصدير في السوق العالمي.
- الخلل في التوازن الخارجي الناتج عن زيادة تكاليف الواردات.

ويمكن إيجاز آثار ارتفاع العملة عن المستوى الحقيقي التوازني في العناصر التالية:<sup>2</sup>

1- **تدهور المنافسة الخارجية في السوق العالمي:** ان فقد القدرة على المنافسة في السوق العالمي يؤدي الى زيادة الواردات وانخفاض في الصادرات. حتى إذا تمويل العجز المتولد في الميزان التجاري من خلال السحب من الاحتياطيات أو بالاقتراض فانه ليس من الحكمة التمادي في الاعتماد على هذه المصادر أو زيادة الخصوم الخارجية التي يمكن أن تؤدي في النهاية الى زيادة خدمة الدين والتي تحتاج في واقع الأمر فائضا يصعب تحقيقه في الميزان التجاري.

2- **انخفاض في الإنتاج المحلي والعمالة وبعض عوائد الصادرات:** وهذه النتائج التي تتحقق من تقييم العملة بأعلى من قيمتها لها آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع التجارية التي تنافس الواردات حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئيا فباستمرار المغالاة في سعر الصرف ستضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج حيث أن انحراف سعر الصرف الحقيقي مرتبط بتباطؤ الإنتاجية خاصة الإنتاج الزراعي وتباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات نمو الصادرات.<sup>3</sup>

3- **ظهور سوق موازية:** يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية (غير رسمية) أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية وسيجد من تتوفر لديه كمية منا لعملات لأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق السوداء بدلا من بيعها إلى البنك المركزي مما يضطر المستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية للحصول على العملة

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خيازي، (مرجع سابق)، ص 104

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات سعر الصرف، (مرجع سابق) ص 374

<sup>3</sup> عبد الرزاق عبد الراوي، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر -بسكرة- العدد 23

الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها بسبب عدم قدرة البنك المركزي أو رغبته لتلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف المعلن على حاله.

4- التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر: الخوف من تقلبات العملة سيؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد بشأن ربحية الاستثمار الأجنبي مما يزيد في درجة المخاطر فينظر المستثمرين الصغار والعكس بالنسبة للمستثمرين الكبار بدون التغطية الناجمة عن التقييم المرتفع لسعر الصرف.

5- تفاقم أعباء الدين الخارجي: التقييم المرتفع لسعر الصرفي مثل التزامات مالية على الدولة سدادها كشرط رئيسي لاستعادة سعر الصرف إلى وضعها الطبيعي.

#### رابعاً: السياسات التكميلية

ينبغي على الدول دراسة مدى توفر الشروط قبل الخوض في عملية تخفيض العملة ومحاولة القيام بمجموعة من السياسات المتكاملة لتعزيز فعاليتها والتقليل من آثارها السلبية، والتي يكون الغرض منها العمل جنباً إلى جنب مع سياسة التخفيض، وذلك لتفادي التلاشي السريع لفوائد التخفيض بتقليص الانفاق الداخلي وزيادة القدرة على التصدير واحتواء التضخم من خلال:<sup>1</sup>

- تقليص حجم الإقراض من خلال رفع أسعار الفائدة.
- التحكم في الكتلة النقدية وتطويرها، أي حجم النقود المتاحة للأفراد من خلال سياسة نقدية رشيدة.
- فرض رسوم جمركية على الواردات، خاصة السلع غير الضرورية، أو زيادة الضغوط الضريبية على استهلاك بعض السلع لاحتواء العوائد المتوفرة وبالتالي مراقبة الطلب الكلي الخاص.
- تشجيع الادخار الخاص والغرض منه تجميد قسم آخر من العوائد.
- تجميد الأجور لمدة معينة للحد من ارتفاع الأسعار الداخلية وتفاقم أزمة التضخم.
- تقديم مزايا وتسهيلات للاستثمار في الداخل لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مع رفع أسعار الفائدة وتحرير بعيد المدى للأسواق المالية الداخلية، بغرض زيادة العائد الحقيقي للأموال المستثمرة في الداخل، مع تيسير الحصول على العملات الصعبة من المسارات الرسمية لمنع هروب رؤوس الأموال، لكن في الحدود التي تخدم التخفيض.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، (مرجع سابق)، ص 283-284

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تطرق العديد من الدراسات لموضوع سياسة سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات، لذا سنستعرض بعض هذه الدراسات وهذا في مطلبين موزعين حسب اللغة التي جاءت بها

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

- مساعدية جمال (2019)، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)

هدفت هذه الدراسة للتوصل الى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة الميمنة. حيث أجرى الباحث الدراسة وفقا للمنهج الوصفي والقياسي على حالة الجزائر، وذلك من خلال قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1996-2016)، وقد تم ذلك بافتراض خمسة نماذج، حيث عالج النموذج الأول بصيغة (ARDL) الصادرات، وخلص من خلاله إلى وجود تأثير سعر برمبل البترول على الصادرات في الأجلين الطويل والقصير. أما النموذج الثاني فقد كان بصيغة (VAR) وعالج الواردات وخلص من خلاله إلى حقيقة مفادها تأثير الواردات بإجمالي الاحتياطات. في حين خصص النموذج الثالث وفق الصيغة (ARDL) لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، ووجد أنه يتأثر بالتضخم عكسيا في الأجل الطويل، وبسعر البترول طردا، في حين أنه يتأثر عكسيا بسعر الصرف ومعدل الضرائب في الأجل القصير. كما خصص النموذج الخامس للميزان الجاري، حيث تم التوصل من خلاله إلى وجود تأثير لصافي الحساب الجاري بسعر الصرف سلبا، وطردا بسعر البترول، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

وفيما يخص النموذج العام لرصيد ميزان المدفوعات ووفقا لصيغة (ARDL). فقد توصل من خلاله إلى وجود تأثير هذا الأخير أي ميزان المدفوعات بسعر الصرف، في الأجلين الطويل والقصير سلبا، وبسعر البترول إيجابا، كما توصل أيضا إلى أنه يتأثر سلبا بمعدل الضرائب في الأجل القصير.

وبالتالي فقد أستخلص من الدراسة أنه، يجب إصلاح النظام الضريبي، وذلك لتأثيره البالغ على ميزان المدفوعات، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، كما تأكد وجود ارتباط قوي بين ميزان المدفوعات وسعر البترول وهو ما يؤكد ضرورة الإسراع في التنويع والخروج من الاعتماد على النفط. أما سعر الصرف فقد كان تأثيره طفيف وسلبي على ميزان المدفوعات وهو مالا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، نظرا لانحصار تسعير صادرات الجزائر بالدولار وهو واقع كل الدول البترولية مما يحتم خلق صادرات تسعر بالدينار للاستفادة سياسة سعر الصرف. وما يؤكد ذلك أيضا هو واقع تأثير واردات الجزائر بالاحتياطات لا سعر الصرف وذلك راجع لعدم مرونتها. وبالتالي لا جدوى من استخدام سعر الصرف كأداة لتعديل ميزان المدفوعات في الجزائر.

• م. حميد حسن خلف، وآخرون (2019)، السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2016)

يهدف البحث إلى التعرف على السياسات النقدية بعد عام 2003 في العراق وأثر أدواتها النقدية وأنواعها على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي. واستخدم البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي لاستعراض والاحاطة بجوانب كل من ميزان المدفوعات والسياسية النقدية المتبعة منذ عام 2003 واتضح من خلال الدراسة التحليلية؛ أن السياسة النقدية العراقية غير مستقلة، وأدواتها غير فعالة في مواجهة الاختلالات الجذرية في بنود ميزان المدفوعات.

• صالح أويابة، عبد الرزاق خليل (2018). أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990 – 2016

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 وأثر التغيرات في سعر الصرف سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية والتضخم على ميزان المدفوعات، والذي يتغير نوعه بتغير الأسباب التي تحدثه، من تضخم الطلب الذي يكون بسبب زيادة في الكتلة النقدية، وتضخم التكاليف والذي يكون في جانب العرض، والتضخم الراجع إلى أسباب هيكلية والتضخم المستورد.

أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم المحلي وسعر الصرف لم تكن هي المؤثر الأهم والوحيد على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه مثل ضعف الإنتاج المحلي والمصدر والذي يحتاج إلى مواد أولية وتجهيزات مستوردة فرفع سعر الصرف يرفع من تكلفة هذه السلع وبالتالي تؤثر سلباً على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مما يقلل الطلب عليها محلياً ودولياً وزيادة التوجه للاستيراد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزيد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

• وسام حسين علي العنيزي (2018)، قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2016

يهدف البحث الى قياس العلاقة السببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات للمدة (2004-2016) وباستخدام الادوات الكمية القياسية لمعرفة اتجاه هذه العلاقة وتبين من خلال نتائج تحليل السببية واختبار جوهانسن للتكامل المشترك ان هناك علاقة تتجه من سعر الصرف الى الاستيرادات كما اثبت تحليل التكامل المشترك بان هناك علاقة تتجه من الصادرات نحو سعر الصرف وهذه النتائج انطبقت مع واقع الاقتصاد العراقي حيث ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الصادرات وخصوصاً الصادرات النفطية ويعتبر الطريق الوحيد للحصول على العملة الاجنبية لذلك فان التغيرات في الصادرات تسبب تغيرات في سعر الصرف هذا من جهة ومن جهة أخرى ان

الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة لذلك فان اي تغير في سعر الصرف يسبب تغيرات في حجم الاستيرادات.

• سعيد جلال سعيد محمد علي (2018)، دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات. دراسة حالة جمهورية السودان (2000-2015)

تناولت الدراسة دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2000-2015 وتوضيح العوامل المؤثرة على أداء ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي القياسي لإثبات فرضيات الدراسة من خلال نموذج الدراسة باستخدام برنامج التحميل الإحصائي EViews

توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها: أن المتغيرات الاقتصادية النقدية والمتمثلة في عرض النقود، سعر الصرف والتضخم والديون الخارجية ذات أثر كبير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات، الزيادة في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار وانخفاض قيمته تؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات في السودان، الزيادة المستمرة في معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة 2000-2015 كانت بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، انفصال الجنوب، وخروج البترول من الميزانية العامة للدولة، أدى لانخفاض الصادرات البترولية وغير البترولية وأثر سلبي على ميزان المدفوعات في السودان حيث كان في حالة عجز متزايد خلال تلك الفترة.

أوصى الباحث باتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، والعمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية استقرار سعر الصرف لتحسين وضع ميزان المدفوعات. العمل على استقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة، وذلك عن طريق تشجيع أرس المال الأجنبي للاستثمار في السودان، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، وتوفير احتياط كاف من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي.

• الشيماء امين على الحديدي، وآخرون (2017) أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة مصر

لعبت التغيرات الكبيرة في سعر الصرف دورا اساسيا في زيادة المخاطر التي يواجهها المستوردين والمصدرين ويكون لذلك تأثير كبير على السياسات الاقتصادية للدولة. لذا فان هذه الدراسة استخدمت المنهج التحليلي في توضيح أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1985-2015)، وكيفية الوصول للتوازن في سعر الصرف والميزان التجاري، والاهتمام بدراسة سعر الصرف والميزان التجاري وتوضيح تأثير الاول علي الثاني. معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، بمعنى إذا زاد سعر الصرف تقل الصادرات وهذا يؤثر بالسالب على ميزان المدفوعات أي يحدث عجز. وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري. هناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف، وهذا على عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات وسعر الصرف وقد يرجع ذلك إلى عوامل أخرى تؤثر على الواردات بخلاف سعر الصرف، وتوجد العلاقة العكسية بين الواردات وسعر الصرف في حالة السلع الكمالية وهذا يخالف القاعدة العامة التي تنص على: أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات. وهذا ما يحدث في السلع الضرورية مثل القمح. وبالتالي ان سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري.

• سامي عمر ساسي، يوسف يخلف مسعود (2017)، أثر تذبذب قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوداء الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري الليبي، وما ينتج عن تذبذب لقيمة العملة في السوقين الرسمي والسوداء. واستخدم الباحثان الأسلوب القياسي والتحليل الكمي المتمثل في استخدام منهجية ARDL وذلك في الأجلين القصير والطويل، ومنهجية VAR في الأجل القصير.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الصادرات وسعر الصرف للدينار الليبي في السوق الرسمي وأسعار النفط، كما بينت النتائج أن متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني يرتبط بعلاقة سلبية على إجمالي الصادرات الليبية في المدى الطويل. كما بينت نتائج تقدير العلاقة أيضا في المدى القصير عن عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي بينما تؤثر أسعار النفط على الصادرات في المدى القصير.

أما فيما يتعلق بالسوق الموازية فبينت النتائج غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الصادرات وسعر الصرف للدينار الليبي في هذه السوق وأسعار النفط، كما أن متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي لا يؤثر في متغير إجمالي الصادرات. إضافة الى عدم وجود علاقة بين سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

### المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

تطرق بعض الدراسات باللغة الأجنبية الى موضوع البحث من عدة زوايا ولدول مختلفة اخترنا منها بعض الدول النامية التي شملتها الدراسة من مناطق مختلفة من العالم وتختلف في البنية الاقتصادية لها، حيث تمت هذه الدراسات على فترات زمنية مختلفة، تباينت في المنهج وبالتالي كانت النتائج كل دولة كما يلي:

- **Nwanekezie S.I Onyiro H.C (2018), Exchange Rate Volatility and the Nigerian Balance of Payments (1981–2016)**

بحثت هذه الورقة في تأثير تقلب أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا باستخدام البيانات من سنة 1981 إلى 2016. كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص مدى تأثير تقلب أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة قيد الدراسة.

استخدمت الدراسة بيانات سنوية مجمعة، وتم تحليل البيانات باستخدام طريقة التكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ (ECM). أظهرت اختبارات الاستقرار باستخدام ADF أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستويات لكنها كانت مستقرة في الفرق الأول. واستخدمت تقنيات التكامل المشترك Johansen–Juselius في اختبار علاقة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات، وأسفرت النتائج إلى أنه توجد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الاختلاف المنهجي في المتغير التابع ميزان المدفوعات (BOP) يتم تفسيره من خلال أربع متغيرات مستقلة بما في ذلك سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والإنفاق الحكومي. تكشف النتيجة أيضاً أن هناك علاقة طويلة المدى بين تقلب سعر الصرف وميزان المدفوعات.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة التقليل من الإفراط في الاعتماد على البضائع المستوردة والترويج لمنتجات التصدير المحلية أمر حتمي للغاية، هذا يمكن أن يتحقق فقط إذا كان الاقتصاد النيجيري متنوعاً وتم تعزيز تنمية ريادة الأعمال في البلد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة تشجيع استراتيجيات ترويج الصادرات من أجل الحفاظ على فائض في الميزان التجاري مما سيساعد على جعل العملة المحلية قوية وأيضاً منع المزيد من انخفاض قيمة النيرة النيجيرية.

- **Muhia John Gachunga (2018), Effect of Exchange Rates Volatility on Imports and Exports**

هدفت هذه الورقة البحثية الى تقييم أثر تقلبات أسعار الصرف مع ظهور الأنظمة العائمة، على الصادرات والواردات، استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد اللوغاريتمي الخطي لتقييم تأثير تقلبات أسعار الصرف على واردات وصادرات كينيا خلال الفترة 1980–2015.

أظهرت النتائج أن تقلب سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل كبير على الواردات والصادرات. بالإضافة إلى ذلك كان للزيادة في عدم اليقين بشأن سعر الصرف آثار سلبية طويلة الأجل على الصادرات، ولكن ليس لها أي تأثير على الواردات.



- **Rashid Latiefm and Lin Lefen (2018), The Effect of Exchange Rate Volatility on International Trade and Foreign Direct Investment (FDI) in Developing Countries along "One Belt and One Road"**

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تأثير تقلب أسعار الصرف على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية على طول "حزام واحد وطريق واحد".

اختار الباحثان سبع دول نامية تشكل جزءًا من هذا المشروع، وهي بنغلاديش وبنوتان والهند وجزر المالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا. تم جمع البيانات للفترة من 1995 إلى 2016 من عدة مؤسسات دولية. وطبق نماذج الانحدار الذاتي الشرطية المعممة (1،1) (GARCH) ونماذج الانحدار الذاتي الشرطية (1،1) (TGARCH) لقياس تقلب سعر الصرف، علاوة على ذلك، استخدمنا نموذج الأثر الثابت لتحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

كشفت نتائج هذه الورقة أن تقلب سعر الصرف يؤثر على كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير ولكن سلبًا في البلدان المرتبطة بحزام واحد، وهو ما يرتبط بالنظرية الاقتصادية التي تقول إن تقلب سعر الصرف قد يضر بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، واستنتجنا أن تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر سلبًا على التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المرتبطة بحزام واحد.

- **Rudi Purwono, Karima Mucha, M. Khoerul Mubin (2018), The Dynamics of Indonesia's Current Account Deficit: Analysis of the Impact of Exchange Rate Volatility**

استمرت حالة العجز لمدة أربع سنوات في إندونيسيا، بالإضافة إلى قيمة العجز فاقت قيمة الفائض الذي حدث خلال الفترة 2005-2011. لذا هدفت هذه الدراسة في المقام الأول إلى دراسة حالة العجز الحاصل في قطاع التصدير والاستيراد والسلع المصنعة والنفط والغاز، سواء كان ذلك يتعلق بمعاملات السلع والخدمات.

حاول الباحث بناء نموذج متوقع قريب من الواقع بعد ذلك، بحث نقاط التركيز في تأثير تقلب سعر الصرف على عجز الحساب الجاري، والنموذج المستخدم في هذا البحث هو نموذج متزامن لعجز الحساب الجاري لإندونيسيا من 2005 إلى 2014.

توصلت نتيجة الدراسة إلى أن الاستهلاك يزيد من الفائض إلى عجز الحساب الجاري، انخفاض الصادرات المصنعة (غير النفطية والغاز) أعلى من زيادة الواردات. أما بالنسبة لقطاع النفط والغاز، يؤدي انخفاض قيمة الروبية مقابل الدولار الأمريكي إلى زيادة عبء ارتفاع واردات النفط والغاز بسبب معاملات الاستيراد.

- **Tahsin Karabulut and Ahmet Şahbaz (2016), Effects of Exchange Rate on Current Account in Fragile Five: Is the End of QE a Solution for Chronic Current Account Deficits?**

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى محاولة معرفة آثار تغير سعر الصرف على الحساب الجاري في اقتصاديات خمسة دول، وذلك اعتمادا على برنامج التسهيل، وكذا التحقيق في مدى استجابة رصيد الحساب الجاري لانخفاض قيمة العملة الوطنية.

أظهرت النتائج أن معظم الاقتصاديات محل الدراسة تحقق مكاسب من انخفاض قيمة العملات الوطنية، حيث أن انخفاض قيمة العملات الوطنية للاقتصاديات المختارة له تأثير فعال على رصيد الحساب الجاري؛ ففي حالة البرازيل وتركيا وإندونيسيا، تؤدي الزيادة في سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) إلى تقليل عجز الحساب الجاري، بينما في حالة الهند وجنوب إفريقيا أثبت البحث بأنه لا توجد علاقة بين سعر الصرف الحقيقي ورصيد الحساب الجاري، وقد يرجع الفرق بين هذه النتائج بين هاتاه الدول إلى الاختلاف في هيكل الاقتصاد الحقيقي وقطاعات التصدير والاستيراد.

- **RENNANE Rabeh (2013) L'impact des variations du taux de change sur les comptes de balance des paiements en Algérie (1999–2008).**

ويهدف الباحث من خلال الدراسة إلى تقييم تأثير تغيرات سعر الصرف على حسابات ميزان المدفوعات مستخدما في ذلك المنهج الوصفي، حيث استعرض في بداية الأمر الإطار النظري للدراسة لسعر الصرف من خلال سياسات سعر الصرف ثم تطرق إلى مختلف نظريات ميزان المدفوعات، وكذا نظرية المرونات الحرجة، التي تسعى إلى اكتشاف الشروط التي يجب توفرها حتى يكون التخفيض في قيمة العملة قادرا على تعويض النقص في معدلات التبادل التجاري، وفي الأخير البحث في العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف نظريا وتجريبيا، واختبار حساسية مكونات ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات) مقارنة مع سعر صرف الدينار الجزائري.

وتوصل الباحث إلى أن تغيرات سعر الصرف تسببت في خسائر صرف أثرت على ميزان المدفوعات، وأن سوق الصرف بين البنوك له أثر كبير في تحديد سعر صرف العملة، بينما لم تنجح في تحقيق تطور في التجارة الخارجية بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وتوصل كذلك إلى أن أثر تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات محدود بسبب عدم مرونتهما لتغيرات الصرف.

### المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

تشير الأدبيات النظرية الى وجود علاقة ارتباط بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، واعتبرت سياسة الصرف من بين أهم السياسات بيد السلطات النقدية للتأثير على حجم واتجاه التجارة الدولية، وبالتالي التحكم في التوازنات الخارجية من خلال التأثير على مكونات ميزان المدفوعات. لكن هذه النتائج الإيجابية لسياسة الصرف على ميزان المدفوعات لا يمكن تعميمها على جميع الاقتصاديات، بل انما ترتبط ببعض الظروف الضرورية والواجب توفرها لتحقيق نتائج إيجابية، لذا تباينت النتائج المحققة لدى بعض الاقتصاديات خاصة النامية منها حين اعتمدت سياسة سعر الصرف في ظل ظروف اقتصادية استثنائية.

لقد حظيت الطبيعة المتقلبة لأسعار الصرف مع ظهور الأنظمة العائمة باهتمام كبير في البحوث الاقتصادية. كما يُنظر إلى التقلبات عمومًا على أنها تؤثر سلبًا على التجارة الدولية. بينما تشير التوقعات النظرية والنتائج التجريبية الى نتائج مختلفة، لذا فان اختلال التوازنات أعاد الى الأذهان طبيعة أنظمة الصرف المنتهجة وحجم تدخل الدولة في الاقتصاد للحفاظ على الاستقرار، وأثير نقاش كبير فيما إذا كانت الصلة مقطوعة بين أسعار الصرف والتجارة، خاصة بعدما عرفت بعض العملات الدولية -التي ترتبط بها معظم أسعار الصرف- تحركات غير معتادة.

أثارت هذه التحركات نقاشا بسبب آثارها أسعار الصرف المرحجة على التجارة، فهناك من تنبأ بآثار قوية على الصادرات والواردات استنادا إلى النماذج الاقتصادية التقليدية، ويرى البعض الآخر أن تجزؤ الإنتاج على نحو متزايد عبر البلدان المختلفة - ما يسمى بـ بروز سلاسل القيمة العالمية- يعني أن آثار أسعار الصرف على التجارة أقل بكثير مما كانت عليه في السابق وربما تكون العلاقة بينهما قد انتهت بالكامل.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي حول هذه الصلة، عن طريق رصد العلاقة بين تحركات أسعار الصرف والصادرات والواردات لمجموعة من الاقتصاديات النامية والأسواق الصاعدة على مدار ثلاثة عقود مضت. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة، حيث أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 10 بالمائة في المتوسط يصاحبه ارتفاع صافي الصادرات الحقيقية بنسبة 1,5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مع وجود تفاوت في المتوسط، وذلك على الرغم من تحقق هذه الآثار الكاملة قد يستغرق سنوات.<sup>1</sup>

لذا سنحاول ومن خلال هذا المطلب استعراض أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة المشار اليها في المطلبين ومحاولة استخراج أوجه الاختلاف والشبه فيما بينها على اختلافها ومقارنتها بالأدبيات النظرية للموضوع محل الدراسة وما يمكن أن يميز هذه الدراسة عنها.

<sup>1</sup> نشرة صندوق النقد الدولي: أسعار الصرف لا تزال مؤثرة على الاقتصاد، تحليل آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2015 ص 1.

بالاطلاع على مختلف الدراسات السابقة اخترنا بعض الدراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية التي تطرقت لموضوع سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ممثلاً بميزان المدفوعات أو الحساب الجاري الذي يرتبط بالتجارة الخارجية، بالتركيز على بعض البلدان النامية تختلف في نظام الصرف المتبع وكذا في هيكل التجارة الخارجية واتجاهاتها، والتي من بينها دول تعتمد على المحروقات كمادة أساسية ضمن صادراتها وتتسم بالحجم الكبير للواردات، لنتمكن من مقارنة النتائج المتوصل إليها مع الاقتصاد الجزائري مع إمكانية التوصل إلى الحلول والاقتراحات التي يمكن تقديمها للوصول بسياسة الصرف إلى نتائج المرجوة منها للوصول إلى التوازنات الداخلية.

حيث توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة بسبب الاختلاف في المنهج المتبع والفترة الزمنية المعنية بالدراسة وكذا الدولة التي أجريت عليها، إذ أن اختلاف أنظمة الصرف المتبعة بين هاته الدول يؤثر على الأدوات المستخدمة، مما يؤدي إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها.

كما أن أثبتت بعض الدراسات أن هناك نتائج عكسية تماماً لما تنص عليه النظريات الاقتصادية في هذا المجال، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي تعرفها هذه الاقتصاديات، حيث أن دراسة (وسام حسين علي العنيزي 2018) حول العراق تشير إلى عدم تأثير سياسة سعر الصرف على الصادرات العراقية كونها تعتمد بصفة أساسية على النفط، بينما هناك تأثير لتغير سعر الصرف على الواردات، نشير إلى أن الباحث اعتمد على منهج احصائي وقياسي للوصول إلى هذه النتائج، بينما دراسة (حميد حسن خلف، وآخرون 2019) التي تتحدث عن السياسة الاقتصادية بصفة عامة والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، فأثبتت عدم نجاعة هذه السياسة في التأثير على ميزان المدفوعات وعلاج الاختلالات، وذلك يرجع كما أشرنا إلى بنية الاقتصاد العراقي والاختلالات الهيكلية التي يعرفها، خاصة ما يتعلق بالجهاز الإنتاجي.

أما الدراسة التي أجريت على دولة مصر (الشيماء امين على الحديدي، 2017) فتوصلت كذلك إلى نفس النتائج السابقة والمخالفة للنظرية الاقتصادية، حيث كثر فيها الباحث على الميزان التجاري أيضاً استخدم فيها المنهج الوصفي طيلة (30) سنة، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، بمعنى أنه إذا زاد سعر الصرف تقل الصادرات وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري وهذا يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات أي يحدث عجز.

وبالعودة إلى الدراسة التي أجريت على مجموعة دول نامية والمرتبطة بالصين على طول "حزام واحد وطريق واحد" من طرف (Rashid Latiefin and Lin Lefen 2018). كشفت نتائج هذه الدراسة أن تقلب سعر الصرف يؤثر على كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير ولكن سلباً بالنسبة لهذه البلدان موضوع الدراسة، واستنتجنا أن تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر سلباً على التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المرتبطة بحزام واحد. وهذه النتيجة مطابقة لما توصل إليه الباحث الذي أجري

دراسته على دولة العراق، رغم اختلاف طبيعة الاقتصاد العراقي عن هاته الدول، وبذلك فهي نتائج مخالفة أيضا للنظرية الاقتصادية. وتعتبر هذه نفس النتائج التي توصل اليها الباحث حول دولة اندونيسيا.

في حين أن الدراسة التي تمت على دولة كينيا وباللغة الأجنبية (Muhia John Gachunga 2018) توصلت الى أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل كبير على الواردات والصادرات، لكن الزيادة في عدم اليقين بتنبؤات سعر الصرف لها آثار سلبية على الصادرات، وليس لها أي تأثير على الواردات.

نلاحظ أن هذه النتائج المتقاربة فيما بينها، رغم اختلاف البيئة التي أجريت عليها الدراسة، فبعض الاقتصادات النفطية بالدرجة الأولى والأخرى عكس ذلك، وتختلف كذلك في الفترة الزمنية التي تمت فيها والمدة أي طول السلسلة الزمنية، وكذلك في أنظمة الصرف المعتمدة، بالإضافة الى المنهج المتبع لإجراء الدراسة، كلها جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية وذلك راجع لأسباب مختلفة حسب كل دولة على حدى. مع العلم أنها تتفق بكونها دول نامية أو اقتصادات صاعدة.

أما بعض الدراسات الأخرى فتوصلت الى نتائج إيجابية بشأن سياسة الصرف وتأثيرها على ميزان المدفوعات أو لجزء منه ممثلا بالميزان التجاري المتضمن كلا من الصادرات والواردات، جاءت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات إيجابا، ويمكن لسياسة سعر الصرف ان تحد من الاختلالات الخارجية في حالة حدوثها.

حيث توصلت بعض الدراسات الى نتائج تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، لكن وعلى الرغم كون هذه البلدان النامية نفطية بالدرجة الأولى، والظروف الاستثنائية التي تعرفها وغير المساعدة على نجاح سياسة سعر الصرف، توصل (سامي عمر ساسي 2017) الذي أجرى دراسته على دولة ليبيا وكذا الدراسة التي أجريت على نيجيريا من طرف (Nwanekezie S.I Onyiro H.C 2018) حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين سعر الصرف وميزان المدفوعات رغم تأثير أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات بصفة كبيرة، وأوصى الباحثان على ضرورة تنويع وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والحد من الواردات.

أما دراسة (Tahsin Karabulut 2016) والتي أجريت كذلك على خمس دول توصلت إلى نتائج مختلفة منها ما هو موافق للنظرية الاقتصادية ومنها مخالف لها. حيث أظهرت النتائج أن معظم الاقتصاديات محل الدراسة تحقق مكاسب من انخفاض قيمة العملات الوطنية، حيث أن انخفاض قيمة العملات الوطنية له تأثير فعال على رصيد الحساب الجاري؛ وينطبق الأمر على حالة البرازيل وتركيا واندونيسيا، بينما في حالة الهند وجنوب إفريقيا أثبت العكس وقد يرجع الفرق بين هذه النتائج بين هاته الدول إلى الاختلاف في هيكل الاقتصاد الحقيقي وقطاعات التصدير والاستيراد.

وفيما يتعلق بالدراسات التي أجريت على الجزائر فاعتمد كل من الباحثان منهج للدراسة وتوصلت الدراسات إلى نتائج متقاربة إلى حد ما بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري ونشير في ذلك إلى دراسة (مساعدية جمال 2019) التي تمت على دولة الجزائر فقد اعتمد الباحث عدة نماذج قياسية مختلفة باستعمال برنامج EViews لمكونات ميزان المدفوعات، أي لكل حساب ضمن ميزان المدفوعات نموذج خاص، وفي الأخير توصل، باستعمال منهجية ARDL المطبقة على نموذج ميزان المدفوعات إلى وجود تأثير سلبي لسعر الصرف -على المدينين الطويل والقصير- على ميزان المدفوعات، بينما يوجد تأثير إيجابي لسعر البترول على ميزان المدفوعات، كما أن الواردات الجزائرية لا تتأثر بسعر الصرف بل لها علاقة بالاحتياطات من العملة الصعبة.

أما الدراسة التي جاءت باللغة الأجنبية من طرف (RENNANE Rabeh 2013) فتوصل الباحث إلى أن تغيرات سعر الصرف تسببت في خسائر صرف أثرت على ميزان المدفوعات، وأن سوق الصرف بين البنوك له أثر كبير في تحديد سعر صرف العملة، وأن سياسة الصرف لم تنجح في تحقيق تطور في التجارة الخارجية بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للطلب الخارجي

وبالتالي فإن النتائج المتوصل إليها حول الجزائر جاءت غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية التي تفيد بوجود علاقة إيجابية لسياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات، لكن هذه النتائج حسب الباحث جاءت بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على مادة أساسية وبنسبة كبيرة من رصيد الميزان التجاري.

اعتمدت هذه الدراسات على اختلافها على مناهج متباينة وفي فترات مختلفة كذلك حيث يبدو منها ما اقتصر على فترة قصيرة واغفلت الدراسة سنوات التسعينات أين أبرمت اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ودخلت الجزائر في مراحل تغيرات جذرية في الاقتصاد الجزائري لاسيما في نظام وسياسة الصرف، بالإضافة إلى الاختلالات الخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري ويتعلق الأمر بالعجز المسجل في الميزان التجاري ونفاد الاحتياطات والدخول في أزمة مديونية، وكذا الفترة التي أعقبت الأزمة العالمية سنة 2008، تبعثها اختلالات حادة للحساب الجاري بعدما حقق فوائض قياسية، وحاولت بعدها السلطات تدارك وتصحيح هذه الاختلالات من خلال السياسات الاقتصادية والإصلاحات المتعاقبة.

وبالنظر إلى مختلف الدراسات على اختلافها فإن النتائج تتباين حسب الاقتصاديات المدروسة وكذا المنهج المتبع وفترة الدراسة والمتغيرات المدرجة في النماذج، وهو ما سنحاول تداركه من خلال هذه الدراسة بالإجابة الأسئلة المطروحة من خلال تأكيد أو نفي الفرضيات. ولذلك ستختلف في المنهجية المتبعة التي سنعمل عليها في التحليل الديناميكي من خلال منهجية متجه الانحدار الذاتي المقيد SVAR بالاعتماد على اختبارات السببية وتحليل دوال الاستجابة الدفعية، كما أن فترة الدراسة ستشمل منذ بداية الأزمة البترولية سنة 1986، بعدما سعت السلطات الجزائرية جاهدة إلى تجاوز الأزمة والعودة إلى التوازنات الداخلية والخارجية، إلى غاية سنة 2018.

## خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التركيز على سياسة سعر الصرف كأداة لدى السلطات الاقتصادية لبلوغ الأهداف المسطرة، وبالدرجة الأولى للحد من الاختلالات الخارجية والعودة بها الى وضع التوازن، ومدى فعاليتها خاصة لدى الاقتصادات النامية.

حيث تطرقنا في المبحث الأول الى سياسة سعر الصرف كوسيلة لتعديل اختلال التوازن الخارجي ويتضمن سياسة تحويل الانفاق حيث تنتهج الدولة هذه السياسة بهدف إعادة توجيه أنماط الانفاق، مستخدمة سياسات تخفيض العملة والرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد التجارة الخارجية. وذلك بالبحث في العلاقة النظرية التي تربط سياسة الصرف بميزان المدفوعات وكيف تؤثر أدوات سياسة سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات، كما تطرقنا الى الآلية والشروط الواجب توفرها لنجاح مثل هذه السياسات وذلك وفق مناهج مختلفة وكيف يمكن نجاح سياسة سعر الصرف لتحقيق تلك الأهداف. بالإضافة الى الأدوات المساعدة لسياسة الصرف.

كما أشرنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع سياسة سعر الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات وذلك اما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تم تصنيفها حسب اللغة التي جاءت بها فالبعض منها باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية، كما حاولنا التركيز على الدراسات التي اجريت على بعض الاقتصادات النامية أو الصاعدة على اختلافها، منها دول عربية وأخرى من أفريقيا وآسيا، وذلك بالإشارة الى بعض الاقتصادات البترولية من خلال هذه الدراسات.

استعملت تلك الدراسات مناهج مختلفة للبحث وفي فترات زمنية متباينة، توصلت إلى نتائج اختلف بعضها في الدور المهم سعر الصرف على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات إجمالاً، واتفق البعض الآخر على أنه لم يكن لسعر الصرف دور أو أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، وأشارت البعض إلى فشل عملية التخفيض للدينار التي تمت في الجزائر في تحقيق العودة الى التوازن.

## الفصل الثالث

الاختلالات الخارجية للدول النامية  
في ظل النظام النقدي الدولي



### تمهيد

تشترك جميع دول العالم النامي والمتقدم بإمكانية حدوث أنواع معينة من الاختلالات في موازين مدفوعاتها، بغض النظر عن مستوى التقدم الاقتصادي الذي تعرفه هذه الاقتصادات، لكن يمكن أن تختلف هذه الاختلالات في درجة الاختلال وسلاسة عملية التصحيح، بحيث يمكن لكل دولة أن يحدث لديها عجز موسمي أو عارض بسبب اختلالات ظرفية خاصة، أو أن يكون ناتج عن سوء تقييم العملة؛ لذا فإن هذه الاختلالات يمكن أن تحدث بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد.

الآن أنه يمكن أن نلاحظ أن هناك بعض الاختلالات ترتبط أساساً بالبنية الاقتصادية للدول، أي أنها تعتبر انعكاس للاختلال في هياكل الإنتاج، وهذا الاختلال يأخذ منحى اتجاهي طويل يرتبط بتوجهات التنمية الاقتصادية ومدى نجاحها في تحقيق التغيرات البنيوية المستهدفة.

ويمكن أن نلاحظ ذلك في البلدان النامية التي تتسم باختلالات في موازين مدفوعاتها يغلب عليها العجز المزمن، بينما تشهد الأخرى فوائض كالبلدان النفطية، حيث تتفاوت هذه البلدان من حيث الموارد المتاحة لديها ومستوى التطور الذي حققته اقتصاداتها، نجد منها ما لا يزال يعاني التخلف في حين أن البعض قطعت أشواطاً في التطور الاقتصادي، وسنركز هنا على تلك البلدان التي تعاني اختلالات هيكلية تنعكس على خصائص واتجاهات علاقاتها الخارجية على وضع موازين مدفوعاتها.

لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى واقع الاقتصاديات النامية ضمن المنظومة النقدية الدولية وذلك بالتطرق إلى بنية هذه العلاقات، وكيف تؤثر وتتأثر بالتغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي بالإضافة إلى الأدوات والمستعملة والإجراءات المتخذة لمواجهة الآثار السلبية وذلك في مبحثين؛ سنتطرق في الأول منها إلى أهم مميزات الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي للدول النامية وأثره على التوازنات الخارجية وإلى أهم الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الاقتصاديات والنتائج التي تنجر عنها.

كما سنتطرق في المبحث الثاني إلى إدارة سياسات الصرف في الاقتصاديات النامية، وذلك بالإشارة إلى المعايير التي تعتمد عليها الاقتصاديات النامية لاختيار أنظمة الصرف الملائمة، وكيفية إدارتها في ظل الانفتاح الاقتصادي، وكذا إلى سياسة سعر الصرف ضمن برامج صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من الاختلالات والنتائج التي يمكن أن تتحقق من تجسيدها على أرض الواقع.

### المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية ووضعية ميزان المدفوعات

ان الاختلالات الخارجية التي تعاني منها الاقتصادات النامية ليست بالجديدة على الساحة الدولية، فقد قامت العديد من الدول التي تعاني عجز في رؤوس الأموال بالاقتراض من الأسواق الدولية وحكومات الدول الصناعية، واستمرت بالاستيراد والاستثمار والاستهلاك بشكل يفوق ما تنتجه وتصدره، مما أدى الى تفاقم العجز.

ان مبررات تنامي الاستيراد واللجوء الى الاستدانة الخارجية التي تسهم مباشرة في زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية، يستوجب التعرض الى طبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية التي تعانيها تلك الدول، وذلك على الرغم من وجود اختلاف كبير وعدم تجانس بين مجموعات الدول النامية، من حيث هيكلها الاقتصادية ودرجة تعقدتها وتشابكها، واختلاف الفلسفات الاقتصادية ومستوى التنمية البشرية (الملحق رقم 1).

### المطلب الأول: البنية الاقتصادية للدول النامية

تتميز العديد من الاقتصادات النامية ببعض الخصائص المشتركة التي تميزها عن الاقتصادات المتقدمة نذكر منها:<sup>1</sup>

#### أولاً: التخصص العالي في تجارتها الخارجية

تتميز الاقتصادات النامية بالتخصص في تجارتها الخارجية ويعود ذلك الى اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يتسم بالتوسع الكبير نظراً للأهمية النسبية للقطاع الأولي من حيث مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينعكس ذلك على هيكل الصادرات والواردات، وتحديد اتجاهات التصدير والاستيراد.

تعتمد بعض الاقتصادات على نوع معين من السلع في صادراتها، كالبتترول بالنسبة لبعض الدول النامية ويكتسي أهمية بالغة في اقتصادات هذه الدول، وتبني عليه جميع مخططاتها التنموية وأن أي تغير في سعر هذه المادة الأساسية يؤدي الى آثار سلبية. مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة عدم قدرة البلدان المصدرة التحكم في عوائدها من العملات الأجنبية. فتنعكس آثار الدورات التجارية قصيرة الأجل في البلدان الرأسمالية المتقدمة على اقتصاد البلد المصدر عن طريق تقلبات الطلب الخارجي.<sup>2</sup>

1- أهمية البترول في اقتصادات الدول النامية: تكمن أهمية أسعار البترول في أنها تتناسب طرذا ومكانة الإنتاج البترولي من الصادرات الاجمالية للبلد، فكلما كانت نسبة الصادرات من البترول كبيرة جداً؛ الا وكان أثر ارتفاع وانخفاض أسعار البترول كبيراً جداً، فالعجز في الميزان التجاري لتلك الدول مرتبط بقيمة الصادرات البترولية وانخفاض قيمة الدولار.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 201

<sup>2</sup> هجير عدنان زكي، (مرجع سابق)، ص 222

2- **علاقة الدولار بسعر النفط:** حتى نفهم طبيعة العلاقة بين أسعار العملات وبالأخص سعر الدولار مع سعر البترول لابد من توضيح بعض الحقائق:<sup>1</sup>

- يتم تسعير، بيع وشراء النفط بالدولار الأمريكي، وتستلم أغلب بلدان العالم المنتجة النفط عوائد بيعه بالدولار الأمريكي، رغم أن بعض الدول المنتجة تشتترط أن تستلم عائدات تصديره باليورو.
- ان شركات النفط العالمية تستثمر في عدة بلدان وأن تكاليف الاستثمار تكون بالدولار الأمريكي وأحيانا يكون بعملات أخرى، لكن بيع تلك الشركات للنفط المنتج يكون بالدولار. ومن بين أسباب انخفاض سعر العملة الأمريكية هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي.

3- **تأثير انخفاض سعر صرف الدولار على النفط:** ان تأثير انخفاض قيمة الدولار في المدى القريب يختلف عن أثر خفضه في المدى البعيد اختلافا كبيرا، الا أنه ينتج عن كلاهما ارتفاع سعر النفط وبالتالي نميز بين:

أ- **في المدى القصير:** يؤدي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في المدى القصير الى زيادة المضاربات في بورصات النفط الآجلة، ويرفع الطلب على النفط مما يتسبب في ارتفاع أسعاره، ويزيد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

ب- **في المدى الطويل:** يؤدي انخفاض سعر الدولار الأمريكي الى خفض الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على النفط، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط.

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين سعر البترول وقيمة الدولار، وهذه العلاقة الوثيقة لا يمكن فصلها، لأن محاولات تسعير النفط بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على البترول تواجه نوعا من الصعوبة\*.

### ثانيا: تخصص عالي على مستوى الزبائن

فضلا عن اختلالات هيكلية أخرى كاختلال الهيكل السكاني واختلال هيكل راس المال البشري، مما تنعكس في تحديد نمط خاص من العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان، تنعكس في النتيجة على وضع ميزان مدفوعاتها<sup>2</sup>، حيث تنحصر المعاملات التجارية الخارجية مع زبائن معينين ولا تفتح على العالم بسبب ضالة حجمها الاقتصادي وهي غير قادرة على التأثير في السوق العالمية.

<sup>1</sup> علي عصام الباور، أسعار صرف العملات (معالجة أزماتها من خلال التجارب الدولية)، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 120  
\* نشير الى أن الحكومة الصينية قررت تسعير معاملات النفط بعملة اليوان في أواخر 2017، وتم ذلك فعليا في الربع الأول من سنة 2018 اتفاقيات عقود آجلة بالعملة الصينية.

<sup>2</sup> هجر عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 222

### ثالثا: بطالة في الموارد

تعاني العديد من البلدان النامية من وجود إمكانيات هائلة غير مستغلة ممثلة في موارد مادية وثروات طبيعية وذلك بسبب ضعف الإمكانيات وعدم توفر التكنولوجيا والتطور العلمي لاستغلالها، إضافة الى عدم مواكبة عناصر النتاج الأخرى من رأس المال والخبرة الإدارية والتنظيمية، لذا فان استغلال هذه الموارد المعطلة يمكن أن يرفع من حجم الصادرات ان تحسن مستوى التصنيع على مستوى هذه الدول، وبذلك يمكن الاستجابة لأي زيادة في الطلب الخارجي عند اللجوء الى سياسات سعر الصرف للحد من الاختلالات الخارجية.<sup>1</sup>

كما أن هناك موارد بشرية كبيرة تعاني بطالة -بطالة بنيوية- منها يد عاملة مؤهلة تعاني هي الأخرى من البطالة، وبالتالي فهي إمكانيات بشرية غير مستغلة، وهذا بسبب اختلال البنيان الاقتصادي، وبالتالي فان محاولة استغلالها بزيادة الانفاق لن يحل الاشكال، مما يجعلها تسعى دوما للهجرة بحثا عن العمل. أي أن الجهاز الإنتاجي غير مرن ولا يستجيب للطلب الفعال وهو ما يبطل فكرة المضاعف في التحليل الكينزي.<sup>2</sup>

### رابعا: تصلب في الطلب على الواردات

تعتمد أغلب الدول النامية على الخارج لسد حاجياتها من المواد الغذائية، وفي جانب آخر فان مقتضيات التنمية واخفاق بعض استراتيجياتها في هذه البلدان أدت الى ازدياد الاستيرادات بمعدل أكبر من معدل زيادة الدخل، وهذا يفسر بكون المرونة الداخلية للطلب على الاستيراد أكبر من الواحد الصحيح.

لذا غالبا ما يكون العجز في ميزان المدفوعات بسبب محاولة هذه البلدان زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، في حين أن صادراتها تقتصر على سلع معينة، تنمو بمعدلات ضعيفة تتمكن بها من الحصول على رصيد من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل خطط التنمية. لذا فقد ارتبط هذا العجز في ميزان المدفوعات بإخفاق تطبيقات استراتيجيات التصنيع في تحقيق أهداف التنمية<sup>3</sup>

وبالتالي فان محاولات الحد من الواردات عن طريق سياسة سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يرفع قيمة الواردات بنسبة تفوق نسبة زيادة الصادرات حتى وان حققت الصادرات زيادة في الحجم، ويبقى بذلك الطلب على السلع المستوردة متصلبا ما دامت هناك تبعية تكنولوجية للخارج باقية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، القاهرة، 1989، ص 179

<sup>2</sup> جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 150

<sup>3</sup> عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، دار أسامة، الأردن، 2014، ص 53

<sup>4</sup> Jacquemot Pierre, **Rôle du Taux de change dans l'Ajustement d'une Economie à faible**, revenu, Revue Tiers Monde, n° 118, PUF 1989, p 378

## خامسا: ضعف أسواق رؤوس الأموال

تؤدي سياسة أسعار الصرف في البلدان المتقدمة دور مهم جدا في توجيه تدفقات رؤوس الأموال، وذلك لما للأسواق المالية من أدوار مهمة في حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، إضافة الى مستوى الكفاءة الذي وصلت اليه من خلال نشاط المراجحين وحرية تدفق رؤوس الأموال، بينما يغيب مستوى هذه الأسواق لدى الاقتصاديات النامية، مما يفقد سياسة سعر الصرف عوامل نجاحها في جذب رؤوس الأموال (الملحق رقم 03).

وإذا نظرنا إلى كل سوق أوراق مالية في البلدان النامية على حدى لوجدنا كثيرا من المعوقات المتشابكة التي تعوق عملية الربط بين تلك الأسواق والذي يمكن أن يعود الى نوعين من المعوقات وهي:<sup>1</sup>

### 1- المعوقات التشريعية

كنقص التشريعات على أدوات استثمارية محدودة أو على جنسية معينة دون الأخرى. وافتقار كثير من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية لنصوص واضحة أو صريحة منظمة للشفافية السوقية الإفصاح المالي للشركات في الأسواق وعدم التقيد بقواعد التدقيق المحاسبي المتعارف عليها.<sup>2</sup>

### 2- المعوقات الهيكلية

منها عدم تنوع فرص الاستثمار وتمركز نشاط العديد من الشركات المساهمة العامة في قطاعات محددة على رغم التشبع الواضح لتلك القطاعات وهذا ما نتج عنه تعدد المشاكل التي تعاني منها الشركات في السوق الواحدة. والاعتماد على القروض البنكية في تمويل المشروعات على اختلاف آجالها بدل اللجوء أسواق الأوراق المالية لتمويل المشاريع طويلة الأجل كما هو الحال في الدول المتقدمة، إضافة الى عدم إشراك القطاع الخاص في تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان النامية.

كما أن ضعف مستوى الادخار المحلي وتدني معدل تراكم رأس المال بسبب تدني مستوى الدخل، مما يؤدي بالسلطات في هذه البلدان الى الاعتماد على التمويل الخارجي، ما يوقع البعض من البلدان في فخ المديونية الخارجية وخدمة الدين، والتي عادة ما تحقق العديد منها في سدادها.<sup>3</sup>

وبالتالي فان تخفيض قيمة العملة تكون عديمة الفعالية لدى الاقتصاديات النامية، بدافع أن تحركات رؤوس الأموال في المدى القصير لا تستجيب لتغير فروقات ما بين معدلات الفائدة والتغيرات في سعر الصرف بسبب ضعف درجة تطور الأسواق المالية.

<sup>1</sup> بن أعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 169

<sup>2</sup> أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثاني المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2008، ص 282.

<sup>3</sup> هجير عدنان زكي (مراجع سابق) ص 223

### سادسا: انتشار الضغوط التضخمية

تتميز الأسعار بعدم الاستقرار في البلدان النامية، نتيجة انتهاج سياسة التمويل بالعجز في ميزانية الدولة، بالاعتماد بشكل كبير على القروض المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي من خلال إصداره لأوراق نقدية إضافية تعمل على تدهور قيمة العملة المحلية في الداخل والخارج<sup>1</sup>، ومن ثمة فإن هذه الدول تصبح غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وبالتالي حدوث اختلالات في الميزان التجاري، وباستمرار ارتفاع الطلب المحلي على الواردات، يتجه سعر الصرف العملة المحلية نحو الانخفاض، مما يتسبب في هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، وعزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الداخل، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: انعكاس طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية على اقتصاد الدول النامية

ان لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية تأثير متزايد على الاقتصاديات النامية، سواء في الوقت الحاضر، أو المستقبل، ونجد أن كل الأزمات النقدية انطوت عليها مسيرة النظام النقدي الدولي انعكست دائما على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة، ويمكن أن نرصد أهم هذه الآثار فيما يلي<sup>3</sup>:

#### أولا: أثر بنية العلاقات الاقتصادية على الاقتصاديات النامية

1- انتقال الأزمات واستيراد التضخم: على الرغم من وجود بعض المزايا الناجمة عن عوامة الأسواق المالية بالنسبة للدول النامية، إلا أن هناك العديد من المخاطر المحدقة بهذه الاقتصاديات بسبب ضعفها، وأثبتت التجارب أن العوامة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرا ما أدت أزمات مالية ذات تكلفة مرتفعة ومثال على ذلك ما حدث في المكسيك سنة 1994، ودول جنوب شرق آسيا في سنة 1997، والبرازيل سنة 1999<sup>4</sup>.

كما أن اعتماد الدول النامية على السلع والخدمات المستوردة من الخارج في كثير من الحالات يؤدي إلى استيراد التضخم، الذي تعاني منه في الأصل الدول المصدرة لتلك السلع، مما يجعل الاقتصادات التي تعتمد في توفير احتياجاتها الأساسية على الخارج عرضة لتقلبات الأسعار بالأسواق العالمية. ومن بين الآثار السلبية للتضخم المستورد نسجل ما يلي<sup>5</sup>:

- يساهم التضخم في أسعار واردات الدول النامية في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وإذا كان مصحوبا بتدهور في معدل التبادل التجاري، فإنه يؤثر سلبا كذلك على رصيد الحساب الجاري، وتزداد معه الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 203

<sup>2</sup> عزيزة بن سميحة بنت عمارة، (مرجع سابق)، ص 56

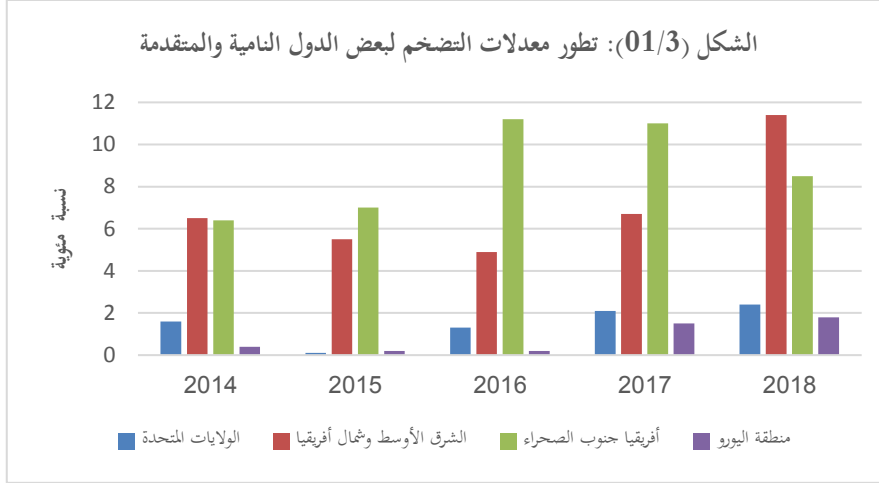
<sup>3</sup> رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة 1987، ص 278-290.

<sup>4</sup> باري أيشينجرين ومايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1998، ص 21-22.

<sup>5</sup> فحارية آمال، أسباب نشأة أزمة الديون الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، ص 145

- يؤدي التضخم المستورد الى تغييرات في مستوى الأسعار المحلية، ومن ثم تتأثر حصيلة الصادرات، وتؤثر بدورها على توازن الميزانية؛

- انخفاض القيمة الحقيقية للقروض، لذلك فان المقترضين يتحملون خسائر معتبرة في القروض طويلة الأجل



المصدر: من اعداد الطالب، بناء على معطيات الملحق رقم 04

ويمثل الشكل (01/3) تطور معدلات التضخم لدى بعض الاقتصاديات النامية مقابل معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو باعتبارهم دول متقدمة، وذلك خلال سنوات 2014-2018 ومن خلاله يتضح مستوى معدلات التضخم المرتفعة جدا في الاقتصادات النامية مع نظيرتها في الدول المتقدمة، حيث يبلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة بالنسبة لأمريكا 1.5 بالمائة مقابل 7 و 8.82 بالمائة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول افريقيا جنوب الصحراء على التوالي، كما نلاحظ من خلال الشكل أن معدل التضخم في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط يتطور تباعا مع معدل التضخم في هذه الدول المتقدمة، وبنسب مرتفعة جدا، وهذا يوحي بمدى تبعية اقتصادات هذه الدول لاقتصاد أمريكا وأوروبا حيث حققت هذه الدول مجتمعة أعلى نسب التضخم في آخر سنة وهي 2018 بمعدل 11.4 بالمائة لما حققت أمريكا ودول منطقة اليورو أعلى معدلتهما.

## 2- استنزاف الاحتياطات النقدية الدولية

تمثل هذه الاحتياطات صمام الأمان الذي يمكن من خلاله أن تعالج الدولة النامية الاختلالات القصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، ان الدول المتقدمة تمتلك قدرا كبيرا من النقد الأجنبي والذهب النقدي والناجم عن قدرتها التصديرية العالية، مما يمكنها من معالجة الاختلال في حال حصوله، بينما الدول النامية لا يمكنها الاعتماد على الاحتياطات بشكل واسع، بسبب قدرتها المحدودة على تكوين رصيد عال من النقد الأجنبي، وهو ما يجعل إمكاناتها في الاعتماد على هذه الوسيلة في حال حدوث الاختلالات ضعيفة ان لم تكن معدومة، باستثناء بعض الدول التي تمتلك احتياطات مرتفعة كما هو الحال في بعض الدول النفطية<sup>1</sup>. ولما كان الشطر الأكبر من تلك

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 145

الاحتياطات مقوم بالدولار، فان التدهور الذي يطرأ على الدولار عالميا سيؤدي لاحتمال إلى تحقيق خسائر بليغة في قيم تلك الاحتياطات، والاستدراج للوقوع في فح المديونية.

### 3- الوقوع في فح المديونية الخارجية<sup>1</sup>

في ظل الظروف التي عاشتها الدول النامية ساد في الاعتقاد أنه يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاقتراض من الخارج، دون أن ترسم لنفسها خطة للاستعداد الى دفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول آجال استحقاقها. ولا بد أن نفرق هنا بين نوعين من القروض؛ فهناك قروض خارجية منتجة وتستخدم في بناء وسائل الإنتاج، مما يؤدي الى الزيادة في توسع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد للدول المدينة، وهناك قروض خارجية غير منتجة، ولا تسهم في رفع الطاقة الإنتاجية، كالقروض التي تمول الواردات الاستهلاكية، أو التي تمول خدمة القروض السابقة.

ولهذا فان المشكلة الأساسية للقروض الخارجية لا تتمثل في مقدار خدمة الدين بل في الكيفية التي تستخدم بها الدولة هذه القروض.

يعتبر فشل تجارب التصنيع في البلدان النامية أحد أبرز العوامل في تفاقم مديونيتها الخارجية حيث ان استراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات والتي طبقتها العديد من البلدان النامية قد ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية، فأتماط التصنيع في هذه البلدان اتجهت الى التركيز على الصناعات التي توفر السلع الاستهلاكية ومنها الكمالية للرفع من مستوى معيشة شعوبها. الا أن ذلك تسبب في نتائج عكسية

أما نمط التصنيع القائم على الصناعات التصديرية، والذي يعتمد على العمالة الرخيصة، وبتشجيع من الشركات متعددة الجنسيات، فعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققه هذا النمط في الدول الآسيوية بالخصوص (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان وغيرهم) الا أنها واجهت فيما بعد تحديات كبيرة متعلقة بأشكال الحماية التجارية الجديدة، التي تفرضها الدول المتقدمة. مما أدى بهذه الدول الى ان تتحمل صعوبات مالية كبيرة (كإندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية)، بسبب اعتمادها على قروض خارجية في تمويل مشاريعها. ما أجبرها على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية المقرضة، وقبولها تطبيق برامج هذه المؤسسات كبرنامج التصحيحي الهيكلي المفروض عليها.<sup>2</sup>

كما أن بعض تلك الدول النامية اتجه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أدت الى تدمير جانب كبير من الصناعات الناشئة بهذه البلدان بسبب المنافسة الشديدة التي واجهتها. بالإضافة الى سوء تسيير المديونية الخارجية، كل ذلك ساهم بشكل كبير في تفاقم المديونية الخارجية لهذه البلدان.

<sup>1</sup> أمين صيد، (مرجع سابق) ص 199

<sup>2</sup> عزيزة بن سمينة بنت عمارة، (مرجع سابق)، ص 52



الجدول رقم (01/3): الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين الخارجي في الدول العربية المقترضة 2017-2018

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		الدول
*2018	2017	*2018	2017	
1,831.2	2,309.7	17,024.7	14,806.1	الأردن
2,545	2,878	38,981	34,002	تونس
273.7	249.0	3,745.2	3,988.9	الجزائر
119.7	108.8	1,850.0	1,814.0	جيبوتي
58	112	49,996	48,667	السودان
372.3	414.5	3,878.6	4,317.3	عمان
8.2	5.2	166.2	157.8	القمر
4,745.0	4,812.0	33,133.0	30,077.0	لبنان
7,822.1	12,194.9	92,644.0	82,884.5	مصر
3,038.0	3,296.0	34,128.0	34,299.0	المغرب
321.8	207.4	4,963.0	3,198.2	موريتانيا
333.6	325.2	6,542.0	6,376.1	اليمن
20,707.8	25,929.4	276,365.1	257,297.4	الدول العربية المقترضة

\*بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018، ص 183

يبين الجدول رقم (01/3) المبين أعلاه تطور الدين العام الخارجي القائم\* في ذمة الدول العربية كمجموعة باعتبارها دول نامية حيث يلاحظ ارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة\* أين بلغ 276.36 مليار دولار سنة 2018 مقابل 257.29 مليار دولار سنة 2017 بزيادة تقدر بنسبة 9.6 بالمائة، وساهمت جملة من العوامل في ذلك؛ من بينها انحسار تدفق المنح الخارجية، وارتفاع احتياجات التمويل بالنسبة لعدد من الدول العربية واقدامها على الاقتراض وإصدار سندات الدين السيادية.<sup>1</sup> وذلك رغم انخفاض حجم المديونية الخارجية لبعض الدول، كما يلاحظ أنه سجل تراجع في خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة سنة 2018.

أما الجدول رقم (02/3) أسفله فيبين مؤشرات المديونية وذلك بغرض استكشاف وقياس عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد باعتبارها تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمرارته في الإيفاء بذلك، أما المؤشر الثاني يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونته الخارجية بعائدات صادراته. ويوضح الجدول ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية مجتمعة بحوالي 4.7 نقطة مئوية، بسبب تسارع وتيرة نمو حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول 9.6، مقارنة بتباطؤ في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4.9 بالمائة.

أما قدرة الاقتصاد تغطية مديونته بعائدات الصادرات فقد سجلت انخفاض بـ 4 نقاط مئوية بسبب تسارع وتيرة نمو حصيلة الصادرات السلعية والخدماتية بمعدل 16.9 بالمائة وتراجع نمو خدمة الدين العام بـ 20.1 بالمائة سنة 2018.

\* يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.  
\* الدول العربية المسلحة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للباك الدولي وهي تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص 182

الجدول رقم (02/3) مؤشرات المديونية للدول العربية المقترضة

(نسبة مئوية)		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		الدول
خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	2017	*2018	2017	
13.2	17.6	40.3	36.3	الأردن
13.0	16.1	97.1	84.3	تونس
3.2	0.6	2.1	2.4	الجزائر
21.6	20.7	92.1	94.8	جيبوتي
2.0	3.0	99	42	السودان
0.9	1.2	4.9	6.1	عمان
6.9	4.9	13.9	14.6	القطر
26.0	26.4	59.0	56.3	لبنان
15.3	28.5	37.1	36.1	مصر
6.5	8.6	29.0	32.5	المغرب
17.1	11.5	93.5	65.0	موريتانيا
...	40.6	81.4	58.5	اليمن
9.7	13.7	33.7	29.9	الدول العربية المقترضة

\*بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018، ص 184

#### 4- هروب وتهريب رؤوس الأموال المحلية الى الخارج<sup>1</sup>

نميز هنا بين هروب رؤوس الأموال والذي يعني خروج رؤوس الأموال الخاصة من بلد الى آخر باحثاً عن مناخ استثماري ملائم، وهذا الخروج لا تمنعه قوانين الدولة، أما تهريب رؤوس الأموال فيقصد به خروجها من بلد واستثمارها أو توظيفها في بلدان أخرى، وذلك بالرغم من أن قوانين البلد المعني لا تسمح بذلك.

ولعل عدم ملائمة مناخ الاستثمار في الدول النامية وغياب السياسات المشجعة له تعتبر أحد أبرز الأسباب المشجعة لهروب رؤوس الأموال (انخفاض معدل الفائدة، ارتفاع معدلات الضرائب، مما يؤدي الى تقليص المدخرات المحلية، وازدياد الفجوة بينها وبين الاستثمارات مما يدفع الى الاستدانة الخارجية لسد الفجوة.

كما أنه وفي الوقت الذي تعاني منه البلدان النامية نقص كبيراً في الأموال للنهوض باقتصادها، نجد أن هناك جانباً هاماً من أموالها بالعملة الصعبة يهرب من قبل أشخاص نحو الخارج لتوظيفها واستثمارها لحسابهم الخاص، ولعل من أبرز أسباب هذه الظاهرة، تفشي الفساد في هذه الدول، الأمر الذي سمح لبعض المسؤولين هناك الاستيلاء على حجم مهم من ثروات بلدانهم وتهريبها للخارج عبر قنوات مختلفة وذلك عن طريق:<sup>2</sup>

- الرشاوي التي يتقاضاها المسؤولون بإبرام عقود تتعلق بمختلف الصفقات الدولية.
- تخفيض قيمة فواتير الصادرات، وتضخيم قيم فواتير الواردات.
- تمويل صفقات دولية وهمية.
- الاستيلاء على جانب من القروض الخارجية لدولهم.

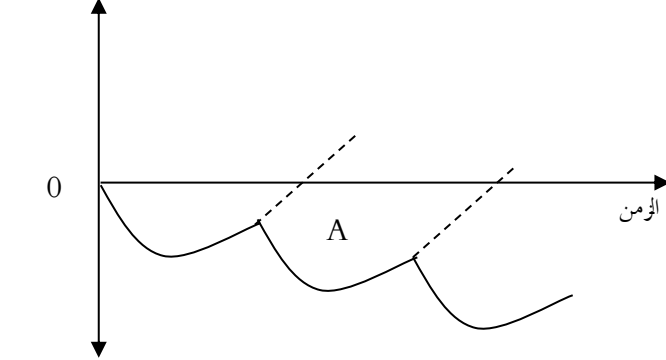
<sup>1</sup> رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومنسية، ورقة مقدمة الى منتدى الفكر العربي، ندوة الأرصدة العربية والمديونية الخارجية، عمان 1987، 196

<sup>2</sup> عزيزة بن سميحة بنت عمارة، (مرجع سابق)، ص 52

## 5- زيادة العجز في موازين المدفوعات

تجتمع تلك الآثار السابقة كلها (هروب رؤوس الأموال، واستنزاف الاحتياطيات، والمديونية بالإضافة إلى التضخم) لتزيد في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية مما يدفع بهذه الدول إلى الدوران في حلقة مفرغة للبحث عن التوازن من خلال سياسة سعر الصرف، عبر التخفيضات المتتالية، واللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لتدخل معها في مفاوضات وتفرض بذلك شروط جديدة في غير صالح هذه الدول وشعوبها.

الشكل رقم (02/3): أثر الحلقة المفرغة على رصيد الميزان التجاري



المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء عمان، 2005، ص 339

ويكون بذلك تخفيض قيمة العملة بهدف رفع مستوى الصادرات ويتجه الطلب العالمي على السلع المحلية ولكن بالمقابل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع قيمة الواردات التي لا يمكن الاستغناء عنها، مما يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وهو ما يدفع إلى ضغوط داخلية نحو رفع الأجور ويتم الدخول في هذه الحلقة بين التخفيض وارتفاع الأسعار.

لذلك تظهر من خلال ما سبق ضرورة إصلاحات هيكلية مطلوبة في آلية عمل النظام النقدي العالمي لجعله أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا ما سيكشف عنه في المستقبل.

### ثانياً: الآثار الناجمة عن الاختلالات الخارجية للدول النامية

إن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أمران غير مرغوب فيهما، حتى وإن كانت الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة عن الفائض لا تعني شيئاً مقارنة بالآثار السلبية المترتبة عن العجز. فحالة العجز تعني أن الدولة تكون مدينة للخارج بمقدار ذلك العجز، ويعني بالتالي أنها تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية، حالتها كحالة الشخص الذي ينفق أكبر من دخله، فيكون بذلك في حالة تبعية لغيره باستمرار. وتكون لحالة العجز آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مباشرة منها ما يلي:<sup>1</sup>

- الإقبال على عملة البلدان التي تستورد منها وانخفاض الطلب على عملتها الوطنية وفقدان قيمتها
  - ضعف مركز الدولة في الاقتصاد الدولي وانحياز السمعة الاقتصادية للبلد بين المؤسسات المالية الدولية.
  - صعوبات في تمويل وتمويل الاقتصاد الوطني وتدهور المستوى المعيشي للسكان.
- بالإضافة إلى جملة من الآثار السلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية التي يصعب معالجتها على المستوى المتوسط والطويل حتى وإن تحسن المركز المالي للدولة تجاه الخارج بعد ذلك، وذلك من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول، (مرجع سابق)، ص 66

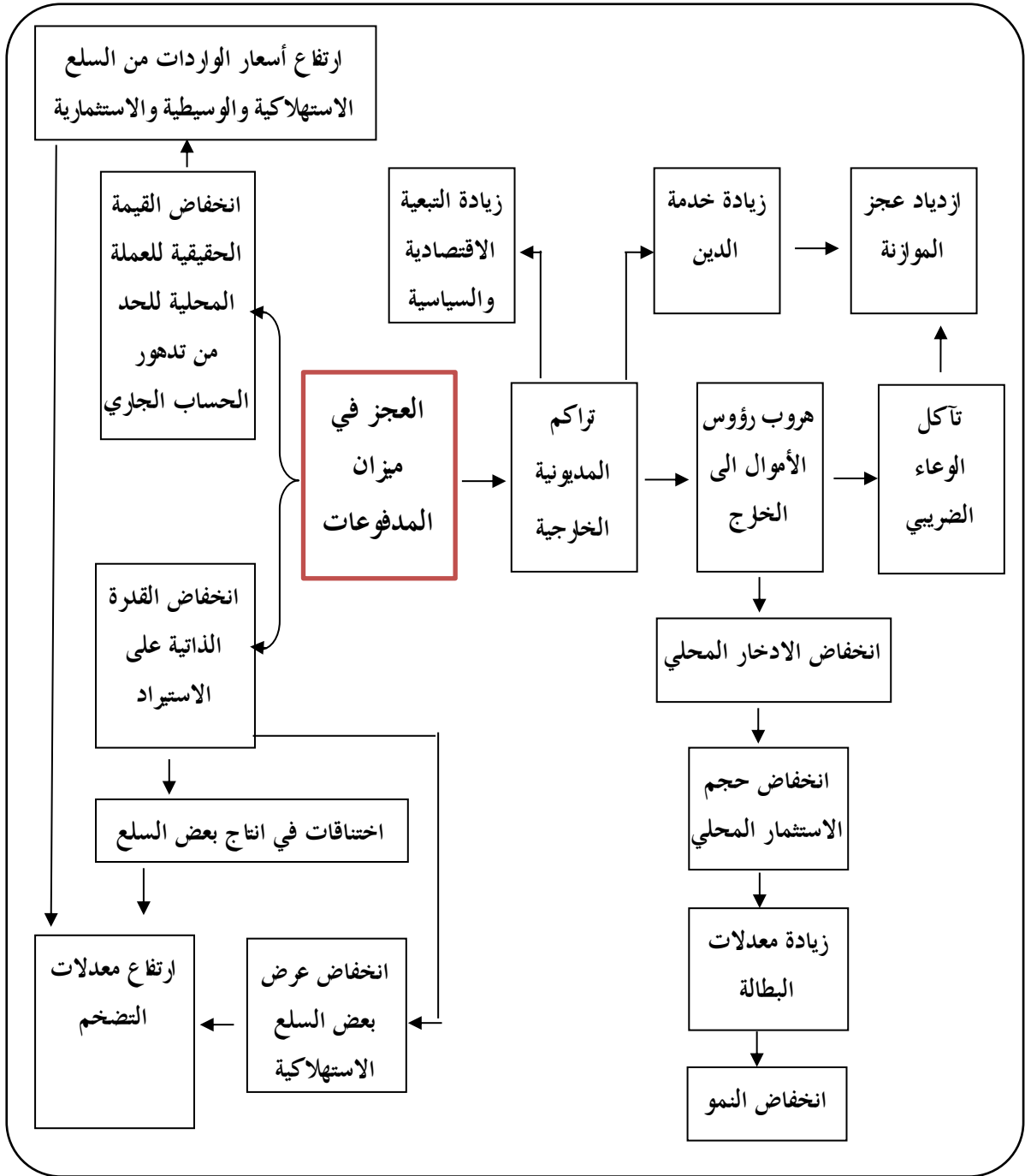
<sup>2</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 103-104

- 1- **الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد:** ويقصد بها القدرة على تمويل واردات الدولة من الحصيلة المتوفرة من النقد الأجنبي، وبالخصوص حصيلة الصادرات. وتؤثر هذه القدرة عموماً على مستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وبشكل خاص على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، حيث تعتمد الدول النامية عادة على أنواع معينة من السلع الاستهلاكية الأساسية التي لا تنتج محلياً، كما يعتمد كذلك في الإنتاج الجاري على واردات مجموعة من السلع الوسيطة، أما بالنسبة للاستثمار كذلك فهو يعتمد على استيراد العديد من السلع الرأسمالية من الخارج. وبذلك فإن هذا الأثر قد يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله.
  - 2- **الأثر على سعر صرف العملة المحلية:** نظراً للعلاقة التبادلية لميزان المدفوعات وسعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المرن عادة ما ينخفض سعر صرف العملة المحلية للحد من تدهور الحساب الجاري، وهو ما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي مقومة بالعملة المحلية، وهو ما يعني زيادة الضغط على الموازنة العامة للدولة من جهة، وارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية الوسيطة.
  - 3- **الأثر على عجز الموازنة:** تؤدي بعض الآثار السلبية الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات إلى التأثير على زيادة الانفاق وبالتالي إلى عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تؤثر هروب رؤوس الأموال إلى تآكل الوعاء الضريبي نتيجة مما يؤثر بالسلب على إيرادات الموازنة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة أعباء خدمة الدين الناجمة عن العجز إلى زيادة النفقات العامة للدولة، التي تتم في صورة نقد أجنبي، مما ينعكس على الموازنة العامة للدولة، وينتج عنه ما يسمى بالعجز التوأم (تزامن العجز في ميزان المدفوعات مع عجز الموازنة العامة للدولة)<sup>1</sup>
  - 4- **الأثر على التبعية الاقتصادية:** يؤدي العجز في ميزان المدفوعات وما يترتب عنه من تراكم الدين الخارجي وأعباء خدمته، إلى جعل الدولة عرضة للتدخل في الشؤون الداخلية لها من قبل الدائنين، ويطلب منها تنفيذ سياسات مفروضة عليها، كتلك التي تفرضها الهيئات الدولية، والتي قد لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها البلد، (ما حدث في الجزائر سنوات التسعينات).
  - 5- **الأثر على معدل النمو الاقتصادي:** تؤدي الآثار السابقة للعجز في ميزان المدفوعات إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة داخل البلد وبالتالي انخفاض نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- وللفائض في الميزان أيضاً آثار سلبية غير أن هذه الآثار لا يمكن مقارنتها مع الآثار السلبية المترتبة عن العجز، ومن ذلك أن الدولة التي تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها، تكون دائنة من قبل الغير مما يعني عدم تمتعها بكل ثروتها لكونها تعيش في مستوى أقل من إمكانياتها الحقيقية، إضافة إلى أن زيادة الطلب الخارجي على منتجاتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها، وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث تضخم داخلي في فترات لاحقة ما لم تقم بإجراءات مناسبة في هذا المجال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 103

<sup>2</sup> صبحي تادلر قريضة. مدحت محمد العقاد، النقود والنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983، ص 330-331.

الشكل (03/3): التشابك في الآثار التي يحدثها العجز في ميزان المدفوعات



المصدر: أسامة محمد بدر، ميزان المدفوعات المشكلات وسياسات العلاج، هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 105

ولا شك أن للآثار المباشرة هذه انعكاسات على هيكل التنمية بكامله، إذ يؤثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار وازدياد معدلات البطالة وغير ذلك نتيجة لتوجه الموارد المالية الخارجية كلها لتغطية حجم المدفوعات وتغطية الديون الخارجية المترتبة عن العجز.

كما أن معظم الدول النامية تعيش الحالة الأولى من الاختلال وهي العجز الهيكلي المزمّن في موازين مدفوعاتها، نتيجة لمجموعة من الأسباب المتداخلة.

ان العجز في موازين مدفوعات الدول النامية يعكس جملة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد النامي ذاته والذي تأخذ امتداداتها في علاقاته الاقتصادية الخارجية. وتجدر الإشارة هنا الى أن عبارة (البلدان النامية)\* هي من السعة حيث تشمل مجموعة من الدول منها ما لها مشاكل في مدفوعاتها الخارجية على شكل عجز مزمن ومنها من لا يعاني من عجز، وانما فوائض كالبلدان النفطية، ومنها ما وصل الى اعتاب الانطلاق الاقتصادي، كالصين. وتباين الاقتصاديات النامية من حيث الموارد المادية والبشرية المتاحة لديها وامكانيات استغلال هذه الموارد، كذلك من حيث الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل منها. اضافة الى تفاوت هذه البلدان من حيث التطور الذي حققته اقتصاداتها ففي حين اجتازت بعض هذه الاقتصاديات أشواطاً في مراحل التطور الاقتصادي. نجد حالة التخلف الاقتصادي تسود الكثير منها والبلدان النامية المعنية في هذا السياق هي تلك التي لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها بحيث تنعكس على خصائص واتجاهات علاقاتها الخارجية وعلى وضع موازين مدفوعاتها. ويندرج ضمن هذا التصنيف البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية والمواد المعدنية وعدد من البلدان النامية المصدرة للمواد المصنعة، التي لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادها المحلي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: البحث عن التوازن الخارجي في الاقتصاديات النامية

تسعى الاقتصاديات النامية دوماً الى إيجاد الحلول الملائمة للحد من الاختلالات الخارجية التي تعاني منها اقتصاداتها، وباعتبار أن حالة العجز هي الحالة الأكثر حدوثاً والأكثر تأثيراً عليها، والتالي تستدعي العمل على وبأيسر السبل، الا أن ذلك يتطلب معرفة أسباب العجز بالدرجة الأولى، ثم وفي مرحلة ثانية، إيجاد الحلول المناسبة لتفادي الآثار الوخيمة التي قد تنجر عن تلك الحلول الظرفية.

فليس كل عجز في ميزان المدفوعات يتطلب اجراءات المواءمة حقيقية مثل تعديل سعر الصرف أو التأثير في الأسعار والدخول والأنفاق وغيرها، اذ يمكن تجنب هذه الاجراءات وما ينجم عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية لو توفر للدولة ذات العجز هذا القدر من السيولة النقدية الخارجية اللازمة لمواجهة هذا العجز الطارئ. أما في حالة كان العجز مزمناً وهيكلية فانه ليس من المتوقع ان يتوازن الميزان أو سعر الصرف على المدى الطويل، الا إذا حدثت تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، تؤثر على حالة المتغيرات الأساسية بالنظام الاقتصادي، وتدفعه للتحرك نحو توازن ميزانه وسوق صرفه الأجنبي، خصوصاً في ظل ضعف الأداء الوظيفي للعملة النقدية الدولية (الدولار) كوحدة حساب نقدية حافظة للقيمة.

ويمكن علاج عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال وسائل عديدة يمكن اقتصارها على:<sup>2</sup>

\* أنظر الملحق رقم 01

<sup>1</sup> راجع في ذلك: هجر عدنان زكي أمين. اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والاصلاح- أطروحة دكتوراه- جامعة بغداد 1990 ص 158.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص 140

### أولاً: استعمال الأرصدة المتاحة

يختلف الاحتياطي المتوفر لدى الدول حسب طبيعة اقتصاديات هذه الدول، ودرجة تطورها بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على هذه الوسيلة من عدمه، ذلك إن الدول المتقدمة تملك قدراً أكبر من النقد الأجنبي الذي يتاح لديها من خلال طاقتها التصديرية العالية.

في حين أن بعض الدول النامية لا يمكنها أن تعتمد على هذه الاحتياطات بشكل واسع لسبب بسيط أن قدرتها على تكوين رصيد من النقد الأجنبي والذهب النقدي محدودة، أن لم تكن تعاني أصلاً من عدم توفر مثل هذه الموجودات لديها، باستثناء بعض الدول النفطية التي تعتمد على البترول في صادراتها، مما يمكنها من تكوين احتياطي هائل عند ارتفاع الأسعار لهته المادة.

وبالتالي يمكن للدولة النامية التي تعاني من العجز اللجوء إلى استعمال الاحتياطي المتوفر لديها من النقد الأجنبي والذهب النقدي، ولا شك أن ما متاح من الأرصدة لدى الدولة خاصة النفطية غالباً ما يمكنها من معالجة العجز إن كان ظرفياً.

### ثانياً: الاقتراض من الخارج

قد تلجأ الدول النامية إلى حل آخر وهو القروض الخارجية بسبب عدم قدرتها على علاج عجز اختلال ميزان المدفوعات عن طريق الاحتياطات المتوفرة وذلك بسبب نقص رصيد كاف من الاحتياطات أو عدمها، باستثناء الاقتصادات البترولية، كما أشرنا إليه أعلاه.

لذلك تلجأ هذه الدول في الغالب إلى الاقتراض من الخارج كوسيلة لعلاج عجز ميزان مدفوعاتها، لكن لن يكون الأمر في غاية من السهولة بسبب، الخصائص الضرورية التي تشترط الدول المانحة توفرها، كالثقة المرتبطة بمتانة الاقتصاد واستقراره السياسي، بالإضافة إلى مجال استعمال هذه القروض ومقدرتها على سدادها في آجال استحقاقها، وهذه كلها وعوامل تحدد من قدراتها على الاقتراض.

كما يتم اللجوء إلى المنظمات الدولية للحصول على هذه القروض، كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذين يخضعوا لسيطرة الدول المتقدمة، رغم التزايد المستمر في قوة تمثيل الدول النامية في هاتين المنظمتين والمؤسسات التابعة لها. وذلك بسبب القوة التمثيلية العالية للدول الرأسمالية المتقدمة، وبذلك في الأكثر تأثيراً من الدول الأخرى في رسم السياسات والتوجيهات داخل المنظمة. وهذا دائماً فيما يخدم مصالح هذه الدول. عادة ما تفرض تلك المنظمات شروطاً وضغوطاً على الدول النامية تكاد تقترب إلى الضغوط والشروط التي تتعرض لها في حالات الاقتراض الأخرى. وعادة ما يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته للبلدان النامية في إطار برامج

التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي:

- برنامج التثبيت: ويمثل الحلقة الأولى في برامج الإصلاح الاقتصادي، وتهتم بالتصحيح في الأجل القصير، ويعتبر الصندوق أن الهدف الرئيسي لسياسة التثبيت تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وتسعى الى تحقيق أسعار صرف حقيقية وعدم الخوف من التغيرات في أسعار الصرف للعملاء.
- التصحيح الهيكلي: تهتم سياسة التصحيح الهيكلي بالتصحيح في الأجل المتوسط والطويل، وهي تهدف الى تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية ومواصلة النمو الاقتصادي لمستوى معقول. لهذا فان اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع الصندوق تتراوح بين ثلاث الى خمس سنوات أو تزيد.<sup>1</sup>

### ثالثا: الحصول المساعدات المالية

ان المساعدات الخارجية ترتبط باعتبارات سياسية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية، نظرا لكونها تتم بدون مقابل، وتتم من طرف واحد، وبالتالي فانه يراعى فيها تحقيق المصالح السياسية للدولة المانحة لهذه المساعدات وعادة ما تمنح من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول التابعة. والتي تضمن بها تطمينات أكبر لمصالحها ضمن هذه الدول، في حين تمنع عن الدول ذات الأنظمة المختلفة عنها، والتي لا تحقق تطمينا لمصالحها.

وبذلك تسعى تلك الاقتصادات النامية التي تعاني عجزا للحصول على هذه المساعدات من طرف الدول الخليفة والصديقة لأجل حماية الاقتصاد من الاختلالات الخارجية التي تعرفها في ميزان المدفوعات.

رابعا: أساليب أخرى: بالإضافة الى ما سبق وفي حالات عديدة يتم اللجوء إلى أساليب أخرى لمعالجة العجز في موازين المدفوعات منها ما يندرج في إطار السياسات الاقتصادية وبالتحديد سياسة سعر الصرف للتأثير على أحد مكونات ميزان المدفوعات وذلك بما يلي:

### 1-رفع سعر الفائدة:

يتم اللجوء إلى رفع سعر الفائدة المحلي لتشجيع حركة رؤوس الأموال إلى الدولة للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، حيث تساهم رؤوس الأموال الوافدة الى تخفيف حدة العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات، إلا انه في الاقتصادات النامية فان رفع سعر الفائدة لا يكفي لوحده لتشجيع حركة رؤوس الأموال، ما لم يتم توفير المناخ الملائم لذلك. مما يضعف حجم رؤوس الأموال الوافدة ويتسبب في فشل هذه الإجراءات المتخذة، وفيما يلي يمكن أن نبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية ضمن ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الأثر الصافي لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة الى الدولة المضيفة، والذي يتحدد من خلال الفرق بين المتحصلات الناتجة عن تلك الاستثمارات من وإلى الخارج.

1 أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 226-227



يكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثار أولية إيجابية مباشرة على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، بسبب ارتفاع حصيلة تلك الدولة من متحصلات النقد الأجنبي في حساب العمليات الرأسمالية. كما أن الشركات المستثمرة تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر للتصدير، لكن هذا في المدى القصير.

أما في المدى المتوسط والطويل عادة ما تنقلب إلى آثار سلبية لعدة أسباب، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن هذه الشركات تشجع في تحويل أرباحها إلى الخارج بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج. وتحويل جزء من رواتب العمال إلى الخارج.<sup>1</sup>

لكن كل ذلك لا يمنع لجوء الدول النامية إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه يمكنها من زيادة الواردات من المعدات الإنتاجية والسلع الرأسمالية اللازمة لبرامج التنمية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، والاستغناء عن الواردات السلعية، كما يساهم في زيادة الصادرات مما يرفع من متحصلاتها وبالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

تستفيد الدول المضيفة من مزايا أخرى للاستثمار الأجنبي:<sup>2</sup>

- يتيح الاستثمار الأجنبي نقل التكنولوجيا ويجفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين ويعمل على زيادة إيرادات الضريبة للبلد المضيف
- يعوض الاستثمار الأجنبي النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية، ويساهم في تمويل قطاع التصدير.

كما يعاني الاستثمار الأجنبي كذلك من معوقات في هذه البلدان النامية يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>3</sup>

- عدم توفر البنى التحتية وعناصر الإنتاج ومحدودية السوق المحلية
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار وعدم توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيعه
- ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلات التضخم.
- عدم توفر أنظمة مالية ومصرفية متطورة وسياسات داعمة.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفساد الإداري والمالي.

<sup>1</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق)، ص 119

<sup>2</sup> مصطفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية ط/1، بيروت، لبنان، 2014، ص 255

<sup>3</sup> علي عصام الباور، (مرجع سابق)، ص 32

## 2- تخفيض قيمة الوحدة النقدية

من اجل رفع مستوى الصادرات والتقليص في حجم الواردات تلجأ الاقتصادات النامية كما أشرنا سابقاً الى تخفيض قيمة العملة المحلية، بهدف تخفيض أسعار السلع هذه المحلية اقل بالقياس إلى أسعار السلع الأجنبية، وهذا لرفع الطلب الخارجي عليها، ومن ثم محاولة زيادة الصادرات. لكن ذلك ضمن شروط، استناداً إلى النظريات الاقتصادية. لكن الملاحظ أن صادرات الدول النامية تتسم بالمحدودية، وهي مواد أولية تتسم بالانخفاض، الأمر الذي يحد من فاعلية التخفيض في قيمة الوحدة النقدية كوسيلة لزيادة الصادرات في هذه الاقتصادات، إضافة إلى أن عقبات كثيرة تواجه الدول النامية في زيادة صادراتها نتيجة ضعف قدراتها الإنتاجية وضعف مرونة جهازها الإنتاجي، وهذا يعيق عملية التوسع في الصادرات.

## 3- وضع قيود على التجارة وحركة رؤوس الأموال<sup>1</sup>

يمكن أن يتم اللجوء إلى وضع سياسات تحد من العجز في ميزان المدفوعات، كأن تفرض قيود سعرية أو كمية حيث تصمم سياسة جمركية تتضمن إعفاء الصادرات وحتى تقديم إعانات لها من اجل تشجيعها وتخفيفها على الاتساع والنمو، بينما يتم فرض رسوم جمركية للحد من الواردات عن طريق جعل قدرتها التنافسية اقل في السوق المحلية، نتيجة ارتفاع أسعارها بعد فرض الرسوم الجمركية

كما يمكن أن يتم تحديد كمي للتجارة الخارجية، وذلك بالشكل الذي يقلل من كمية واردات الدولة من السلع المختلفة، ويسهم من جهة أخرى في زيادة صادراتها قدر الإمكان عن طريق نظام الحصص.

ويمكن إتباع تقييدات كذلك على الخدمات التي تستوردها الدولة أو تصدرها، وكذلك على حركة رؤوس الأموال، بالشكل الذي يؤدي إلى التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق رفع سعر الصرف بالشكل الذي يؤدي معه إلى تقليل الواردات وتشجيع الصادرات.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، (مرجع سابق)، ص 150-151

### المبحث الثاني: إدارة أنظمة وسياسات الصرف في الاقتصاديات النامية

بعد الأزمات المالية العنيفة التي شهدتها العديد من الدول النامية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة والناجمة أساساً عن سوء اختيار نظام الصرف المثالي للاقتصاد، والتراجع الواضح والصريح في الدفاع عن الأنظمة الوسيطة، التي تبنتها الاقتصاديات الناشئة، حيث أن هذه الأنظمة لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص هذه الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة ودرجة الانفتاح المالي الدولي وصلابة النظام الداخلي، لم تجد هذه الدول أمامها سوى تبني حلول جذرية تتمثل في التثبيت غير المحدود لسعر الصرف أو تركه للتعويم الحر.

ان تعدد أنظمة الصرف واستمرارية التحول فيها نتيجة التباين في أدائها بين مختلف الدول يضعنا أمام مشكلة اختيار نظام الصرف المثالي، فحسب Frankel "لا يوجد نظام صرف مثالي مطلق لكن هناك نظام صرف مثالي خاص بكل دولة" والذي يقودنا إلى دراسة مختلف محددات اختيار نظام الصرف المقدمة في مختلف الأدبيات الاقتصادية التي تندرج ضمن مجموعة من الاعتبارات والتي يمكن ايجازها في هذا المطلب.

#### المطلب الأول: محددات اختيار أنظمة الصرف الملائمة للاقتصاديات النامية

بعد الموجة الأخيرة لأزمات الأسواق الناشئة عادت الى الواجهة قضية اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاديات الناشئة، ويتعلق الأمر في المفاضلة في الاختيار بين الحلول المتطرفة لأنظمة الصرف بإتباع التعويم الحر أو الربط الجامد، (مجلس العملة أو الاتحادات النقدية) أو إتباع أنظمة الصرف الوسيطة بين النظام الثابت والعائم وذلك من خلال (المناطق المستهدفة، الربط بسلة عملات، الربط القابل للتعديل).

يرى بعض الاقتصاديين أن الأنظمة الوسيطة هي السبب الرئيسي للأزمات المالية التي حدثت مؤخراً حيث تكون دائماً عرضة للهجمات المضاربة في ظل اقتصاد عالمي يشهد اليوم عولمة مالية متزايدة. وهي أنظمة لا تستطيع المقاومة والتحمل أمام التدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال على المستوى الدولي، ولذلك لا بد من إتباع إما التعويم التام، أو الربط الجامد في إطار ما اصطلح عليه بالثنائية القطبية.

ومن جهة ثانية، يرى البعض الآخر من الاقتصاديين أن الأنظمة الوسيطة هي الأنسب للدول النامية معارضين الأفكار السابقة، وأن هذه الأنظمة ليست هي السبب المباشر فيما حدث من أزمات، وإنما تعود الأسباب بالدرجة الأولى إلى تحرير تلك الدول النامية لأسواقها المالية بشكل مبالغ فيه دون مراعاة الضعف الهيكلي المالي الذي تعاني منه.

لذلك يعتبر اختيار نظام سعر الصرف بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاديات النامية، التي تتميز عادة باختلال التوازنات الخارجية، فالسياسة التي تنتهج لعلاج هذه الاختلالات لها علاقة مباشرة بنظام سعر الصرف المتبع. وبالتالي فإنه على هذه الاقتصادات اختيار نظام يتلاءم مع وضعها الاقتصادي والأدوات الامكانيات المتاحة لديها.

توفر الأدبيات الاقتصادية عددا من المحددات والمؤشرات لاختيار نظام وسعر الصرف، وتختلف أهمية هذه المحددات باختلاف الخصائص الهيكلية للاقتصاديات ومدى قابليتها للتأثر بالصدمات والأوضاع الاقتصادية الكلية والمؤسسية، ويقتصر البعض معايير اختيار نظام الصرف المتبع في كل بلد فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- طبيعة وحجم الصدمات التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد مستقبلا.
- 2- ما هو نظام الصرف الذي يحقق لنا حالة التشغيل التام
- 3- الخصائص الهيكلية التي يتميز بها كل من: - أسواق السلع- أسواق العمل - أسواق المال.
- 4- تحديد العلاقة بين الدولة والأعوان الخارجيين الذين تتعامل معهم.

ويمكن أن نميز بين:

#### أولا: نموذج ماندل فلمنج

ان الأزمات المالية للأسواق الناشئة في نهاية التسعينات من القرن الماضي أوجدت ادراكا لجوانب النقص العميقة في النظام النقدي والمالي الدوليين. ومن بين مظاهر الأزمات ضعف النظام المالي وفشل السياسات الاقتصادية التقليدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، كحالات العجز المالي وارتفاع قيمة العملة.

وفي هذا الإطار أدى نموذج ماندل فلمنج الى تمييز تطور ين هامين في نظرية اختيار نظام سعر الصرف، والمتمثلين في الثلاثية المستحيلة ومنطقة العملة المثلى، فوفقا للثلاثية المستحيلة لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاثة نتائج ممكنة، أي من بين أسواق رأس المال المفتوحة، الاستقلال النقدي وأسعار الصرف الثابتة.

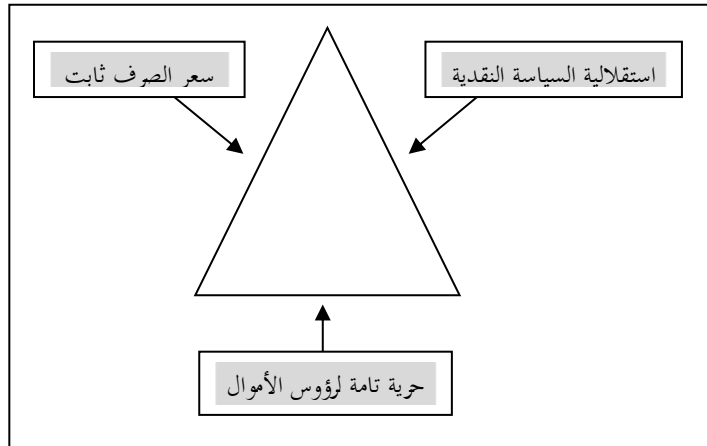
● **معضلة الثلاثية (الثلاثية المستحيلة)<sup>2</sup>**: توصل ماندل من خلال مثلثه المشهور الى نتيجة مفادها أنه لا يمكن أن تجتمع الأهداف الثلاث في الوقت نفسه، حيث تضع هذه المعضلة أمام السلطات اختيار تحقيق هدفين فقط والتضحية بالهدف الثالث من بين الأهداف الثلاثة:

- حرية رؤوس الأموال وضبط حركتها، أي الاندماج في الأسواق الدولية ذات الحركة القوية لرؤوس الأموال، والذي يعتبر مهم جدا لمرونة الاقتصاد.
- سعر صرف ثابت ومستقر. (الاستقرار النقدي) بهدف الحفاظ على التنافسية والحفاظ على القيمة الداخلية والخارجية للعملة.
- استقلالية السياسة النقدية. قيادة سياسة نقدية مستقلة لتحقيق هدف استقرار النمو الحقيقي.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي (مرجع سابق)، ص 45

<sup>2</sup> جبوري محمد، بوزيان محمد، أنظمة أسعار الصرف، تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 119

الشكل: (04/3) مثلث ماندل



المصدر: فاطمة الزهراء خبازي (إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة) 2019، ص141

● **معايير الاختيار بين الأهداف الثلاثة:** للاختيار بين هذه الأهداف الثلاثة أشار ماندل الى جملة من المعايير نذكرها فيما يلي:

- معايير الاقتصاد الجزئي
- معايير الاقتصاد الكلي (درجة لا تماثل الصدمات) أي في حالة تعرض الاقتصاد لصدمات متماثلة فانه يفضل انتهاج نظام الصرف الثابت، والعكس في حالة صدمات لا متماثلة.
- معايير التنسيق ومصدقية سياسة سعر الصرف: اضافة الى المعايير السابقة فان استخدام السياسة النقدية وقنواتها الخارجية يفترض أن للسلطات القدرة على قيادة سياسة ذات مصداقية\* في نظر المتعاملين في الأسواق المالية، وتكون قادرة على كسب ثقتهم في مجال الاستقرار النقدي لتكون فعالة.

**ثانيا: معايير منطقة العملة المثلى**

ظهرت النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي روبرت ماندل 1961 واستكملت هذه الأبحاث على يد كل من مكينون 1963 والاقتصادي كينين 1969، وتنص نظرية منطقة العملة المثلى على أن توحيد العملة لمجموعة من الدول يعود عليها مجموعة من المزايا تتمثل في انخفاض تكاليف المعاملات وشفافية و يقين أكبر للمستثمرين فضلا عن تعزيز المنافسة. في حين يعاب عليها غياب استقلالية السياسة النقدية وعدم امكانية تغير سعر الصرف، وهو ما يهدد بعدم القدرة على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها.<sup>1</sup>

ساعد التوجه نحو مزيد من التكامل الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية الدولية في ارتفاع تثبيت أسعار صرف عملات الدول الاعضاء المتكاملة مستفيدة من نظرية منطقة العملة المثلى. وتشير الدراسات والبحوث الاقتصادية الى أن الدول تسعى الى اقامة مشاريع تكامل اقتصادية يناسبها كثيرا انتهاج أسلوب تثبيت أسعار الصرف البينية

\* ويقصد بمصدقية السياسة النقدية، التزام السلطة النقدية بمستوى معين من التضخم مقابل مستوى من البطالة، وأن الدولة صادقة وجادة في محاولتها الحد من التضخم.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، (مرجع سابق)، ص 110

لعملاتها وتعميمها كوحدة واحدة مقابل باقي العملات، وذلك لتفادي خطر وتحقيق التناسق في السياسات النقدية. إذا كان هيكل التجارة الخارجية يتكون من أكثر من عملة اجنبية حيث تختلف تركيبة العملات التي تقوم بها الصادرات عن تركيبة العملات التي تقوم بها المستوردات، فإن التغير في أسعار الصرف من خلال العملات الكبرى سيعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية نتيجة صعود بعض العملات وانخفاض بعضها الآخر.

● **حرية حركة العوامل:** يرى ماندل أن منطقة العملة المثلى هي فضاء اقتصادي يتسم بثبات نهائي لأسعار الصرف الثنائية لعملات الدول الأعضاء وبحركة تامة لعناصر الانتاج فيما بينها بشكل يضمن معالجة الأزمات غير المتماثلة وتهتم النظرية بثلاث حالات بديلة للاستجابة للصدمات المتكررة وهي:<sup>1</sup>

- حركة القوى العاملة اذ يجب أن يكون لها الاستعداد للتحرك والقدرة عليه نحو الدول الأخرى
- المرونة في الأجور والأسعار أي أن للسلطات القدرة على تغيير الأجور والأسعار استجابة للصدمات.
- وجود آلية تلقائية لتحويل الأموال الى الدول المتأثرة بالصدمة.

● **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يقصد بالانفتاح الاقتصادي اعتماد الدولة على التجارة الخارجية الدولية بشكل كبير في توليد الدخل القومي، ويقاس الانفتاح الاقتصادي بحجم التجارة الخارجية على الناتج القومي الاجمالي، حيث أن انخفاض هذه النسبة تعني اعتماد أقل للبلد المعني على دول العالم الخارجي والعكس عند ارتفاع هذه النسبة.<sup>2</sup>

أي أن ارتفاع هذه النسبة يفضل للدولة أن تأخذ بسعر الصرف الثابت حيث تقيد قيمة عملتها الى قيمة عملات عملة أو عملات شركاءها التجاريين لضمان الحركة التجارية المستقرة، كما أن انخفاض هذه النسبة يعني درجة انفتاح ضعيفة فان هذا القطر يميل الى انتهاج سياسة مرنة في ميدان سعر الصرف.<sup>3</sup>

وهو ما توصل اليه "مكينون R.C Mckinon" عام 1963 عندما استكمل تحليل ماندل، حيث لاحظ أنه كلما كانت درجة انفتاح اقتصادين على بعضهما البعض. كلما كان الأجرر بهما تثبيت أسعار الصرف بينهما تثبيتا نهائيا.<sup>4</sup>

● **درجة التنوع الاقتصادي:** توصل كينين 1969 الى أنه كلما امتاز اقتصادان بانفتاح كبير على بعضهما البعض، كلما كان من صالحهما تثبيت أسعار الصرف البينية لعمليتهما.

ان الاقتصاديات ذات الحجم الصغير والتي تنتج سلعا محدودة ومتجانسة يلائمها أكثر انتهاج نظام صرف ثابت لأن التركيز على انتاج سلعة معينة يجعلها على درجة كبيرة من الاعتماد على العالم الخارجي وعرضة للتقلبات في اسعار لسلع التي تتأثر بسعر الصرف.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، (مرجع سابق)، ص 105

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء خبازي، (مرجع سابق)، ص 146.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، (المرجع نفسه)، ص 106

<sup>4</sup> فاطمة الزهراء خبازي، (المرجع نفسه) ص 146.

في هذه الحالة يفضل اختيار نظام التثبيت الذي يتلاءم مع هيكل التجارة الخارجية، كأن تثبت عملتها بعملة الدولة التي لديها معها حجم تجارة مرتفع جدا خاصة إذا كان حجم مستورداها من هذه الدولة كبير فالتثبيت يجنب ارتفاع قيمة مستورداها، أو تقوم بتثبيت عملتها بسلة عملات الدول الشركاء لها.<sup>1</sup>

في حين يلاءم الاقتصاديات الكبيرة والتي تنتج سلعا متنوعة استخدام نظام الصرف المرن، فالتنوع السلعي الحاصل في صادراته يحول دون تعرض هذه الأخيرة للتقلبات الكبيرة في سعر الصرف، ففي حالة تعدد الصادرات فان انخفاض الإيرادات من احدى السلع يقابله زيادة في إيرادات سلعة أخرى، فالعملة التي تنخفض تقابلها عملة ترتفع مما يجعل الأثر الكلي محدودا.<sup>2</sup>

● **درجة تكامل الاسواق المالية:** تقاس درجة تكامل الأسواق المالية بنسبة الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية الى عرض النقد فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت درجة التكامل عالية مع الأسواق العالمية اضافة الى حرية أكثر في حركة رؤوس الأموال.

تلعب درجة التكامل دور كبير في تحديد نظام الصرف، فبالنسبة للدول التي تتمتع بحرية كبيرة في انتقال رؤوس الأموال لن يلائمها اعتماد نظام الصرف الثابت، لأن الزيادة في التدفقات النقدية من شأنه التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكلما زادت درجة التطور والتكامل في السوق المالي زادت الحاجة الى تطبيق نظام الصرف المرن. كما ان مقدرة السلطات النقدية على وضع سياسة نقدية فعالة تهدف الى المحافظة على سعر صرف ثابت تقل في ظل وجود أسواق منفتحة على الخارج، اذ يتوجب على السياسة النقدية تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فاذا كان هناك دخول لرؤوس الأموال تلجأ السلطة النقدية الى انتهاج سياسة التعقيم من خلال ايقاف أثر زيادة الأرصدة الأجنبية على حجم النقود المتداولة وذلك بامتصاص الزيادة في الاحتياطات النقدية.

أما عند تدفق رؤوس الأموال الى الخارج تقوم السلطات النقدية باستنزاف الاحتياطات الأجنبية للمحافظة على سعر صرف ثابت كما حدث في تايلاند. لكن استمرار تدفق الأموال للخارج يحتم علينا تعويم سعر صرف العملة.<sup>3</sup>

### ثالثا: معايير الخصائص الهيكلية للاقتصاد

تعتبر الخصائص الهيكلية للاقتصاد المحلي من بين أهم المعايير التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لأجل اختيار نظام سعر الصرف الملائم لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، ومن بين هذه الخصائص نذكر:

#### ● **معدل التضخم (استقرار الأسعار)**

يلعب معدل التضخم دور كبير في اختيار نظام الصرف، بحيث أنه تشير الدراسات بانه بالنسبة للدول النامية والأسواق الصاعدة تترافق أنظمة الربط مع أفضل أداء للتضخم، ويحدث هذا الاستثناء الوحيد عندما يتم الربط

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خبازي، (مرجع سابق)، ص 148

<sup>2</sup> مقدار عبد الجبار حافظ قادوس، (مرجع سابق)، ص 89

<sup>3</sup> مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مشر الأسعار في الأردن، 1985-2006) أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية

للعلم المالية والمصرفية، 2008، ص 53

بعملة مقومة بأكثر من قيمتها ولا يكون البلد قادر على تعويض النمو في عرض النقود، الذي يحدث عندما تترجم الفوائض من الحسابات الجارية والتراكم المترتب على ذلك من احتياطات العملة الأجنبية الى نمو نقدي مفرط. ففي مثل هذه الحالات لا يحق الربط فائدة التضخم.<sup>1</sup>

وعليه بالنسبة للدول التي تتباين فيها معدلات التضخم من الأفضل لها أن تنتهج نظام الصرف المرن بينما الدول التي تتشابه فيها معدلات التضخم يمكنها تثبيت اسعار الصرف فيما بينها، لذا فالدول التي ترغب في تحقيق معدلات تضخم منخفضة تلجأ الى تثبيت عملتها مع دول تتسم بمعدلات تضخم منخفضة، وهذا لعدم قدرة البلد على اختيار سياسته النقدية المستقلة ومعدل التضخم المرغوب في ظل نظام الصرف الثابت، كما أن تحقيق معدلات منخفضة للتضخم يصطدم دائما مع انحراف معدل البطالة عما هو مرغوب.<sup>2</sup>

يصعب على السلطات المحلية المحافظة على سعر الصرف الثابت عند تباين معدلات التضخم مما يضطرها للتضحية بالتوازن الداخلي لأجل التوازن الخارجي ولذا فان هذا يحتم عليها التحول الى نظام الصرف المرن.<sup>3</sup>

#### ● الاحتياطات الدولية (العملات الأجنبية)

تؤكد الكثير من الأدبيات الاقتصادية أنه في ظل نظام أسعار الصرف المرنة لا تبدو الحاجة ماسة للاحتياطات الدولية لأن الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، على العكس من طريقة التصحيح في نظام الصرف الثابت، والذي تستخدم فيه الاحتياطات الدولية بقوة من طرف البنك المركزي للدفاع عن سعر الصرف، ففي حالة عدم توفر الاحتياطات اللازمة فان هذا القطر يصعب عليه الحفاظ على سعر صرف عملته عند المستوى المحدد لها عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، وهذا ما أكدته الدراسات التجريبية التي قام بها كل من هيلر وخان سنة 1978 والتي تفيد الى أن التحرك نحو ترتيبات صرف أكثر مرونة يقلل من الحاجة ثم الطلب من قبل الأقطار على الاحتفاظ بالاحتياطات ولا سيما في الدول الصناعية والدول النامية غير النفطية.<sup>4</sup>

يتأثر اختيار نظام سعر الصرف بتكاليف تعديله، فاذا كانت كلفة التعديل عالية وخاصة إذا كانت متكررة والمتمثلة في تغيير الأسعار والتكاليف، فمن الأفضل الأخذ بنظام الصرف المرن، ويزداد هذا التفضيل في ظل وجود انفتاح مالي وزيادة تدفق رؤوس الأموال الدولية، ونمو عدد البلدان التي استبعدت القيود على الصرف الأجنبي وتعويم أسعار الفائدة وإزالة السقوف الائتمانية.

كما أنه من مزايا انتهاج التعويم عدم الحاجة للاحتفاظ بالاحتياطات الدولية، لأن الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، الا أن الدول النامية يلائمها أكثر الأخذ بنظام التعويم المدار بدلا من التعويم المستقل نظر لضعف الأسواق المالية وأسواق الصرف في هذه الدول، وعملت هذه الدول

<sup>1</sup> أتيش غوش جونانان أو ستري، اختيار نظام لسعر الصرف نظرة جديدة على سؤال قديم، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2009، ص 39

<sup>2</sup> مقدار عبد الجبار حافظ قادوس، ص: 94.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، (مرجع سابق) ص: 107

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 113



ليست بوضع يؤهلها لأن تكون معومة كعملات البلدان الصناعية، أما لأنها غير مطلوبة دولياً أو لأن تعويمها بحد ذاته غير مفيد لها وذلك لضعف استجابة التجارة الخارجية فيها لتغيرات سعر صرف عملاتها، فهي تخصص في تصدير سلع أولية محدودة وأسعارها محددة في السوق الدولية. وحتى وإن كانت صناعية فهي تتمتع بقدرة تنافسية محدودة أمام السلع الصناعية الأكثر تطوراً. فضلاً عن استيرادها لمجموعة واسعة ومتنوعة من السلع ولذلك لا شأن لتغيرات سعر الصرف الأجنبي في التأثير على حجم تجارتها.<sup>1</sup>

#### ● درجة اتساق السياسة الاقتصادية

يثير استخدام سعر الصرف الثابت إشكالية استقلال السياسة الاقتصادية الكلية المحلية. فالبلد الذي يتعرض لعجز في ميزان مدفوعاتها لابد أن يلجأ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية لمعالجة هذا العجز مما قد يتعارض مع تحقيق أهدافه الاقتصادية في المحافظة على الاستخدام الشامل والنمو الاقتصادي. أي أن البلد مضطر للتنازل عن الاستقرار الداخلي في سبيل تحقيق الاستقرار الخارجي. في حين يتيح نظام الصرف المرن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي تحدث في سعر الصرف دون الحاجة إلى اتباع سياسات اقتصادية انكماشية أو توسعية وذلك من خلال التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف.

تتماز الدول النامية بغياب التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وإذا ما تم إضافة سياسة سعر الصرف كسياسة اقتصادية كلية فإن نفس الخصائص السابقة ستنطبق عليها من خلال القصور وغياب التنسيق. فطالما أن هذه الدول النامية تتلقى أسعار المستوردات والصادرات دون تأثير في مستوياتها، فإن استخدام أسلوب التثبيت يضمن تقلباً أقل في حجم الإيرادات من العملة الأجنبية، الأمر الذي يعمل على دعم ميزان المدفوعات نتيجة استقرار هذه التدفقات النقدية. في حين يؤدي نظم الصرف المرنة إلى دم الاستقرار في إيراداتها مع بقاء التعارض قائماً بين السياسات الاقتصادية الداخلية.

#### ● طبيعة الصدمات في الاقتصاد الوطني

يقصد بالصدمات الاقتصادية تلك الأحداث التي يؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها خارجياً أو داخلياً. فالصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، وقد تأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها، أما الصدمات الحقيقية فإنها تأخذ شكل التذبذب في لنتاج المحلي الإجمالي، في حين تسلك الصدمات الخارجية سلوك الدورات الاقتصادية ولها تأثيرات مختلفة على سعر الصرف اعتماداً على مصدرها، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي كما حدث في أزمة القرن الحادي والعشرين (أزمة الرهن العقاري).<sup>2</sup>

من الأفضل انتهاز سعر صرف ثابت إذا كان مصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد داخلياً وناجم عن اضطرابات محلية مثل صدمة الطلب على النقود أو صدمة التضخم المحلي. أما إذا كان مصدر الصدمات خارجياً،

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل، (مرجع سابق)، ص 85

<sup>2</sup> عبد الحسين الغالي، (مرجع سابق)، ص 118.119

مثل تحول الطلب الأجنبي عن السلع الوطنية أو تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع أسعار لفائدة وانخفاض معدل النمو في البلدان الصناعية، فمن الأفضل للبلد الأخذ بأسعار صرف مرنة لعزل الاقتصاد الوطني عن هذه الصدمات، فهذه الظروف تستدعي تخفيض سعر الصرف الحقيقي في عدد من البلدان النامية كاستجابة للمشاكل المتمثلة في الاضطرابات المذكورة التي يمكن التخفيف من آثارها من خلال تسوية سعر الصرف عن طريق الأخذ بالتعويم المدار أو الزاحف.<sup>1</sup>

● **حجم الاقتصاد** يلعب حجم الاقتصاد دوراً مؤثراً في اختيار نظام الصرف، فالاقتصادات الضخمة والمتنوعة التي تتميز بوجود قطاعات مختلفة يشكل أحدها سوقاً للآخر مما يقلل الاعتماد على السوق الخارجية ويفضل لها الأخذ بنظام الصرف المرنة أما الاقتصادات الصغيرة فإنها تكون أكثر تجانساً وأقل تنوعاً وعليه فمن المتوقع أنها تعتمد على اختيار أسعار الصرف الثابتة نظراً لاعتمادها على الأسواق الخارجية لارتفاع درجة انفتاحها، فضلاً عن أن الاقتصادات الصغيرة يمكنها وضع سياسة كلية تناسب متطلباتها مقارنة باقتصاد كبير كما أنه يمكنها الاتفاق على قواعد السلوك التي يتعين اتباعها في تنفيذ السياسات الاقتصادية لأن الضغوط والقوى المؤثرة في هيكل السياسة أقل ويكون من الممكن الابتعاد عن قوى السوق في تحديد سعر الصرف واعتماد الصرف الثابت له.

ويمكن تلخيص أهم معايير اختيار نظام الصرف في الجدول (03/3) المبين أسفله:

الجدول رقم (03/3): أسس ومعايير اختيار نظام الصرف الأمثل

الأثر على الدرجة المرغوبة بمرونة سعر الصرف	خصائص الاقتصاد
كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، قل التوجه نحو نظم الصرف المرنة	- الانفتاح
كلما زاد حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه زاد التوجه نحو نظم الصرف المرنة	- حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه
كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير ازداد التوجه نحو تثبيت العملة المحلية بعملة هذا البلد	- التركيز الجغرافي للتجارة
كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظم الصرف المرنة	- درجة التطور المالي
كلما زادت حرية حركة رأس المال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم الصرف الثابتة	- حرية حركة رأس المال
كلما زاد مدى حرية حركة العمالة مع كون الأجور والأسعار ثابتة انخفضت صعوبة وتكلفة التعديل في ظل نظم الصرف الثابتة لكن تبقى هذه الصعوبة غير موجودة في حالة نظم الصرف المرنة	- حرية حركة العمالة
عند كون معدل التضخم في بلد شديد الارتفاع فإن نظم الصرف الثابتة تزيد من القدرة على ضبط معدلات التضخم وتضفي المصداقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي	- اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي
في حالة وجود أفكار تكاملية إقليمية تلجأ الدول إلى تثبيت أسعار صرف عملاتها البيئية وتعميمها كوحدة واحدة أمام باقي العملات أو تثبيتها بمشترك على حسب طبيعة خصائصها الاقتصادية.	- مشاريع التكامل البيئية

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أكتوبر 1998، ص 103

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل، (مرجع سابق)، ص 82

## المطلب الثاني: تقلبات أسعار الصرف في الاقتصادات النامية وأزماتها

ان تحركات سعر الصرف تؤثر تأثيرا بالغا في منشآت الأعمال خاصة تلك التي تعمل على نطاق دولي حيث أن تلك التحركات تؤثر في مقدار التدفقات الداخلة المستلمة من صادراتها أو الفروع التابعة لها المنتشرة عبر العالم مثلما تؤثر في مقدار التدفقات النقدية الخارجية المطلوبة لتسديد مستورداتها.

### أولا: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

- يتأثر سعر الصرف بجملة من العوامل، سنركز على العوامل الاقتصادية والتي نراها ذات أهمية الموضوع:<sup>1</sup>
- **المعدلات النسبية للتضخم:** ان التغير في المعدلات النسبية للتضخم يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري العالمي، حيث يؤثر على الأسعار على المستوى المحلي مما يؤدي الى تغير في الطلب الخارجي على السلع المحلية، وبدوره يؤثر على الطلب على العملات وعرض تلك العملات، وبالتالي في أسعار الصرف.<sup>2</sup>
  - **المعدلات النسبية للفائدة:** يؤثر التغير في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، التي تمتلك تأثيرا في الطلب على العملات وعرضها، وبالتالي التأثير في أسعار الصرف، لذا فان معدل الفائدة المرتفع نسبيا قد يجذب التدفقات الداخلة. كما أن ارتفاع معدل الفائدة قد يعكس حالة من ارتفاع معدلات التضخم، لذا فان المستثمرين قد لا يرغبون بالاستثمار في أوراق مالية مقيمة بتلك العملة، لذلك يؤخذ سعر الفائدة الحقيقي، الذي يستخدم لترجيح سعر الفائدة الاسمي بالتضخم.<sup>3</sup>
  - **المستويات النسبية للدخل:** لكون أن الدخل يمكن أن يؤثر على المستويات النسبية للدخل، ويؤثر الدخل بدوره في مقدار الطلب على المستوردات، وبالتالي يؤثر في أسعار الصرف، كما يمكن أن يؤثر الدخل بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال التأثير في معدلات الفائدة.
  - **الرقابات الحكومية:** تعتبر الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي كفرض قيود على الصرف الأجنبي، فرض قيود على التجارة الخارجية، التدخل في أسواق الصرف الأجنبي وغيرها، إحدى العوامل المؤثرة على سعر الصرف.
  - **المضاربة والتوقعات:** تؤدي المضاربة في الأسواق المالية الى التأثير على أسعار صرف العملات، وخصوصا في المدى القصير، ويحاول المضاربون الحصول على الأرباح نتيجة لتوقع تغيرات في سعر الصرف، فاذا حدث تغير في عرض النقد، كزيادة مفاجئة في بلد ما فان المضاربين يتوقعون انخفاضاً في قيمة العملة ذلك البلد، وبذلك يقومون ببيع ما لديهم من عملات، مما يؤدي الى انخفاض قيمة تلك العملة، حتى قبل أن تحدث زيادة في التضخم.

<sup>1</sup> عدنان تايه النعمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 158

<sup>2</sup> مروان عطوان، أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992 ص 80

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، (مراجع سابق)، ص 65

## ثانياً: أزمات سعر الصرف

ان ازمات الصرف شكلت دوما جانبا هاما، وجوهر الازمات المالية التي عرفتها مختلف دول ومناطق العالم ابتداء من ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية في عام 1982 تحدث أزمات سعر الصرف عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها، لذلك تسمى هذه الأزمة كذلك بأزمة ميزان المدفوعات، تحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانحيار سعر تلك العملة. وعلى الرغم ان قرار خفض قيمة العملة قد يبدو قرار طوعيا من السلطة النقدية الا في أغلب الحالات يكون قرار ضروريا تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي، أو تزايد في تدفقات رأس المال الخارجة<sup>1</sup>. أزمة العملة، وهو ما يسمى أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وهو تخفيض قيمة العملة المفاجئ والذي ينتهي في كثير من الأحيان بالهجوم المضارب في سوق الصرف الأجنبي.

أزمة العملة قد تنجم عن ميزان المدفوعات، والعجز المزمّن أو من التكهّنات في السوق بشأن قدرة الحكومة لدعم عملتها. أزمات العملة تؤثر عادة على أنظمة أسعار الصرف الثابتة، بدلا من الأنظمة العائمة<sup>2</sup> تتميز أزمة سعر الصرف بتغيرات قوية في سعر الصرف مصحوبة بخسائر معتبرة في احتياطات الصرف والتي ترجمت في أغلب الحالات في انخفاض قوي في العملة المحلية وباتخاذ إجراءات تعويم العملة والتخلي عن سعر الصرف أو قد يحدث انخفاض عنيف ومفاجئ في أنظمة الصرف الأكثر مرونة. وتختلف أزمة العملة عن الأنواع الأخرى من الأزمات المالية، حيث تحدث أزمة العملة جراء هجمات المضاربة على العملة مؤدية الى تخفيض حاد في قيمة العملة.

أهم النماذج النظرية المفسرة لأزمات أنظمة الصرف:<sup>3</sup>

### 1- نماذج الجيل الأول:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي "بول كروجمان" أول من قدم نظرية حول أزمات العملة في بحث نشره عام 1979 بعنوان "نموذج لأزمة ميزان المدفوعات" تلتها بعد ذلك دراسة كل من (1984, Garber&Flood) واللتان أصبحتا تعرفان لاحقا بنماذج أزمات الصرف من الجيل الأول. حيث ركزت على عدم إتساق السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية مع تطبيق نظام سعر الصرف الثابت ودورها في نشوب أزمة ميزان المدفوعات، والتي يعرفها كروجمان على أنها الوضع الذي في ظلّه يخسر البلد تدريجيا احتياطاته الدولية من النقد الأجنبي. لقد جاء هذا الجيل مفسرا لأنظمة الصرف المقترنة بأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية. وأعطت دورا رئيسيا للأساسيات الاقتصادية في تفسير أزمات سعر الصرف.

<sup>1</sup> حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، ادارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، الأردن، 2011، ص 14

<sup>2</sup> <https://www.almrsal.com/post/127599> du 26/08/2019

<sup>3</sup> مسعود مجبطة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 231

فانه حسب هذا النموذج تؤدي هجمات المضاربين الى تخفيض كبير في سعر الصرف في حالة نظام الصرف الثابت، والى تدهور كبير في حالة سعر الصرف المرن، وذلك بسبب عدم تناسق السياسات الاقتصادية المنتهجة، مما يتسبب في تراجع في رصيد الميزان التجاري، وتقلص احتياطات الصرف.

ترجع أسباب أزمات أنظمة الصرف حسب هذه النماذج إلى:

- تراجع احتياطات الصرف لتبلغ مستويات حرجة تجعلها غير كافية للوفاء بالتزامات ازاء العالم الخارجي،
  - تدهور الأساسيات الاقتصادية الكلية، كعرض النقود والطلب عليها، عجز الميزانية العمومية وغيرها.
- وتحدر الإشارة إلى أن التخفيض في قيمة العملة أمر لا مفر منه وذلك لاستحالة مواصلة الدفاع عن سعر الصرف بسبب استنزاف الاحتياطات الدولية من جهة، ولتصحيح الاختلالات الخارجية ومعالجة ضعف أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى. وعليه فالبلدان التي تعاني من التضخم المرتفع من الأفضل لها الربط الصارم لسعر صرفها، والذي من شأنه أن يدحض أي هجمات مضاربة محتملة على العملة.

ان أزمات الصرف التي أصابت العديد من البلدان النامية المدينة خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، كانت بسبب السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل هذه البلدان، وهو ما أدى الى تدهور الأساسيات الاقتصادية الكلية، وتراجع احتياطات الصرف.

## 2- نماذج الجيل الثاني

ظهرت نماذج الجيل الثاني في أوائل التسعينات من القرن العشرين، حيث يعتبر الاقتصادي الأمريكي "Obstfeld" Mourice من أهم روادها وقد عرفت هذه النماذج بتسمية "التوقعات ذاتية الحدوث".

حسب هذه النماذج فإن أزمات الصرف غير مرتبطة بالأسباب المبينة في نماذج الجيل الأول من تراجع احتياطات الصرف وتدهور الأساسيات الاقتصادية، واما هناك عوامل أخرى مرتبطة بما تقوم به السلطة من جهة وأداء السوق من جهة ثانية<sup>1</sup>. وتكون بذلك هجمات المضاربة ذاتية التحقق، حيث تشن الهجمات حتى في حالة التي تكون فيها الأساسيات الاقتصادية سليمة، ومتناسقة مع سياسات سعر الصرف<sup>2</sup>.

حيث يولي هذا الجيل دورا رئيسيا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين في تفسير أزمات الصرف، كونهم لا يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد، وبذلك يكونوا أكثر تأثرا بالشائعات وبالأزمات التي تقع في أقطار أخرى (أثر العدوى)، وأن سبب حدوثها هو توقعات المضاربين الخاصة بالأداء الاقتصادي للدولة حيث يتمكن المضاربون من التوقع بأن هجومهم المضارب سيؤدي إلى تغيير السياسة الاقتصادية للبلد وإجراء تخفيض مستقبلي في قيمة عملته. كما أن الصدمات الخارجية يمكن أن تُسرّع في نشوب هذا النوع من الأزمات.

وحسب نموذج (Obstfeld) فإنه عادة ما تكون لدى البنوك المركزية أهداف أخرى إلى جانب الحفاظ على ثبات مستوى سعر الصرف، ولكن إذا حدث ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية، فإن رؤوس الأموال ستتجه إلى خارج

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 232

<sup>2</sup> جبوري محمد، بوزيان محمد، أنظمة أسعار الصرف تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2018، ص 49

الدولة، وفي حالة محاولة التصدي لهذا الخروج عن طريق الرفع من أسعار الفائدة المحلية، فإن ذلك يعجل بوقوع أزمة العملة بدلا من منعها، حيث أن إدراك السوق لهذا التضارب بين أهداف السياسات الاقتصادية، يمكن أن يشجع المضاربين على محاولة التربح من ذلك الوضع من خلال المبادرة في المضاربة على العملة مما يدفع بالحكومة إلى تطبيق خيار التخفيض وبالتالي تصبح الأزمة ذاتية الحدوث.<sup>1</sup>

### 3- نماذج الجيل الثالث

وقد ركزت هذه النماذج على دور العوامل المالية أو البنكية أو ما يسمى "بالهشاشة المالية" في حدوث أزمات الصرف، عن طريق إبراز الآثار المحتملة للتدفقات الرأسمالية الوافدة إلى البلدان حديثة العهد بالتحريم المالي في ظل ضعف أداء الجهاز المصرفي فيها، وعدم كمال أسواقها المالية. حيث حاولت شرح أسباب وقوع أزمة العملة من خلال النظرية "الأزمات التوأم" التي يقصد كيف أن حدوث أزمة بنكية ينجم عنها لاحقا نشوب أزمة العملة. ظهرت نماذج الجيل الثالث (Tille & Pesenti (2001) غداة أزمات العملة التي ضربت دول جنوب شرق آسيا، والتي انطلقت شرارتها عقب تخفيض تايلاند لعملتها "الباهت" في جويلية 1997 بعد استنزافها لاحتياطاتها الدولية في الدفاع عنه، ثم انتقال عدوى الأزمة إلى باقي البلدان الناشئة الآسيوية. ومن جانب آخر فقد أدى الازدهار الاقتصادي في هذه البلدان إلى رفع مستويات الأجور فيها، وذلك بالموازاة مع تحسن قيمة عملاتها المحلية نظرا لارتباطها بعلاقة ثابتة بالدولار الأمريكي الذي شهد فترة من القوة منذ منتصف العام 1995. وقد أدى ارتفاع الأجور وتحسن عملاتها إلى جعل صادراتها أكثر تكلفة، مما خفض من قدرتها التنافسية وأدى إلى تراجع الطلب العالمي عليها ولاسيما الإلكترونيات التي كان العمود الفقري للصادرات الآسيوية. وكانت النتيجة عجزا خطيرا في الميزان التجاري لهذه البلدان، بلغ عام 1996 ما مقداره 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وتحقيق الأهداف والخارجية

ان انتشار تدخل السلطات في سوق الصرف الرسمي لدى البلدان النامية يهدف أساسا للحد من تقلبات سعر الصرف المفرطة، ويعد التدخل الرسمي في سوق الصرف عملا محفوفًا بالمخاطر، خاصة لدى البلدان النامية التي تتميز ببنوك مركزية قليلة الجدارة ومركز ضعيف بالنسبة للسيولة الخارجية. يقدم جيلديرمو كالفو وكارمن رينهارتفي تقريرهما بعنوان "الخوف من التعويم"، وثائق تبين أنه كيف البلدان النامية تتسامح إزاء حدوث تقلب أكبر في الاحتياطات الدولية، وأسعار الفائدة المحلية، وأسعار السلع، أكثر مما تتسامح مع أسعار الصرف. وهما يجدان أن التغييرات في أسعار الفائدة - كتنقيص للتدخل في سوق الصرف الأجنبي - تستخدم بشكل أكثر تواترا لحماية أسعار الصرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد مرغيت، أسس اختيار نظام سعر الصرف الملائم في أدبيات الفكر الاقتصادي، مقال متوفر على، 2019/08/26 ص:

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 25

ومع ذلك فإن الاقتصادات التي تعتمد نظام صرف مرن في البلدان النامية تتدخل فيها السلطات النقدية لأسباب رئيسة<sup>1</sup>:

1- تصحيح سوء تعادل سعر الصرف أو تثبيته: حيث أن الإفراط في تقدير سعر الصرف يمكن أن يضعف قدرة البلد على المنافسة في التصدير، ويضعف مركزه في مجال السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى فإن التقييم المفرط لانخفاض قيمة سعر الصرف ضغوطا تضخمية. حيث يعتبر سعر الصرف بالنسبة لكثير من البلدان النامية مقياسا رمزيا ومرئيا لنجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي.

2- تهدئة الأسواق المضطربة: حين يواجه وسطاء السوق صعوبة في التوفيق بين موردي الصرف الأجنبي والمستخدمين النهائيين له، فإن انخيار السيولة يمكن أن تكون له آثار خطيرة إذا استمر على الاقتصاد الحقيقي.

3- تراكم الاحتياطيات: غالبا ما يكون لتراكم احتياطيات الصرف الأجنبي أولوية عالية، خاصة عقب أزمات العملة، عندما تكون هناك أهمية بالغة لبناء الثقة لدى المستثمرين، وتقوية القدرة على سداد الدين، واستعادة القدرة على الوصول للأسواق.

4- تزويد السوق بالصرف الأجنبي: خاصة عندما يكون القطاع العام هو المصدر الأول للحصول على الصرف الأجنبي، ويكون البنك المركزي هو وكيل القطاع العام فيما يتعلق بالصرف الأجنبي، فإنه يتدخل أساسا لتزويد الاقتصاد عامة بالصرف الأجنبي.

قد تسمح الرقابة على الصرف ورأس المال للبنوك المركزية لدى الاقتصادات النامية عادة، بجمع معلومات أكثر مما تسمح به للمشاركين في السوق، مما يتيح للبنوك المركزية ملاحظة التدفق الاجمالي في السوق، وقد يكون التدخل أكثر فعالية في الاقتصادات النامية رغم مشكل مصداقية السوق، بسبب المبالغ الكبيرة التي تتدخل بها مقارنة بحجم المبالغ المتداول بها في السوق.

#### أولا: قاعدة سعر الصرف الحقيقي

تهدف سياسة سعر الصرف عادة في البلدان النامية الى حماية القدرة التنافسية الخارجية للبلد، الا ان هناك عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف الحقيقي، وذلك في ظل نظام سعر صرف ثابت، كارتفاع معدلات التضخم، أو موجات المضاربة، مما يؤدي الى تدهور القدرة التنافسية، وهذا ما يجعل السلطات تعيد النظر في قيمة العملة من خلال قاعدة سعر الصرف الحقيقي.

تنص قاعدة سعر الصرف الحقيقي على تعديل سعر الصرف الاسمي آليا وباستمرار على ضوء أي تغيير في مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية، وذلك بهدف إبقاء سعر الصرف قريبا من مستواه الحقيقي<sup>2</sup>.

والجدول رقم (03/3) الموالي يبين مزايا ومساوئ القاعدة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 24-25

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء خبازي، (مرجع سابق)، ص 203

جدول رقم (03/3): مزايا ومساوئ قاعدة سعر الصرف الحقيقي

المساوئ	المزايا
<p>- مخاطر الخطأ في تحديد مستوى التوازن السليم في سعر الصرف الحقيقي قد ينجم عنه مشاكل خطيرة.</p> <p>- لا تشكل الصدمات ذات الطبيعة المؤقتة التي يرجح أن ينقلب مسارها خطرا كبيرا على قاعدة سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي ليس هناك ضرورة للتعديل.</p> <p>- من الممكن لقواعد سعر الصرف الحقيقي أن تخل باستقرار الأسعار إذا كان هدف سعر الصرف الحقيقي محددًا عند مستوى يقل بقدر كبير عن مستوى التوازن.</p> <p>- نظرا لتواتر وشدة الصدمات الخارجية والداخلية التي يتعرض لها البلدان النامية بالإضافة الى نقص البيانات الكمية المتاحة حاليا فيما يتعلق بتحديد مستويات توازن لأسعار الصرف الحقيقية، فقد تنطوي محاولة تحقيق أهداف لسعر الصرف الحقيقي على المخاطرة بارتفاع التضخم واختلال الاستقرار النقدي.</p>	<p>- الحد من ظهور انحرافات كبيرة وقابلة للاستمرار في الأسعار النسبية، وبالتالي من ظهور الاختلال الخارجي</p> <p>- يسمح التعديل المستمر بنسب صغيرة نسبيا في سعر الصرف الاسمي بالحفاظ على سعر الصرف الحقيقي عند المستوى المناسب دون الحاجة الى فرض تكاليف تصحيح على الاقتصاد.</p> <p>- تشكل قاعدة سعر الصرف الحقيقي أداة لتثبيت التوقعات، من حيث استفادة المشاركين في السوق من المعلومات المتعلقة بالتطورات المحتملة في الأسعار النسبية بما يمكنهم من تجنب اتخاذ قرارات لا تستند الى أسس سليمة في مجال الإنتاج.</p>

المصدر: أمين صيد، (مرجع سابق)، ص 66

في الواقع هناك تكاليف عديدة تقف أمام اجراء مقارنة دقيقة مباشرة للأسعار كتكاليف النقل وحواجز الجمارك. ولكن الفكرة الأساسية أنه عندما تتباين أسعار الصرف الحقيقية، تواجه العملات ضغطا للتغير. بالنسبة للعملات المقيمة بأكثر من قيمتها، يكون الضغط لتخفيض قيمتها، أما العملة المقيمة بأقل من قيمتها، يكون الضغط لرفع قيمتها. لذا فان تركيز السلطات النقدية على تحقيق سعر الصرف التوازني، قد يفقد الاقتصاد أداة إرساء التضخم، وبالتالي من الضروري الحفاظ على دور سعر الصرف كأداة تثبيت اسمية بتحميل على الأقل جزء من عبء تعديل سعر الصرف الحقيقي على تغيير مستوى الأسعار المحلية عن طريق اتباع سياسات مالية حذرة ومنضبطة بل الاعتماد على التعديلات الآلية لسعر الصرف الاسمي، لأنه يمكن أن يكون الأمر أكثر تعقيدا إذا ما تدخلت عوامل مثل السياسات الحكومية لإعاقه التوازن الطبيعي لأسعار الصرف، وهو ما يمثل كثيرا موضوعا للمنازعات التجارية.



### ثانياً: سياسات سعر الصرف ضمن برامج صندوق النقد الدولي

إن علاج العجز في ميزان المدفوعات يحتل مكانة كبيرة في اهتمامات صندوق النقد الدولي، وهو ما يجعل حزمة كبيرة من سياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق، تركز على هدف علاج الاختلال في موازين المدفوعات الدول التي تقوم بتنفيذ هذه البرامج. وتهدف إلى استعادة التوازن الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف، وعادة ما تهدف إلى إعادة التوازن في الأجل القصير؛ ولهذا فإن برامج التثبيت تكون مدتها عاما أو عامين. **1- مفهوم برامج التثبيت الاسمية القائمة على سعر الصرف:** تتمثل هذه البرامج في ربط سعر الصرف بعملة ذات معدل تضخم منخفض، أو انتهاج سبيل خفض المتكرر والمقرر سلفاً لسعر الصرف، بنسب بسيطة، ومن شأن ذلك تخفيض معدل التضخم.<sup>1</sup>

ويعتبر صندوق النقد الدولي أن تخفيض العجز هدف رئيسي لسياسة التثبيت التي يتبناها، وعادة ما يتم النص على ذلك في البرامج والاتفاقيات التي يعقدها مع الدول الأعضاء، وتمثل هذه السياسة مشروعية الصندوق للدول التي تقوم بالسحب من شرائح الائتمان العليا؛ وبالتالي فإن التوقف عن تنفيذ هذه السياسات سوف يوقف قدرة الدولة على السحب من شرائح الائتمان.<sup>2</sup>

ويسعى الصندوق لتحقيق ما يسمى بوضع قابل للنمو لميزان المدفوعات، وهذا يعني ضمناً الموافقة على وجود عجز في ميزان المدفوعات يمكن علاجه بصفة قابلة للاستمرار، من خلال التدفقات المالية الصافية والتي تتلاءم مع احتمالات النمو في الدولة. لكن وفي الوقت نفسه، أصبح الصندوق يطلب من الدول الأعضاء الا يؤثر الوضع القابل للنمو لميزان المدفوعات على خدمة القروض المستحقة للصندوق لدى الدولة؛ ولهذا فإنه يطلب من الدولة الموقعة معه على الاتفاقيات زيادة احتياطياتها الدولية؛ حتى تؤكد قدرتها على ارجاع القروض المستحقة للصندوق.<sup>3</sup> ويلاحظ هنا أن الصندوق يسعى لتحقيق وضع قابل للنمو لميزان المدفوعات من خلال اتجاهين:

- من خلال سياسات التثبيت التي يتبناها وتؤدي الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلى المستوى المطلوب.
- ومن خلال التمويل الذي يقوم به الصندوق والبنوك والمؤسسات المالية الدولية، والدائنون الرسميون أو من خلال إعادة جدولة الديون، التي من شأنها تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات

ولذلك فإنه وحسب رؤية الصندوق فإن كلا من الاتجاهين يعملان معاً لتحقيق وضع قابل للاستمرار والنمو في ميزان المدفوعات.

ومما سبق يتبين أن جوهر سياسات التثبيت التي يتبناها صندوق النقد الدولي، تنبع من اعتقاده بأن الدول التي تلجأ للحصول على تسهيلات مؤقتة لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها تعاني مجموعة من الاختلالات الخارجية والداخلية، تتمثل في ازدياد العجز في الحساب الجاري وازدياد معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خبازي، (مرجع سابق)، ص 205

<sup>2</sup> أسامة محمد بدر، (مرجع سابق) ص 226-228

<sup>3</sup> نفسه، ص 227

## 2- مشاكل أدوات التثبيت الاسمية القائمة على سعر الصرف

- قد يتعرض سعر الصرف الى اختلالات خطيرة ويصبح غير قابل للاستمرار على المدى المتوسط.
- رغم نجاح هذه الأدوات في التحكم بالتضخم وانضباط السياسات الا أن فرض قيود ضخمة على عملية الربط أدى الى التخلي عنه في نهاية الأمر.
- انتهاج هذه الأدوات يترتب عنه ارتفاعا حقيقيا في قيمة العملة المحلية على المدى البعيد مما يؤدي الى تدهور الحساب الجاري.
- يتم تمويل العجز في الحساب الجاري عن طريق التدفق المتزايد في رؤوس الأموال، الناتج عن عودة الثقة للمستثمرين، الا أن إدراك المستثمرين لاستحالة استمرار العجز المستمر في الحساب الجاري وارتفاع سعر الصرف الحقيقي - مما يعني أنه سيتم تخفيض سعر الصرف - سينجر عنه تغير مفاجئ في التدفقات الرأسمالية، ويترتب عن ذلك أزمة في ميزان المدفوعات تنتهي في الأخير بتخفيض ثاني في قيمة العملة.
- تتسم المسارات المحددة سلفا لأسعار الصرف بالفعالية في تثبيت معدلات التضخم، غير أنها قد ترتبط بنمو متقلب في الناتج وتدهور في القدرة التنافسية الدولية،
- مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وخاصة إذا لم ينخفض التضخم بسرعة كافية، فان التضارب بين الأهداف الحفاظ على القدرة التنافسية يصبح أكثر وضوحا مما يزيد من احتمال حدوث هجمات مضاربة على العملة.

## 3 انعكاس سياسة سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال

- إن سعر الصرف عموما هو المؤثر الرئيسي في تدفقات رأس المال حيث ان مالك رأس المال عندما يقرر توجيه رأس ماله الى اية دولة فانه يواجه اولا اسعار صرف عملة تلك الدولة قبل اي متغير اقتصادي اخر وبالتالي فان استقرار اسعار الصرف من شأنه أن يجذب رأس المال الأجنبي إذا ما توفرت فرص استثمارية مريحة في حين تنشئ تقلبات أسعار الصرف مخاطر عالية لمالكي رأس المال.<sup>1</sup>
- أ- الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بسعر الصرف: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار نوعا ما وهذا يرجع الى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته. وذلك نتيجة للتكاليف الضخمة التي تقف حاجز امام صاحب المشروع في حال اتخذ قرار توقيف او انسحاب المشروع، اضافة الى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي قد تعتبر بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء رغم وجود عوائق قد تسبب له بخسائر مثل ما تحدثه تقلبات أسعار الصرف، لذا فانه على صاحب المشروع قبل انتقاله مراعاة العديد من الجوانب حيث:
- ان عدم استقرار سعر صرف العملة لبلد ما، لا يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليه بسبب صعوبة اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وخسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن التحكم فيها.

<sup>1</sup> علي عصام الباور، (مرجع سابق)، ص116

- كما ان العديد من مالكي رؤوس الأموال يتخذون قراراتهم بناء على تحليل (العائد/التكلفة) فاذا اعتقدوا ان ارباحهم المتوقعة قد تزيد عن كلف تقلبات اسعار الصرف، فانهم سيوجهون استثماراتهم الى تلك الدول حتى وان كانت هناك تقلبات في أسعار صرف عملاتها، في حين إذا زادت كلفة تقلبات أسعار الصرف عن الأرباح المتوقعة من استثماراتهم فانهم وتجنباً للمخاطر لن يوجهوا رؤوس أموالهم الى تلك الدولة.

- ان ارتباط التصدير بالاستثمار الأجنبي المباشر يجعل ذلك مصدر تقلب لعوائد التصدير في الدولة المضيفة لذا من المحتمل ان يترك اثاراً ضارة على النشاطات الاقتصادية الوطنية خاصة تلك التي ترتبط مع الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقات مالية ونتاجية وتسويقية، وقد ينعكس ذلك لاحقاً على تدهور سعر العملة الوطنية واسعار الموجودات المالية كالأسهم والسندات.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعلاقته بسعر الصرف: وهي الاستثمارات المالية التي تظهر في شكل شراء أسهم، سندات، واذونات او عملة الدولة المضيفة لشركات خارج الحدود الوطنية، ويرتبط هذا النوع من الاستثمارات بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات الرئيسية التي تتم من خلالها تنفيذ عمليات هذا النوع من الاستثمار.<sup>1</sup>

أما التأثير المتبادل للاستثمار الأجنبي غير المباشر وسعر صرف العملة يتمثل في:

- الأصول المالية مقومة بعملات أجنبية، تكون عرضة لمخاطر العملة، الناتجة عن تحركات اسعار صرف العملات المقومة بها أصول المحفظة، والتي تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها عوائد الاستثمار في المحفظة المالية، مما يؤدي الى عائدات اقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر.
- أن ارتفاع عملة البلد الأجنبي مقابل العملة الأساسية للمستثمر تنشئ عائداً غير متوقعا يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في المحفظة وخاصة في حالة ارتفاع معدلات التضخم المحلي مما يؤدي إلى خفض قيمة العملة الأجنبية. وبالتالي فان استقرار اسعار صرف العملات المقومة لأصول المحافظ المالية يشجع حركة رؤوس الأموال الى داخل الدولة وعدم الاستقرار يؤدي إلى خروج تلك الأموال.

#### 4- انعكاسه على ميزان المدفوعات: فيمكن تلخيصه كما يلي:

- في حالة لجوء الشركات الأجنبية الى بيع العملات الأجنبية للحصول على العملات الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية فان ذلك يساهم في تدفق رؤوس الأموال وزيادة راس المال، وفي مرحلة تالية وإذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي تحل محل الاستيرادات، فإن ذلك سيساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، مما يساهم في الحفاظ على النقد الأجنبي لدى الدولة.
- إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات الى دول العالم أو إعادة التصدير الى الدولة الام، أي ارتفاع صادرات الشركات الأجنبية عند ارتفاع انتاجها فان النتيجة الصافية هي انخفاض الاستيرادات مقابل زيادة في الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> علي عصام الباور، (مرجع سابق)، ص116

## خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى واقع الاقتصاديات النامية في ظل النظام النقدي الدولي، من خلال السمات التي تميز هذه الاقتصاديات، ضمن المبحث الأول، وأهم النتائج الناجمة عن الاختلالات الخارجية لها، حيث تتوزع هذه الاقتصاديات النامية بين النفطية التي حققت فوائض في ميزان المدفوعات لفترات محدودة بسبب ارتباطها بأسعار النفط، والتي تؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري وبلدان أخرى غير نفطية تعاني اختلالات هي الأخرى، لكن السمة الغالبة هي العجز الذي يميز هذه الاقتصاديات،

يرتبط العجز الخارجي المسجل لدى هذه الاقتصاديات بضعف قدرتها على سد احتياجاتها محليا عند تقييدها للواردات، سواء من السلع والخدمات، او رؤوس الأموال، في الوقت الذي تكون فيه قدرتها على تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال محدودة، إن لم تكن ضعيفة، بل وضعيفة جدا في معظم الحالات، وهذا يجعل من السياسات الموضوعية غير فعالة في تحقيق أهدافها لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

كما تطرقنا في المبحث الثاني الى إدارة سياسة سعر الصرف لدى الاقتصاديات النامية، والأزمات المرتبطة بسعر الصرف نتيجة سوء اختيار أنظمة سعر الصرف الملائمة لكل اقتصاد، لذلك عاد النقاش حول اختيارات نظام الصرف الملائم، وبعد المناقشات المستفيضة المتعلقة باستراتيجيات الخروج من نظم اسعار الصرف الثابتة نسبيا إلى نظم أكثر مرونة، تم التوصل إلى أن اختيار نظام سعر الصرف اللائم مثل تقنية معقدة ترتبط بالظروف الخاصة بكل بلد. وبشكل عام، يجب أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية مسايرة للنظام المختار.

ورغم تباين الآراء حول فعالية سياسة سعر الصرف خصوصا في الدول النامية، إلا أن هذه السياسية تعتبر إحدى أهم الأدوات التي يقترحها صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من اختلال في ميزان المدفوعات، وذلك في إطار سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي.

وبالتالي فان علاج عجز موازين المدفوعات في الدول النامية الذي يعتبر ذو طبيعة دائمة ومستمرة، وليست وقتية، من خلال العمل على تحقيق التنمية الشاملة، واعادة بناء القدرات الإنتاجية بما يسمح بتطوير الجهاز الإنتاجي وتنويعه، وزيادة درجة مرونته، وجعله يستجيب بصورة أكبر للسياسات الموضوعية من اجل معالجة خلل ميزان المدفوعات، وهو أن يرتبط بالأجل الطويل بالضرورة.

# الفصل الرابع

سياسة سعر صرف الدينار الجزائري  
وتعديل اختلال التوازن الخارجي

2018-1986

## تمهيد

بعد دراسة الأساس النظري لموضوع الدراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، والاشارة الى أهم خصائص الاقتصاديات النامية، نهدف من خلال هذا الفصل إلى دراسة حالة الجزائر بالبحث في نظم الصرف والتغيرات على التي طرأت على مستوى قيمة الدينار الجزائري وتحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات، بالتطرق لمختلف مكوناته، والإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في مجال الصرف بغية تخفيف الاختلالات الخارجية العودية بميزان المدفوعات إلى وضع التوازن، وذلك خلال الفترة 1986-2018.

حيث عرفت الجزائر منذ سنة 1986 اختلالات داخلية وخارجية نتيجة الأزمة البترولية التي شهدتها العالم آنذاك، والتي سعت بعدها إلى إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمة وعلاج الاختلالات، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل، مما أدى إلى تفاقم الوضع ودخلت بذلك الجزائر في عجز عن تسديد الديون المترتبة على الأزمة. ودفع ذلك السلطات للبحث عن حلول باللجوء إلى الهيئات الدولية التي فرضت عليها اتفاقيات تتضمن حزمة من الإجراءات، وحظيت سياسة سعر الصرف بالاهتمام الكبير ضمن الاتفاق كحل لعلاج الاختلال الخارجي.

وبالعودة إلى الجانب النظري أشارت معظم الدراسات النظرية إلى أهمية سعر الصرف ودوره كأداة لدى السلطات النقدية في التحكم وتسيير دواليب الاقتصاد والحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية للبلد، وضرورة اختيار نظام الصرف الملائم لحمايته من التقلبات التي قد تنجر عنها آثار وخيمة على الاقتصاد، وأكدت على فعالية سياسة الرقابة على الصرف وعملية تخفيض العملة في تحقيق نتائج إيجابية على رصيد ميزان المدفوعات في إطار توفر شروط نجاحها

لذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، يهتم الأول بنظم سعر الصرف وتطورها في الجزائر باعتبارها بلد نامي، وذلك خلال فترة الدراسة المحددة، والمبحث الثاني يتضمن قراءة في ميزان المدفوعات وذلك بالتطرق إلى دراسة تحليلية لمختلف مكوناته والبحث في أهم أسباب الاختلالات التي عرفها للوقوف على أهم الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى الحلول التي لجأ إليها في مجال سياسة الصرف خلال نفس الفترة.

## المبحث الأول: نظم سعر صرف الدينار الجزائري

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات منذ نشأته بعد الاستقلال وإصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية، وذلك انطلاقاً من نظام الصرف الثابت، نظراً لأنظمة الصرف السائدة في العالم، حيث تم ربط الدينار الجزائري مباشرة بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، للضرورة الملحة في تلك الفترة، ثم نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 إلى غاية نهاية 1987، أين تم تطبيق نظام التسيير الحركي للدينار بسبب الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها انتهاج نظام الصرف العائم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف بين البنوك، وتم ذلك في ظل نظام الرقابة على الصرف.

### المطلب الأول: تطور نظام الصرف بعد نشأة الدينار الجزائري

كانت الجزائر في هذه المرحلة الاستقلال غداة الاستقلال، ووفق نظام النقد الدولي السائد آنذاك تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي رغم استقلالها السياسي، بغية منها في حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية. وكانت هذه المنطقة تتميز بحرية التجارة الخارجية وحرية رؤوس الأموال داخل حدود المنطقة. لكن شجع هذا الوضع على زيادة مخاطر هروب رؤوس الأموال بشكل كبير إلى الخارج وظهور اختلالات في ميزان المدفوعات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي. مما دفع السلطات في الجزائر إلى عزل الجزائر عن منطقة الفرنك الفرنسي وإيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي بموجب القانون رقم: 144/62 في 13/12/1962. لثم بعدها إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية بموجب القانون 111/63 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963. مر نظام سعر الصرف في الجزائر خلال هذه الفترة بمرحلتين من نظام ثبات سعر الصرف، وهما نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة، ونظام التثبيت لسلة من العملات المختارة.

#### أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة

تم انطلاق التعامل بالدينار الجزائري في أبريل 1964 ليعوض الفرنك الفرنسي الذي استمر التعامل به بعد الاستقلال، وعرفت هذه الفترة التعادل الثابت لسعر الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي على أساس واحد (1) دينار جزائري يساوي واحد (1) فرنك فرنسي، وحددت قيمته بمقدار 0,18 غ من الذهب، وهذا بسبب أن نظام النقد الدولي في هذه المرحلة كان مسيراً باتفاقيات بروتون وودز\*، والتي تقضي أن كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزم بالتصريح عن تكافؤ عملته إلى وزن محدد من الذهب الصافي، أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب أي ما يسمى بقاعدة صرف الدولار بالذهب<sup>1</sup>.

\* في نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات في نظامه النقدي وانخفاض في معدلات التجارة، دفع ذلك 44 دولة إلى عقد مؤتمر في مدينة بروتون وودز سنة 1944، لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد.

<sup>1</sup> باريك محمد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014، ص 111

وظل الدينار الجزائري يتقلب في حدود  $\pm 1\%$ ، وبقي على هذه الحالة إلى غاية أحداث سنة 1968 أين تعرض بنك فرنسا لهجمات المضاربة مما تسبب في انخفاض قيمة العملة الفرنسية عقب هذه الأحداث، وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي قامت السلطات النقدية الفرنسية سنة 1969 بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 إلى 5.5544 فرنك لكل دولار أمريكي. لكن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي، حيث أصبحت قيمة الدينار الجزائري بين أوت 1969 وديسمبر 1973 تساوي 1.25 فرنك فرنسي، وأدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية، إلى تكلفة إدارية للعملة الصعبة، وانفصل سعر صرف الدينار بذلك، شيئاً فشيئاً عن الواقع الاقتصادي<sup>1</sup>.

لقد سعى هذا النظام الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج هو:<sup>2</sup>

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بحيث أن قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية له، وهذا بغرض تخفيف عبء تكاليف استيراد التجهيزات والمواد الأولية من طرف المؤسسات لكونها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنوّاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

من جهة أخرى عرف الدينار الجزائري انخفاضاً مستمراً مقابل أهم عملات البلدان الأخرى المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لابد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، بتركيزه على قطاع الصناعة بنسبة 54%. وفي سنة 1971 تم سحب الذهب من التداول في السوق العالمية نتيجة انهيار نظام بريتون وودز، شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وكان من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرف الدينار، وهو ما تم في بداية من سنة 1973.

### ثانياً: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة 1973

بعد التغيرات التي طرأت على نظام النقد الدولي نهاية 1973 وبداية تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف المربوط إلى سلة من العملات، وتتكون هذه السلة من 14 عملة، حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وتم منح الدولار الأمريكي وزناً كبيراً نسبياً في هذه السلة بسبب

<sup>1</sup> علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، (مرجع سابق) ص 155.

<sup>2</sup> محمود حميدات، (مرجع سابق)، ص 156



الأهمية التي يحظى بها في المعاملات التجارية العالمية ومدفوعات خدمات الدين، وبارتباط الجزائر بهذه السلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة.<sup>1</sup>

جدول (01/04): جدول رقم: العملات المكونة للسلة المعتمدة في سنة 1973.

النسبة %	العملة	النسبة %	العملة
2	البيزيتاس الإسبانية (ESP)	40.15	الدولار الأمريكي (USD)
1.5	الفلورن الهولندية (NLG)	29.2	الفرنك الفرنسي (FRF)
0.75	الدولار الكندي (CAD)	11.5	المارك الألماني (DEM)
0.2	الكورون الدنماركي (DKK)	4	الليرة الايطالية (ITL)
0.1	الكورون النرويجي (NOK)	3.85	الجنيه الاسترليني (GBP)
0.5	الشلن النمساوي (ATS)	2.5	الفرنك البلجيكي (FB)

المصدر: كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، رسالة ماجستير غ م، نقود وبنوك، جامعة البليدة،

2006 الجزائر، ص 12

وتزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الذي اعتمد على سياسة النمو المتوازن، التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية.

إن الهدف من النظام الذي اتبعته الجزائر ربط الدينار بسلة من العملات هو ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي إلا أنه لا يقضي احتمال قابلية تغيير الأسعار الثنائية مقابل العملات المشكلة للسلة، وهذا النوع من تثبيت العملة يزيد من مخاطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصاديين.<sup>2</sup>

لم تكن تسعيرة الدينار الجزائري مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية والداخلية، بل تعود لاختصاص الإدارة المركزية أكثر من العوامل الاقتصادية، فنوع المراقبة الذي كان مفروض على الدينار كان الهدف من وراءه الحفاظ على ثقة المؤسسات بالدينار وتفاذي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

وتمكنت السلطات الجزائرية بفعل العوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية من توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة استقرار الدينار وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من قبل هذه المؤسسات. وأصبح سعر صرف الدينار الجزائري أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات.

<sup>1</sup> Talin Korancheliane, **the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience**, IMF working paper, July2005

<sup>2</sup> سيد عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة، 1986-2016، أطروحة دكتوراه غ م، نقود ومالي، جامعة أدرار، الجزائر، ص 107

ساهمت هذه الرقابة في الرفع من المستوى التضخم وكبح عملية التصدير، كما أدى التقييم الزائد للدينار الجزائري إلى آثار سلبية على الاقتصاد مناقضة للتطور الصناعي المشرع في 1966، فقد وصل هذا التقييم إلى حد مرتفع بين 1983 و1986، في حين كسب الدولار الأمريكي قوة كبيرة في الأسواق المالية العالمية. أدت هذه الإجراءات إلى ظهور سوق موازي للصرف نظراً لصعوبة الحصول على العملة الأجنبية من السوق الرسمي، وذلك بداية من سنة 1974 كما في الجدول:

جدول (02/04): سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق

1987	1980	1977	1974	1970	
0.80	0.62	1.3	1.0	1.0	السوق الرسمي
4.0	2.0	1.5	1.1	1.0	السوق الموازي

Source : Henni Ahmed, essai sur l'économie parallèle, édition ENAG 1991, p : 65.

وعلى الرغم من هذه الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إلا أن السلطات لم تعدل سعر الصرف الرسمي الجزائري بما يسمح بإعادة التوازن الكلي، بل على العكس ارتفعت قيمته حتى بلغت الذروة، حيث أصبح الدولار سنة 1980 يساوي 3.84 دينار بعدما كان يساوي 4.95 دينار سنة 1970. وتواصل ذلك إلى غاية حدوث أزمة 1986 وانهار أسعار البترول التي وضعت أصحاب السلطة في البلاد أمام الأمر الواقع وأمام الصورة الحقيقية للاقتصاد الوطني، فكان لزاماً عليهم التغيير الجذري في إدارة سياسة صرف الدينار الجزائري.<sup>1</sup>

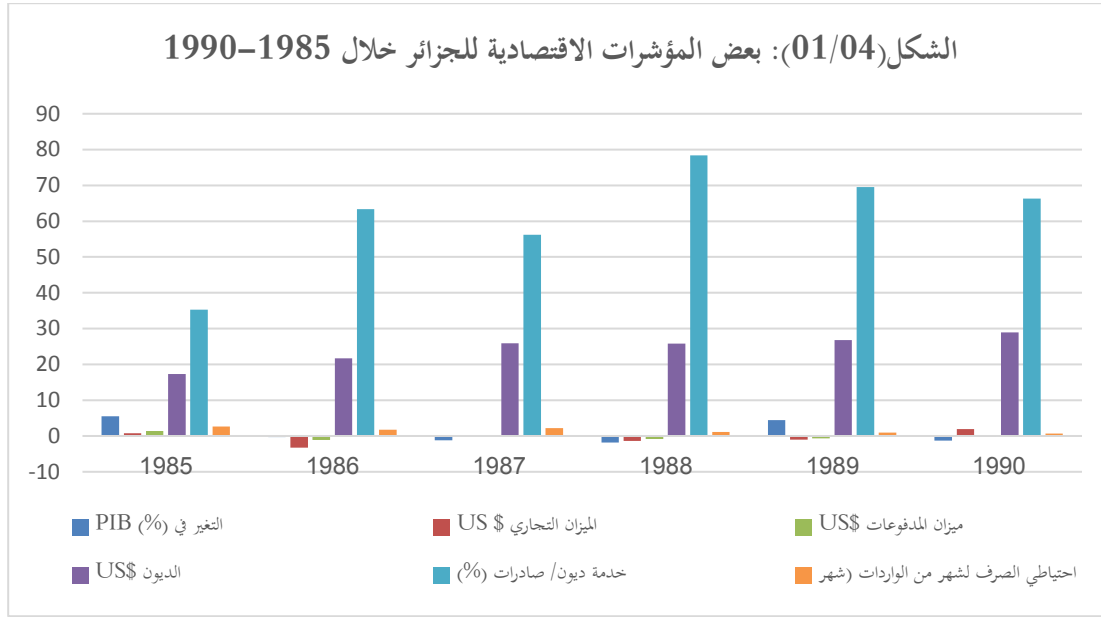
وبعد سنة 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التسيير الحركي لسعر الصرف بعد أزمة 1986

عرفت الجزائر سنة 1986 في أزمة حادة بعد الأزمة البترولية التي شهدتها العالم آنذاك، وتعرض إلى ما يعرف بالعجز المزدوج الذي تزامن فيه العجز في الموازنة العامة مع عجز ميزان المدفوعات، أدى إلى تدني الإيرادات الضرورية للجهاز الانتاجي الذي ظل تابعا للسوق العالمية، مما نتج عنه تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي، ودخل الاقتصاد الوطني في ركود والشكل الموالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال تلك المرحلة:

<sup>1</sup> محمد بن بوزيان، زباني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 22 ماي 2002 - البلدة، الجزائر، ص 276

<sup>2</sup> شعيب بونورة، خياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5 سنة 2011، ص 123



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم 12 باستعمال Excel

ونلاحظ من خلال الشكل الاختلالات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بداية من العجز المسجل الحساب الجاري الى ميزان المدفوعات والارتفاع الكبير في خدمة الديون مقابل التدهور الكبير في حجم الاحتياطات بسبب انهيار أسعار البترول:

جدول (03/4): سعر برميل البترول خلال 1985-1990 الوحدة: دولار أمريكي

1990	1989	1988	1987	1986	1985	سعر البرميل للبترول
28.84	14.7	18.85	16.10	18.44	26.62	

المصدر: تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

استدعى هذا الوضع الصعب إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص<sup>1</sup>.

ومن أجل القضاء على هذه الاختلالات لجأت السلطات النقدية بداية من سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية<sup>2</sup>، حيث أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974، وأعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987<sup>3</sup>. وذلك بإتباع المراحل التالية:

<sup>1</sup> جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ص 101

<sup>2</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 238.

<sup>3</sup> حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 166

### أولاً: الانزلاق التدريجي

تقوم هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة آنذاك، وامتدت هذه المرحلة من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991.<sup>1</sup>

الجدول رقم (04/4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1991/1987 الوحدة: دولار أمريكي/ دينار

التعليق	دولار/دينار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4,824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4,936	نهاية 1987
-	8,032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشياً مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12,1191	نهاية 1990
	15,8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16,5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17,7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي	22,5	نهاية 1991

المصدر: نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، 2011، ص: 239

ومن خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990 وهي المرحلة التي طبعتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، بهدف بلوغ مستوى مقبول يمكن من استقرار الدينار، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 14 أبريل 1990 الذي أحدث منعرجاً في التوجه الاقتصادي وكرس آليات السوق وأسندت عملية الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد والقرض.

### ثانياً: التخفيض الصريح

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بموجب الاتفاق الثاني (ستاند-باي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% (الجدول 04/4) مقابل الدولار الأمريكي والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:<sup>2</sup>

-محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛

-جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

-العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل.

<sup>1</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص: 198.

<sup>2</sup> نعمان سعيدي (مرجع سابق) ص 240

- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.  
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني  
كما ألغي نظام الاحتكار السائد في مجال التجارة الخارجية سنة 1991 وتم تحريرها. وتم في نفس السنة تحديد الشروط اللازمة لتطبيق هذا الاجراء خاصة فيما يتعلق بتمويل الواردات، وفرضت هذه الظروف نتيجة لضعف الاحتياطات المتاحة من جهة وتفادي زيادة ثقل خدمة المديونية.<sup>1</sup>  
وتم تأسيس نظام التغطية أخطار الصرف وتشجيع المستوردين على البحث عن تمويلات خارجية ملائمة، وبناء على ذلك تم الشروع في صيغة جديدة تسمح بتغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون وفقا للقوانين والنصوص التي تنظم الصرف والتجارة الخارجية، وتمثل هذه الصيغة الجديدة في شراء العملات الأجنبية لأجل، تغطي فترة تتراوح بين 3 أشهر و36 شهر، ابتداء من الفاتح ديسمبر 1991، وبالتالي تم تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي ومشروط وفقا للصيغتين التاليتين:<sup>2</sup>

- **الصيغة الأولى:** تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات المتأتية من صادرات غير المحروقات والمواد المعدنية، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا الإجراء في تشجيع الصادرات من غير المحروقات والمواد المعدنية الأخرى، وبالتالي منح المصدرين حق الحيابة والتصرف في كل إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل عملات صعبة.
- **الصيغة الثانية:** تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدخار. ولقد اعتمدت هذه الصيغة في نهاية 1990 التحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تشجيع الادخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي؛
- المساهمة في تخفيف وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي؛
- تضيق الخناق وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي؛
- تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية حرة الاستعمال.

كان ينتظر من هذه الإجراءات، على المستويين الداخلي والخارجي، أن تسمح بوصول معدل صرف الدينار إلى مستوى يمكنه أن يستقر عنده، وبالتالي يمكن توحيد قيمته الداخلية والخارجية وحتى إذا استدعت الضرورة إجراء أي تعديل عليه فإنه لا يكون إلا تعديلا هامشيا.<sup>3</sup>

ان الهدف الرئيسي من وراء هذه الإجراءات هو سوى محاولة للتوصل إلى وضع يمكن فيه جعل الدينار قابلا للتحويل بعد تكوين احتياطات للصرف تكون كافية للتدخل الظرفي لحماية معدل الصرف المرغوب فيه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود حميدات وخليلي كرم زين الدين، سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، (مرجع سابق)، ص 150

<sup>2</sup> محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 163

<sup>3</sup> محمود حميدات، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، (مرجع سابق)، ص 161

<sup>4</sup> خوري رحمة، سياسات سعر الصرف في الجزائر 1962-2010، رسالة ماجستير غ م، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2012، ص 72

### المطلب الثالث: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وقابلية تحويله لجميع المعاملات الجارية، والتي تهدف إلى إزالة قيود الصرف المفروضة على المعاملات التجارية الدولية، وتتطلب قابلية تحويل الدينار مجموعة من الشروط المسبقة لنجاحها:<sup>1</sup>

- إقامة توازن داخلي عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية سليمة لتفادي الضغوط التضخمية المفرطة التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد التنافسية وكذا تدهور في وضع ميزان المدفوعات بالنظر إلى سعر الصرف؛
- تحقيق التوازن المالي الخارجي بتحديد سعر للصرف على مستوى يسمح بتحديد العرض والطلب على العملة الأجنبية دون قيود تتعلق بالصرف، بالنظر إلى الوضع الخاص بالسياسة على صعيد الاقتصاد الكلي؛
- الاحتفاظ بمستوى كاف من الاحتياطات التي تسمح للبلد بأن يمتص الصدمات المحلية أو الخارجية دون العودة إلى الأخذ بالقيود أثناء تصحيح السياسات المحلية أو سعر الصرف؛
- تحرير نظام الحوافز للسماح بأن ينتقل الأثر الإيجابي لقابلية التحويل على تخصيص الموارد إلى بقية الاقتصاد.

عرف الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة تحول تدريجي وفق قواعد العرض والطلب، وتم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994، ثم انشاء سوق الصرف البيئية. كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى استرجاع القيمة الحقيقية للدينار الجزائري بشكل تدريجي، واعطاء فرصة للحكومة والمتعاملين الاقتصاديين للتجاوب مع هذا التغيير سعياً منها إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي، حيث كان هذا النظام يهدف إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها:<sup>2</sup>

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق عمليات ونشاط البنوك التجارية ضمن السوق والمتعلقة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار،
- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بسبب انخفاض تكاليفها مع ضرورة تحسين وترقية مناخ السياحة
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بالمساهمة في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه تخفيض الطلب عليها مما يدفع إلى تراجع في حجم الواردات.

<sup>1</sup> صالح نصولي، وآخرون، جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل، مجلة التمويل والتنمية، م 29 ع 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1996، ص 44

<sup>2</sup> بريري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق نمو اقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ م، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 222

## أولاً: نظام جلسات التثبيت

هو نظام جلسات يقام تحت اشراف البنك المركزي، تضم ممثلي البنوك التجارية أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف<sup>1</sup>. كانت في بداية الأمر أسبوعية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة<sup>2</sup>.

ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض<sup>3</sup> يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، لكن وضمن هذه العملية لن يتمكن البنك المركزي من أداء دوره الا بتوفر احتياطي كاف من العملات الأجنبية. ومن أجل تعزيز هذا الدور تم تحويل كل مداخيل شركة سوناطراك الى بنك الجزائر في أكتوبر 1994<sup>4</sup>.

وكان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى ما يلي<sup>5</sup>:

- تحديد سعر الدينار من خلال المناقصات؛

- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي؛

- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

ان تنظيم سوق الصرف وفق عمليات العرض والطلب أدت إلى زوال نظام التثبيت الإداري لقيمة الدينار الجزائري وبرز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر، بسبب عوامل أخرى تحدد مبلغ العملات المعروضة، وبالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار نذكر من بينها: - الاحتياطات من العملة الصعبة؛

- تسديد الديون الخارجية؛

- تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية؛

- إيرادات الصادرات من المحروقات قبل افتتاح الجلسة.

استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية لمدة خمسة عشر شهراً إلى غاية ديسمبر 1995

تاريخ إنشاء سوق الصرف البيئية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 ص 117

<sup>2</sup> A. Hiouani, **le marché interbancaire des changes en Algérie**, Média-Bank, n°24 juin-juillet 1996. P 5.

<sup>3</sup> بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7 ص 36

<sup>4</sup> كريم النشاشيبي وآخرون، (مرجع سابق)، ص 116

<sup>5</sup> جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010)،

رسالة ماجستير غ م، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 120

<sup>6</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 141

## ثانيا: سوق الصرف البنينة

أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار، بشكل حر يوميا، بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية، يمكن لهؤلاء المتدخلين القيام بالعمليات التالية:<sup>1</sup>

- بيع العملة الوطنية إلى البنوك غير المقيمة مقابل عملات صعبة أجنبية حرة التحويل؛
- بيع عملات صعبة حرة التحويل مقابل العملة الوطنية الموجودة في حساب بالدينار القابل للتحويل؛
- شراء وبيع عملات صعبة حرة التحويل مقابل العملة الوطنية بين الوسائط المعتمدة في سوق الصرف بين البنوك. انطلق نشاط سوق الصرف البنينة رسميا في 1996/01/02. وتنقسم إلى سوقين:<sup>2</sup>

أ. **سوق الصرف الفوري:** حيث تتم فيه عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادلات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية.

ب. **سوق الصرف الآجل:** تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في أجل مستقبلي ويكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق.

تم تدعيم سوق الصرف ما بين البنوك بأنظمة لأجل مراقبة وضعيات الصرف، لذلك على البنوك والمؤسسات المالية النشطة احترام ما يلي:<sup>3</sup>

- تحديد نسبة 10% كحد أقصى بين قيمة الوضعية الطويلة والقصيرة للعملة الأجنبية وقيمة الأموال الخاصة.
- تحديد نسبة 30% كحد أقصى بين أعلى قيمة للوضعيات الطويلة والقصيرة للعملات الأجنبية في مجموعها وقيمة الأموال الخاصة.

على هذا الأساس، ينبغي على البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتدخلة في سوق الصرف ما بين البنوك ارسال تقارير على فترات زمنية منتظمة تتضمن وضعيات الصرف الإجمالية ووضعيات الصرف لكل عملة أجنبية وذلك من خلال امتلاك نظام دائم يسمح بتسجيل (بصفة دائمة) جميع العمليات التي تقام بالعملات الأجنبية، حساب النتائج.

تجدر الإشارة إلى أن سوق الصرف ليس له مكان محدد، وبالتالي فإن المتعاملين ومن أجل معالجة عمليات الصرف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل يستخدمون وسائل اتصال مختلفة كالهاتف،

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (مرجع سابق)، ص 385

<sup>2</sup> بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2007 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011، ص 146

<sup>3</sup> اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 1995/12/23 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.



التلكس والأنظمة الالكترونية، وهذا ما يبين أنه سوف يعمل باستمرار حيث تجري العمليات كل يوم. وبالتالي فإن سوق الصرف ما بين البنوك، أعطى الحرية للبنوك التجارية في التعامل بالعملة الصعبة لصالح زبائنها.

كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة من جانفي 1996، حيث تعتبر بمثابة خطوة أولى للاتجاه نحو تعويم سعر الصرف بالإضافة إلى السماح بإقامة مكاتب الصرف بالعملة الصعبة وذلك في ديسمبر من سنة 1996.<sup>1</sup> كان لتحرير صرف الدينار الجزائري مجموعة من الأهداف سنحاول أن نبينها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
- الحد من نشاط السوق الموازي وذلك بتحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة؛
- العمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من أجل تحسين وضع الميزان التجاري؛
- ترشيد الاستهلاك باعتباره يساهم في ارتفاع أسعار الواردات مما يؤدي إلى رشاده المستهلك وبالتالي انخفاض الواردات غير الأساسية؛
- السماح للدينار الجزائري من التأثير والتأثر بكل التغييرات التي يمكن أن تمس الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية وتشجيعها على الإنتاج بهدف إحلال الواردات؛
- يلزم المؤسسات الاقتصادية والبنوك والمؤسسات المالية على انتهاز التدابير اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية لمواجهة مختلف المخاطر المرتقبة مثل مخاطر الصرف؛
- الحد من هروب رؤوس الأموال وتحويلها إلى الخارج مما يساعد على إعادة أشكال تمويل مختلفة للاستثمار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة؛
- السعي إلى تحسين زيادة المنافسة البنكية من خلال الجودة وترقية الخدمات المصرفية.

### المبحث الثاني: قراءة في ميزان المدفوعات الجزائر خلال 1986-2018

سنتطرق في هذا المطلب الى وضعية ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة وذلك بدراسة مختلف البنود والأرصدة المكونة له، حيث تكشف دراسة وضعية ميزان المدفوعات الخاص بالجزائر عن هيكل الصادرات والواردات وطبيعة التدفقات المالية في حساب رأس المال. وتبين الأهمية النسبية لمختلف بنود ميزان المدفوعات لإبراز مركز الثقل الذي يقوم عليه.

<sup>1</sup> بظاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السادسي الثاني، 2004، ص: 190.

<sup>2</sup> بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، ديسمبر 2005، ص: 12-13.

## المطلب الأول: رصيد الحساب الجاري للجزائر

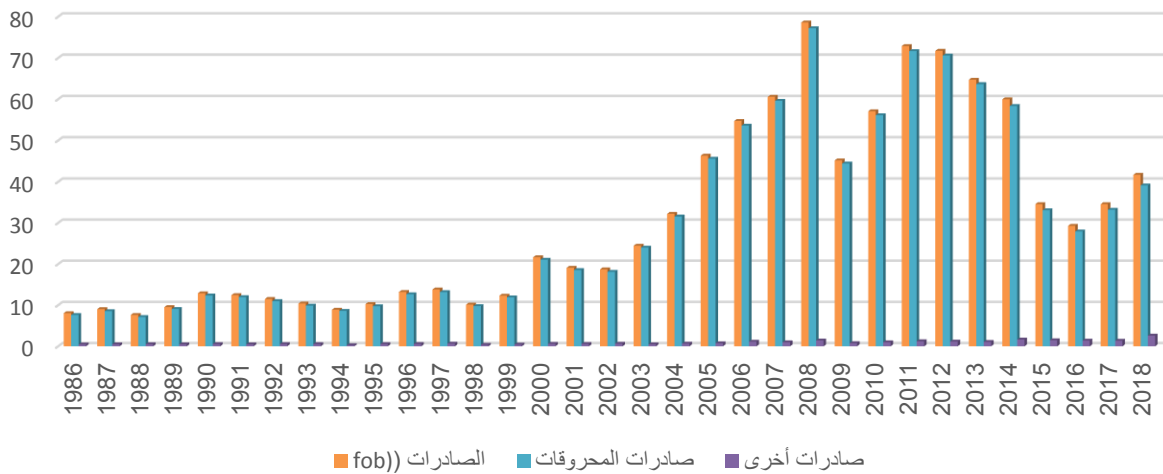
يتكون الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الميزان التجاري، حساب الخدمات وحساب التحويلات. لذا سنتطرق لتحليل مكونات ورصيد كل حساب على حدى لنصل في النهاية الى الأهمية النسبية لرصيد الحساب الجاري ضمن ميزان المدفوعات للجزائر وذلك خلال الفترة 1986-2018.

**أولاً: تطور رصيد الميزان التجاري:** يعتبر الميزان التجاري أحد أهم العناصر المكونة لميزان المدفوعات نظرا لما يعكسه من حركة المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح للبلد وكذا قدرة تصريف المنتجات، بالإضافة الى حجم وتنوع السلع التي تستوردها الدولة، لذا سنتطرق الى العنصرين المكونين لهذا الحساب وهما الصادرات والواردات

### 1- الصادرات:

**1.1 تطور الصادرات الجزائرية:** يمثل الشكل الموالي تطور إجمالي الصادرات الجزائرية، بما فيها صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات وذلك خلال الفترة (1986-2018)

الشكل (02/4) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986-2018 بملايير الدولارات الأمريكية



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

ما يمكن ملاحظته بالنسبة لصادرات الجزائر من خلال الشكل (07/4) أعلاه هو أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة يتغير تماشياً مع تغير صادرات المحروقات، وهذا ما يعني أن صادرات المحروقات تؤثر بشكل كبير على إجمالي الصادرات،

وحسب معطيات ميزان المدفوعات فان صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 97% كمتوسط خلال فترة الدراسة، وبذلك فان أي تغير في حجم صادرات البترول أو في سعر برميل النفط الأسواق العالمية، سيؤثر لا محالة على إجمالي الصادرات، وعلى الاقتصاد الجزائري عموماً، ومن المعلوم أن دولة كالجائر لا يمكنها التحكم في سعر البترول،

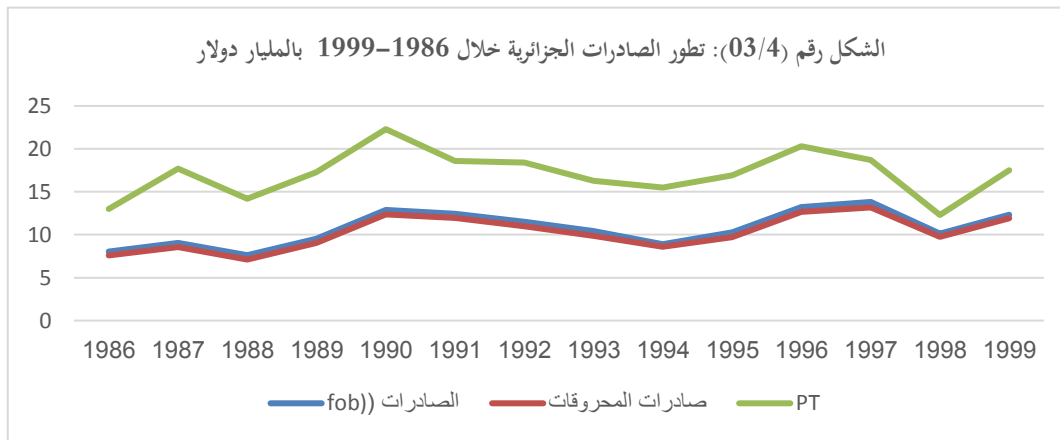
فتقلبات سعر النفط تخضع لعوامل أخرى خارجية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري الذي يبني جميع مخططاته على هذه المادة، عرضة للصدمات الخارجية.

هدفت الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي. وبالرغم من جهود الإصلاحية المبذولة إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة النفط عليه؛ بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات القطاعات غير النفطية، خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة ومن جهة أخرى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط، وتدعيم القدرات الانتاجية الجزائرية جراء دخول الشراكة الأجنبية على هذا القطاع.<sup>1</sup>

وهذا ما يعبر عن خلل في الجهاز الانتاجي، الذي رغم كل جهود الإصلاح والبرامج والمخططات التي الهادفة لتنويع الاقتصاد وللنهوض به، لم تتمكن السلطات من الخروج من التبعية للمحروقات، ويقودنا هذا إلى أحد خصائص التي تميز الاقتصاديات النامية، وهو التخصص العالي في تجارتها الخارجية، حيث تعتمد على مادة أساسية في التجارة الخارجية وتبني اقتصادها على عوائد تلك المواد.

من خلال الشكل المبين يمكن تقسيم منحني الصادرات إلى ثلاث مراحل:

#### - المرحلة الأولى (1986-1999)



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

عرفت الصادرات الجزائرية رصيداً متذبذباً خلال هذه المرحلة بمتوسط يقدر بـ 10.72 مليار دولار، ومن خلال الشكل أعلاه شهدت الصادرات الجزائرية تحسناً ملحوظاً سنة 1990 بسبب تحسن في أسعار النفط العالمية التي بلغت 22.3 دولار للبرميل ما يعادل تحسناً بقيمة 53.75 بالمائة مقارنة بسنة 1986، ثم شهدت بعد ذلك الصادرات انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة 1990-1994 حيث بلغت سنة 1994 قيمة 8,89 مليار دولار بعد أن كانت سنة 1990 في حدود 12,88 مليار دولار، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض تدريجياً لأسعار النفط حيث سجل سعر البرميل 15,53 دولار.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاق للنفط، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 219

وبداية من سنة 1995 إلى غاية سنة 1997 عرفت الصادرات الإجمالية تحسنا ملحوظا أين بلغت قيمة 13,82 مليار دولار وذلك بسبب التحسن الذي شهده سعر البترول في الأسواق العالمية، فضلا عن تحسن طفيف في حجم الصادرات خارج المحروقات أين سجلت نموا خلال هذه الفترة والذي يرجع إلى توقيع اتفاق التمويل الموسع وتعزيز إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص، لكن رغم ذلك بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات بمستوى ضعيف لا يرقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير المتخذة آنذاك.<sup>1</sup>

عرفت السوق البترولية سنة 1998 أزمة انخفاض على إثرها سعر البترول وعرف أدنى مستوى له، إلى ما دون 13 دولار للبرميل، انعكس هذا الانخفاض في سعر النفط على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة OPEC، أثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار، ومن تم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، لتعرف بذلك الصادرات الجزائرية انخفاضا محسوسا حيث قدر ب 10,14 مليار دولار، لترتفع في السنوات الموالية بعد تعافي الاقتصاد من الأزمة البترولية والتحسين الذي شهده سعر النفط في السوق العالمي. لكن رغم والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف سنوات التسعينات بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، إلا أن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا.

#### - المرحلة الثانية (2000-2008)

شهدت الصادرات الجزائرية في بداية هذه الفترة ارتفاعا بزيادة هامة تجاوزت 76.85 % سنة 2000، وعرفت خلال هذه الفترة تزايدا محسوسا باستثناء سنتي 2001 و2002 التي عرفت فيها الصادرات انخفاضا ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الطفيف في مداخيل المحروقات بسبب تدني سعر برميل البترول في السوق العالمية نتيجة حدوث اضطرابات فيما بين الدول المنتجة أدى إلى بطء في نسبة نمو الاقتصاد العالمي، كما يلاحظ من خلال الشكل انتعاش كبير في الصادرات في الفترة ما بين 2003-2008 خاصة سنة 2008 التي حققت فيها أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة قدرت ب 78,59 مليار دولار، وهذا بسبب تزايد مداخيل صادرات المحروقات بسبب رفع الجزائر من حجم مبيعاتها نتيجة ارتفاع الطلب العالمي في السوق الناجمة عن معدل نمو الاقتصاد من جهة والارتفاع المتنامي لسعر البترول والذي بلغ سنة 2008 متوسط قدر ب 94,50 دولار للبرميل. لكن في نهاية هذه السنة عرف سعر النفط انخفاضا كبيرا بداية من شهر جويلية نتيجة أزمة مالية عالمية، منتقلة من 111.51 خلال السداسي الأول إلى 88.22 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني، حيث بلغ أدنى من 35 دولار للبرميل نهاية سنة 2008.

<sup>1</sup> عبد الوهاب زنقيل، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر خلال 1990-2014، رسالة ماجستير غ م، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 52

### - المرحلة الثالثة (2009-2018)

عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبا واضحا خلال هذه الفترة، صعودا ونزولا نتيجة للاضطرابات في الاقتصاد العالمي، وتأثرا بانعكاسات سوق النفط العالمي، حيث اثر الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2008 التي أعقبها ركود في الاقتصاد العالمي، أدى الى انخفاض في أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب، حيث عرفت صادرات المحروقات الجزائرية سنة 2009 انخفاضا تسبب في خفض إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة 42 بالمائة، وبلغت 45.19 مليار دولار، لتحسن خلال سنتي 2010، 2011 نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي، ثم لتشهد انخفاضا متتالي الى غاية سنة 2016 لنفس السبب وهو تدني صادرات المحروقات وانخفاض في سعر برميل النفط أين بلغ سنة 2016 قيمة 40.8 دولار للبرميل.

وإثر هذا التدني غير المسبوق في اسعار النفط، قررت الدول الأعضاء في منظمة أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) في 30 نوفمبر 2017، تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج النفطي\* لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى نهاية عام 2018، وذلك بداية من أبريل 2018، بهدف مواصلة الجهود للمساعدة على تحقيق الاستقرار في سوق النفط، لما يحقق مصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين في الصناعة النفطية.<sup>1</sup>

وبذلك عرفت أسعار النفط بعد سنة 2016 تحسنا ملحوظا وارتفعت بنسبة 73 بالمائة سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت متوسط 70.7 دولار للبرميل في نهاية فترة الدراسة، وهو ما ساهم في ارتفاع حصيلة الصادرات الجزائرية خلال هذه السنة وبلغت ما مقداره 41.70 مليار دولار

أما فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من التحسن التدريجي الذي عرفته خاصة خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة أين بلغت أحسن مستوياتها مقدرة بـ 2.59 مليار دولار وهو أفضل رقم محصل منذ عقود مضت، لكنها لا تزال هامشية، حيث مثلت نسبة 6.21 بالمائة من إجمالي الصادرات، وذلك رغم ارتفاعها بنسبة 90.44 بالمائة. مقارنة بالسنة الفارطة 2017.

إن هذا المستوى من حجم الصادرات خارج المحروقات يبقى جد ضعيفا، ولا يرقى إلى مستوى الجهود المبذولة لترقيته، ولا إلى مستوى تطلعات السلطات الجزائرية، مؤكدة الضعف الهيكلي، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد وعدم حركية النشاط الاقتصادي خارج مجال المحروقات.

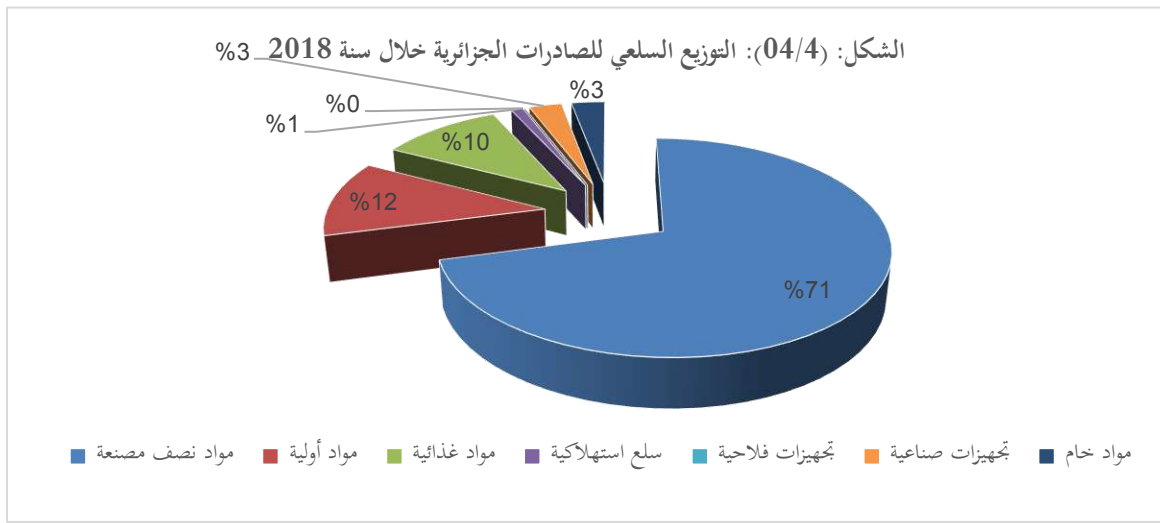
\* توصلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ومن بينها سبع من الدول الأعضاء في منظمة أوبك، مع بعض منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، إلى اتفاق بشأن خفض إنتاجهم النفطي معاً بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، على أن يُعمل هذا الاتفاق في الأول نت شهر جانفي 2017، ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد.

وفي الخامس والعشرين من شهر ماي 2017 تم تمديد العمل بهذا الاتفاق لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى شهر مارس 201

<sup>1</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير السنوي 2019، ص 36

### 2.1- التوزيع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل رقم (04/4) أسفله الذي يبين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنة 2018 والتي تمثل تحتل صادرات المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات بنسبة 71 بالمائة وتقدر بقيمة 2.24 مليار دولار تليها المواد الأولية بنسبة 12 بالمائة ثم المواد الغذائية بنسبة 10 بالمائة والتي سجلت تراجعاً مقارنة بسنة 2017، يمثل السكر والتمور والمياه المعدنية أهمها، وتتوزع النسبة المتبقية للصادرات خارج قطاع المحروقات بين مواد خام، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية بقيمة 3، 3، 1، 0.01 بالمائة على التوالي. وتبقى هذه النسب ضعيفة جداً مقارنة بحجم الصادرات الإجمالي للجزائر رغم كل التدابير المتخذة لسد العجز وتفادي الصدمات المفاجئة التي تحدث نتيجة لتقلبات سوق المحروقات.



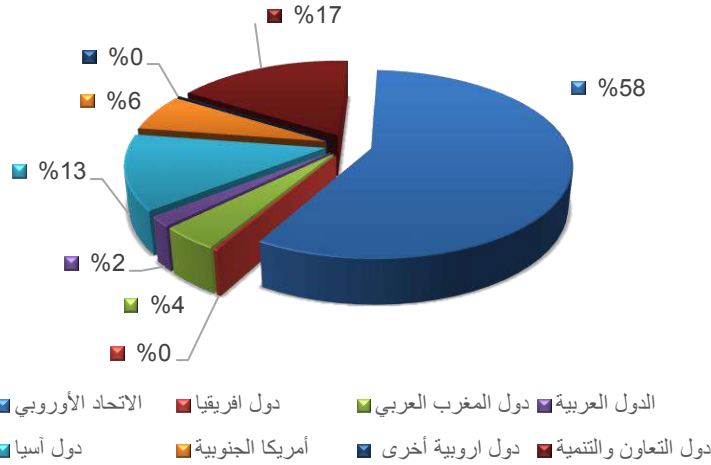
المصدر: من اعداد الطالب بناء على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

### 3.1- التوزيع الجغرافي للصادرات

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم زبون للجزائر من حيث تصريف صادراتها حيث يحتل الصدارة بنسبة 58 بالمائة من الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018، بقيمة 23.65 مليار دولار أهمها دولتي إيطاليا واسبانيا، تليه دول منظمة التعاون والتنمية (دون الدول الأوروبية) بنسبة 17 بالمائة، ثم دول آسيا 13 بالمائة بحوالي 5.35 مليار دولار تليها دول المغرب العربي محققاً أعلى مستوياته خلال سنة 2018 بقيمة 1.66 مليون دولار، ودول أمريكا الجنوبية ب 2.66 مليار دولار ما يعادل نسبة 6.46 بالمائة، وفي الأخير باقي الدول العربية ودول إفريقيا، التي لم تستغل الجزائر هذا الاتجاه من حيث تصريف صادراتها رغم كل الترابط الجغرافي ومختلف المحفزات لذلك.

ان تدني حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يجعل احتياطات الجزائر من العملة الصعبة تتشكل أساساً من الدولار الأمريكي المتحصل عليه من صادرات البترول، وعدم تنوع الاحتياطات من العملات الأجنبية يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف.

الشكل (05/4) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق لسنة 2018



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم 06

## 2- الواردات الجزائرية

### 1.2- تطور الواردات الجزائرية:

يمثل الشكل رقم (04-06) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 1986-2018

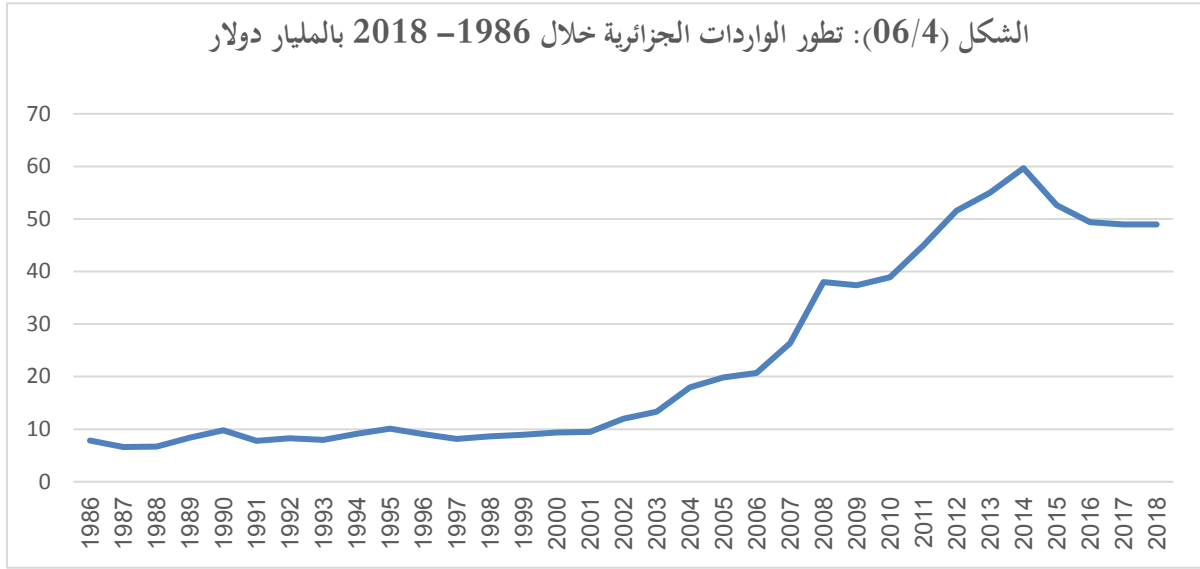
من خلال الشكل المبين أسفله نلاحظ أن الواردات الجزائرية مرت بمرحلتين يمكن تقسيمها على النحو التالي:

#### المرحلة الأولى 1986-2001: أين عرفت تذبذبا حول متوسط يقدر ب 8.51 مليار دولار. عرفت

الجزائر في هذه المرحلة عدة تحولات اقتصادية؛ حيث شهدت الواردات ارتفاعا سنة 1990 وقدرت بإجمالي 9.77 مليار دولار ثم عرفت تراجع طفيف، لتشهد تزايداً تدريجياً بداية من سنة 1992 التي بلغت فيها 8,30 مليار دولار ثم لتبلغ سنة 1994 ما مقداره 9,15 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصرف، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال الإضافية التي وفرتها عملية إعادة الجدولة في الرفع من الاستيراد<sup>1</sup>، كما بلغت الواردات سنة 1995 أعلى نسبة خلال هذه المرحلة ما قيمته 10,10 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع المواد المستوردة خاصة منها الحبوب.

كما نلاحظ أن الواردات انخفضت سنة 1997 مسجلة قيمة 8,13 مليار دولار واستقرت على هذه القيمة الى غاية سنة 1999، ثم ارتفعت الى 9.35 مليار دولار واستقر الحال على ذلك خلال سنتين نتيجة للسياسة للسياسة المنتهجة للحد من الواردات.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 269



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

**المرحلة الثانية 2002—2018:** عرفت هذه المرحلة تزايدا متسارعا وكبيرا للواردات الجزائرية وذلك بداية سنة 2002 استمر الى غاية سنة 2014 أين بلغ أعلى نسبة لها قدرت بـ 60 مليار دولار، الذي يعتبر مبلغا كبيرا جدا مقارنة بسنة 2002، حيث قدرت هذه الزيادة بنسبة 390 بالمائة مقارنة مع سنة 2002.

ويرجع هذا التزايد في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنوات، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة من الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي.

نشير الى أنه في سنوات 2008، 2009 و 2010 عرفت الواردات في هذه المرحلة استقرار في حدود 37.50 مليار دولار كمتوسط، هذه السنوات التي أعقبت الأزمة العالمية المالية التي أثرت بشكل كبير على نمو الاقتصاد العالمي، عملت الجزائر خلال هذه المرحلة على الحد من قيمة الواردات باتخاذ عدة إجراءات للحد من الارتفاع المفرط لها وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لترقية الإنتاج الوطني.

كما تم فرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال إلزامية تسديد الواردات عبر آلية "القرض المستندي" مع بعض الاستثناءات وإجبارية توطيئها لدى أحد البنوك التجارية المرخص له، أصبح غير مسموح إمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمناً<sup>1</sup>. وتضمن قانون المالية التكميلي أيضا

<sup>1</sup> الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري،

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2019/02/15>

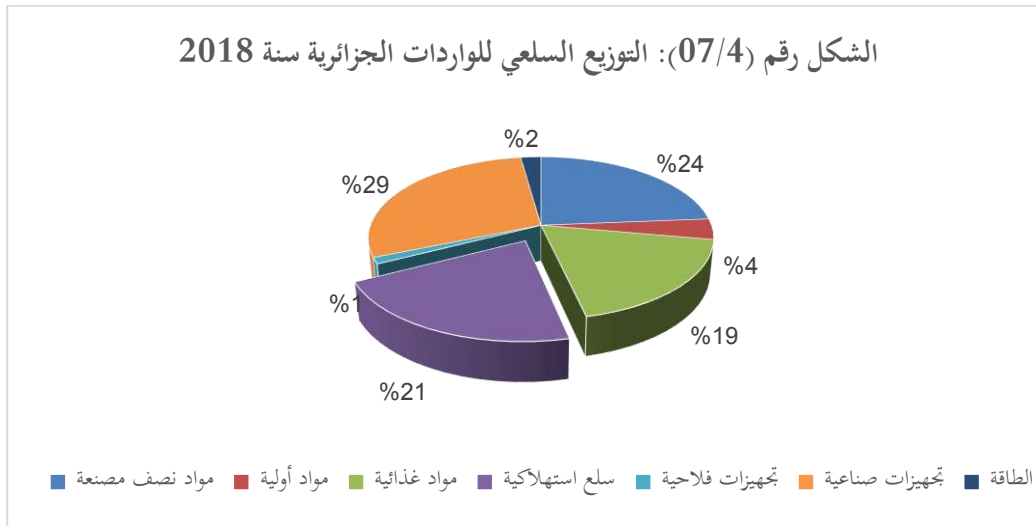


في جويلية 2009، تدابير تسمح للإدارة بأن تطبق على مصدري بعض البلدان نفس التدابير والإجراءات التي تطبق على المصدرين الجزائريين في هذه البلدان وذلك في إطار مبدأ المعاملة بالمثل. ثم عرفت الواردات بعد سنة 2014 تراجعا ملحوظا استقر في حدود 49 مليار دولار سنوات 2016، 2017 و2018 نهاية فترة الدراسة، والتي عرفت فيها الاحتياطات تراجعا معتبر خلال هذه المرحلة، مقدرة بـ 82.12 مليار دولار بعدما سجلت ما مقداره 194 مليار دولار سنة 2013.

إن كثرة مستوردات الجزائر التي فاقت 60 مليار دولار سنة 2014 يعتبر عاملاً مساعداً على استنزاف الاحتياطات بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، فما يتم تحصيله عن طريق مبيعات المحروقات فقط، يقوم السوق بدفعها إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد، إضافة إلى عدم وجود فلسفة اقتصادية واضحة تجعل الإيرادات المالية للاقتصاد الجزائري متعددة الموارد.<sup>1</sup>

## 2.2- التوزيع السلعي للواردات الجزائرية:

يمكن ملاحظة التوزيع السلعي للواردات الجزائرية من خلال الشكل الموالي:



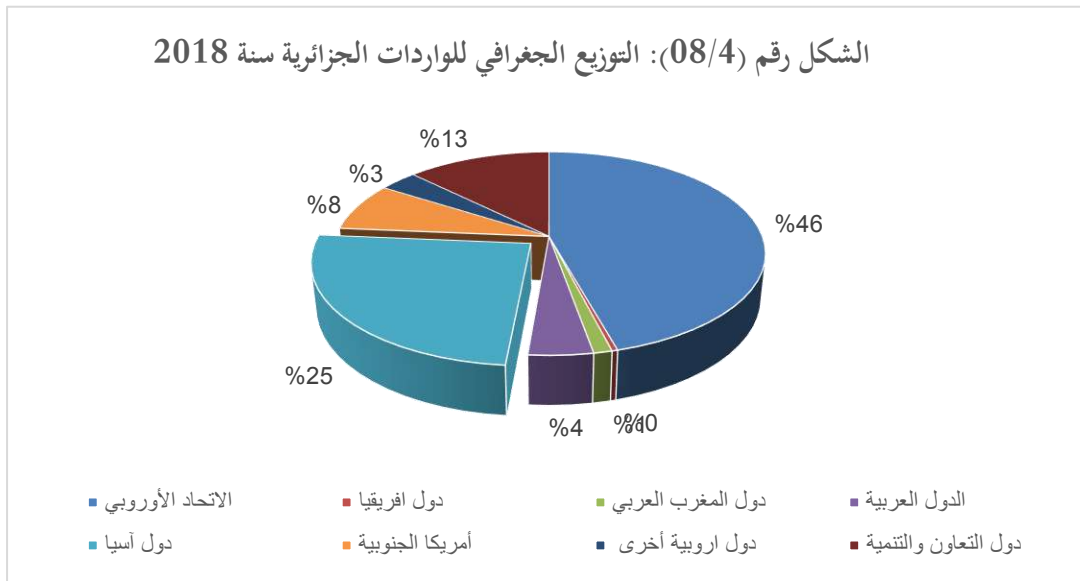
المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق (05) باستعمال Excel

وتمثل التجهيزات الصناعية من أهم واردات الجزائر سنة 2018 بقيمة 13.43 مليار دولار أي ما يعادل 29 بالمائة من إجمالي الواردات، وشهدت بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية محافظة على أعلى نسبة ضمن الواردات، تليها المواد نصف المصنعة بنسبة 24 بالمائة، محققة تراجعا هي كذلك حيث قدرت بـ 10.95 مليار دولار، وحافظت على نفس النسبة المحققة سنة 2017، ثم السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية في المرتبة الثالثة مسجلة مستوى 9.75 و8.57 مليار دولار على التوالي، ثم تليها المواد الأولية، الطاقة والتجهيزات الفلاحية، بنسب متفاوتة.

<sup>1</sup> الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر، الفرص والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، جامعة أدرار، جوان 2014 ص

ان هذه النسب تتوزع عليها الواردات الجزائرية منذ عقدين من الزمن، وعرفت نموا معتبرا طيلة السنوات الماضية عدا هذه السنوات الأخيرة، الا ان الجزائر لم تتمكن من اللحاق بركب الدول الصناعية وهو ما يدل على فشل برامج التصنيع في الجزائر، بالإضافة الى هذا التصلب في الطلب على الواردات الذي تزايد من سنة لأخرى انما يساهم في تآكل احتياطي الصرف، وتكون بذلك الجزائر قد ضيعت فرصا سانحة للخروج من التبعية للخارج، وهذه التبعية قد تؤدي الى استيراد الأزمات من الخارج كالتضخم الذي ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني.

### 3.2- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:



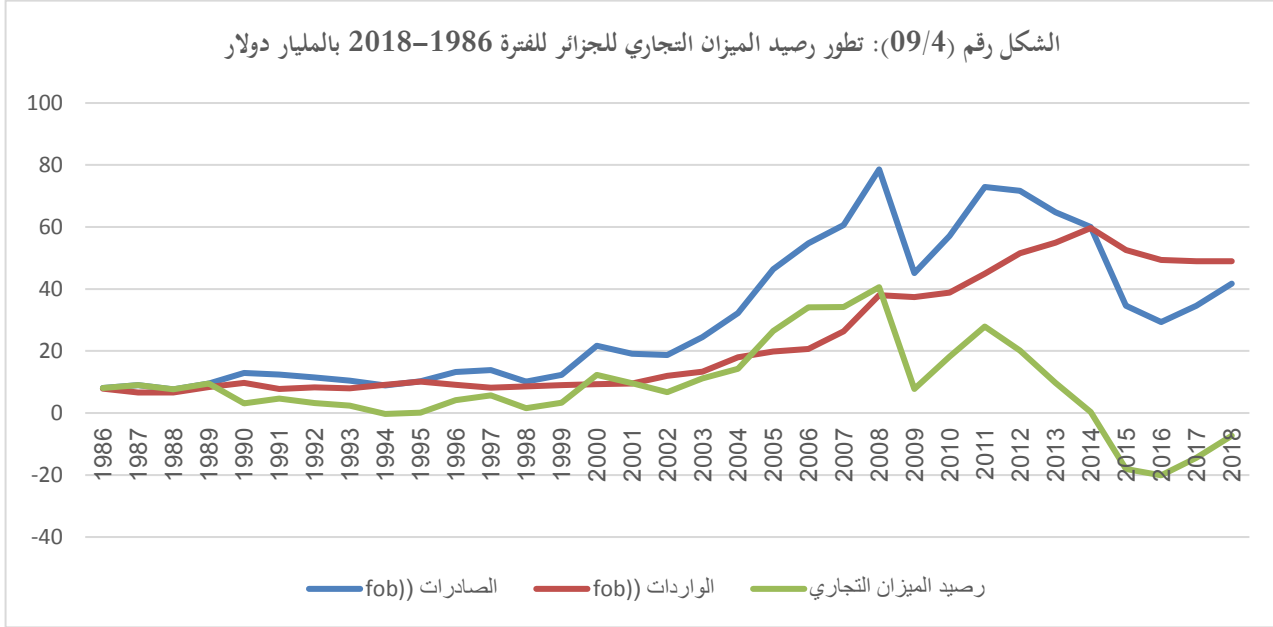
المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق (06) باستعمال Excel

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن أغلب المعاملات التجارية والمتعلقة بالواردات يتم جلبها من دول الاتحاد الأوروبي وبذلك يعتبر الشريك الاقتصادي الأساسي للجزائر، وهذا ما يفسره الشكل أعلاه، حيث يعتبر المصدر الأساسي للواردات الجزائرية مستحوذا على نسبة 46 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية، تليه دول آسيا بنسبة 25 بالمائة، وهو ما يعادل قيمته 11.55 مليار دولار، ثم دول مجلس التعاون والتنمية بنسبة 13 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية، والباقي يتوزع على دول أمريكا الجنوبية والدول العربية دول أوروبية أخرى تليها دول المغرب العربي، وفي الأخير دول إفريقيا.

ان النسبة المرتفعة للتعامل مع الاتحاد الأوروبي والتي تقرب 46 بالمائة على مدار عقود من الزمن خاصة وبعد صدور عملة الأور للاتحاد الأوروبي وتفوقها على الدولار الأمريكي الذي تحصل به أغلب مداخيل الجزائر وبنسبة 97 بالمائة طيلة هذه الفترة، يؤثر لا محالة على احتياطي الصرف ويكبد الجزائر خسارة الفارق في الصرف.

### 3- تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر

بعدهما تطرقنا لكل من الصادرات والواردات على حدى نتطرق الى رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الميينة في الشكل (1986-2018) الذي يمثل تطور رصد كل من الصادرات، الواردات والميزان التجاري.



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (12) باستعمال Excel

يوضح الشكل أعلاه التغيرات التي عرفها الميزان التجاري خلال الفترة المعنية بالدراسة، حيث نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري يسير تباعا للصادرات الجزائرية، والتي تتبع حسب ما سبق وأشرنا الى صادرات المحروقات، أي أن الميزان التجاري يتأثر بصفة مباشرة بصادرات المحروقات للجزائر خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أن الميزان التجاري حقق رسيدا موجبا خلال هذه الفترة باستثناء سنة 1994 أين ارتفعت الواردات عن الصادرات بشكل لافت والسنوات الأخيرة من الدراسة، أن من سنة 2014 الى نهاية الفترة 2018. وما ساعد على تحقيق هذا الرصيد الموجب هو تطور سعر النفط في السوق العالمي.

حيث عرفت سنوات 1989-1994 تراجع في رصيد الميزان التجاري والسبب في ذلك تراجع حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية بالإضافة إلى تغير طفيف في حجم الواردات، إلى أن حقق عجزاً سنة 1994 قدر بـ 0,26 مليار دولار ووصل معدل تغطية الصادرات بالواردات نسبة 97 بالمائة.

عاد رصيد الميزان التجاري إلى التحسن خاصة سنتي 1996-1997 أين وصل معدل تغطية الصادرات بالواردات 145,43 و 170 بالمائة على التوالي، نتيجة للتحسن في الصادرات وخاصة المحروقات منها، وكذا الأموال المتوفرة إثر إعادة جدولة الديون الخارجية، والقروض المقدمة في إطار برنامج التعديل الهيكلي من طرف صندوق

النقد الدولي<sup>1</sup>، هي حين عرفت سنة 1998 تراجع لأسعار النفط في السوق الدولية، مما تسبب في تراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة 73,46 بالمائة إلى أن وصل إلى 1,51 مليار دولار.

ارتفع رصيد الميزان التجاري سنة 1999 و2000 ليصل إلى 12,3 مليار دولار، بعدما كان 3,36 مليار دولار في سنة 1999 نتيجة لتحسن أسعار النفط في هذه السنة والتي بلغت نحو 27,60 دولار للبرميل في المتوسط، ليشهد في السنتين الموالتين 2001 و2002 انخفاضاً في رصيده بسبب التراجع في قيمة الصادرات. شهدت سنوات 2002 إلى غاية 2008 ارتفاعاً قياسيًّا، وحقق فائض قدر بـ 40,6 مليار دولار، ويعتبر هذا الرصيد الأفضل على الإطلاق طيلة فترة الدراسة بمعدل تغطية للصادرات بالنسبة للواردات مقدر بـ 206,87 بالمائة، بحيث انتقل من فائض بقيمة 11,14 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى فائض قيمته 40,6 مليار دولار سنة 2008 أي بزيادة تقدر بثلاث أضعاف، ساهمت هذه النتائج المحققة في رصيد الميزان التجاري للجزائر من تعزيز احتياطي الصرف خلال هذه الفترة

تراجع فائض الميزان التجاري للجزائر كدولة مصدرة رئيسية للنفط خلال عام 2009 تراجعاً محسوساً والذي جاء بعد أداء استثنائي جيد في عام 2008، فقد تراجع فائض الميزان التجاري للجزائر بنسبة 80,81 بالمائة ليقصر على رصيد يقدر بـ 7,79 مليار دولار، وذلك بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية سلباً على أسعار المحروقات وبالتالي على فائض الميزان التجاري.

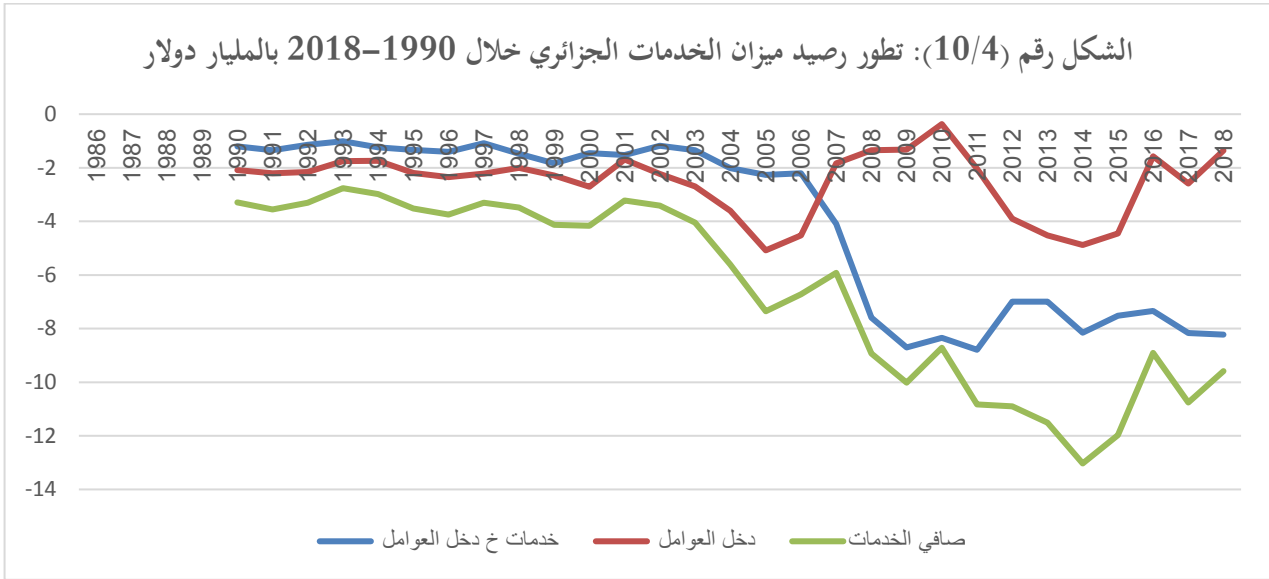
بعدها ونتيجة لتحسن أسعار النفط وبداية تعافي الاقتصاد العالمي وتزايد الطلب على النفط ارتفع سعر البرميل من النفط إلى مستوى 77,4 دولار للبرميل سنة 2010 ثم قفز بنسبة 39 بالمائة خلال سنة واحدة محققاً سعر تجاوز عتبة المائة دولار للبرميل خلال السنوات 2011، 2012 و2013، لكن الميزان التجاري للجزائر استمر في التراجع بسبب التزايد المستمر في نسبة الواردات، والتي رغم الأزمات التي مرت لم تتمكن السلطات من الحد من تلك الزيادة المستمرة لها.

استمرت الواردات في الارتفاع وهذا ما حد من تحسن فائض الميزان التجاري خلال هذه السنوات وصلت نسبة زيادتها سنة 2014 إلى 57.06 بالمائة مقارنة بسنة 2008 في حين انخفضت الصادرات بنسبة 23,67 بالمائة بسبب تراجع صادرات المحروقات المحرك الأساسي للميزان التجاري، ووصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 100 بالمائة وتسبب ذلك في تدني الميزان التجاري حيث بلغ 0,32 مليار دولار سنة 2014. ومنذ هذه السنة دخل الميزان التجاري في عجز بلغ أدنى مستوياته سنة 2016 بعجز مقدر بـ 20.10 وتعتبر هذه القيمة من أدنى مستويات رصيد الميزان التجاري والتي لم يشهدها منذ بداية فترة الدراسة.

تراجع عجز الميزان التجاري سنتي 2017 و2018 لكن يبقى سعر البترول المتحكم الأساسي في ذلك حيث بلغ عجز الميزان التجاري في نهاية الفترة 7.29 مليار دولار بعد تحسن سعر النفط 70.7 دولار للبرميل.

<sup>1</sup> نعمان سعيدي، (مرجع سابق)، ص 271

ثانيا: تطور رصيد ميزان الخدمات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

يمثل الشكل أعلاه تطور رصيد ميزان الخدمات للجزائر خلال الفترة 1986-2018 ، حيث يبدو أنه لم يشهد رصيد موجب طيلة فترة الدراسة، وبذلك فهو في عجزا على طول المدة ويظهر الرصيد السالب الذي ميز دخل العوامل والخدمات خارج دخل العوامل، وهذا يعني أن التدفقات الخارجة كانت أكبر من التدفقات الداخلة مما تسبب في هذا العجز المسجل.

نظرا للتطورات التي شهدتها التجارة الدولية وحركة رأس المال في السنوات الأخيرة، أصبح ميزان الخدمات في الدول المتقدمة يعتبر من أهم العناصر المكونة لميزان المدفوعات نظرا للمبالغ الضخمة التي يتم تسجيلها في هذا الحساب والناجمة عن تطور الخدمات المقدمة في شتى المجالات، ناهيك عن التحويلات المالية الناجمة عن الأرباح المتأتية من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

لكن وحسب ما يبينه الشكل أعلاه، ممثل في رصيد سالب لهذا الحساب، فهذا مؤشر على ضعف مستوى الخدمات في الجزائر بالإضافة الى ارتفاع مستوى الخدمات التي تستفيد من الجزائر من الخارج وفي مختلف المجالات. حيث عرف حساب الخدمات منذ سنوات التسعينات والى غاية سنة 2003 كمرحلة أولى عجز متذبذب في قيمته تراوحت ما بين 2,76 مليار دولار كأفضل قيمة له سنة 1993 وعجز بـ 4,16 مليار دولار كأدنى رصيد سُجل سنة 2000 أي بمتوسط عجز مقدر بـ 3,26 مليار دولار خلال المرحلة.

لكن في المرحلة الثانية والتي يمكن حصرها بين 2004 الى غاية سنة 2014 عرف حساب الخدمات خارج دخل العوامل تراجع حاد في رصيده بلغ أدنى قيمة له سنتي 2009 و 2011 بقيمة عجز 8,70 و 8,79

مليار دولار على التوالي، وهو ما تسبب في تراجع في رصيد حساب الخدمات بشكل كبير خلال هذه الفترة مسجلا أدنى رصيد نهاية سنة 2014 والذي قدر بـ 13.04 مليار دولار.

ونشير إلى أن دخل العوامل عرف سنة 2005 أدنى مستوياته بعجز قدر بـ 5,8 مليار دولار، عرف بعدها تطورا وتحسنا بلغ أفضل مستوياته خلال هذه المرحلة وقدر برصيد سالب 0,37 مليار دولار ما يمثل أفضل رصيد له خلال فترة الدراسة، وهو ما ساهم في التخفيف من حدة عجز ميزان الخدمات خلال هذه السنة، إلا أن العجز الكبير في رصيد الخدمات خارج دخل العوامل كان له تأثير واضح خلالها، ليبقى العجز السمة المميزة والغالبة لميزان الخدمات.<sup>1</sup>

وبداية من سنة 2011 شهدت الخدمات خارج دخل العوامل تحسن محسوس إلى غاية سنة 2014 لكنه لم يستمر وما لبث أن شهد تراجع إلى غاية نهاية الفترة أين استقر العجز في حدود 8.22 مليار دولار، وعلى العكس فان رصيد دخل العوامل عرف تحسن في قيمته خلال نفس الفترة وحقق عجز بقيمة 1.36 مليار دولار وبقي بذلك بصيد ميزان الخدمات في عجز طيلة هذه الفترة، لكن تحسن قليلا عن سنة 2014، وبلغ سنة 2018 عجز بقيمة 9.58 مليار دولار.

إن العجز الذي ميز رصيد هذا الحساب جاء بشكل أساسي لارتفاع المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد وكذا تكاليف النقل والشحن والتأمين المتعلقة بالتجارة الخارجية<sup>2</sup>. ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات<sup>3</sup>.

كما أن قطاع السياحة في الجزائر يعرف ضعفا كبيرا نتيجة الظروف الأمنية في التسعينات من القرن الماضي وتغير وجهة السياحة نحو الخارج، فضلا عن ضعف مستوى الخدمات، حيث تعتمد على خدمات خارجية وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات ومصاريف الصيانة التي تتم من قبل الأجانب، مع، كما أن المهاجرين يجذبون استثمار أموالهم بالخارج أو تحويلها في السوق الموازية أو تحويلها إلى داخل البلاد في صورة منقولات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب زنقيلة، (مرجع سابق)، ص 59

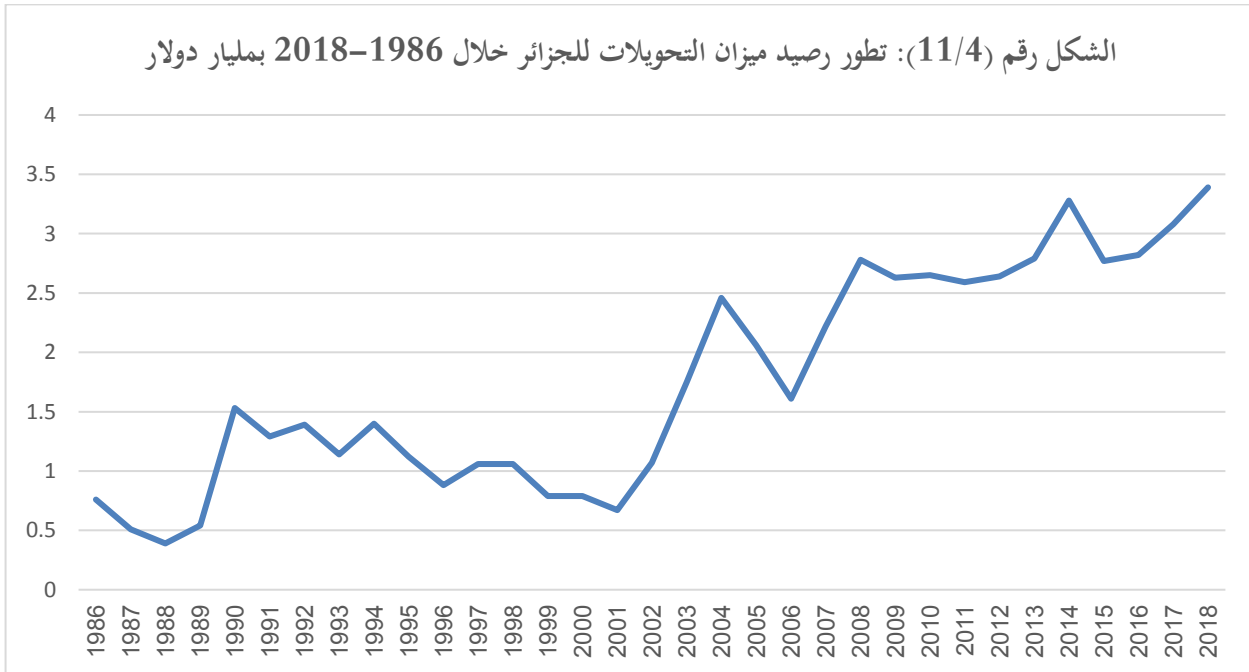
<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2014 ص 194

<sup>3</sup> سامية مقاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007، ص 110

<sup>4</sup> محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000 ص 286

### ثالثا: تطور رصيد ميزان التحويلات

يمثل الشكل الموالي رصيد ميزان التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها<sup>1</sup>



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

سجل رصيد ميزان التحويلات رصيماً موجبا طيلة فترة الدراسة، لكنه رصيماً متذبذب، حيث بلغ سنة 1990 قيمة 1.53 مليار دولار، وكمرحلة أولى شهد منذ هذه السنة تراجعاً إلى غاية سنة 2001 حين بلغ قيمة 0.67 مليار دولار، ثم وكمرحلة ثانية عرف ارتفاعاً محسوساً بين سنتي 2002-2004 بزيادة قدرت ب 268 بالمائة، وحقق بذلك رصيماً قدر ب 2.46 مليار دولار. ليتراجع بعد ذلك خلال السنتين الموالتين 2005-2006 ثم عاد ليتحسن في السنوات التي تليها إلى أن بلغ سنة 2018 رصيماً ب 3.39 مليار دولار والذي يعتبر الأفضل طيلة فترة الدراسة.

كان التراجع الذي عرفه رصيماً هذا الحساب خلال سنوات التسعينات بسبب تدهور الوضع الأمني وبالتالي إحصام الكثير من العمال المهاجرين عن تحويل أموالهم إلى داخل الوطن واللجوء بها إلى دول أخرى في شكل سياحة لكن خلال سنتي 1997 و 1998 عرف ارتفاعاً بسبب المساعدات الخارجية للجزائر قصد مواجهة الأزمة الاقتصادية والأمنية، أما خلال الفترة 1999 و 2001 وعقب نهاية برنامج التعديل الهيكلي سُجل انخفاض قدر ب 0,67 مليار دولار، وانطلاقاً من سنة 2002 حتى سنة 2005 فقد عرف ميزان التحويلات انتعاشاً كبيراً راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 1999 بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد

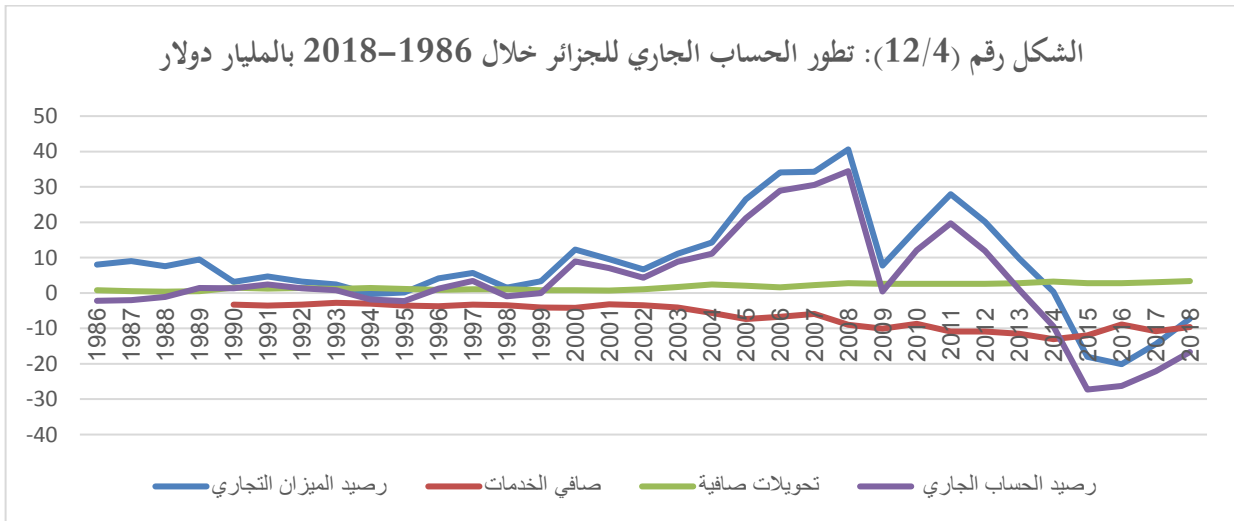
<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 194

وكذا دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور، وما زاد في هذا التحسن اقتراب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتحسن أداء خدمات الصرف، ثم توجه نحو الانخفاض سنة 2006 ليعود للتحسن سنة 2008.<sup>1</sup> وسجل ميزان التحويلات استقرا نسبيا سنوات 2009-2013 عند مستوى 2.6 مليار دولار متأثر سلباً بآثار التباطؤ الاقتصادي العالمي بعد أزمة 2008، ثم عرف تذبذبا في السنوات المولوية صعودا وهبوطا ليحقق في آخر فترة الدراسة أفضل رصيد له قدر ب 3,39 مليار دولار.

لكن رغم كل هذا الرصيد الموجب تعتبر قيم هذه التحويلات ضئيلة جدا مقارنة بأرصدة الحساب الأخرى.

#### رابعا: تطور رصيد ميزان العمليات الجارية

تعتبر التغيرات التي حصلت في رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال فترة 1986-2018 نتيجة لتأثره بتغير أحد مكوناته والمتمثلة في كل من الميزان التجاري، وميزان الخدمات وميزان التحويلات، والتي تمت الإشارة إلى أهم التغيرات التي طرأت عليها وتحليل كل منها على حدى، وبذلك يمكن أن نتطرق من خلالها إلى تحليل تطور رصيد الحساب الجاري اجمالاً.



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

ونلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه بأن تطور الحساب الجاري يتبع بشكل كبير الميزان التجاري في حين أن صادرات المحروقات تعتبر المحدد الأساسي لتطور رصيد الميزان التجاري بسبب هيمنتها على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 97 بالمائة كمتوسط طيلة فترة الدراسة، ويمكن أن نلاحظ ذلك جلياً حين حقق الميزان التجاري فائضا في بداية الألفية الثانية والى غاية سنة 2008 التي حققت فيها صادرات المحروقات عوائد كبيرة خلال هذه المرحلة ويمكن تقسيم مراحل تطور الحساب الجاري الى ثلاثة مراحل، تمتد المرحلة الأولى من بداية فترة الدراسة والى غاية سنة 1999 التي شهد فيها رصيد متذبذب بين الفائض والعجز بمتوسط يقدر ب 0.11 مليار دولار وبلغ أفضل مستوى له خلال هذه المرحلة سنة 1997 بفائض قدر ب 3.45 مليار دولار، بينما بلغ أدنى مستوياته سنة

<sup>1</sup> عبد الوهاب زنقيلة، (مرجع سابق) ص 61



1995 بعجز قدر بـ 2.45 مليار دولار والسبب في ذلك أساساً كما أشرنا سابقاً يرجع إلى ارتفاع حجم الواردات والعجز المستمر المسجل في رصيد ميزان الخدمات وبالمقابل تدني سعر البرميل من النفط في السوق العالمية. وكمرحلة ثانية بداية من سنوات 2000 وإلى غاية سنة 2008 عرف الحساب الجاري رصيد موجب ومتزايد نتيجة للتغيرات التي حدثت في رصيد الميزان التجاري والتي أثرت بشكل مباشر على رصيده، حيث شهد فائضاً محققاً فيه أفضل رصيد له على الإطلاق بقيمة 34,45 مليار دولار.

أما في سنة 2009 انعكست التطورات في الميزان التجاري، الخدمات، الدخل والتحويلات، والناجمة عن آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، على رصيد ميزان الحساب الجاري، فبعد أن سجل الميزان الجاري فوائض سنوية متزايدة منذ عام 2000، باستثناء عام 2002 الذي تراجع الفائض فيه بصورة طفيفة، عرف هذا الحساب سنة 2009 تراجعاً حاداً بلغت نسبته 98 بالمائة مقارنة بسنة 2014، ليقصر على رصيد موجب قدر بـ 0,40 مليار دولار مقابل نحو 34,45 مليار دولار في عام 2008 وبتقدير بالذكر أن حجم الفائض الجاري المتحقق خلال عام 2009 يعتبر الأقل منذ سنة 2000.

إن تدهور وضع رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009 جاء إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية وجاء هذا الانخفاض أساساً جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية.<sup>1</sup> وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال سنة 2010 و2011 الفترة بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري الذي شهد هو الآخر نمواً معتبراً خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0,4 مليار دولار سنة 2009 إلى 19,70 مليار دولار سنة 2011 قبل أن يشهد تدهوراً وانخفاضاً بداية من سنة 2012 ويصل إلى عجز بـ 27.28 مليار دولار سنة 2015 محققاً أدنى مستوى له طيلة فترة الدراسة، والناجم أساساً عن تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار البترول، والارتفاع المتزايد في حجم الواردات التي لم تتمكن السلطات من التحكم فيها رغم كل الإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية، أضف إلى ذلك العجز المحقق في رصيد حساب الخدمات خلال هذه الفترة.

استمر العجز خلال السنوات الموالية بسبب التراجع المتزايد لأسعار النفط، إلى جانب مستويات مرتفعة من الواردات، وذلك رغم التحسن الطفيف لهذه الواردات، كما سمح التحسن النسبي لأسعار البترول (20 بالمائة سنة 2017) بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، بتقليص عجز الحساب الجاري إلى أن بلغ 16,69 مليار دولار كعجز خلال سنة 2018، وما ساهم في هذا العجز خلال الخمس سنوات الأخيرة هو عجز مختلف أرصدة الحساب الجاري، عدا بند صافي التحويلات الجارية الذي عرف فائضاً خلال هذه الفترة، والذي نجم أساساً عن تحويلات معاشات التقاعد من منطقة الأورو في ظل تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار.<sup>2</sup>

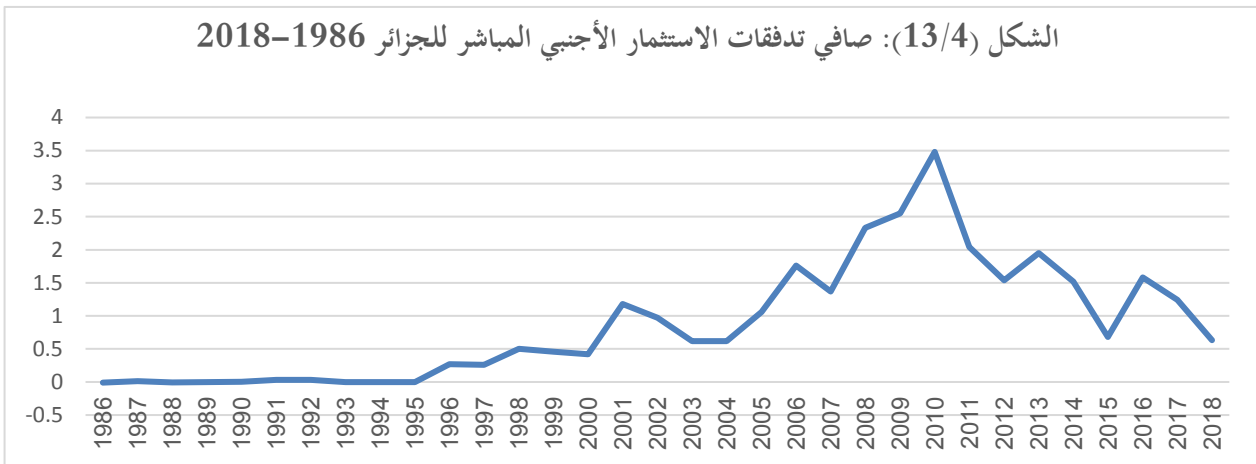
<sup>1</sup> عبد الوهاب زنقيلة، (مرجع سابق) ص 57

<sup>2</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018

## المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية وتطور حساب رأس المال للجزائر

### أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت السلطات الجزائرية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتمويل بالمدىونية التي وصلت خدماتها الى 76.5 بالمائة من الصادرات سنة 1992، وذلك بسن قوانين وتشريعات تكرس حرية الاستثمار وتوفير مجموعة من الحوافز الضريبية والمالية مع تبسيط إجراءات الاستثمار وتقليلها، وتعزز هذا الاتجاه بالعديد من التدابير الرامية الى تحسين المناخ الاستثماري مما ساعد في تطور تدفقات الاستثمار الوافدة.<sup>1</sup>



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

يمثل الشكل المبين أعلاه تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1986 و2018 والتي يبدو فيها بمستويات جد متدنية طيلة فترة الدراسة رغم الحوافز والقوانين الصادرة في هذا الشأن وذلك بداية من قانون النقد والقرض 10/90 والتعديلات التي تلتها والمرسوم التنفيذي 12/93، المتضمن قانون الاستثمار الذي يكرس مبدأ حرية الاستثمار ومنحه تحفييزات جبائية وجمركية مع تبسيط الإجراءات وتقليلها باعتماد أسلوب الشباك الوحيد،<sup>2</sup> الا أن ذلك لم يحقق نتائج مرضية.

حيث نلاحظ أنه منذ بداية الدراسة 1986 والى غاية سنة 1995 كمرحلة أولى أين بقي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتذبذب حول رصيد موجب وسالب، قدر بمتوسط ب 0.88 مليار دولار وهو ضعيف جدا بالنسبة لبلد كالجزائر وما تذخر به من إمكانيات في شتى المجالات، والامتيازات والحوافز الممنوحة لجلبه.

ثم وفي مرحلة ثانية عرف تحسنا طفيفا سنوات 1996 و1997 ليستقر في حدود 500 مليون دولار سنة 1998 الى غاية سنة 2000 ثم عرف بعدها ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2001 لم يستمر على هذا الحال ويتراجع سنة 2003 ويستقر في حدود 620 مليون دولار.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 150

<sup>2</sup> عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينيات، رسالة ماجستير غ م جامعة الجزائر 2000، ص 141

جدول رقم (05/4): تطور تدفقات الاستثمار الى الاقتصاد الجزائري 2005-2008

السنة	2005	2006	2007	2008
المبلغ	1.08	1.795	1.662	2.646

المصدر: الهيئة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 68

نلاحظ من خلال الجدول تحسن مبلغ الاستثمار الوافد الى الجزائر سنة 2008 بالمقارنة مع السنوات السابقة بتحسن بنسبة 59.21 بالمائة عن سنة 2007، الا أن الإجراءات المعتمدة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تركت آثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ترمي تلك الإجراءات الى إلزام المستثمرين الأجانب بشراك الجزائريين في حدود 51 بالمائة على الأقل.

حيث شهد صافي تدفقات الاستثمار بعد سنة 2004 الى غاية سنة 2010 ارتفاعا محسوسا أين حقق أعلى قيمة له بلغت 3.48 مليار أي بنسبة زيادة ب 700 بالمائة مقارنة بسنة 2000. عملت الجزائر في هذه المرحلة على اعتماد استراتيجية صناعية من خلال تضمين آليات جديدة في السياسات الاقتصادية المنتهجة لتطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009 ثم بعد ذلك برنامج دعم الاستثمار العمومي 2010-2014. كما نلاحظ من الشكل (13/4) تراجع كبير في صافي تدفقات الاستثمار الى الجزائر بلغ مستوى متدني سنة 2015 يقدر ب 0.68 مليار دولار ثم تحسن بعدها سنة 2016، لكن عاد ليتراجع خلال السنتين الموالتين ويبلغ نفس القيمة 0.63 مليار دولار.

ومن خلال هذه القراءة لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التي تعكس مستويات متدنية، والتي يفهم من خلالها أن واقع الاستثمار في الجزائر صعب جدا، وان البيئة المناسبة والجاذبة له غير متوفرة، وترجع هذه الأرقام للأسباب التالية:<sup>1</sup>

- الأوضاع السياسية والأمنية المتردية: ويتم اعتمادها من بعض المؤسسات في بناء المؤشرات الهادفة لقياس مستوى المخاطر في الدول، ويمثل درجة الثقة التي يضعها قطاع الأعمال في السلطات العمومية ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها.<sup>2</sup> مرت الجزائر سنوات التسعينات من القرن الماضي بأزمة سياسية تطورت الى أزمة أمنية معقدة، مما أثر على بيئة الاستثمار في الجزائر رغم الحوافر الممنوحة، وجعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر المرتفع جدا، والتي أفسدت صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، وجعلت المستثمرين الأجانب يتجنبون الاستثمار في الجزائر خلال تلك المرحلة.
- الأوضاع الاقتصادية والمالية: وتتعلق بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة واستمرارها لمدة طويلة تمكن من التوقع والتنبؤ، وينعكس ذلك من واقعية النظام الضريبي وصرامة السياسة النقدية

<sup>1</sup> سمير ايت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، غ م، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 220

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاق للنفط، (مرجع سابق)، ص 280

- وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي مع الضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح.<sup>1</sup> حيث عرفت الجزائر عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة أزمة التي تسببت في اختلالات واضطراب السلطات النقدية في تجسيد الإصلاحات، نتج عنها ارتفاع في معدلات التضخم، تخفيض العملة نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي، وهو ما أرغم الجزائر على تنفيذ لشروط اتفاق التعديل الهيكلي المبرم مع الصندوق خلال تلك المرحلة، إضافة الى ضعف المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر وسوق الأوراق المالية.
- ضعف البنية التحتية: تمثل محركا أساسيا لنمو النشاط الاقتصادي ويتوقف عليها وعلى جودتها تدفق المعلومات والسلع والخدمات، وهو ما يساهم في تخفيض التكاليف الأولية للاستثمار. لكن الجزائر عانت من جراء الأزمة الاقتصادية والأمنية (خاصة بعد التخريب الذي تعرضت له الهياكل القاعدية)، وبالتالي أدى الى ضعف وتردي الهياكل القاعدية المتوفرة لاستيعاب المستثمرين الأجانب.
  - الصعوبات القانونية والإدارية: البيروقراطية وضعف في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار، وتعقيد الاجراءات الادارية وانجاز المعاملات، هذا بالإضافة إلى عدم استقرار التشريعات القانونية وكثرتها وغموضها أحيانا، مفضلا عن تعاقب الحكومات نتيجة التقلبات السياسية\* المستمرة.

تجدر الإشارة إلى أن وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبقى دائما محصورة في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحروقات وقطاع البناء والاتصالات مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تبقى ضعيفة الاستقطاب بسبب ضعف المناخ الاستثماري بها، والتي جاءت بعد تحسن الأوضاع الأمنية والمالية للجزائر، كما تتكون تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جزء كبير منها في دخول رؤوس الأموال المرتبطة بارتفاع الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر، والتي ساهمت في تمتين الاستقرار المالي للبلد.<sup>2</sup>

لذا فإنه ما يمكن ان نستنتجه من خلال هذه التطورات والأسباب هو أن التركيز على القوانين فقط والتحفيزات الجبائية ليس كافيا في حد ذاته لجذب الاستثمارات الأجنبية، بل لا بد من تحسين الممارسات وعوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي إضافة الى الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في أي بلد، وهو ما لم يجعل الجزائر تنجح في مجال الانفتاح المالي على العالم الخارجي، رغم التحسن النسبي في استقطاب الأموال الأجنبية التي تبقى بمستويات غير كافية.<sup>3</sup>

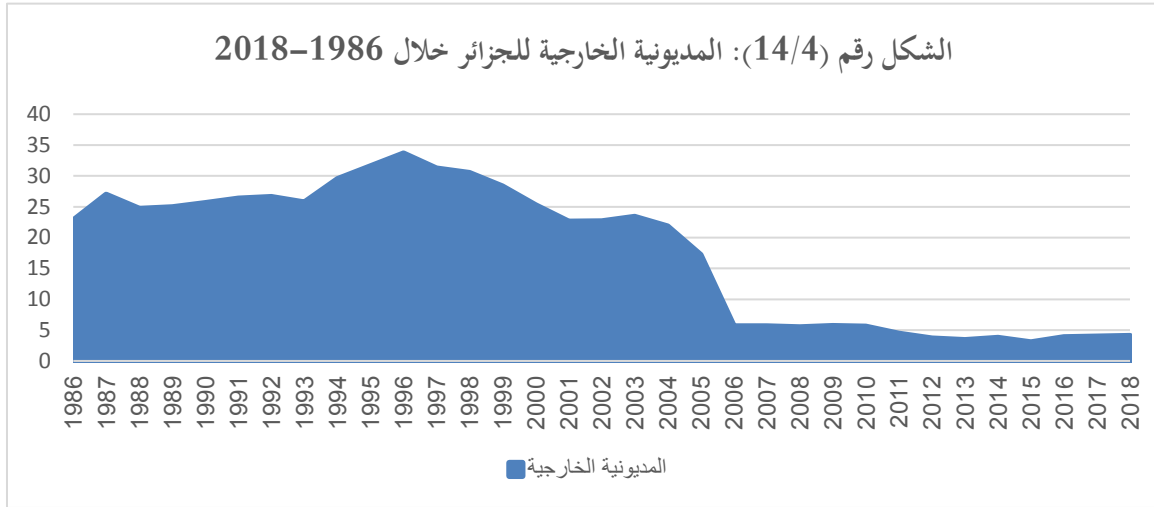
<sup>1</sup> مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، القاهرة، الجمعية: 1989، ص 102-103

\* عرفت الجزائر في فترة 1990-2000 ثماني حكومات متتالية: حكومة حمروش، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك، مقداد سيفي، أحمد أويحي، إسماعيل حمداني، وأحمد بن بيتور.

<sup>2</sup> عمر مؤذن (مرجع سابق) ص 185

<sup>3</sup> سمير آيت يحي، (مرجع سابق)، ص 224

ثانيا: المديونية الخارجية للجزائر



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية والنفطية بعد الأزمة الناجمة عن تدهور أسعار البترول سنة 1986 في فسخ المديونية الخارجية وحاولت بعد ذلك التخفيف من آثار الاختلالات الداخلية والخارجية والحفاظ على وضع التوازن، والشكل أعلاه يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر طيلة الفترة الممتدة بين 1986 و2018.

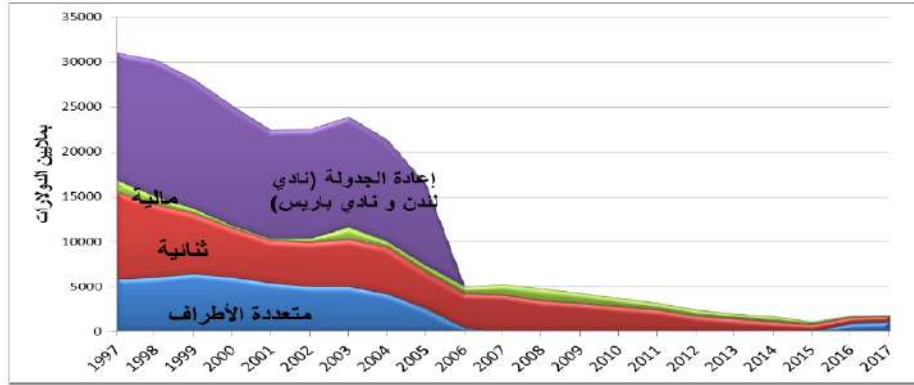
حيث يبين الشكل أن المديونية الخارجية للجزائر عرفت ثلاث مراحل يمكن تقسيمها كما يلي:

- المرحلة الأولى 1986-1996: عرفت خلالها المديونية الخارجية للجزائر تزايد معتبرا، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 1996 بمقدار 33.64 مليار دولار. ويعود ذلك لتراجع إيرادات الصادرات، والمتمثلة أساسا في البترول، الذي عرف آنذاك انهيار كبير في سعره، أضف الى ذلك تدني قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، وهو ما صعب القدرة على دفع أقساط الديون والفوائد الناجمة عنها، كما أن لارتفاع معدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة والتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري زاد من صعوبة الوضع، مما جعل الجزائر تلجأ الى إعادة الجدولة مع الأطراف الدائنة، ما مكنها من الحصول على تمويل آخر في إطار برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.

- المرحلة الثانية 1997-2006: اين شهدت تراجعا ملحوظا خصوصا سنوات 2004-2006 وبلغت مستوى 5.61 مليار دولار وهي الفترة التي تمكنت فيها الجزائر من تسديد جزء كبير من ديونها وذلك بسبب الفوائض المالية المحققة من صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع سعر البترول في السوق العالمية، وتخلصت بذلك الجزائر من الديون الخارجية تجاه نادي باريس ولندن باللجوء الى التسديد المسبق للديون وانخفضت الديون بنسبة 83 بالمائة مقارنة بسنة 2006. (الشكل 4/15)

- والمرحلة الثالثة 2007-2018: عرفت استقرار في بين 5.68 كأعلى قيمة سنة 2009 و3.02 كأدنى قيمة خلال هذه المرحلة في سنة 2015، أي في حدود متوسط قدر بـ 4.76 مليار دولار. وهذا أدنى مستوى له منذ بداية فترة الدراسة. كما سجل إجمالي الدين الخارجي سنة 2018 ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 4.04 مليار دولار، مقابل 3.98 مليار دولار سنة 2017. وتمثل أغلبها ديون لمعاملين أجنبي ينشطون في الجزائر (الملحق 08).

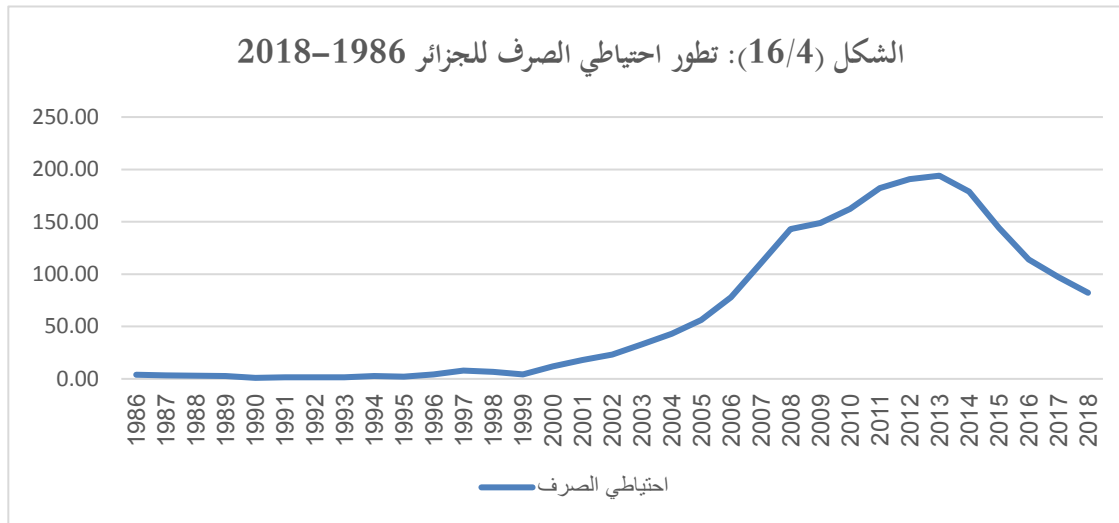
الشكل رقم (15/4): قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القرض



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017

### ثالثا: احتياطي الصرف للجزائر

الشكل (16/4): تطور احتياطي الصرف للجزائر 1986-2018



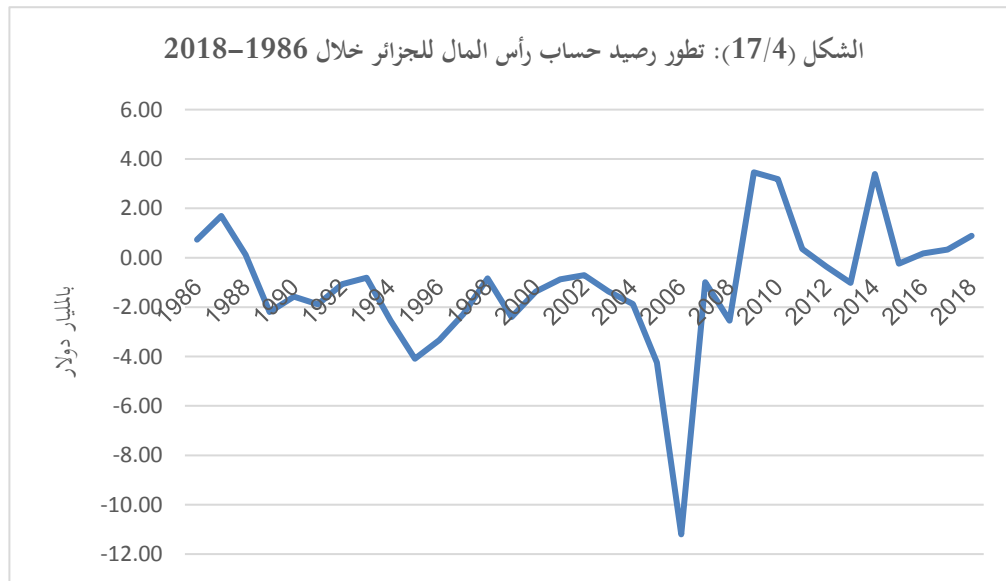
المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

تتحصل السلطات النقدية على احتياطي الصرف جراء المعاملات التجارية والمالية مع الخارج والمتأتية من متحصلات تلك العمليات، وتعتبر ضرورية جدا لتمويل الواردات وسداد الديون الخارجية والحفاظ على قيمة العملة عند المستوى المرغوب، لذا تهتم الاقتصاديات بتوفير رصيد كافي لحماية الاقتصاد من التقلبات ومواجهة الصدمات الخارجية في الوقت المناسب.

ويمثل الشكل الموالي تطور احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1986-2018 والذي يبدو من خلال الشكل انه مر بمراحل يمكن تقسيمها على الشكل التالي:

- المرحلة الأولى 1986-1999: عرف احتياطي الصرف للجزائر خلال هذه المرحلة مستوى ضعيف جدا تراوح بين 0.98 مليار دولار كأدنى مستوى محقق و8.04 مليار دولار سنة 1997 والناجمة أساسا من تحسن سعر البترول خلال سنتي 2016-2017 واعادة جدولة الديون حيث بلغت متوسط يقدر بـ خلال هذه المرحلة 3.32 مليار دولا، ويعتبر مستوى ضعيف جدا نظرا لمستوى الديون الخارجية التي أثقلت كاهل السلطات الجزائرية، ودخلت من جرائها في عدة اتفاقيات، أضف الى ذلك تذبذب سعر النفط الذي يعتبر المصدر الوحيد لصادرات الجزائر مع ضعف الانتاج الوطني الذي يعتمد على الاستيراد.
- المرحلة الثانية 2000-2013: عرفت الاحتياطيات نموا معتبرا خلال هذه الفترة بلغ ذروته سنة 2013 أين وصل الى المستوى القياسي له خلال فترة الدراسة مقدر بـ 194 مليار دولار مقابل 4.40 مليار دولار سنة 1999، وهذا بسبب ارتفاع قياسي لأسعار البترول في السوق العالمية، وحققت الجزائر هذه المستويات من الاحتياطيات رغم التنامي المفرط للوارد، والتسديد المسبق للديون الخارجية للجزائر.
- المرحلة الثالثة 2014-2018: شهدت الاحتياطيات خلال هذه المرحلة تراجعا معتبرا وبلغت في نهاية الفترة رصيد 82.12 مليار دولار أي تراجع بنسبة 56 بالمائة مقارنة بسنة 2013 ان ما ساهم في هذا التراجع هو تدني وتذبذب سعر برميل النفط بالإضافة الى التنامي المفرط للواردات الجزائرية، مما ادى الى تآكل حجم الاحتياطيات للجزائر.

#### رابعا: حساب رأس المال



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

يعبر حساب رأس المال عن جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال سواء كان في أصول حقيقية أو مالية، يترتب عنها حقوق أو التزامات تجاه الدولة.<sup>1</sup> ويمثل الشكل أعلاه تطور رصيد حساب رأس المال للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1986-2018.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن حساب رأس المال شهد رصيد سالب طيلة السنوات المعنية عدا في حالتين فقط، وهي سنوات 1987 و 2009-2010 بالإضافة الى سنة 2014، وكذا نهاية الفترة سنة 2018. ويرجع سبب الرصيد السالب الذي شهدته هذا الحساب الى سداد خدمة الدين الخارجي الذي عرفته الجزائر طيلة السنوات السابقة، اضافة الى المستوى المتدني لرصيد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال تلك المرحلة. ويبدو من خلال الشكل، سحل عجز حاد في رصيد هذا الحساب خلال سنتي 1996 و سنة 2006، وهو عجز يقدر ب 4.09 و 11.20 مليار دولار على التوالي. وذلك نتيجة تسديد الجزائر لما يقارب 10.93 مليار من مجموع 12.87 مليار من إجمالي الديون في شكل دفع مسبق<sup>2</sup>، أما سنة 2006 فقد تم كذلك دفع مسبق للديون الخارجية كما سبق الإشارة اليه، وهو ما تسبب في عجز حاد خلال هذه الفترة للحساب الجاري، بلغ أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة مقدر ب 11.20 مليار دولار.

أما بالنسبة للفائض المحقق سنة 2009-2010 فسببه تراجع مستوى المديونية الخارجية وأقساط الدين مع تحسن نسبي في رصيد الاستثمار 3.48 مليار دولار كأفضل مستوى له، بالإضافة الى ارتفاع تعبئة القروض الخارجية بسبب التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة المقدرة ب 1.67 مليار دولار.<sup>3</sup>

وبذلك ظل رصيد حساب رأس المال للجزائر في مستويات متدنية ان لم نقل بأرصدة سالبة رغم تسديد الديون الخارجية، لكن ونظرا لضعف مستوى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بقي رصيد هذا الحساب متدني لذلك لا بد للسلطات النقدية في الجزائر أن تعيد قراءة هذه الأرقام للخروج بالحلول المناسبة، في ظل توفر كل الامكانيات للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من المزايا التي يقدمها للدول المضيفة.

### المطلب الثالث: ادارة سعر الصرف لعلاج الاختلالات الخارجية في الجزائر

**أولاً: اختلالات ميزان المدفوعات للجزائر:** ان القراءة السابقة لمختلف بنود ميزان المدفوعات، والنظرة التحليلية لتطور ميزان المدفوعات من خلال مختلف تجملنا نستنتج بعض الخصائص التي تميز ميزان المدفوعات الجزائري خصوصا والاقتصاد الوطني عموما:

- تخصص عالي في التجارة الخارجية للجزائر، ويتضح ذلك من خلال استحواذ صادرات المحروقات على نسبة 97% كمتوسط من إجمالي الصادرات طيلة الفترة المدروسة وهذا بدوره يوحي بعدة دلالات للاقتصاد الجزائري نلخصها فيما يلي:

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 214

<sup>2</sup> سمير آيت يحي، (مرجع سابق)، ص 223

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، ص 78



- ان تنامي الطلب على المحروقات في الأسواق الدولية وارتفاع سعر برميل النفط سيكون في صالح الاقتصاد الجزائري ما سيمكنه من تحقيق فوائض قياسية في ميزان المدفوعات، كما سيساعد على تكوين احتياطي صرف، قادر على مواجهة الصدمات الخارجية في حال حدوثها، وقدرة السلطات النقدية على إدارة سعر الصرف بحكم نظام سعر الصرف المدار الذي تبناه الجزائر في هذه المرحلة.
- كما أن انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، في ظل هذه الظروف الهيكلية، سيلحق أضرار بالاقتصاد الجزائري ويتسبب في اختلالات خارجية تنعكس على التوازن الداخلي بحكم اعتماد موازنة الدولة على الجباية البترولية فقط.
- تدل هذه النسبة على اختلال الجهاز الإنتاجي للجزائر الذي رغم كل جهود الإصلاح والبرامج والمخططات التي الهادفة لتنويع الاقتصاد وللنهوض به، لم تتمكن السلطات من الخروج من التبعية للمحروقات.
- يسعر البترول في السوق الدولية بالدولار، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالدولار فأأي تقلبات في سعره مقابل العملات الأخرى تؤثر على حجم مداخيل المحروقات، كما سيؤثر على احتياطي الصرف الذي يتشكل أساسا من هذه العملة الدولية.
- اقتصار صادرات الجزائر على عدد محدود من الدول وبقاء ذلك لمدة سنوات طويلة يجعل الجزائر عرضة للهزات الخارجية واستيراد الأزمات، حيث أن أي أزمة تقع لدى أحد زبائن الجزائر سينعكس ذلك مباشرة على حجم الصادرات الجزائرية وبالتالي سيؤثر على رصيد ميزان المدفوعات. كما أن هذا التصلب سيؤثر على مكونات احتياطي الصرف من حيث تنوع العملة الصعبة، والتي تعرف تقلبات فيما بينها.
- التنامي المفرط للواردات طيلة الفترة المدروسة مع عدم تغير هيكل الصادرات يشير الى أن هذه الواردات وان كانت أغلبها موجه للقطاع الانتاجي بما فيه الصناعي والزراعي يدل على فشل برامج التصنيع والمخططات الرامية الى تنويع ورفع القدرة الانتاجية والخروج من التبعية للمحروقات. كما يدل كذلك على تآكل رصيد هام من احتياطي الصرف في الواردات.
- كما ان توزيع الواردات من حيث المناطق الجغرافية يشير الى استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من حصة الواردات، ويعتبر المورد الأساسي للجزائر، وهو الذي يتعامل بالأورو كعملة موحدة، حيث أن الأورو تفوق على الدولار الأمريكي في الأسواق الدولية، تعتبر متحصلات الجزائر منه في الصادرات، في حين أن الواردات تتم بالأورو، وبذلك فهذه التقلبات التي يعرفها سوق الصرف بين الأورو والدولار هي في غير صالح الجزائر منذ نشأ الأورو كعملة للاتحاد الأوروبي.
- ان ضعف رصيد حساب الخدمات يعكس مستوى التسرب العكسي للموارد تجاه الخارج، ويدل على ضعف حجم التوظيفات بالخارج مقارنة بالتي في الداخل، كما يدل على تردي مستوى الخدمات، بسبب لجوء الجزائر الى الدول الأجنبية المتطورة في هذا المجال من حيث كلفة نقل المحروقات على ظهر السفن

الأجنبية ومصاريف النقل الجوي كاللجوء الى كراء الطائرات ومصاريف الصيانة التي تتم من قبل الأجانب، كما أن المهاجرين يجذبون استثمار أموالهم بالخارج أو تحويلها في السوق الموازية. ويشير هذا أيضا أن قطاع السياحة في الجزائر يعرف ضعفا كبيرا نتيجة لعدة أسباب عاشها الجزائريون سنوات التسعينات مما تسبب في تغير وجهة السياحة نحو الخارج.

- يدل ضعف التحويلات من جانب واحد على ضعف في المنظومة المصرفية، خاصة في ظل تواجد فئة كبيرة من المهاجرين الجزائريين في الخارج، التي تتلقى صعوبات كبيرة في تحويل أموالها من العملة الصعبة الى الداخل حيث تفضل السوق الموازي على الرسمي في ذلك.

- بيئة غير جاذبة للاستثمار في الجزائر يدل عليها رصيد صافي الاستثمار الأجنبي، وتعود الأسباب الى ما سبق ذكره في هذا المجال، وذلك رغم توفر إمكانيات كبيرة من الموارد الطبيعية غير المستغلة وفي مختلف المجالات، اضافة الى ذلك الطاقة البشرية الهامة والعاطلة رغم مؤهلاتها والتي تسعى دوما للخروج من الجزائر بشتى الطرق، كما أن توفر احتياطي الصرف كان بإمكان الجزائر تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، من توفير بنى تحتية قادرة على جذبته الى الجزائر وفي غيرها من المجالات.

- ان التخلص من المديونية نحو الخارج - التي أثقلت بها الجزائر منذ عقود مضت، وجعلت السلطات الجزائرية ترسخ للشروط والاملاءات التي تقدم من مختلف الهيئات الدولية والدول الدائنة، وتقبل بهذه الشروط في ظل التضحية بالجبهة الاجتماعية والفئات الهشة - ساعد السلطات الجزائرية في التركيز على مشاريع التنمية والنظر للأمام والسلطة الكاملة في اتخاذ القرارات خاصة في المجالات المالية والنقدية التي تؤثر في مجال التوازنات الاقتصادية.

- يعتبر احتياطي الصرف الكبير الذي حققته الجزائر طيلة الفترة المدروسة فرصة سانحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لم تستغل لعدة أسباب أهمها الفساد الإداري والمالي، رغم توقيع الجزائر لاتفاقيات دولية والقوانين التي صدرت في هذا المجال، مما ضيع فرصة على الجزائر وضع معها رصيد هام من الاحتياطات بسبب هروب وتهريب العملة الصعبة الى الخارج دون وجه حق.

وبالتالي كان لزاما على السلطات الجزائرية إعادة النظر في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري بالخصوص ومراجعة مختلف الممارسات التي ساهمت كثيرا هي تدهور الاقتصاد الوطني رغم توفر ترسانة القوانين الهامة في ذلك، إلا أنها لم تجسد على ارض الواقع.

### ثانيا: مسار سياسات سعر الصرف في الجزائر

عرفت الجزائر عدة تطورات لسياسة الصرف وذلك وفقا للمتغيرات الحاصلة في كل مرحلة جعلتها تنتقل من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام أكثر مرونة، لكن بعد الازمات البترولية المتتالية، ولجؤها الى صندوق النقد الدولي الذي تقدم بحزمة من الاصلاحات للجزائر تضمنت سياسة الصرف كأبرز الأدوات المنتهجة للحد من الاختلالات الخارجية، لذا سنتطرق لأهم سياسات الصرف التي اعتمدها الجزائر خلال هذه المرحلة.

1- **الرقابة على الصرف:** تتمثل الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف<sup>1</sup>، وتهدف الى تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة، حسب المصالح الوطنية والسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج<sup>2</sup>. وبذلك تعتبر هذه الرقابة أداة للبنك المركزي لمراقبة حركة العملات الأجنبية من وإلى الخارج، من خلال تحديد سعر الصرف للعملة المحلية.

لذلك تعمل السلطات النقدية في هذا الإطار على ألا يتقيد سعر الصرف بالعرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرفها عند المستوى المقرر له<sup>3</sup>. حيث كان الغرض منها في بداية ظهورها الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ثم أصبحت أداة للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحد من العجز في الميزان الخارجي.

تمس الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية كالتجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية، وهي تتأثر بالتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، وكذا الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية

بدأ تطبيق نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ أكتوبر 1963 وتميزت بنظام رقابة يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، بمجموعة من الإجراءات الاحتكارية للتجارة الخارجية من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة.

من بين أهداف هذا النظام<sup>4</sup>:

- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف المراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض؛

<sup>1</sup> محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، 1988، ص: 152

<sup>2</sup> مروان عطوي، أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص

<sup>3</sup> بن قدير علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، رسالة ماجستير غ م المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 2005، ص 139

<sup>4</sup> جعفري عمار، (مرجع سابق)، ص 122

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب والقدر المتاح منه، ويعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع. بسبب عدم الرغبة في تخفيض العملة.
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية وتوجيه الأرصدة من العملة الصعبة إلى استيراد المواد الأساسية وبيع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية ومنع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- الرغبة في تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعمليات قابلة للتحويل واستخدامها كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية؛
- الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية.

لقد تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية، لذا فان خصائصه اختلفت هي الأخرى حسب كل المرحلة، وتميز في المرحلة الأولى بعد الاستقلال بما يلي:<sup>1</sup>

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الأجنبية، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية
- باعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل، فانه غير مسعر في سوق الصرف الدولية
- غياب سوق الصرف داخل التراب الوطني، لتحديد سعر السوق التوازي

ونظرا للوضع الذي كان عليه الاقتصاد الجزائري في جميع مجالاته آنذاك فان نظام الرقابة على الصرف بعد الاستقلال مباشرة كان يهدف الى:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزل هذا الأخير من العالم الخارجي وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة الى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية؛
  - حماية الصناعات الناشئة من خلال منع الواردات من السلع المتناقضة؛
  - ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها بمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
  - الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائرية.
- مر نظام الرقابة المطبق في الجزائر بعدة مراحل منذ تجسيده على أرض الواقع بعد الاستقلال ذلك لمحاولة تكييف أدوات الرقابة مع كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة وبذلك يمكن أن نميز بين:
- أ- **نظام الرقابة على الصرف بعد الاستقلال**
- يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض إلى جملة المراحل التالية:

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 230

## 1 - مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1962-1970):

تميزت هذه المرحلة مجموعة من الإجراءات في إطار نظام يهدف الى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية والبعد عن السيطرة المفروضة من طرف فرنسا، والتحكم في العلاقات المالية والتجارية من خلال الحد من الواردات من السلع والخدمات الا في نطاق ما تحتاجه البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، وكذا الحد من هروب رؤوس الأموال.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف اعتمدت السلطات الجزائرية مجموعة من الأدوات:

- **نظام الحصص** قيد هذا النظام عمليات التجارة الخارجية، وكل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية وأصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص مسبق من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت هذه العمليات تخضع لإجراءات الرقابة، وهذا يندرج تحت هدف وهو حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري، وتمثل الأهداف الرئيسة لنظام الحصص فيما يلي<sup>1</sup>:
  - إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛
  - الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة؛
  - حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

- - الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية تم من خلالها ابرام الاتفاقيات الثنائية قصد تبيع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

ومن أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء الديوان الوطني للتجارة بموجب النظام 62-125 الصادر في 1963/12/13، الذي تم إطلاق فعاليته في أواخر سنة 1963، والذي يهتم بهيكله واحتكار التجارة الخارجية، وقد استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية بداية سنة 1971.

## 2 - مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977).

في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، عرفت هذه المرحلة اجراءات كثيرة متعلقة بالاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتميزت هذه المرحلة عن سابقتها، بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على التجارة الخارجية.

حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلسلة من الأوامر تتعلق أساسا بهذه القيود والتي تمثلت في:<sup>2</sup>

- حق الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه؛
- الغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا؛
- اقرار غلاف مالي، سمي بالترخيص الإجمالي للواردات أو ايجارات الاستيراد.

<sup>1</sup> محمد بن بوزيان وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة الماخننت، ع 01، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002، ص 173

<sup>2</sup> زكراوي الخضر، تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار، رسالة ماجستير، ع م، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،

- تفويض إدارة لمراقبة العمليات التجارية المبرمة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- كما ميز هذه المرحلة أيضا اشعارات الصرف التي تسيير المؤسسات والادارات العامة بالمؤسسات الأجنبية وكذا الدعائم المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي بالإضافة الى الاستدانة الخارجية.
- وعليه اعتبر البرنامج العام للاستيراد في هذه الفترة كآلية أساسية لتنظيم الاستيراد وتوزيع المداخيل بالعملية الصعبة حسب الأولويات المبرمجة.

إلا أن هذه الاجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في:<sup>1</sup>

- تمركز الصلاحيات وبروز النزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية؛
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة؛
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة؛

### 3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987

شهدت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة والتي تمثلت في:

- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون 02/78 المؤرخ في 11/02/1798 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية؛
- تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج حيث يخص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والعالم الخارجي لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة؛
- أعطى القانون الخاص بالسوق العمومية العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابعاً استقلالياً لتوحيد نصوص الصرف، دعمت كذلك بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية،
- سمح للأشخاص المقيمين بالخارج في فتح حساب بالعملات الصعبة في الجزائر واستفادتهم من المكافأة، بالإضافة التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة 20% من ايرادات العملة الصعبة في حين أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد ألغيت من اجراءات التجارة الخارجية.
- إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية وهذا ساعد البنك المركزي والبنوك التجارية في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 231

بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية. إلا أن هذا النظام أظهر محدوديته في ظل أزمة الديون الخارجية لسنة 1986، أين دخل الاقتصاد الوطني في اختلالات حقيقية، مست بكيانه بسبب انخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور قيمة الدولار بنسبة 40% في أسواق الصرف العالمية مما ألحق منظمة الأوبك بخسارة قدرت بحوالي 60 مليار دولار.

#### 4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية 1988-1990

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي إلى مشاركة مؤسسات القطاع الخاص الفعلية في النشاط الاقتصادي، وتوفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، وذلك بإصدار القانون 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الذي من خلاله تم ما يلي<sup>1</sup>:

- انطلاق تنفيذ نظام المؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي تضمن تغييرات معتبرة في التنظيم المتعلق بعمليات التجارة الخارجية والصرف، حيث رفعت القيود أمام المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج.
- إدراج الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في موازنة العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية التي أوكلت لها مهمة التنسيق وإدماج القطاع الخاص في إستراتيجية التنمية للبلاد وفي هذا الإطار استفادت الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة.
- إلغاء الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية مع المؤسسات الأجنبية. مع إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بنظام آخر للرقابة والمتمثل في الموازنات بالعملات الصعبة، الذي يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص وأصبحت مسؤولة أمام التزاماتها مع الخارج.

أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي\*، تقوم بتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية في إطار القروض التي تتم بين الحكومات. وهذا بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي.<sup>2</sup>

وبموجب هذا القانون المعدل والمتمم للقانون 12/86 المتعلق بالبنك والقرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية. وفي إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، أعلن عن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقتها مع الغير.

<sup>1</sup> محمود حميدات، التحليل النقدي، (مرجع سابق)، ص 182

\* ومن مهامها متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص كافة القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار واتخذت من البنك المركزي مقرا لها

<sup>2</sup> سيد اعمر زهرة، مرجع سابق، ص 128

## نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

عرفت الإصلاحات الاقتصادية في هذه المرحلة منعرجا حاسما، بصدور القانون 10/90 ليكرس آليات السوق وإدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف، وينص على المبادئ العامة لها، وجعلها من اختصاص البنك المركزي، حيث أسندت الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارته، وعلى هذا الأساس شرع البنك المركزي في وضع الأدوات الأساسية التي تسمح له بممارسة وظيفة مراقبة العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج من خلال جميع التدفقات المالية.

وبذلك فإن قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، جسد مبدأ "الحرية" في الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال مما استدعى أعداد مجموعة من التنظيمات من طرف البنك المركزي تهدف إلى التخفيف إجراءات الرقابة على الصرف السائدة وتحرير العديد من العمليات.

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الصرف وضعت مجموعة من الآليات والضوابط في نصوص تنظيمية كانت بدايتها في أبريل 1991، وتمثل في:<sup>1</sup>

- 1- تتم التحويلات المالية من وإلى الجزائر عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر؛
- 2- تحويل الأموال من حق كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، أما لغير المقيمين الحق في فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى إحدى الوسائط المالية المعتمدة؛
- 3- يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شروط توفر وكفاية القدرة المالية المستوردة وتوفر الضمانات الكافية وقدرته على إتمام عملية التجارة الخارجية، قبل منحه العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر.
- 4- كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير تحويل العوائد الناتجة عن هذه العملية إلى الوطن، حيث يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع جزء من العملة الصعبة المحددة من المصدر وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ، يحول إلى حساب المصدر بالدينار الجزائري.
- 5- يمكن لأصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها وبالتحويل لها وتسديد كل عمليات التجارية مع الخارج بكل حرية.

كما تستفيد عمليات التصدير من نظام حر دون نظام الزام المصدر بالحصول على ترخيص (النظام 13/91 المؤرخ في 14/08/1991) وفي حالة التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف، هذا بالالتزام مع مصرفه شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية (النظام 07/91 المؤرخ في

<sup>1</sup> محمود حميدات، التحليل النقدي، (مرجع سابق)، ص 183



14/08/1991) كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير استرجاع أو تحويل الإيراد الناتج عن هذه العملية إلى الوطن ويستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويله أو بالتحويل لها وتسديد عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية<sup>1</sup>.

أما في مجال الاستثمار فإنه يمكن أن يكون فرديا أو بالاشتراك مع المؤسسة العمومية الجزائرية، أو المؤسسة الجزائرية الخاصة، ويمكن لهذه الشراكة أن تأخذ شكل شركة رؤوس أموال أجنبية، شركة مختلطة، وغيرها. على أن تتوفر في المستثمر معايير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمالي\*.

وتم منح رخصة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في شكل استثمارات أجنبية، ورخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات وأرباح هذه الاستثمارات، إضافة إلى ذلك منح له دور الرقابة على منح أو رفض التراخيص بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو المقيمين بالجزائر في الخارج.

مراقبة أو رفض التراخيص المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار المقيمين بالجزائر بالخارج، إلا أنه بمجرد حصول المستثمر على الاعتماد تصبح عملية إعادة التصدير وتحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة.

وبعد التحرير التجاري الذي أقرته السلطات العمومية في الجزائر سجلت الواردات ارتفاعا متزايدا خلال تلك المرحلة، وفي إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية، قامت السلطات بتشديد الرقابة على النقد الأجنبي وتوسيع دائرة حظر الواردات. وتم إصدار عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية من بينها النظام رقم 04/92 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف وأكد على الصلاحيات الكاملة لبنك الجزائر في مجال مراقبة الصرف، وهي اجراءات متعلقة بجميع التدفقات المالية التي تتم بين الجزائر والعالم الخارجي.

حيث تم إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها وذلك في أواخر سنة 1992، بحيث يكون على عاتق البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي تمويل العمليات التجارية التي لا تزيد مبلغها على 100 ألف دولار أمريكي وأجل استحقاق يتراوح ما بين 18 شهرا إلى 36 شهرا باستثناء حالة استيراد السلع الوسيطة.

ونظرا لكون التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، وإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات العمومية تعليمات بحرمان الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

كما أن تخصيص الموارد من العملات الأجنبية الصعبة أخذ الأولويات التالية:

- استيراد المنتجات المخصصة لتلبية الحاجيات الأساسية؛

<sup>1</sup> سيد عمر زهرة، (مرجع سابق) ص 129

\* تمثل المعايير بإيجاز في: أحداث وترقية مناصب الشغل، تحسين مؤهلات الاطارات والمستخدمين الجزائريين، اقتناء الوسائل الفنية والعلمية، والاستخدام المجدي لبراءة الاختراع ورخص الصنع المحمية بموجب الاتفاقيات الدولية، وتوازن الصرف.

- استيراد المواد والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج؛
- استيراد المدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الاجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات خارج المحروقات واستمرار الوضع على حاله إلى غاية سنة 1993.

لقد شهدت سنة 1994 بداية برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي تم تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة، وعرفت تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار وتزامن ذلك مع انتهاج سياسة سعر صرف مرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات وسعت الى التوصل الى نظام يتحدد فيه سعر الصرف وفقا لعوامل العرض والطلب، وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أفريل بشكل تدريجي بالتوازي مع تخفيض معدلات التعريف الجمركية، وقد وصلت هذه السنة نسبة السلع المحررة أسعارها الى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.<sup>1</sup>

وفي نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك.

منتصف عام 1995 ألغيت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات تدريجيا وتم حل اللجنة الخاصة (اللجنة الوزارية) وتم تعزيز ذلك بإصدار القانون المتعلق بمراقبة الصرف و أوكلت مهمة مراقبة الصرف بشكل كلي إلى البنك المركزي، حيث أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات، غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي واجتذاب التحويلات من الخارج.

وفي نهاية 1995 تم التشريع لإنشاء مكاتب للصرف الأجنبي بموجب القانون 07/95 المؤرخ في 1995/12/13 والتعليمة 08/96 المؤرخة في 1996/12/18 التي أعطت صلاحيات التعامل مع العملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال وتضييق التعامل في السوق السوداء بوصفها كبديل أضمن، وبداية تبني نظام التعويم المدار انطلاقا من 1996 بإنشاء سوق صرف بينية.

تم تفويض البنوك التجارية بالمدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغيرها في الخارج، في نهاية 1996 وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997.<sup>2</sup>

أدخلت بعض التعديلات على قانون النقد والقرض في سنة 2001 أهمها:

- تحقيق نوع من الانسجام بين البنك المركزي والحكومة؛

<sup>1</sup> محمود حميدات، (مرجع سابق)، ص 173

<sup>2</sup> بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 364

- عزل ادارة بنك الجزائر عن الهيئة المالية من أجل تحقيق نوع من الاستقلال المالي؛
  - توسيع مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية، ليضم أعضاء يتمتعون بالكفاءة في المجالين المالي والاقتصادي؛
  - التنسيق بين الجهاز التنفيذي وبنك الجزائر، في تطبيق السياسة النقدية من جهة، وسياسة الميزانية من جهة أخرى، خاصة في جانب تسيير المديونية.
- ونظرا للأحداث التي شهدتها الساحة المصرفية خلال بداية سنة 2003 والمتمثلة في افلاس بعض البنوك الخاصة، أصدرت السلطة الجزائرية القانون 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 ملغيا بـ\ك القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وأبرز ما جاء فيه:
- إعادة الربط بين البنك المركزي والحكومة في المجال المالي عن طريق لجنة مشتركة بينه ووزارة المالية.
  - تعزيز دور بنك الجزائر في ممارسة الرقابة على البنوك لحمايتها، بإنشاء هيئة مختصة لمعاقبة المخالفين.
  - عصرنة القطاع المصرفي بإدخال نظم دفع جديدة كالبطاقات المغناطيسية وأجهز النقد الإلكتروني.
  - الفصل بين مجلس النقد والقرض ومجلس ادارة بنك الجزائر، حيث كلف هذا الأخير بإدارة البنك، بينما كلف مجلس النقد والقرض بإصدار الأحكام التنظيمية.

ثم جاء الأمر 04/10 في 26/08/2010 ليعدل ويتمم الأمر 11/03 من أجل تكييف المنظومة القانونية مع الأوضاع الاقتصادية وإعطاء صلاحيات واسعة جدا لبنك الجزائر في مجال عمل ومراقبة وسلامة النظام المصرفي وإدارة السياسة النقدية، ولتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات وذلك اثر نقاط الضعف التي عرفها القانون السابق لاسيما في النظام 04/08 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، والنظام رقم 03/09 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، وبذلك فقد أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

ويتلخص أهم ما جاء فيه:

- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛
- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها؛
- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات وأخرى للعائلات ومركزية لعوارض الدفع؛

<sup>1</sup> بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2019، الجزائر ص 158

- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأسئلة ناجحة.

## 2- سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بعد 1986

تبعاً للازمة البترولية في سنة 1986 والاختلالات الداخلية والخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري والصعوبات التي واجهها في الخروج من تبعات الأزمة والناجمة عن تراكمات للسياسات الاقتصادية المتبعة في مختلف المجالات، التي أدت الى هشاشة الاقتصاد، لجأت الجزائر الى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، تجسدت في برامج اصلاح هيكلية شامل، وأخذت سياسة سعر الصرف حيزاً هاماً ضمن برامج الإصلاح، تضمنت عدة تخفيضات لقيمة الدينار لتقريبه من قيمته الحقيقية من جهة، ولعلاج الاختلالات الخارجية خصوصاً عجز ميزان المدفوعات الذي شهد عجزاً طيلة تلك السنوات، إضافة الى تدني مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة، ويمكن ايجاز سياسة الصرف فيما يلي:

### أ- سياسة الصرف ضمن برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989

من أجل النهوض بالاقتصاد ومواجهة الصدمات الخارجية على وجه الخصوص، سطرت الجزائر برنامجاً اقتصادياً ومالي مفصلاً، يهدف الى ضبط الاقتصاد مع التحكم في المجاميع الاقتصادية الكبرى، ولتمويل هذا البرنامج لجأت الى عقد اتفاق سري مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة للحصول على قرض بـ 155.7 مليون حقوق سحب خاصة.<sup>1</sup>

وتضمنت رسالة النية في 28 مارس 1989 مجموعة من الإجراءات ضمن البرنامج المقترح من بينها العمل على تطبيق سياسة صرف مرنة من شأنها تشجيع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، وذلك من خلال مواصلة تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي للدينار المتجه نحو المرونة من طرف السلطة النقدية في الجزائر، والتي تسمح بالوصول إلى التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الرسمي والموازي خلال ثلاث سنوات.

لقد ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في 14/04/1990 في تطبيق إجراءات جديدة في المجال النقدي وسمح بتطبيق سياسة نقدية صارمة كرسست أدوات السوق الحرة، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث اختلالات واختناقات تضخمية حيث بلغ معدل التضخم سنة 1990 نسبة 17.9% وعجز ميزان رؤوس الأموال 1.57 مليار دولار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 252

<sup>2</sup> بن عبد الفتاح دهمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1997، ص: 180

### ب- سياسة الصرف في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991

أبرمت السلطات الجزائرية بتاريخ 1991/06/03 اتفاق تثبيت ثاني مع الصندوق، يمتد الى غاية مارس 1992، تحصل الجزائر بموجبه على شريحة قرض بـ 300 و ح س خ موزعة على أربع أقساط. عرف الدينار الجزائري تخفيضاً معتبراً من نهاية 1990 إلى مارس 1991 فكان أمام الجزائر خيارين اثنين:<sup>1</sup>

• إما أن يعوم الدينار ابتداءً من منتصف شهر أوت 1991 مع العلم أن الجزائر في هذا الميدان تفتقد لأدنى تجربة فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية يؤدي مباشرة إلى تدهور رهيب في قيمة الدينار والى نتائج وخيمة على القطاع الإنتاجي.

• وإما تخفيض الدينار بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية وتسعيرته في السوق الموازية حوالي 25 % وهو ما طبقتة السلطات الجزائرية.

إن خبراء الصندوق عند مراجعتهم للاتفاق طلبوا اتخاذ المزيد من الاجراءات المشددة لعدم جدية النتائج المحققة، لكن الحكومة الجزائرية عجزت عن تطبيق هذه التدابير مما جعلها تحرر رسالة النية مرة ثانية بتاريخ 03 سبتمبر 1991 ركزت فيها على النقاط التالية:<sup>2</sup>

• الانتقال بسعر الدولار من 18.5 دج إلى 22.5 دج؛

• الضغط على النفقات وإعادة تقييم الإيرادات لتحقيق رصيد موازي يميل إلى حدود 4.9 % من الناتج الداخلي الخام؛

• رفع الدعم عن السلع والخدمات بما فيها ذات الاستهلاك الواسع.

إلا أن هذه التدابير لم تعرف التنفيذ بسبب إيقاف المسار الديمقراطي بإلغاء الانتخابات التشريعية في 10 جانفي 1992 والدخول في اختلالات اجتماعية وسياسية خطيرة مما دفع صندوق النقد الدولي إلى توقيف تسديد الدفعة الرابعة من القروض المقدمة.<sup>3</sup>

### ت- سياسة الصرف في إطار برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني 1994

عرفت الجزائر أوضاعاً صعبة خلال الفترة السابقة تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة للجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في أبريل 1994 مدته سنة كاملة، الهدف منه عودة وتيرة النمو وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتخفيض معدلات التضخم. ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الاتفاق اتخذت السلطات جملة اجراءات، تضمنت في مجال سياسة الصرف ما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 254-255

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 256

<sup>3</sup> جعفري عمار، (مرجع سابق)، ص 116

<sup>4</sup> نعمان سعدي، ص 259

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% قصد تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية تطبيقاً لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف وهذا معناه أن تعكس قيمة الدينار الواقع الاقتصادي؛
- الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط حتى يتمكن جميع المتعاملين الذين تتوفر لديهم رؤوس أموال بالعملة المحلية من الحصول على العملة الصعبة ويأتي ذلك من خلال توفير احتياطات صرف كافية؛
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات إذ لا يمكن حسب صندوق النقد الدولي اختيار سعر الصرف وحجم الواردات بصفة مستقلة والا أدى ذلك إلى إحداث اختلالات خطيرة في الاقتصاد ويتوقف الاختيار من بين التوليفات المختلفة لسعر الصرف وحجم الواردات على الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها؛
- إصلاح نظام تسعيرة الدينار الجزائري من خلال اعتماد طريقة جلسات التثبيت.

### ث- سياسة الصرف في إطار برنامج اتفاق القرض الموسع 1995-1998:

ويعتبر برنامج متوسط المدى شرع في تطبيقه ابتداءً من 1995/04/01 الى غاية مارس 1998 قرض بقيمة 1.196.28 مليون وح س خ، يتم تحريرها على أقساط بعد الموافقة على رسالة النية المتضمنة برنامج التصحيح الهيكلي.<sup>1</sup>

حظيت سياسة الصرف بعناية فائقة في إطار هذا البرنامج، إذ أقر هذا الأخير سياسة صرف مرنة تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات وكذا إحلال الواردات؛ من أجل ذلك سطرت السلطة النقدية مسعى يتضمن وضع سوق بينية للعمليات الصعبة ابتداءً من 02 جانفي 1996 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية وإنشاء مكاتب للصرف ليتم التخلي تدريجياً عن نظام الربط لسعر الصرف، ليحل محله نظام التعويم المدار والذي يمكن السلطة النقدية من مواجهة الصدمات الناشئة عن شروط التبادل.

أما فيما يخص قابلية تحويل الدينار، فإنه تقرر استكمال قابلية تحويله في بداية فترة البرنامج أي بين سنتي 1997 و1998 وهي الفترة التي كان من المفروض أن يتم فيها عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتفاوض في مجال الشراكة الأورو متوسطة.<sup>2</sup> واستمرار انخفاض الدينار خلال هذه الفترة من 24.8 دج/دولار في نهاية 1993 إلى 60.7 دج/ دولار نهاية 1998 أي بمقدار 150% من قيمته.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 260

<sup>2</sup> جعفري عمار، (مرجع سابق) ص 121

## خلاصة الفصل

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات منذ نشأته بعد الاستقلال وإصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية، وذلك انطلاقاً من نظام الصرف الثابت، نظراً لأنظمة الصرف السائدة في العالم، حيث تم ربط الدينار الجزائري مباشرة بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، للضرورة الملحة في تلك الفترة، ثم نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 إلى غاية نهاية 1987، حيث أثبت هذا النظام عدم تماثيه مع الظروف السائدة آنذاك والتي تسببت في اختلالات خطيرة التي لم يمكن الخروج منها ومواجهتها بسبب ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري جراء الاختلال الهيكلي الناجم عن سوء تسيير المراحل السابقة.

ثم قدمت السلطات جهوداً حثيثة للخروج من نظام سعر الصرف الثابت ليتماشى مع مراحل التحرير المالي والانفتاح التجاري ودخلت الجزائر في إصلاحات هيكلية، أين تم تبني نظام التسيير الحركي للدينار بسبب الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها انتهاج نظام الصرف العائم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف بين البنوك، وتم ذلك في ظل نظام الرقابة على الصرف.

ساهم تراكم احتياطات الصرف الناجمة عن صادرات المحروقات في إدارة هذه السوق من طرف البنك المركزي والتحكم في قيمة العملة، والتخلص من جزء كبير من المديونية الخارجية التي عانت منها السلطات النقدية طيلة عقد من الزمة، لكن وبعد فترات طويلة من الإصلاحات والبرامج التنموية عادت الاختلالات الخارجية إلى الواجهة.

كشفت القراءة التحليلية لميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة عن وجود اختلالات هيكلية في الجزائر، تمس قطاع الإنتاج وهو ما اتضح من خلال اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على قطاع المحروقات، لذا أثرت الأزمات الخارجية والناجمة عن تدني أسعار المحروقات على مختلف التوازنات، وغرقت الجزائر في المديونية الخارجية مما دفع إلى البحث عن حلول لدى صندوق النقد الدولي، وهو ما عجل للقيام بإصلاحات جذرية.

تبنت الجزائر ما جاء في الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، باتباع مضمون السياسات التي فرضت من طرف الصندوق، والتي من بينها سياسة سعر الصرف للحد من اختلال التوازن الخارجي، إلا أنها وبعد الفوائض المالية المحققة جراء الارتفاع الكبير في عوائد المحروقات بعد سنوات 2000، فأثما لم تستغل هذه الفرصة، للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يطرح السؤال حول جدوى تطبيق سياسات سعر الصرف في ظل الاختلالات الخارجية للعودة لوضع التوازن؟ وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الخامس.

# الفصل الخامس

اختبار أثر سياسة سعر صرف  
على ميزان المدفوعات في الجزائر

خلال 1986-2018



## تمهيد

أشارت معظم الدراسات النظرية لسعر الصرف إلى أهميته ودوره كأداة لدى السلطات النقدية في التحكم وتسيير دواليب الاقتصاد والحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية للبلد، مع ضرورة اختيار نظام الصرف الملائم لحمايته من التقلبات التي قد تنجر عنها آثار وخيمة على الاقتصاد، وأكدت على فعالية عملية تخفيض العملة في تحقيق نتائج إيجابية على رصيد الحساب الجاري في ظل توفر شرط مارشال-لينر.

وبعد دراسة الأساس النظري لموضوع الدراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بسياسة الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات خصوصا والتوازن الخارجي بصفة عامة وذلك على الدول النامية، والتطرق الى الخصائص الهيكلية للدول النامية وانعكاسها على أداء الاقتصاد. كما تطرقنا الى تشخيص حالة الجزائر واسقاط حالتها على واقع الدول النامية، وذلك من خلال تطور أنظمة وسياسات سعر الصرف، وكذا الاختلالات الخارجية والدلالات التي توحى بها خلال تلك الفترة.

قامت الجزائر خلال السنوات السابقة بجملة من الإصلاحات، والتي جاءت عقب الاختلالات الداخلية والخارجية التي شهدتها، حيث كانت تهدف التغييرات في مجال سياسة الصرف الى علاج العجز في ميزان المدفوعات، لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى البحث الجانب التطبيقي وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة الجزائر وهذا بالبحث في أثر التغييرات التي طرأت على تسعيرة الدينار الجزائري في إطار سياسة الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وذلك خلال الفترة 1986-2018.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وسنتطرق في الأول منها إلى البحث في أثر هذه التغييرات من خلال التطرق الى تطور تسعيرة الدينار الجزائري طيلة الفترة 1986-2018 وكيف انتقلت من ثبات قيمة الدينار منذ نشأته بسبب نظام الصرف القائم آنذاك، والى غاية تبني نظام سعر الصرف العائم الموجه وتسعير الدينار في اطار سوق الصرف البيئية. وكذا الى تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة المعنية بالدراسة، وذلك بعد أزمة 1986. ثم لنصل في النهاية الى تعقب أثر تغييرات الدينار الجزائري طيلة هذه المرحلة.

وفي المبحث الثاني سنتطرق فيه الى اختبار دور سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ودراسة العلاقة السببية وتحليل الصدمات خلال نفس الفترة الميمنة أعلاه، للوصول في النهاية الى دور سياسة سعر الصرف في الجزائر في التأثير على ميزان المدفوعات ومنه إمكانية تحقيق التوازن الخارجي.

## المبحث الأول: تغيرات تسعيرة الدينار الجزائري ومدى استجابة ميزان المدفوعات

### المطلب الأول: تطور تسعيرة الدينار الجزائري

#### أولاً: ثبات تسعيرة الدينار الجزائري 1964-1986

بعد تأسيس البنك المركزي للجزائر بموجب القانون رقم: 144/62 في 1962/12/13. وانشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية كعملة وطنية بموجب القانون 111/63 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963، وخروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي بغية منها في حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، تبنت نظام سعر الصرف الثابت الذي كان سائدا آنذاك وفق النظام النقدي الدولي، وحدد سعر تعادل الدينار الجزائري بـ 0.18 غ من الذهب عند تداوله سنة 1964 وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي. وهو ما يعادل واحد فرنك فرنسي، بقي الدينار ثابت على هذه القيمة مقابل الفرنك الفرنسي الى غاية سنة 1969.

جدول رقم (01/5): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي للفترة 1962-1964

السنوات	1962	1963	1964
فرنك فرنسي	ف ف	ف ف	01
دولار أمريكي	4.93	4.93	4.93

المصدر: بنك الجزائر

استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي رغم انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار، الا أنه لم يتبعه في الانخفاض، لكن ذلك أثر على قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات البلدان التي تتعامل معها تجاريا، وبانحياز نظام بروتن وودز واقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وفك ارتباطها بالذهب<sup>1</sup>، أخذت الجزائر بنظام جديد للتسعيرة بداية من 1974، وتم ربط الدينار بسلة من العملات كما تم الاشارة اليه سابقا. حيث تحسب معاملات الترحيح المستعملة على أساس هيكلية جانب النفقات لميزان العمليات الجارية، وتمثل كل عملة من عملات السلة حسب وزنها في جانب النفقات للميزان الجاري (الواردات من السلع والخدمات، الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية، تسديد رأس المال)\*

الجدول رقم (02/5) سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي خلال 1965-1973

السنوات	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الفرنك ف	01	01	01	01	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
الدولار أ	4.93	4.93	4.94	4.94	4.93	4.94	4.94	4.18	4.18

المصدر: بنك الجزائر

<sup>1</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 236

\* لمزيد من الاطلاع على كيفية الحساب راجع في ذلك نعمان سعدي (مرجع سابق) ص 237

### ثانياً: التسيير الحركي لتسعيرة دينار الجزائري 1987-1994

دخل الاقتصاد الجزائري بعد سنة 1986 في أزمة حادة نتيجة انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية ووقع فيما يعرف بالعجز المزدوج الذي تزامن العجز فيه بين الموازنة العامة مع عجز ميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود تطلب، من الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص<sup>1</sup>.

ولعلاج هذه الاختلالات التي أضرت بالاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية بداية من نهاية 1986 وبداية سنة 1987 بتعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، الذي يعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لسعر صرف الدينار التي شرع فيها على مراحل:

#### 1- مرحلة تخفيضات الدينار الجزائري

عرف الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة انزلاقاً تدريجياً ومراقباً، ذلك ابتداء من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991 ويرجع سبب هذا الاجراء الى تدني مستوى احتياطي الصرف نتيجة تراجع مداخيل الصادرات، بالإضافة الى زيادة ثقل خدمة المديونية الخارجية التي بلغت مستويات مرتفعة رغم مساعي السلطات في الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي لم تنجح تحقيق البرامج المسطرة آنذاك.<sup>2</sup> قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بـ 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك في نهاية سبتمبر 1991 وهكذا انتقل من 4.93 دينار للدولار سنة 1987 الى 8.32 دينار للدولار الواحد نهاية 1989، ثم بداية من شهر نوفمبر 1990 وتزامناً مع الاصلاحات تمت عملية الانزلاق في شكل ملحوظ وانتقل من 12.11 دينار للدولار الأمريكي الواحد نهاية 1990، الى 22.5 نهاية 1991، أي انخفاض بنسبة 85.79 بالمائة. ومن خلال الجدول نلاحظ ان الدينار الجزائري استمر في الانخفاض تدريجياً خلال السنوات الأخيرة لهذه الفترة بمتوسط 4% سنوياً الى أن بلغ 23.36 دينار/دولار، في حين أن سعر الصرف الحقيقي ارتفع في تلك الفترة بنسبة 50% نتيجة ارتفاع معدل التضخم بالمقارنة مع الشركاء التجاريين الناتج عن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية، ولم يعكس هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف الوضعية الاقتصادية، مما ساهم في رفع الفارق بين السعر الرسمي للدينار والسعر الموازي الى أربع أضعاف<sup>3</sup>.

جدول رقم (03/5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1987-1994

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
دولار/دينار	4.85	5.91	7.61	8.96	18.5	21.8	23.4	36.05

المصدر: بنك الجزائر

<sup>1</sup> جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير غ م، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ص 101

<sup>2</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص: 198.

<sup>3</sup> كريم الشاشي، وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي - واشنطن، 1998، ص: 114.

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب 40,17% وأقر ذلك مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد.

## 2- مرحلة بداية تحرير الدينار الجزائري

اعتبرت هذه المرحلة كإعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، حيث شهد الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تغييراً تدريجياً وتحولاً فعلياً، وذلك وفق قواعد العرض والطلب وكان هذا بداية من أواخر سنة 1994، أين تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات في أواخر شهر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994.<sup>1</sup>

حسب هذا النظام يتحدد سعر الدينار الجزائري وفق قواعد العرض والطلب، حيث يقوم البنك المركزي في جلسات أسبوعية هدفها تحديد سعر صرف الدينار، بعرض المبلغ المتاح من العملات الأجنبية معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، وذلك بحضور ممثلي البنوك التجارية التي تحت إشرافه، ثم تقوم البنوك التجارية بتقديم طلبات المبالغ المرغوبة، وبالسعر المناسب.

وبذلك يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً عن طريق المناقصة، وبالتالي يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض واستمر العمل بنظام جلسات التثبيت طيلة مرحلة انتقالية، حيث كانت أسبوعية ثم أصبحت يومية، وامتدت إلى غاية شهر ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البنينية.

وبذلك أصبح الدينار الجزائري يتحدد اداريا وفق العرض والطلب الا أن عرض العملات بقي حكرا على البنك المركزي بسبب عدة عوامل تتحكم في حجم عرض العملات أهمها الاحتياطي من العملات الصعبة، وإيرادات الصادرات من المحروقات قبل جلسات الافتتاح، وتسديد الديون الخارجية.

وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يمتد من أبريل 1995 إلى مارس 1998 أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيها وبشكل حر يوميا بين بنك الجزائر وجميع البنوك التجارية بالإضافة إلى المؤسسات المالية من أجل عملية بيع وشراء للعملات القابلة للتحويل.<sup>2</sup> واعتبر فيها بمثابة اعلان عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار وذلك في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك نطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02.

<sup>1</sup> عبد الوهاب زنقيه، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، رسالة ماجستير غ م، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015،

ص 34

<sup>2</sup> نعمان سعدي، (مرجع سابق)، ص 242

جدول رقم (04/5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي 1995-1999

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار أمر	52.03	54.7	57.7	60.4	69

المصدر: بنك الجزائر

وبذلك فإن تسعيرة الدينار الجزائري أصبحت تتم في إطار سوق الصرف البيئية عن طريق العرض والطلب باعتبار البنك المركزي العارض الوحيد للعمليات الخارجية، وشهد الدينار خلال هذه المرحلة تدهورا أين بلغ 69 دينار للدولار الواحد.

### ثالثا: تسعيرة الدينار الجزائري الحديثة

تندرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة في الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر صرف، وتسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف، من خلال العرض والطلب في السوق، والذي يعتمد تحديده على بعض المؤشرات كرصيد ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية وتطورات سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا أو غير مباشر<sup>1</sup>.

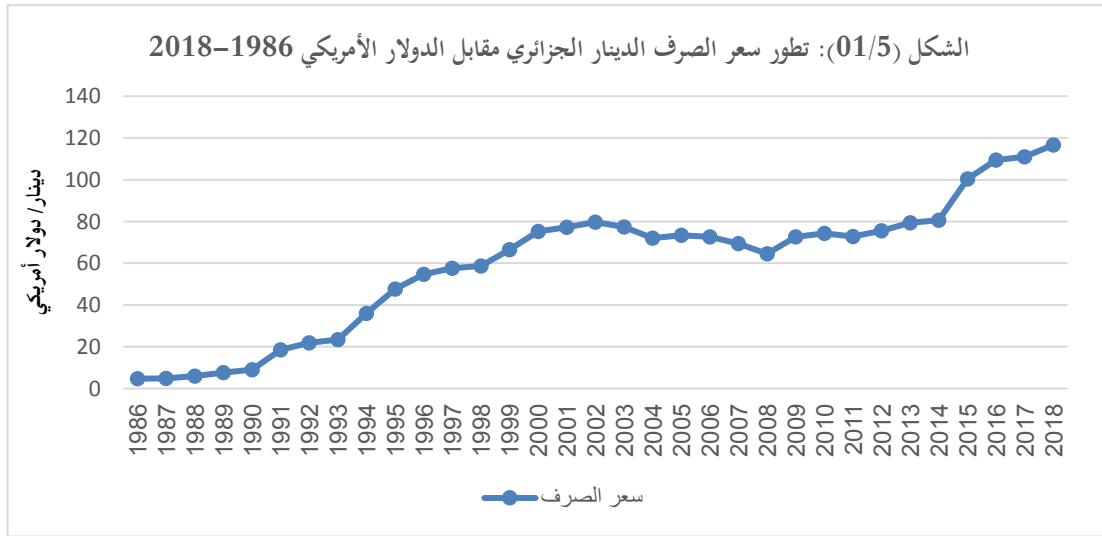
تهدف سياسة الصرف ضمن هذا الإطار إلى استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري في الأجل الطويل عند قيمته التوازنية المحددة وفق أساسيات الاقتصاد الوطني الذي يعتبر مؤشرا للتنافسية يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع أهم المتعاملين التجاريين.

يتم في هذا النظام التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية من طرف السلطات بالجزائر والتي تمثل عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين، وتحدد في سوق الصرف ما بين المصارف وفق آليات السوق. كما يتدخل بنك الجزائر في السوق للسهر على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن المتوسط لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

ساهم تراكم احتياطي الصرف خلال السنوات الماضية في قدرة السلطات النقدية على تسيير وإدارة سعر الصرف والقيام بدور مهم على مستوى السوق البيئية نتيجة التطور المهم على مستوى الحساب الجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة.

حيث شهد الدينار الجزائري خلال سنوات التسعينات بعد بداية العمل بسوق الصرف البيئية، تراجعاً في قيمته مقابل الدولار الأمريكي، بداية من سنة 1995 وإلى غاية سنة 1999 بأكثر من 40 بالمائة، واستمر هذا التدهور تدريجياً خلال سنتي 2000 و2001، ونظراً لاستمرار هذا التدهور سنة 2002، وبسبب ارتفاع الأورو أمام الدولار الأمريكي عملت السلطات في الجزائر على التدخل في سوق الصرف سنة 2003 من أجل إرجاع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه المسجل في نهاية 2002<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> روبا دوتا غوبتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى وبأي سرعة؟ قضايا اقتصادية 38، صندوق النقد الدولي، 2006، ص 4  
<sup>2</sup> سماعلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 21، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص 170.



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

وبفضل احتياطات الصرف الناجمة عن التطور في فائض الميزان التجاري الناجم عن صادرات المحروقات خلال السنوات 2003 إلى غاية 2008 أين بلغ رصيد الميزان التجاري ما مقداره 40.6 مليار دولار، تمكنت السلطات النقدية للجزائر من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمايته من الصدمات والتقلبات الخارجية، وعرف خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسبة 17,67 بالمائة، متأثرا بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، كتحسن الدولار مقابل الأورو، وكذا بنسب التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر حيث بلغ سنة 2008 قيمة 64.56 دينار للدولار الأمريكي الواحد مقابل 79.68 دينار للدولار سنة 2003.

إلا أنه واثرا الصدمة الخارجية التي تلقاها الاقتصاد الوطني سنة 2009 وبلغ فيها رصيد الميزان التجاري 7.79 مليار دولار عرفت العملة الجزائرية في هذه السنة تراجعاً نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي ظل بيئة يطبعها تذبذب شديد للدولار مقابل الأورو، عرف الدينار الجزائري تذبذبا خلال هذه المرحلة وفقد 12 بالمائة من قيمته، وبلغ قيمة 72.63 دينار للدولار، عمل خلالها بنك الجزائر على تصحيح سعر التعادل، واستمر الحال على ما هو عليه سنة 2010، إلا أن مرونة سعر صرف الدينار تعد عنصرا مهما في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر ولم تشكل عائقا أمام الناشطون في مجال التجارة الخارجية.<sup>1</sup>

وعملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف، وكذا تمديد أجل استرداد الإيرادات الصادرات خارج المحروقات وفق نظام صادر عن مجلس النقد والقرض<sup>2</sup>، ليشهد سعر الصرف خلال هذه السنة تحسنا بنسبة 2 بالمائة، واعتبرت

<sup>1</sup> عبد الوهاب زقيلة، (مرجع سابق) ص 50

<sup>2</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. طبع في نوفمبر 2014

هذه السنة الأفضل بعد الأزمة من حيث عائدات الصادرات، والتي جاءت نتيجة لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبلغ خلالها الدينار 72.85 دينار للدولار.

وما يمكن الإشارة إليه من خلال تدخلات البنك المركزي في السوق الرسمية هو تأثير سعر الصرف الاسمي بعمق بفضل هذه التدخلات، ما مكنه من إجراء التعديل الدوري لبلوغ أهداف سعر الصرف الحقيقي، ويرجع ذلك إلى احتياطي الصرف الذي كانت تمتلكه هذه السلطات بسبب استحوادها على معظم الصفقات التي تتم في سوق الصرف، وذلك بناء على التأثير الذي يضم ثلاثة عوامل مهمة:<sup>1</sup>

- الصادرات الطاقوية تمثل أكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات؛
- بموجب القوانين فإن مداخيل العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن تحول إجبارياً إلى الدينار بواسطة بنك الجزائر، وهذا في إطار العمليات التي يقوم بها البنك خارج سوق ما بين البنوك؛
- تخضع تحويلات رؤوس الأموال إلى الرقابة الصارمة.

وبعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية التي شهدتها العالم الذي مر بمرحلة انتقالية بعد الأزمة، مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي زادت حدتها بداية عام 2012، امتدت هذه التحركات مؤثرة على الاقتصاديات الناشئة والنامية، دفعت بالسلطات النقدية بالجزائر إلى القيام بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار الجزائري سنة 2013 وبطريقة غير معلنة مسبقاً لتلافي آثار هذه التحركات، تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم، حيث تم تخفيض الدينار بنسبة قدرت بـ 9 بالمائة مقابل اليورو و 4 بالمائة مقابل الدولار، وبلغ فيها الدينار قيمة 79.38 دينار للدولار، والتي رأى فيها بعض الخبراء أنها جاءت متأخرة حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرفت الجزائر ارتفاع في معدل التضخم آنذاك بـ 9 بالمائة بسبب ارتفاع الأجور والزيادات التي تقررت وبآثار رجعية، بينما لم يتعد نسبة 2,6 و 2 بالمائة في أوروبا وأمريكا على التوالي، أما في سنة 2013 فسجل معدل التضخم 5,3 بالجزائر و 1,1 و 1,2 بأوروبا وأمريكا في نفس الشهر.

ولذلك ينصح بأنه من مصلحة الجزائر توجيه معاملاتهما التجارية مع الخارج نحو مناطق الدفع بالدولار وذلك بسبب ارتباط أسعار المحروقات وتحديدتها بهذه العملة، وان حوالي 70 بالمائة من الواردات تدفع بالأورو وهو ما ترتب عنه خسارة صرف بسبب انخفاض الدولار أمام اليورو، وتفقد الجزائر بذلك جزء من قوتها الشرائية.

واستمر سنة 2014 الدينار في التراجع وفقد خلالها ما قيمته 10,58 بالمائة من قيمته الاسمية مقارنة بسنة 2011، ما تطلب تدخلات ديناميكية لبنك الجزائر في سوق ما بين البنوك ومتابعة يومية لتطور سعر الدينار للحفاظ على مستواه التوازني وبلغ الدينار خلال هذه السنة قيمة 80.56 دينار للدولار.

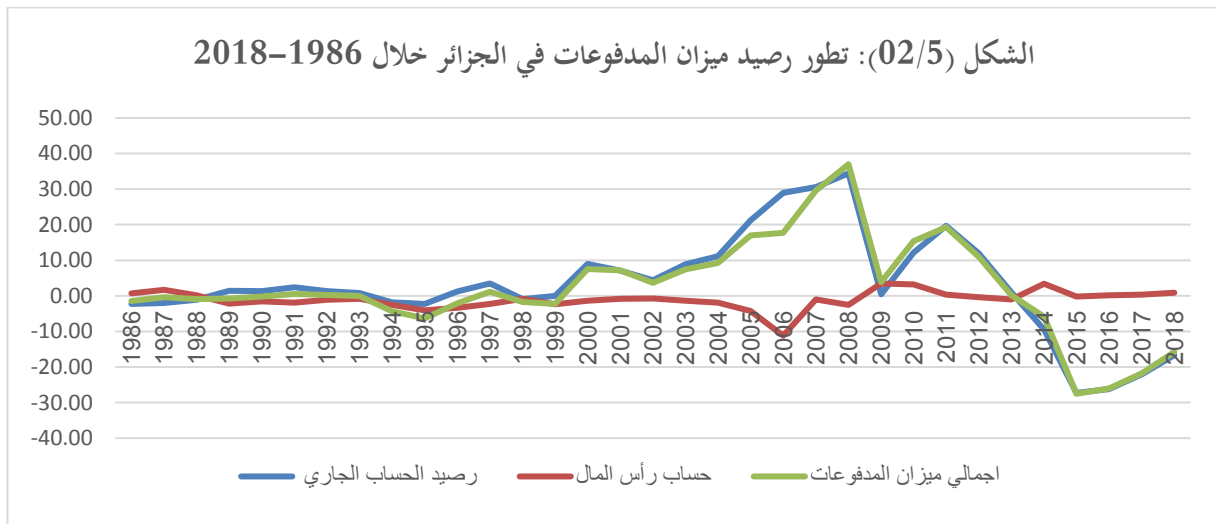
<sup>1</sup> سماعلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر (مرجع سابق)، ص 170

عرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار حاد ومفاجئ لأسعار البترول حيث انخفض سعر برميل النفط من 100.2 دولار في شهر جوان من نفس السنة ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ثم 45 دولار للبرميل سنة 2016 أثرت هذه التغيرات المفاجئة التي عرفها سوق النفط العالمي على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، حيث نتج عن هذا الانخفاض تراجع كبير في حصيلة الصادرات، وتراجعت بذلك احتياطات الصرف من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 114.13 مليار دولار سنة 2016 أي بانخفاض قدره 36.21 بالمائة، وبلغت قيمة الدينار خلال هذه السنة 109.47 دينار للدولار الأمريكي الواحد. في 2017، أدى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار 12.3 بالمائة ومقابل عملات البلدان المتقدمة والناشئة (الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر)، إلى نفس اتجاه تطور سعر صرف الأورو مقابل الدينار واستمر سعر الصرف في التراجع والى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2018 أين بلغ 116.62 دينار للدولار الواحد، وتراجع بحوالي 50 بالمائة من قيمته الاسمية مقارنة بسنة 2014، ما تطلب تدخلات ديناميكية لبنك الجزائر في سوق ما بين البنوك ومتابعة يومية لتطور سعر الدينار للحفاظ على مستواه التوازني

### المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1986-2018

بعد تحليل ودراسة مختلف مكونات ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1986-2018 يمكن التطرق لرصيد ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة والذي يعتبر مجموع أرصدة تلك الحسابات المكونة له والمثلة في الحساب الجاري وحساب رأس المال.

يمثل الشكل التالي تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-2018



المصدر: بناء على معطيات الملحق (12) باستعمال Excel

من خلال الشكل أعلاه أن ميزان المدفوعات يسير تباعا لتغير رصيد الحساب الجاري للجزائر، طوال السنوات المحددة، حيث نلاحظ أنه يمكن تقسيم المراحل التي مر بها رصيد ميزان المدفوعات الى ثلاث مراحل كما يلي:



- 1986-1999: كانت هذه المرحلة التي قامت فيها الجزائر بعدة إصلاحات تهدف الى تخفيف آثار الأزمة التي أدت الى الاختلالات، وعرف فيها رصيد ميزان المدفوعات تذبذبا بين الفائض والعجز الطفيف واستقر حول متوسط عجز بمقدار 1.33 مليار دولار، وسجل أدنى رصيد له في هذه المرحلة سنة 1995 بعجز يقدر بـ 6.33 مليار دولار وأفضل فائض سنة 1997 قدر بـ 1.16 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك الى تحقيق الميزان التجاري لمستويات ضعيفة جدا خلال هذه السنوات نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.
- 2000-2008: حقق ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات فائض متنامي ومعتبر بلغ ذروته سنة 2008 بسبب الفائض الكبير الذي حققه الميزان التجاري في هذه السنوات حيث بلغ 78 مليار دولار سنة 2008 وقفز بذلك ميزان المدفوعات من رصيد يقدر بـ 7.49 مليار دولار سنة 2000 الى رصيد بمقدار 36.99 مليار دولار، هذه الفوائض نجمت عن الارتفاع الكبير الذي عرفه سعر البترول خلال هذه المرحلة حيث بلغ 94.4 دولار للبرميل آنذاك مقابل 27.6 دولار للبرميل سنة 2000. تمكنت خلالها الجزائر من تحقيق احتياطي صرف هام قدر بـ 143 مليار دولار ساعد كثير السلطات النقدية على التحكم فيما بعد في الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري.
- 2009-2018: شهد رصيد ميزان المدفوعات في هذه المرحلة تراجعا حادا في السنة الأولى التي أعقبت الأزمة المالية العالمية محققا رصيدا يقدر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009 مقابل 36.99 مليار دولار سنة 2008. ما يعادل تراجع بنسبة 89.50 بالمائة، مما يدل على الارتباط الوثيق لرصيد ميزان المدفوعات بصادرات المحروقات، والضعف الكبير في هيكل الإنتاج للجزائر، بسبب عدم وتنوع الصادرات. عاد ميزان المدفوعات ليتحسن بعد هذا التدهور الرهيب سنتي 2010 و2011 أين حقق رصيد بقيمة 19.34 مليار دولار، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث تراجع مرة أخرى تراجعا حادا ودخل في عجز لأول مرة بعد ستة عشر (16) سنة مضت، ثم بلغ أدنى مستوياته على الإطلاق سنة 2015 وحقق بذلك عجز قدر بـ 27.52 مليار دولار نتيجة تدني صادرات المحروقات مع تنامي مفرط في الواردات خلال هذه السنوات، ثم عرف هذا العجز تحسنا في السنوات الموالية أين بلغ العجز في سنة 2018 قيمة 15.81 مليار دولار، وجاء هذا التحسن نتيجة ضبط الواردات والحد من التنامي المفرط لها مع التحسن الطفيف في صادرات المحروقات خلال هذه السنة.

### المطلب الثالث: تغيرات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب الى أثر التغيرات التي طرأت على العملة الوطنية الدينار الجزائري على وضعية ورصيد ميزان المدفوعات، وهذا من خلال تطور سعر الصرف بالمقارنة مع التغير الحاصل على ميزان المدفوعات لمحاولة استنتاج العلاقة التي تربط بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد ميزان المدفوعات ومدى تأثيره. قبل الخوض في الأثر على ميزان المدفوعات نتطرق الى بعض النتائج المحققة جراء تطبيق سياسة الصرف (تخفيض قيمة العملة) في الجزائر خلال الفترة التي أعقبت الاصلاحات، والتي جاءت ضمن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والرامية الى الحد من الاختلالات، نذكر منها:<sup>1</sup>

1- رغم التخفيضات المتتالية لم يحقق اتفاق الاستعداد الائتماني 1989 و 1991 نتائج إيجابية على مستوى ميزان المدفوعات بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية آنذاك رغم التحسن في الناتج الداخلي الخام، حيث عرف حساب رؤوس الأموال عجز بلغ 0.44 مليار دولار، وبلغ مستوى التضخم سنة 1990 نسبة 17.2% وانخفض مستوى النشاط الاقتصادي ليلغ 2.4% وتدهور الاستهلاك الإجمالي 5%. وكانت بعض الإجراءات المتخذة منافية لشروط الصندوق مما دفعه الى تجميد القسط الرابع لاتفاق 1991 المقدر بـ 75 مليون وحدة حساب خاصة.

2- لقد مكن اتفاق الاستقرار الاقتصادي 1994 بعض النتائج ساهمت بإيقاف التدهور الاقتصادي نتيجة الالتزام بالإجراءات الواردة فيه وتم تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في أبريل 1994 بنسبة 50%، الذي انتقل من 24 إلى 26 دينار للدولار الأمريكي الواحد وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية، ثم تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994 وصل الى 41 دينار/دولار

لقد كانت النتائج المحققة بموجب تدابير هذا الاتفاق مقبولة على مستوى بعض المتغيرات، كالتضخم والتوازن الخارجي ومعدل نمو الائتمان ومستوى تحرير الأسعار، في حين شوهد تعثر مستوى النمو الاقتصادي والمالية العمومية.<sup>2</sup> نذكر منها ما يلي:

- توفير احتياطي صرف قدره 2.6 مليار دولار أي ما يعادل 2.86 شهر من الواردات من السلع والخدمات مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993 وهو ما يمثل 1.83 شهر من الواردات؛
- بفضل التمويلات الاستثنائية الكبيرة التي عززت رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن النسبي لسوق الصرف، ومن بين هذه التمويلات نذكر على الخصوص 5.3 مليار دولار التي وفرتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية، وانتقلت بذلك نسبة خدمة هذه الديون إلى 47% من

<sup>1</sup> نعمان سيدي، (مرجع سابق)، ص 253

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والارتقاء للنفط، مرجع سابق، ص 23

الصادرات مقابل 94% قبل إعادة الجدولة، وكذا تمويلات الدعم الموجهة لميزان المدفوعات منها واحد مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

- وصل معدل التضخم إلى 29% في حين كان المعدل المتوقع حسب البرنامج 38% أي أن هناك تحكم محسوس في مستوى الضغوط التضخمية.

3- أفضى اتفاق القرض الموسع للفترة 1995-1998 إلى إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ولندن سمح بتخفيف الضغوط على التمويلات الخارجية، إضافة إلى تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة في إطار سياسة نقدية صارمة، وحقت النتائج التالية:

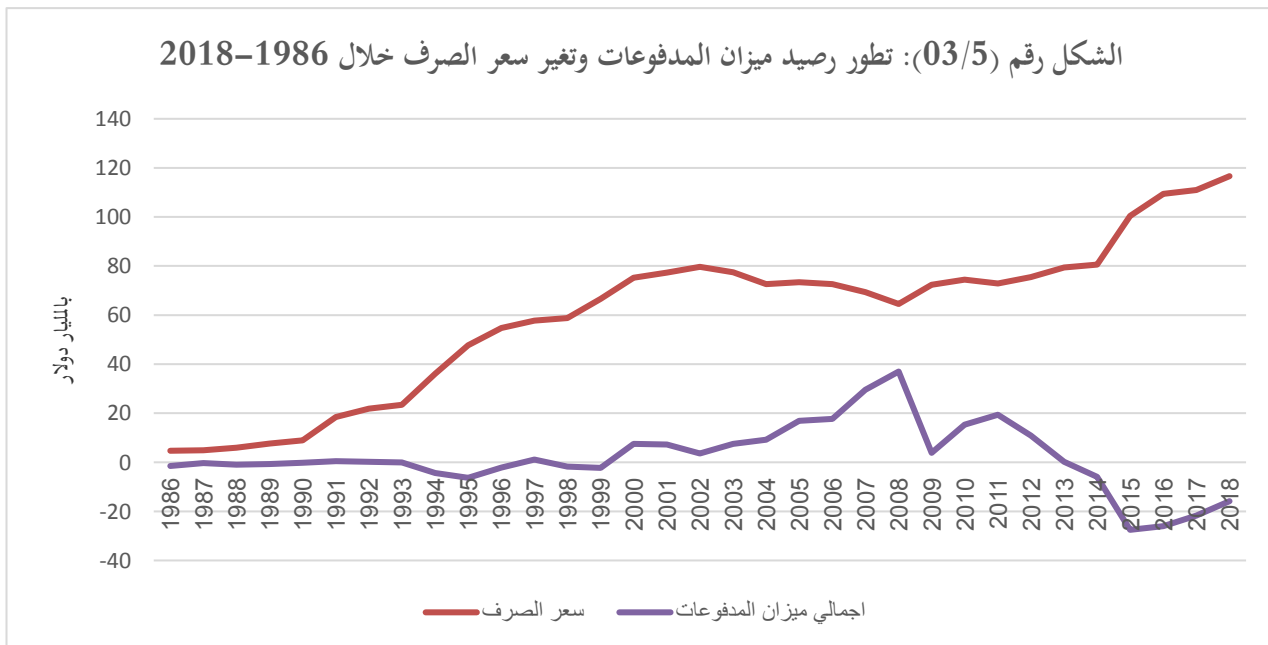
- تحكّم في معدلات التضخم حيث انخفض من 39% سنة 1994 إلى 15% أواخر 1995 بفضل تخفيض قيمة الدينار الذي وصل إلى 54.749 دينار سنة 1996.

- ارتفاع احتياطي الصرف، حيث بلغت احتياطات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 قيمة 8.05 مليار دولار مقابل 2.5 و 2.11 مليار دولار سنتي 1996 و 1995 على التوالي.

- نمو معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي، بحيث بلغ سنة 1996 نسبة 4.3% بعدما كان 1% سنة 1994

يشير الشكل رقم (03/5) أسفله إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وتطور

رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة بين 1986 وهي سنة بداية الأزمة البترولية، إلى غاية سنة 2018.



المصدر: بناء على معطيات الملحق 12 باستعمال Excel

حسب النظريات الاقتصادية فإن الأثر المرجو من الرقابة على الصرف و عملية تخفيض قيمة العملة هو تحسن رصيد ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وانخفاض الواردات في ظل ظروف نجاحتها، لكن وباتباع الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار ضمن برامج الإصلاح، وادارته في سوق الصرف في إطار نظام الصرف العائم المدار والموجه. وهذا سعيا منها الى تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية والحد من الاختلالات الداخلية والخارجية التي حدثت في تلك المرحلة، فهل حققت الأهداف المسطرة خصوصا فيما يتعلق بالتوازن الخارجي؟ سنحاول ضمن هذا المطلب البحث في الآثار المحققة على ميزان المدفوعات طيلة الفترة الموضحة أعلاه.

شهد الدينار الجزائري تخفيضات متتالية بداية من سنة 1987 انزلاق تدريجي عرف تسارعا سنة 1991 بتخفيض يقدر بـ 22 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي والذي كان يهدف الى محاولة تقرب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي وجعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية. ثم استمر في الانخفاض الى غاية 1994 أين تم تخفيض رسمي بنسبة 40 بالمائة ليصل الى 36 دينار للدولار. واستمر الانخفاض وذلك في إطار جلسات التثبيت ثم سوق الصرف البيئية سنة 1996 والى غاية سنة 2002 أين بدأ يشهد تحسنا استمر الى سنة 2008 التي عرف فيها العالم أزمة مالية ليتراجع من جديد تدريجيا حتى سنى 2014 ليشهد تدهور كبير في قيمته بلغ في نهاية الفترة سنة 2018 قيمة 116.62 دينار للدولار الواحد.

في حين نلاحظ أن ميزان المدفوعات كما سبق وأشرنا أنه مر بمراحل:

#### - خلال 1986-1999:

سجل ميزان المدفوعات في هذه المرحلة عدة تغيرات، حيث عرف تطور طفيفا في بداية المرحلة وحقق تحسن في العجز المحقق منذ بداية 1986 الى غاية 1990 انخفض من عجز بـ 1.49 الى عجز بـ 0.22 مليار دولار، ثم خلال هذه المرحلة انزلاق تدريجي للدينار وتحسن الميزان التجاري سنة 1990 حيث بلغ 3.11 مليار دولار حيث ساعد على ذلك تحسن إيرادات المحروقات على الرغم من أن حساب رأس المال سجل عجز هو الآخر.

حقق ميزان المدفوعات فائض طفيف سنتي 1991 و1992 ثم تراجع ليحقق عجزا استمر الى غاية سنة 1995 وقدر في هذه السنة الأخيرة بـ 6.33 مليار دولار كأدنى مستوى له في هذه المرحلة. وذلك على الرغم من تخفيض الدينار بنسبة 40 بالمائة في هذه المرحلة، حيث عرفت الصادرات الاجمالية انخفاضا كبيرا بلغ 8.5 مليار دولار، وبلغت الصادرات خارج المحروقات 300 مليون دولار سنة 1994 مقابل 500 سنة 1993 وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في السوق، بالإضافة الى الجفاف الذي شهدته الجزائر خلال سنوات 1993-1994 وارتفاع نسبة التضخم الى 39%، حيث كما سبق وأشرنا الى أن السلطات لم تلتزم بشروط الاتفاق مع الصندوق سنة 1991 مما جعله يجمد القسط الرابع للاتفاق بقيمة 75 مليون و ح س خ. وبذلك لم يتحقق الأثر المرجو من التخفيض.

بعد توقيع اتفاق التمويل الموسع، الذي من بين أهدافه ضبط سلوك ميزان المدفوعات من خلال التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري، الذي تحصلت بموجبه الجزائر على قرض، عاد ليتحسن رصيد ميزان المدفوعات لسنتين فقط 1996-1997، ساعد في ذلك الارتفاع المحسوس لسعر النفط في رفع عائدات الصادرات بالإضافة الى الظروف الملائمة الأخرى كتحرير التجارة الخارجية وإقرار سياسة صرف مرنة، نشير الى أن الصادرات خارج المحروقات عرفت في هذه المرحلة تحسنا طفيف بنسبة 89.29 بالمائة مقارنة بسنة 1994 ساعدت الظروف المناخية في تحسين مستوى الإنتاج الزراعي. ومن خلال هذه النتائج المحققة في هذه السنوات يبدو أنه يوجد أثر للتخفيض على الأقل على الصادرات، ولو أنها ضعيفة جدا مقارنة بقطاع المحروقات.

ثم تراجع رصيد ميزان المدفوعات من جديد سنتي 1998-1999 جراء تدي أسعار النفط الناجم عن الأزمة المالية آنذاك

#### - خلال 2000-2008:

عرف الدينار الجزائري انخفاضا متتالي خلال سنة 2000 استمر الى غاية سنة 2002 (من 75.25 الى 79.68 دينار للدولار)، وعرف الدينار تغيرات بين التحسن والتدهور بسبب تدخلات البنك المركزي في السوق. لكن التذبذبات التي عرفها الدولار في السوق بظهور الأورو كعملة قوية أربكت القائمين على السلطات النقدية في إدارة احتياطي الصرف وحماية العملة الجزائرية من التقلبات الخارجية. وشهد ميزان المدفوعات تراجعا في بداية هذه الألفية الثالثة استمر لمدة ثلاث سنوات، وذلك بسبب تراجع في الصادرات الناجم عن تراجع سعر النفط، لكن الصادرات خارج المحروقات عرفت تحسنا طفيفا من 560 الى 610 مليون دولار، بينما شهدت الواردات هي الأخرى ارتفاع خلال هذه الفترة من 9.35 الى 12.01 مليار دولار سنة 2002. ولا يبدو أن للانخفاض تأثير ايجابي على الميزان التجاري. شهد ميزان المدفوعات تطورا هاما خلال سنوات 2003 الى غاية 2008 ويرجع ذلك الى أن الصادرات الجزائرية عرفت كذلك منحى تصاعدياً خاصة ما يتعلق بصادرات المحروقات، ويرجع السبب في ذلك ارتفاع سعار النفط في السوق العالمية، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق عائدات هامة خلال هذه المرحلة وتكوين احتياطي صرف هام جداً. مكنها من التسديد المسبق للديون الخارجية.

كما ساهم في ذلك تحسن رصيد صافي تدفقات الاستثمار بعد سنة 2004 الى غاية سنة 2010 الذي شهد أيضا ارتفاعا محسوسا عدى سنة 2007 عملت الجزائر في هذه المرحلة على تضمين آليات جديدة في السياسات الاقتصادية المنتهجة لتطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009 ثم بعد ذلك برنامج دعم الاستثمار العمومي 2010-2014.

في حين أن الصادرات خارج المحروقات بقت على حالها تراوح مكانها دون تحقيق تطور يذكر بلغت أفضل مستوياتها في هذه المرحلة سنة 2008 بقيمة 1.4 مليار دولار. ومن جهة أخرى نلاحظ أن

الواردات وبعد الاستقرار النسبي سنتي 2000-2001، عرفت منحى تصاعدي كبير جدا من 12.01 سنة 2002 الى 37.99 مليار دولار سنة 2008.

كما نلاحظ أن الدينار الجزائري شهد تحسنا بداية من سنة 2005 الى غاية سنة 2008 من 73.35 الى 64.56 دينار للدولار 2008. وما ساعد على ذلك تراكم احتياطي الصرف خلال هذه المرحلة مكن السلطات النقدية للجزائر من تعزيز دورها في تسييره وحمايته من الصدمات الخارجية، وعرف خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسبة 17,67 بالمائة، متأثرا بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية. بالتالي لا يمكننا الحكم على أثر سعر الصرف خلال هذه المرحلة خصوصا بالنظر الى الميزان التجاري.

#### - خلال 2009-2018

إثر الصدمة الخارجية التي تلقاها الاقتصاد الوطني سنة 2009 والناجمة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وفي ظل بيئة يطبعها تذبذب شديد للدولار مقابل الأورو، عرف الدينار الجزائري تذبذبا خلال هذه المرحلة وفقد 12 بالمائة من قيمته، وتراجع من 64.56 سنة 2008 الى 80.56 دينار للدولار سنة 2014

شهد ميزان المدفوعات في بداية هذه المرحلة تراجعا حادا سنة 2009 نجم عن تراجع مداخيل المحروقات بسبب تدني سعر النفط بنسبة 35.38 بالمائة وبلغ سعره هذه السنة قيمة 61 دولار للبرميل مقابل 94.4 سنة 2008. هذا في ظل تحسن رصيد صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال اجمالا، الا أن مساهمته الضعيفة في تكوين رصيد ميزان المدفوعات حجبت أثر هذا التحسن.

وعملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف، وكذا تمديد أجل استرداد إيرادات الصادرات خارج المحروقات وفق نظام صادر عن مجلس النقد والقرض وعرفت هذه السنة تحسنا في حجم الصادرات خارج المحروقات مع تحسن كبير في حجم صادرات المحروقات بسبب ارتفاع سعر برميل النفط من 77.4 سنة 2010 الى 107.5 سنة 2011.

لم يستمر تحسن رصيد ميزان المدفوعات وتراجع بداية من 2012 الى أن حقق عجز سنة 2015 بمقدار 27.52 مليار دولار كأدنى مستوى له على الاطلاق. حيث شهدت الصادرات تراجعا كبيرا في هذه المرحلة خصوصا صادرا المحروقات وهو ما تسبب في هذا التدهور في رصيد ميزان المدفوعات وزادت الواردات من حدة هذا العجز. رغم أن الصادرات خارج المحروقات حافظت على نفس المستوى الا أن الحجم الضعيف جدا لم يسمح بتأثيرها على ميزان المدفوعات.

عرف هذا العجز في ميزان المدفوعات تحسنا بداية من سنة 2016 الى أن حقق عجز بـ 15.81 مليار دولار سنة 2018 بسبب تحسن في الصادرات النفطية بسبب الأسعار وغير النفطية تزامنا مع تراجع

الواردات تراجعاً ملحوظاً بعد سنة 2014 التي استقرت في حدود 49 مليار دولار سنوات 2016، 2017 و 2018 نهاية فترة الدراسة. وشهدت هذه المرحلة انخفاض لقيمة الدينار الجزائري من 80.56 سنة 2014 إلى 116.62 دينار للدولار الواحد وهو أدنى مستوى له طوال فترة الدراسة أي بقيمة سنة 2018. وتبدو هذه استجابة طفيفة للواردات والصادرات لانخفاض سعر الصرف.

يفترض نظرياً أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسن في رصيد ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بالارتفاع في حجم الصادرات وانخفاض في الواردات وذلك بزيادة القدرة التنافسية للسلع في السوق الخارجي عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للخارج. كما يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الخارجية إلى الداخل والحد من هروب رؤوس الأموال.

ومن خلال من خلال هذه المعالجة الوصفية التي تمحورت حول هذه التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والتطورات التي شهدتها رصيد ميزان المدفوعات للجزائر طيلة هذه الفترة 1986-2018 يمكن أن نخلص إلى بعض النقاط المتعلقة بتأثير الدينار على ميزان المدفوعات.

- سجل ميزان المدفوعات عدة تطورات طيلة الفترة المدروسة لم تكن ناتجة عن تغير سعر الصرف الدينار الجزائري، بل حدثت لعوامل أخرى غيره، فبعض الحسابات سجلت عجز طيلة الفترة المدروسة.
- يبدو أن التخفيض له أثر طفيف على بعض مكونات ميزان المدفوعات، وفي حالات خاصة فقط عند توفر بعض الظروف، وظهر ذلك في بعض المتغيرات، وبالتحديد بعيداً عن المحروقات التي تتغير بعوامل خارجية. وما ساهم في حجب هذا الأثر؛ اتساع الفجوة بين حجم عوائد المحروقات والعوامل الأخرى.
- ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للطلب الخارجي أهم عوامل ضعف تأثير سياسة سعر الصرف في الجزائر، وهو ما ينبئ باختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى التنامي المفرط للواردات الذي لم يغير من مستوى الإنتاج ولا يتأثر بسياسة الصرف، مما ساهم في تسرب عكسي للعملة الصعبة عن طريق استيراد سلع استهلاكية لا تدعم الاقتصاد أو تهريب العملة بتضخيم الفواتير بسبب الفساد.
- تدفقات الاستثمار إلى الجزائر خلال المرحلة المدروسة لا تتأثر بتغير سعر الصرف بل لها علاقة بعوامل أخرى تتعلق بجاذبية الاستثمار والبيئة الملائمة له على مختلف مجالاتها.
- جانب هام من التحويلات لا يتأثر بمستوى سعر صرف العملة، خاصة ما يتعلق بتحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن أو المساعدات التي تأتي من الدول الأخرى.
- ان ارتفاع صادرات المحروقات عامل مهم وإيجابي بالنسبة للاقتصاد الجزائري يساهم لا محالة في تراكم احتياطي الصرف، الذي يمكن استغلاله في شتى المجالات، أما العامل السلبي هو الضعف الهيكلي للقطاعات خارج المحروقات والتي لا بد من انعاشها في الجزائر.

## المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

تعتبر الدراسة القياسية عن تكامل النظرية الاقتصادية مع التقنيات الكمية بهدف تحليل الظواهر الاقتصادية ومحاولة نمذجة تطوراتها الزمنية من أجل القدرة على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وهذا بغرض المساعدة في رسم سياسات اقتصادية سليمة. وتنطلق هذه الدراسة من تحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر بالغة الأهمية من أجل الوصول إلى نمذجة سليمة ودقيقة للظاهرة المدروسة، وبالتالي رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة. وتعرف السلسلة الزمنية بأنها: مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، المأخوذة والمسجلة رقمياً خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن، حيث كل قيمة حد  $(Y_t)$  من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة<sup>1</sup>. كما تعرف رياضياً بأنها: متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفه ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات، تتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والأخر الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: أدبيات نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

#### أولاً: عموميات نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR:

**1 تعريف:** يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Régressive) (VAR) أحد أشكال النماذج متعددة المتغيرات، ويستخدم لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكمية<sup>3</sup>، ويعتبر Sims أول من قام باقتراح هذا النموذج في عام 1981، حيث كان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة<sup>4</sup>. انتقد Sims قرار التمييز بين المتغيرات، وحسب رأيه إذا كان هناك آنية بين عدد من المتغيرات اذ يجب ان تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة، بمعنى آخر يجب ان لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناء على ذلك عند نبذ هذا الفصل، جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود الى بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR. يقترح Sims في نموده معامل المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها<sup>5</sup>. والنموذج العام الذي اقترحه هو نموذج (VAR) الذي يمكن كتابته بالشكل:

<sup>1</sup> مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 27

<sup>2</sup> مصطفى سعيد فهد، محمد عبد الحسين غانم، استخدام طريقة بوكس-جينكز للتنبؤ والاحمال للفترة 2008-2014، بحث اقتصادي مقدم إلى مجلس المعلوماتية، قسم الإحصاء والمعلوماتية، كلية علوم الحاسوب والرياضيات، جامعة القادسية، العراق، 2015، ص 5

<sup>3</sup> قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي var لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو السكاني في السودان للفترة 1960-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19 (02)، جامعة طيبة-المملكة العربية السعودية، ص 128

<sup>4</sup> Sims C. A. (1981) "Macroeconomics and Reality". Econometrica, n48: pp 1-48

<sup>5</sup> عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج var في التنبؤ دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني 2012، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 339



$$\Phi(B)Y_t = \varepsilon_t$$

حيث:

-  $Y_t$ : سياق عشوائي ذو  $n$  بعد، مستقر من المرتبة الثانية

-  $\Phi(B)$ : كثير حدود مصفوفي من الدرجة  $p$  بمعامل الإبطاء الزمني  $B$

يكتب كما يأتي:  $\Phi(B) = \phi_0 - B\phi_1 - B^2\phi_2 - \dots - B^p\phi_p$

$\phi_0$ : مصفوفة أحادية من المرتبة  $n$

-  $\varepsilon_t$ : سياق الضجة البيضاء ذو  $n$  بعد، مصفوفة تغيراته هي  $\Omega$ . ويفسر بأنه تجديد للسياق العشوائي  $Y_t$  يمكن أيضاً كتابة النموذج VAR على شكل مجموعة من المعادلات حيث أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة الحدار لعنصر من الشعاع  $Y_t$  على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع، وتظهر تلك المعادلات في شكل منتظم إحصائياً في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص تأخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان. إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدى الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي  $Y_t$  مستقراً من المرتبة الثانية.

## 2 خصائص نماذج الانحدار الذاتي VAR: تتميز هذه النماذج ببعض الخصائص الجيدة نذكر منها:

- أنها بسيطة وأنه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية.
  - التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى.
  - التنبؤ باستخدام نماذج VAR أفضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآنية.
- تعرضت نماذج متجه الانحدار الذاتي لبعض الانتقادات، كونها غير مبنية على النظرية الاقتصادية أي ليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر، ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من أجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. كما أن الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية، بالإضافة إلى فقد درجات الحرية باستخدام متباينات عديدة، أخيراً بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية. وللتغلب على هذه الانتقادات، قام المؤيدون للنموذج بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة *impulse response function* حيث تختبر استجابة المتغير التابع إلى الصدمات في حد الخطأ. تفيد دالة نبض الاستجابة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي. هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. عادة لا يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج **EViews**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص 30

## ثانيا: بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

ان بناء نموذج VAR يتطلب منا ما يأتي:

- 1- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
- 2- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- 3- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات

### 1: الاستقرار<sup>1</sup> (Stationarity)

نقول عن السياق العشوائي  $Y_t$  إنه مستقر من المرتبة الثانية إذا كان التوقع الرياضي لـ  $Y_t$  و  $Y_{t+h}$  هو نفسه من أجل كل  $t$  وكل عدد صحيح  $h$  وكذلك الأمر بالنسبة إلى التباين. دراسة استقراره السلاسل الزمنية.

تعتبر السلاسل الزمنية المستقرة تلك التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، وتتميز هذه السلاسل بكون بياناتها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت وتباين ثابت ولا تميل إلى الزيادة أو النقصان أي لا تحتوي على اتجاه عام ولا مركبة فصلية.<sup>2</sup>

وتعتبر سلسلة زمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $E(Y_t) = \mu$
  - ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta$
  - أن يكون التباين (Covariance) بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين
- تتم دراسة الاستقرار باستخدام اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل الزمنية وتستخدم العديد من الطرق لاختبار الاستقرار أهمها اختبارات:
- اختبارات دكي فولر وديكي فولر المطور ADF 1981 - DF 1979
  - اختبار فيليب بيرون (PHILLIPS-PERRON 1988)
- وتعتمد هذه الاختبارات على فرضيتان؛ الأولى فرضية العدم  $H_0$  وهي تعني وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، أما الفرضية البديلة فهي  $H_1$  وفي حالة رفض فرضية العدم هذا يعني أن السلسلة مستقرة

<sup>1</sup> Kirchg.ssnner G. and Wolters J. "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg. (2007) pp. 13-14.

<sup>2</sup> بولويز عبد الوائي، تقلبات الدولار وأثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010، ص 17

## 1- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي سَتُعتمد في النموذج:

عندما قدم Sims نموذجه لم يعط أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام. من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني اقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predictor Error Criterion
- معيار المعلومات لـ (AKAIKE) AKAIKE Information Criterion
- معيار المعلومات البايزية (BIC) Bayesian Information Criterion
- معيار المعلومات (HQIC) Hannan & Quinn Information Criterion

حيث يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير، في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.

## 2- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات

تعتبر السببية من أهم الاختبارات في القياس الاقتصادي، التي تسمح بكشف ويوضح العلاقات الموجودة بين الظواهر الاقتصادية وبالتالي المساعدة في رسم ووضع السياسات الملائمة، حيث أدخل Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية اختبارات السببية: تشير في الاقتصاد إلى مقدرة متغير بالتنبؤ للمتغير الآخر. نفترض ان هناك متغيرين  $y_t, x_t$  يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة، العلاقة بين المتغيرين يمكن تفسيرها بنموذج  $VAR$ ، وفي هذه الحالة من الممكن ان نقول:

$$\begin{aligned} (1) \quad y_t \text{ تسبب } x_t & \quad (3) \text{ هناك رد فعل ثنائي الاتجاه} \\ (2) \quad x_t \text{ تسبب } y_t & \quad (4) \text{ المتغيران مستقلان.} \end{aligned}$$

طور Granger (1969) اختبار بسيط لتعريف السببية كما يلي:

المتغير  $y_t$  يقال انه يسبب في  $x_t$  Granger إذا كان  $x_t$  يمكن ان يتنبأ بها باستخدام القيم المتباطئة للمتغير  $y_t$ . وبالتالي فان سببية جرانجر هي قدرة المتغيرات المدرجة في القيم السابقة لها على تفسير القيم الحاضرة والمستقبلية للمتغيرات الاخرى وهي سببية خطية كلية قصيرة المدى مباشرة، تعبر عن انحدار مقيد. ويتم اختبار السببية بالاعتماد على اختبار والد وتوزيع كاي مربع بحيث البواقي الناتجة عن هذا الانحدار يجب ان تكون:

- خالية من مشكل الارتباط الذاتي
- خالية من مشكل تباث التباين
- موزعة توزيعا طبيعيا

### ثالثا: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

عندما لا نكون واثقين ان المتغير في النموذج يوصف انه خارجي، كل متغير يجب ان يعامل متناظر، مثلا على ذلك السلسلة الزمنية  $y_t$  التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـ  $x_t$  وأنيا السلسلة الزمنية  $x_t$  تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلسلة الزمنية  $y_t$ .

#### 1 اختبار النموذج من الناحية القياسية:

وللتأكد من صلاحية النموذج من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجام النموذج التقديري وخلوه من المشاكل القياسية، يتم التأكد من استقراره النموذج اضافة الى التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

#### اختبار استقراره النموذج :

وللقيام بهذا الاختبار ببرنامج EViews يتم اختبار ( Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial) حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير معاملات القيم الذاتية لنموذج VAR المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت الجذور كلها تقع داخل الدائرة الأحادية.

#### اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:

غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يثبت أن فترة التباطؤ المختارة فترة مثالية، وإثبات ذلك سوف نعتمد على اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM-Test، ويتم اختبار الفرضية  $H_0$  التي تقول إنه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين البواقي، مقابل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تفيد بأنه يوجد ارتباط تسلسلي بين البواقي.

#### 2- تحليل التباين ودوال الاستجابة:

في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي VAR الصدمات تعامل كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، كما أن دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية عبر الزمن عند وقت الصدمة والفترات الزمنية اللاحقة. حيث أنها تساعد على تحليل آثار السياسة الاقتصادية وكذلك القيام بتنبؤات في المستقبل، وذلك من خلال محاكاة الصدمات العشوائية وتحليل تباين خطأ التنبؤ.

في حين يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ، إذ يمكننا رياضيا كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة  $h$  كدالة لتغير الخطأ الخاص لكل متغير على حدا، الخطأ، ويكفي بعد ذلك ربط كل من هذه الفروق بالتباين الكلي للحصول على وزنها النسبي كنسبة المئوية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Bourbonnais Régie, Econometrie, op-cit, p 312.

## المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة وخصائصها

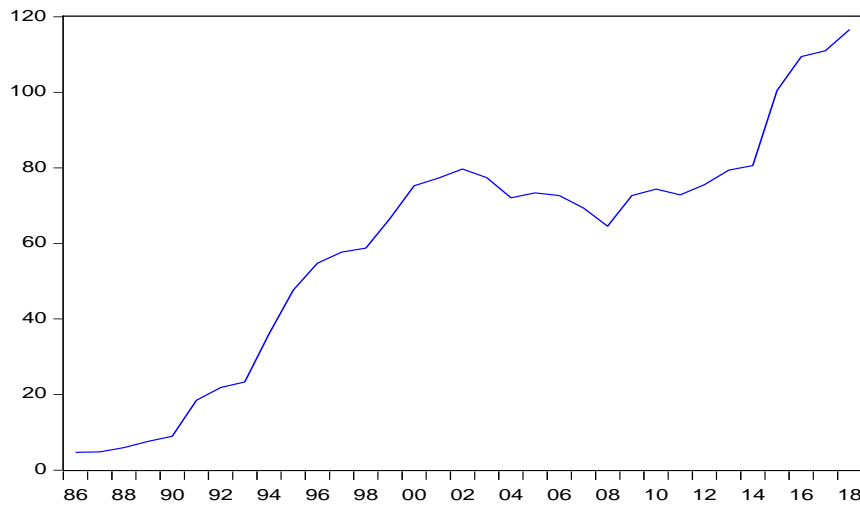
### 1. وصف البيانات:

المعطيات المستخدمة في البحث متمثلة في سلاسل زمنية لكل من سعر الصرف الاسمي (ER)، سعر البترول (PT)، سعر الفائدة الحقيقي (RIR)، الحساب الجاري (CC)، المديونية الخارجية (DE)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، إجمالي رصيد ميزان المدفوعات للجزائر (BOP). هذه المعطيات تتمثل في بيانات سنوية تتضمن 32 مشاهدة مأخوذة من التقارير السنوية لبنك الجزائر وقاعدة بيانات البنك الدولي، تمتد للفترة 1986 الى غاية 2018. حيث يمثل فيها سعر الصرف عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي وفيما يتعلق بميزان المدفوعات ومكوناته معبرا عنها بالمليار دولار.

### 2. عرض السلاسل الزمنية:

- أ- سعر صرف الدينار الجزائري: من خلال الشكل رقم (04/5) يتبين أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف عرفت عدة تغيرات يمكن تقسيمها من خلال المنحنى الى ثلاثة مراحل:
- من بداية سنة الدراسة 1986 الى غاية سنة 2002 عرف الدينار الجزائري تراجعاً مستمراً.
  - وفي المرحلة الثانية بداية من سنة 2002 الى غاية سنة 2014 عرف تذبذباً حيث عرف بعض التحسن في بداية المرحلة ثم ليتراجع بعدها.
  - وبداية من سنة 2014 شهد تراجعاً كبيراً بلغ ذروته في نهاية المرحلة 2018

الشكل (04/5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري (ER) مقابل الدولار الأمريكي خلال 1986-2018



المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) باستعمال برنامج EViews

كما يبدو من خلال الشكل أن للسلسلة اتجاه عام خلال فترة الدراسة (غير مستقرة)، كما يقدر متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حسب الجدول رقم (05/5) أدناه ب 59.74 دينار/دولار خلال الفترة، وأعلى قيمة للدينار مقابل الدولار كانت سنة 4.71 دينار دولار بينما أقل قيمة عرفها الدينار كانت في نهاية الفترة ب 116.62 دينار دولار، وبذلك يبدو الانحراف المعياري ذو قيمة كبيرة وهذا ما يشير الى عدم استقرار سعر الصرف نتيجة للتغيرات حيث كانت قيمة الانحراف 32.09

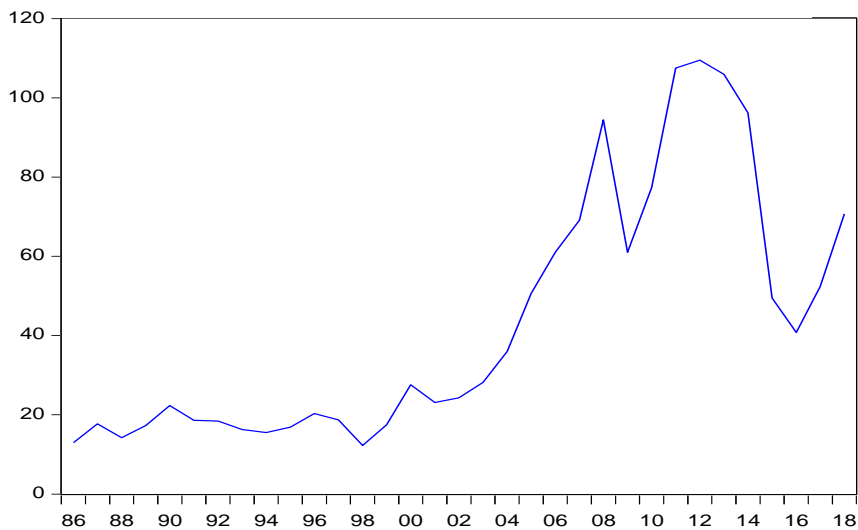
الجدول رقم (05/5): نتائج الإحصاء الوصفي للسلاسل الزمنية

	BOP	CC	DE	ER	FDI	PT	RIR
Mean	2.124242	3.115758	17.54606	59.74515	0.881303	43.15758	-1.447576
Median	0.140000	1.300000	22.64000	72.06000	0.620000	27.60000	-2.550000
Maximum	36.99000	34.45000	33.64000	116.6200	3.480000	109.5000	21.60000
Minimum	-27.52000	-27.28000	3.020000	4.710000	-0.010000	12.30000	-29.77000
Std. Dev.	13.66038	14.21072	11.15202	32.09754	0.900192	31.74220	10.19600
Skewness	0.116831	0.018617	-0.223961	-0.366287	0.969751	0.895174	-0.134492
Kurtosis	3.816089	3.442552	1.327270	2.275717	3.358877	2.435212	3.710547
Jarque-Bera Probability	0.990823 0.609320	0.271203 0.873190	4.123159 0.127253	1.459220 0.482097	5.349384 0.068928	4.845958 0.088657	0.793690 0.672438
Sum	70.10000	102.8200	579.0200	1971.590	29.08300	1424.200	-47.77000
Sum Sq. Dev.	5971.392	6462.229	3979.760	32968.07	25.93105	32242.16	3326.670
Observations	33	33	33	33	33	33	33

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق 12 وباستعمال برنامج EViews

ب- سعر البترول: يبدو من خلال الشكل (05/5) أن سلسلة سعر البترول تعرف اتجاه عام خلال فترة الدراسة، وبالرجوع الى معطيات الجدول (05/5) أعلاه فان متوسط سعر برميل النفط قدر ب 43.15 دولار/برميل، حيث كان أعلى سعر له بمقدار 109.5 سنة 2012 بينما عرف أدنى قيمة له سنة 1998 ب 12.3 دولار

الشكل (05/5) تطور سعر برميل البترول (PT) من 1986 إلى 2018



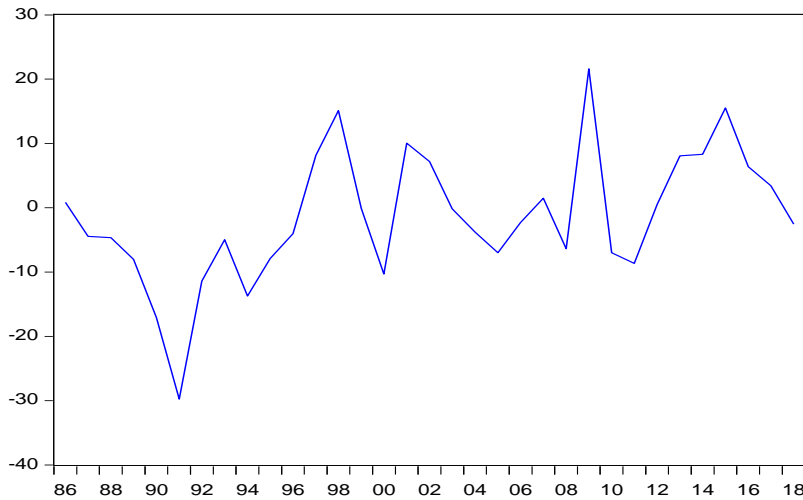
المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) وباستعمال برنامج EViews

للبرميل ويمثل هذا الفارق زيادة كبيرة أو تذبذب كبير في أسعار النفط صعودا ونزولا وبلغت قيمة الانحراف المعياري مدى 31.74، ولذلك يمكن تقسيم فترة الدراسة الى ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى عرفت استقرار في سعر النفط من بداية الفترة سنة 1986 الى غاية سنة 1999 ويتقلب في حدود متوسط 17.07 دولار.
- المرحلة الثانية ما بين سنة 2000 الى غاية 2013 شهدت ارتفاعا متزايد بلغ ذروته سنة 2012 بـ 109.5 دولار للبرميل عدا سنة 2009 أين عرف تراجعاً ليعود للارتفاع في نهاية المرحلة.
- المرحلة الثالثة شهدت تراجعاً حاداً في أسعار المحروقات وذلك من سنة 2010 الى 2016 عدا سنتي نهاية الفترة أين تحسن قليلاً.

**ت- معدل الفائدة الحقيقي:** من خلال الشكل (06/5) أسفله يبدو أن سلسلة سعر الفائدة الحقيقي مستقرة في المستوى بسبب عدم وجود اتجاه عام لها حيث عرف سعر الفائدة الحقيقي تذبذباً طيلة فترة الدراسة بمتوسط -1.44 (أنظر الجدول 05/5) بينما شهد أعلى قيمة له سنة 2015 بقيمة 15.52 بينما أدنى قيمة سنة -29.77 وبتشتت حول المتوسط بمقدار 10.19.

الشكل (06/5): تطور سعر الفائدة الحقيقي (RIR) للجزائر خلال 1986-2018

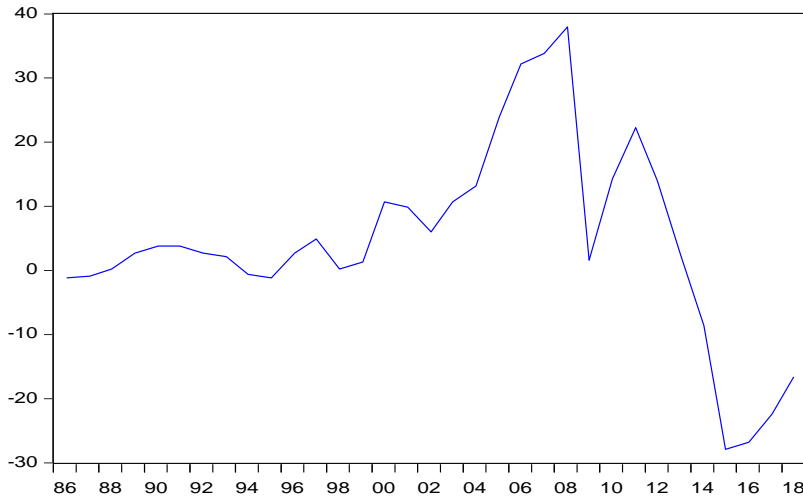


المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) باستعمال برنامج EViews

- ث- الحساب الجاري:** من خلال الشكل رقم (07/5) المبين أسفله يتبين أن السلسلة الزمنية للحساب الجاري عرفت هي الأخرى عدة تغيرات كبيرة وحادة في رصيده خلال فترة الدراسة وهذا ما يوحي بوجود اختلالات في هيكل الاقتصاد الجزائري أدت الى حدوث هذه التغيرات المفاجئة في رصيد الحساب الجاري رغم أهميته البالغة، ومن خلال الشكل المشار إليه يمكن تقسيم مسار هذه التغيرات الى ثلاثة مراحل:
- المرحلة الأولى من بداية الفترة سنة 1986 الى غاية سنة 1999 أين عرف رصيد هذا الحساب نوع من الاستقرار حول رصيد موجب بمتوسط قدر بـ 2.74 مليار دولار.

- المرحلة الثانية (2000-2008) عرف فيها رصيد الحساب الجاري تزايد متصاعدا محققا فائضا بلغ ذروته سنة 2008 بقيمة 34.45 مليار دولار.
- المرحلة الثالثة (2009-2018) شهد فيها الحساب الجاري تراجعاً حاداً محققاً عجزاً لم يشهده منذ بداية فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2015 بمقدار 27.28 مليار دولار.

الشكل (07/5): تطور رصيد الحساب الجاري (CC) للجزائر خلال 1986-2018



المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) باستعمال برنامج EViews

كما أن السلسلة كانت تتقلب حول متوسط قدر ب 3.11 مليار دولار حسب الجدول (05/5) بينما كان الانحراف المعياري 14.21 وهو كبير بالنسبة للمتوسط، ويظهر ذلك من خلال أعلى قيمة تحققت خلال الفترة سنة 2008 بمقدار 34.45 مليار دولار بينما كانت أدنى قيمة خلال المرحلة الثالثة بمقدار 27.28 تحققت سنة 2015. كما يبدو من الشكل أن السلسلة الزمنية للحساب الجاري لها اتجاه عام، والتالي فهي غير مستقرة في المستوى بعد التأكد من ذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة المختلفة.

**ج- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر:** من خلال القيم الإحصائية في الجدول (05/5) نلاحظ أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي تتقلب حول متوسط مقدر ب 0.88 مليار دولار وهو ضعيف جدا بالنسبة لبلد كالجزائر وما لها من إمكانيات في شتى المجالات، والامتيازات والحوافز الممنوحة لجلبه، حيث عرف أعلى قيمة له سنة 2010 بمقدار 3.48 مليار دولار أما أدنى قيمة كانت في بداية السلسلة الزمنية سنة 1986 بعجز قدر ب 0.01 مليار دولار. حيث نلاحظ أن الانحراف المعياري قدر ب 0.90

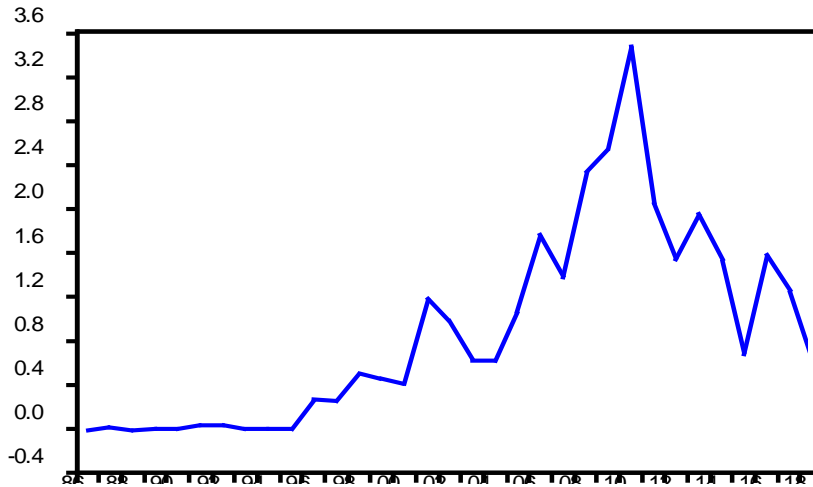
أما من خلال الشكل (08/5) أسفله فيبدو لسلسلة اتجاه عام حيث عرف فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في المرحلة الأولى والتي يمكن ملاحظتها من خلال الشكل بين سنتي 1986-1995 ضعفا كبيرا واستقرار في صافي تدفقات الاستثمار وذلك في حدود متوسط ب 0.0053 يكاد يعدم خلال هذه السنوات، وما بين سنتي (1995-2010) عرف نمو متسارعا وصل الى فائض قدر ب 3.48 وهو أعلى فائض طيلة فترة الدراسة، ليشهد



بعدها سنوات (2018-2011) هبوطا حادا ومتذبذب وصل الى مستويات متدنية في نهاية فترة الدراسة بلغت

0.63 مليار دولار

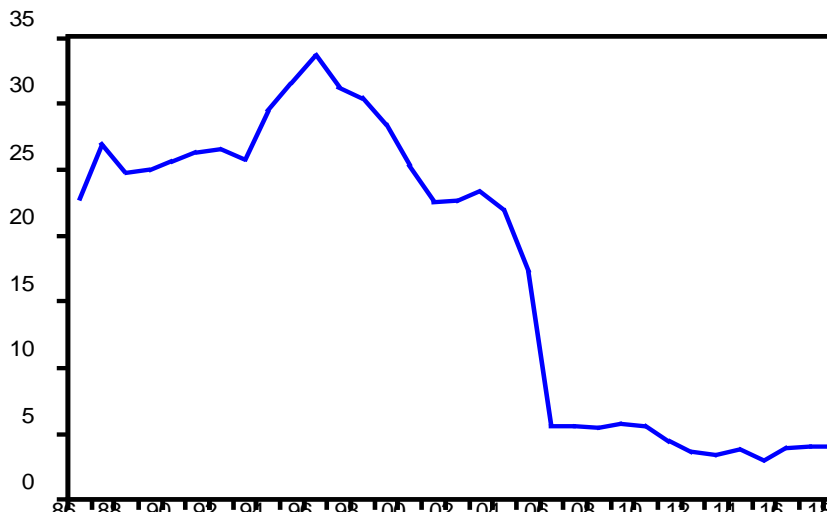
الشكل (08/5): تطور صافي الاستثمار الأجنبي (FDI) للجزائر من 1986 إلى 2018



المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) باستعمال برنامج EViews

ح- المديونية الخارجية: فيما يتعلق بالمديونية الخارجية نلاحظ كذلك من خلال الشكل (09/5) أنها عرفت مراحل متباينة يمكن التمييز فيها بين (1986-1996) التي شهدت تزايدا في حجمها بلغ أقصاه 33.64 مليار دولار، وفي مرحلة ثانية عرفت انخفاضا كبيرا الى غاية سنة 2006 أين بلغت 5.60 مليار دولار نتيجة تسديدي الديون الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة واستقرت بعد هذه السنة في حدود متوسط قدر ب 4.36 مليار دولار حيث كانت أدنى قيمة لها سنة 2014 ب 3.02 مليار دولار وحسب الجدول (05/5) بلغ متوسط المديونية الخارجية للجزائر طيلة فترة الدراسة ب 17.54 مليار دولار بانحراف معياري قدر ب 11.15 مليار دولار حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 1996 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2014 كما سبق الإشارة اليه في المرحلة الثالثة.

الشكل (09/5): تطور المديونية الخارجية للجزائر (DE) من 1986 إلى 2018

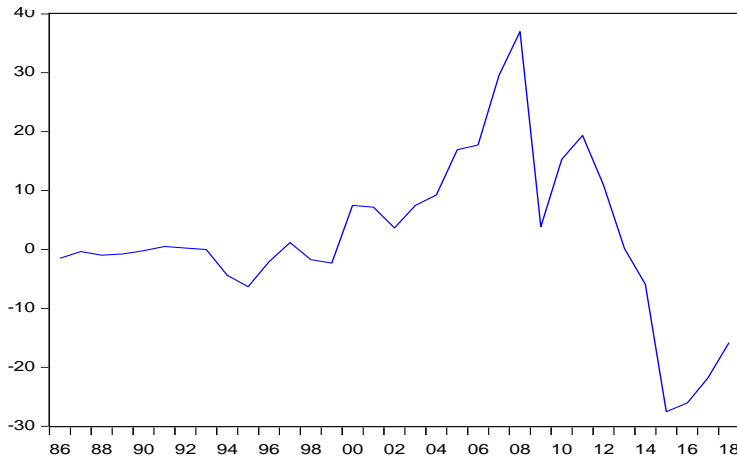


المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) باستعمال برنامج EViews

خ- **ميزان المدفوعات:** من خلال الشكل رقم (10/5) يتبين أن السلسلة الزمنية لميزان المدفوعات شهدت عدة تغيرات يمكن تقسيمها كذلك الى ثلاثة مراحل (1986-1999) مرحلة استقرار حول متوسط عجز بمقدار 1.33 مليار دولار أما المرحلة الثانية (2000-2008) مرحلة تحقيق فائض متنامي ومعتبر بلغ ذروته سنة 2008 بمقدار 36.99 مليار دولار وكمرحلة ثالثة (2009-2018) أين شهد تراجعاً بلغ أدنى مستوياته في سنة 2015 وذلك بعجز قدر بـ 27.52 مليار دولار

ان ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (05/5) أن قيمة متوسط ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة بلغت 2.12 مليار دولار وهو بعيد جداً عن أعلى قيمة حققت خلال فترة الدراسة، حيث قدر الانحراف المعياري بقيمة 13.66 مليار دولار وهو ما يعبر عن تشتت قيم السلسلة حول الوسيط، وبذلك فهي تتقلب في مجال كبير جداً وهذا ما يفسر كذلك الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الشكل (10/5) تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال 1986-2018



المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم (12) باستعمال برنامج EViews

من خلال عرض الشكل البياني للسلاسل الزمنية محل الدراسة والتحليل الإحصائي يمكن ملاحظة أنها جميعها لها اتجاه عام عدا سعر الفائدة، وبالتالي فهي غير مستقرة في المستوى، لذا كان لابد من دراسة استقراره هذه السلاسل لتبين من صحة الفرضية  $H_0$  عدم وجود جذر وحدة.

#### ثانياً: دراسة استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات

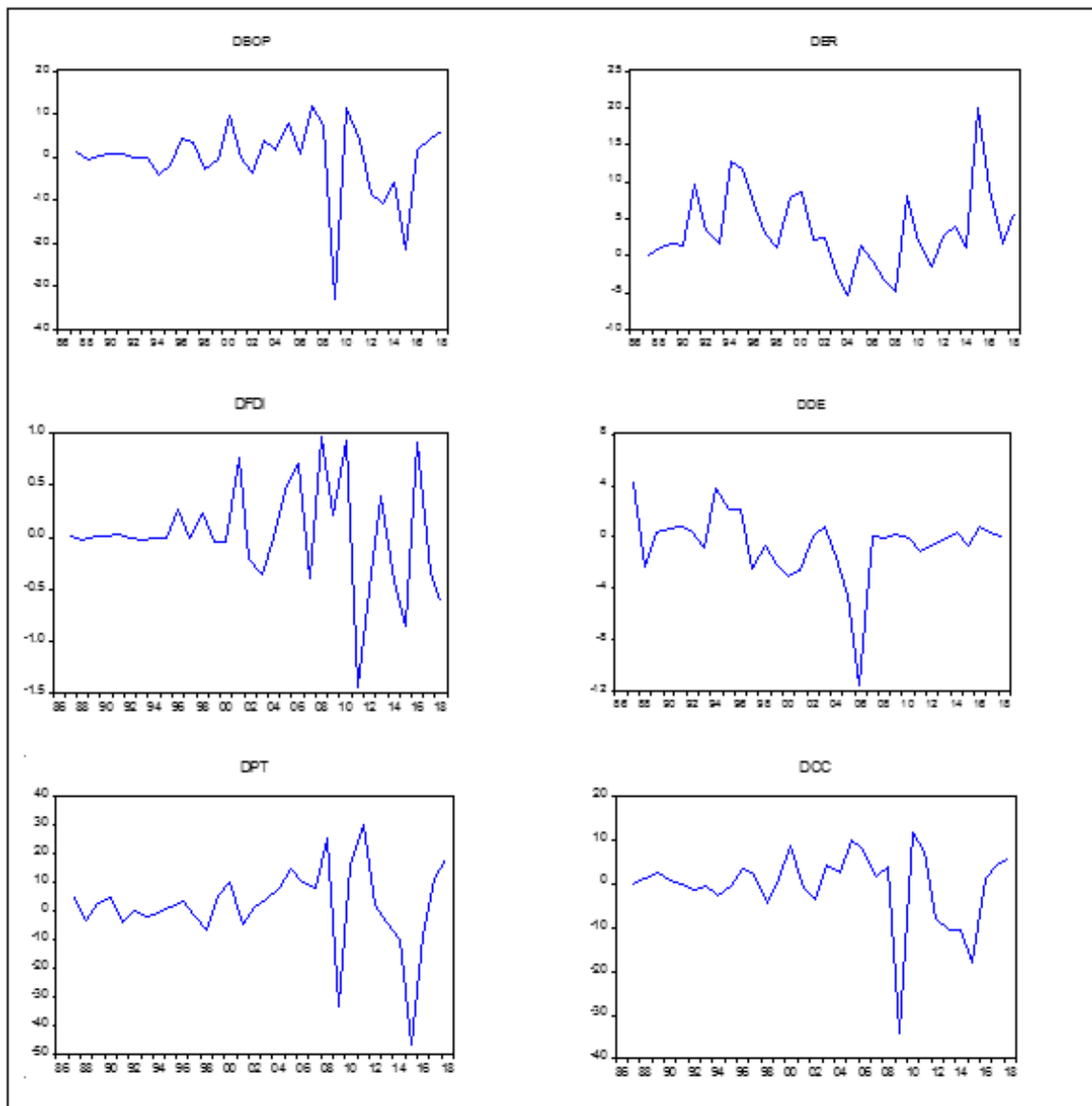
1. اختبار استقراره السلاسل الزمنية: يتم استخدام اختبار جذر الوحدة (*Unit root test*) للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ولمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، نعتمد أولاً على المشاهدة البيانية للسلسلة الزمنية وعلى اختبارين هما (*ADF*) و (*PP*) واختبار فرضية عدم  $H_0$  القائلة بوجود جذر وحدة.

بالاعتماد على برنامج EViews10 تظهر النتائج الإحصائية في الجدول (ملحق 9 و10) والتي تمثل كل من اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون عند المستوى والفروق من الدرجة الأولى والفروق من الدرجة الثانية.

### نتائج اختبار جذر الوحدة ADF، PP

وتبين المشاهدة البيانية للسلاسل الزمنية أنها غير مستقرة في المستوى عدى سلسلة معدل الفائدة الحقيقي، لذا تم تطبيق اختبارات جذر الوحدة للتأكد من ذلك، وبعد اجراء الفروق الأولى وباختبارات جذر الوحدة تبين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى لكل منها ما عدا السلسلة الزمنية المتعلقة بسعر الفائدة الحقيقي تستقر في المستوى (الملحق 01). والشكل رقم (11/5) يبين الرسم البياني للسلاسل الزمنية بعد تطبيق مرشح الفروق الأولى للتخلص من جذر الوحدة لكل من السلاسل غير المستقرة فنحصل على سلاسل مستقرة والرسم البياني الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11/5): رسم سلسلة الفروق الأولى للسلاسل الزمنية



المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews

من خلال الرسم نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة بعد اجراء الفروق الأولى

### ثالثا: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

#### 1. تقييد نموذج VAR

بعد التأكد من أن جميع السلاسل مستقرة ننتقل إلى هذه المرحلة وهي الانتقال من نموذج VAR غير المقيد إلى النموذج المقيد RVAR وذلك بتحديد المتغيرات الخارجية لمحاولة الوصول في النهاية إلى معرفة تأثير هذه المتغيرات على المتغيرات المستهدفة.

حيث يتم في عملية تقييد نموذج VAR اختيار المتغيرات التي تحدد خارج النظام كمتغيرات خارجية ممثلة في كل من سعر الصرف وسعر البترول وسعر الفائدة كمتغيرات خارجية وتقييدها وهذا باستعمال برنامج EViews 10 لأجل تحديد اتجاه التأثير في العلاقة بين المتغيرات من خلال معرفة أثر صدمات هذه المتغيرات الخارجية في نهاية الدراسة على المتغيرات الداخلية ممثلة في ميزان المدفوعات ومكوناته.

#### تحديد درجة الإبطاء المثلى:

باستعمال برنامج EViews 10 نقوم بتحديد درجة الإبطاء المناسبة لتقدير النموذج وفق تقنية متجه الانحدار الذاتي المقيد، وهذا باستخدام مجموعة معايير المفاضلة، وتكون الدرجة الأفضل هي تلك النتيجة المبينة معلنا أكبر عدد من المؤشرات ذات القيم الدنيا وذلك حسب الجدول التالي:

#### الجدول رقم (06/5): نتائج اختبار درجة الإبطاء RVAR

Endogenous variables: D(BOP) D(CC) D(FDI) D(DE) D(ER) D(PT) RIR  
 Exogenous variables: C  
 Date: 02/01/20 Time: 22:50  
 Sample: 1986 2018  
 Included observations: 30  
 \*Note: selection calculation does not impose restricted VAR coefficient restrictions

Lag	LogL**	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-558.4283	NA	55409096	37.69522	38.02217*	37.79981*
1	-503.9701	79.87206*	42231309	37.33134	39.94691	38.16808
2	-445.1219	58.84816	39822465*	36.67480*	41.57899	38.24369

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى أن درجة الإبطاء المثلى للنموذج هي الدرجة الثانية وذلك حسب معياري FPE وAIC وعليه يتم تقدير نموذج RVAR على أساس فجوتين زمنييتين حيث نتائج التقدير تظهر في الجدول المبين في الملحق رقم (11)

## تقدير نموذج RVAR:

باستعمال برنامج EViews 10 قمنا بتقدير نموذج ال RVAR والممثل في الجدول المستخرج والمبين في

الملحق رقم (11) وبناء على ذلك يمكن استخراج المعادلة المتعلقة بميزان المدفوعات على النحو التالي:

$$D(BOP) = C(1)*D(BOP(-1)) + C(2)*D(BOP(-2)) + C(3)*D(CC(-1)) + C(4)*D(CC(-2)) + C(5)*D(FDI(-1)) + C(6)*D(FDI(-2)) + C(7)*D(DE(-1)) + C(8)*D(DE(-2)) + C(9)*D(ER(-1)) + C(10)*D(ER(-2)) + C(11)*D(PT(-1)) + C(12)*D(PT(-2)) + C(13)*RIR(-1) + C(14)*RIR(-2) + C(15)$$

كما يمكن تقدير معالم النموذج كما يلي:

$$D(BOP) = -1.11662932674*D(BOP(-1)) - 2.2762856038*D(BOP(-2)) + 1.56623120289*D(CC(-1)) + 2.51219949189*D(CC(-2)) + 6.81368631281*D(FDI(-1)) + 9.2976954827*D(FDI(-2)) + 0.647311036635*D(DE(-1)) + 0.398561418031*D(DE(-2)) + 0.276628021595*D(ER(-1)) - 0.562462261515*D(ER(-2)) - 0.347524402461*D(PT(-1)) - 0.118054971687*D(PT(-2)) + 0.162997777008*RIR(-1) + 0.0539950320554*RIR(-2) + 1.68794062341$$

## المطلب الثالث: النتائج والمناقشة

أولاً: دراسة استقراره نموذج شعاع الانحدار الذاتي

أ- الاختبارات التشخيصية:

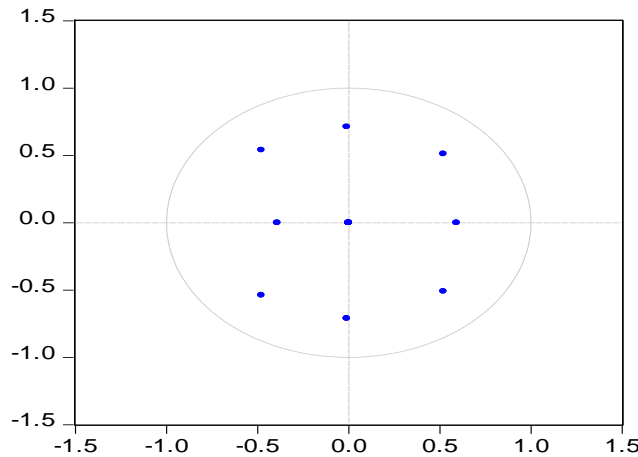
يتم تشخيص النموذج من خلال دراسة مجموعة من الخصائص الإحصائية لبواقي النموذج وذلك عبر الاختبارات المناسبة للكشف على تلك الخواص تبعاً لمجموعة من المراحل. وبذلك يمكن الحكم على صحة من عدم النموذج المقدر.

### 1. اختبار معكوس جذور الوحدة (استقراره النموذج):

ان عدم استقراره نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يؤدي الى نتائج غير صحيحة، وبذلك يكون اختبار الاستقرار من أهم الاختبارات التشخيصية، ويمكن الحكم على استقراره النموذج من خلال بيان الجذور المقلوبة كما هو مبين في البيان التالي:

### الشكل رقم (12/5): معكوس جذور الوحدة

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews 10

بالنظر الى الشكل رقم (12/5) أعلاه يمكن القول إن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية ويشير هذا إلى استقراره النموذج المقدر المتعلق بنموذج RVAR

## 2. اختبارات التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم (07/5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	9.755285	2	0.0076
2	0.459541	2	0.7947
3	1.092471	2	0.5791
4	2.216642	2	0.3301
5	1.461890	2	0.4815
6	2.144532	2	0.3422
7	5.681044	2	0.0584
Joint	22.81140	14	0.0634

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن المتغيرات تتوزع توزيع طبيعي حيث تظهر الاحتمالية الكلية لكل المعادلات أكبر من 0,05 عدا المعادلة الأولى التي تشير الى أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

## 3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم (08/5): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests  
Sample: 1986 2018  
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	NA	49	NA	NA	(49, NA)	NA
2	NA	49	NA	NA	(49, NA)	NA
3	46.41657	49	0.5785	0.709163	(49, 14.6)	0.8180

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ أن الاحتمالية لإحصائية اختبار LM هي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل فرض العدم القائل إنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثالثة.

– اختبار ثبات تباين الأخطاء:

الجدول رقم (09/5): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Sample: 1986 2018

Included observations: 30

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
810.2966	784	0.2503

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ من خلال القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع في الجدول أعلاه أكبر من 5% وبالتالي فان تباين الأخطاء ثابت

ثانيا: الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي

أ- اختبار السببية الهيكلية

يتم في هذه المرحلة اختبار السببية وذلك من خلال الكشف عن اتجاه علاقة السببية بين المتغيرات المستهدفة للدراسة ميزان المدفوعات، الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الخارجية وكل من سعر الصرف سعر الفائدة وسعر البترول كمتغيرات مستقلة وذلك عبر اختبار (Granger causality) لكن مع الأخذ في الحسبان درجة التأخير المعتمدة وهي 2، حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وذلك بناء على الاحتمالية P والنتائج مبينة في الجداول التالية:

1- السببية بين متغيرات النموذج وميزان المدفوعات

الجدول رقم (10/5): نتائج اختبار السببية بن متغيرات النموذج وميزان المدفوعات

Dependent variable: D(BOP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(CC)	18.05949	2	0.0001
D(FDI)	13.22956	2	0.0013
D(DE)	8.155130	2	0.0169
D(ER)	10.72836	2	0.0047
D(PT)	6.426828	2	0.0402
RIR	5.346244	2	0.0690
All	89.46395	12	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد سببية بين متغيرات النموذج وميزان المدفوعات وذلك بالنظر للقيمة الاحتمالية Chi-sq ما عدا سعر الفائدة الحقيقي الذي تظهر أنه لا توجد سببية منه اتجاه ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%، لكن الاحتمالية الكلية أقل، وبالتالي نرفض  $H_0$  أي أن متغيرات النموذج تؤثر على ميزان المدفوعات.

## 2- السببية بين متغيرات النموذج والحساب الجاري

الجدول رقم (11/5): اختبار السببية بين متغيرات النموذج الحساب الجاري  
Dependent variable: D(CC)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(BOP)	20.67242	2	0.0000
D(FDI)	15.00828	2	0.0006
D(DE)	15.94384	2	0.0003
D(ER)	5.797024	2	0.0551
D(PT)	12.61675	2	0.0018
RIR	6.452835	2	0.0397
All	76.08995	12	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد سببية بين متغيرات النموذج بالنسبة للحساب الجاري وذلك بالنظر للقيمة الاحتمالية Chi-sq عند مستوى معنوية 0,05 وبالتالي نرفض  $H_0$  أي أن متغيرات النموذج تؤثر على الحساب الجاري.

## 3- السببية بين متغيرات النموذج والاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (12/5): نتائج اختبار السببية بين متغيرات النموذج صافي الاستثمار  
Dependent variable: D(FDI)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.	الأجنبي المباشر
D(BOP)	45.49703	2	0.0000	
D(CC)	20.29237	2	0.0000	
D(DE)	7.306267	2	0.0259	
D(ER)	40.20092	2	0.0000	
D(PT)	1.281626	2	0.5269	
RIR	10.00875	2	0.0067	
All	143.4292	12	0.0000	

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد سببية بين متغيرات النموذج بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالنظر للقيمة الاحتمالية Chi-sq عند مستوى معنوية 0,05 وبالتالي نرفض  $H_0$  أي أن متغيرات النموذج تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ما عدا سعر البترول الذي يظهر مستوى الاحتمالية أكبر من 0,05 أي لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر

## 4- السببية بين متغيرات النموذج ومستوى المديونية الخارجية

الجدول رقم (13/5): نتائج اختبار السببية بين متغيرات النموذج والمديونية الخارجية  
Dependent variable: D(DE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(BOP)	9.170035	2	0.0102
D(CC)	6.979111	2	0.0305
D(FDI)	1.431917	2	0.4887
D(ER)	16.85014	2	0.0002
D(PT)	2.331168	2	0.3117
RIR	6.303929	2	0.0428
All	23.76294	12	0.0219

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews



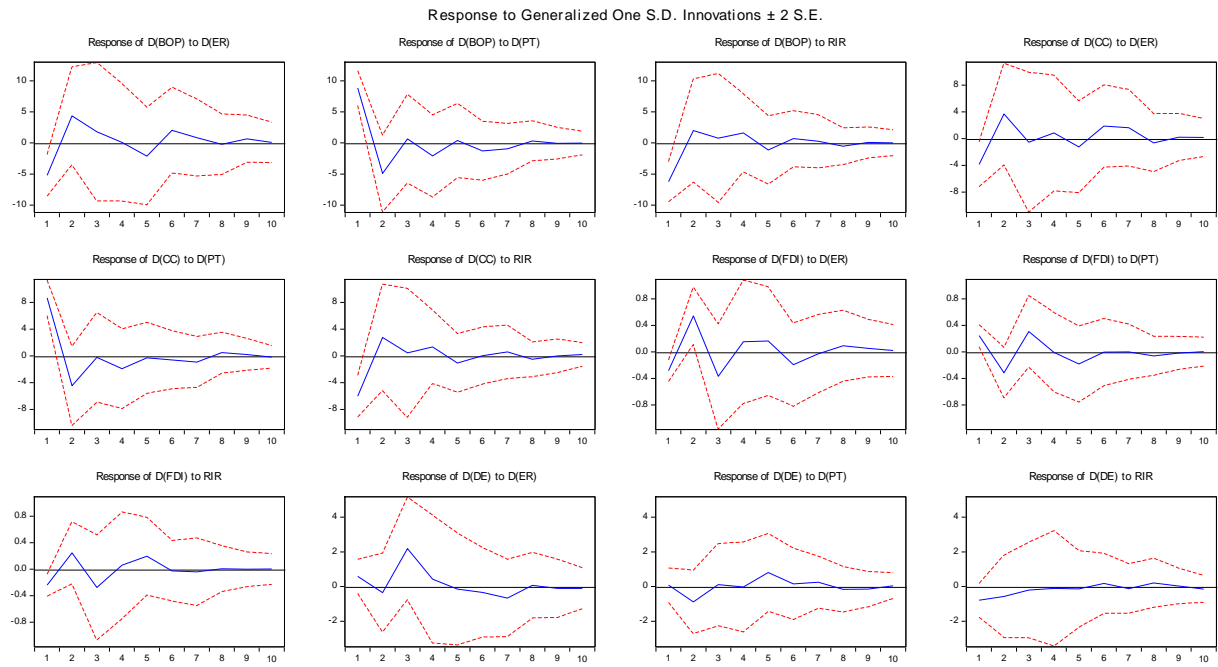
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه توجد سببية بين متغيرات النموذج بالنسبة للمديونية الخارجية وذلك بالنظر للقيمة الاحتمالية Chi-sq عند مستوى معنوية 0,05. وبالتالي نرفض  $H_0$  أي أن متغيرات النموذج تؤثر على للمديونية الخارجية ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر البترول الذي يظهر مستوى الاحتمالية أكبر من 0,05 أي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر البترول في المديونية الخارجية.

من خلال ما سبق يمكن الحكم على أن النموذج صالح لتحليل السياسات الاقتصادية وله مصداقية بسبب وجود سببية بين متغيرات الدراسة الخارجية والمتغيرات الأخرى المستهدفة محل الدراسة.

### 1- تحليل دوال الاستجابة الفورية:

يمكن معرفة رد فعل متغير ميزان المدفوعات والمتغيرات الأخرى المستهدفة في الجزائر بعد استخدام إحدى أدوات سياسة سعر الصرف، بمعنى آخر مدى استجابته خلال عشر سنوات لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد في كل المتغيرات المفسرة ويكون ذلك كما في الشكل أدناه.

الشكل رقم (13/5): نتائج اختبار صدمات المتغيرات المفسرة



المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews

ولتحديد أثر صدمة لأحد المتغيرات الخارجية ممثلة في ER, PT, RIR على رصيد ميزان المدفوعات BOP والعناصر المكونة له نعمل على تحليل أثر كل متغير على حدى، وذلك على النحو التالي:

### أ- تأثير ميزان المدفوعات بصدمات المتغيرات المفسرة

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة استجابة ميزان المدفوعات لصدمات المتغيرات المفسرة:

### 1. استجابة ميزان المدفوعات لصدمة في سعر الصرف

عند حدوث صدمة ايجابية لمتغير سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد مساوي ل 5.50 دولار يمكن تحليل استجابة ميزان المدفوعات وذلك بتقسيم هذه الاستجابة إلى مرحل خلال المدة المحددة وهي 10 سنوات. حيث أن هذه الصدمة تتمثل في زيادة الدولار الواحد بمقدار 5,50 دينار، والتي تمثل هنا انخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

**المرحلة الأولى:** كانت استجابة ميزان المدفوعات لصدمة أسعار الصرف سلبية في الفترة الأولى حيث سجل عجز بمقدار 4 مليار دولار، ليتحسن مباشرة بعدها في الفترة الثانية ويحقق فائض ب 4 م/د، استمر الى غاية السنة الرابعة. **المرحلة الثانية:** تراجع الفائض في الفترة الخامسة وسجل ميزان المدفوعات عجز ب 2 مليار دولار لكن هذا الوضع لم يستمر، وشهد تحسنا مباشرة في الفترة السادسة، أين حقق فائض بنفس قيمة العجز المسجل الفترة الخامسة، ثم استمر برصيد متذبذب الى أن تلاشى أثر الصدمة من السنة الثامنة والى غاية نهاية الفترة.

### 2. استجابة ميزان المدفوعات لصدمة في سعر البترول

بالنسبة لاستجابة رصيد ميزان المدفوعات لصدمة لأسعار البترول بزيادة تقدر ب 14 دولار/البرميل، يكون على النحو التالي: وجود استجابة فورية لميزان المدفوعات خلال الفترة الأولى حيث سجل فائض مقدر ب 8.84 مليار دولار ثم يتراجع في الفترة الثانية ليحقق رصيد سالب بقيمة 5 مليار دولار، ثم يعود لوضع التوازن في الفترة الثالثة، ليشهد تذبذبا خلال الفترات الموالية برصيد سالب الى غاية الرجوع الى مستوى التوازن في نهاية الفترة العاشرة.

### 3. استجابة ميزان المدفوعات لصدمة أسعار الفائدة

عند حدوث صدمة موجبة معدل الفائدة الحقيقي بمقدار زيادة 10 نقاط تكون استجابة رصيد ميزان المدفوعات على النحو التالي: نلاحظ من خلال الرسم البياني لدالة الاستجابة لميزان المدفوعات، فورية سلبية في الفترة الأولى حيث سجل عجز أدنى من 5 مليار دولار في الفترة الأولى ليشهد تحسن في الفترة الثانية محققا فائض استمر الى غاية السنة الرابعة، ثم شهد عجز طفيف في السنة الخامسة ليتلاشى هذا الأثر في السنوات التي تليها مباشرة والى غاية نهاية الفترة العاشرة.

كما نلاحظ من الأشكال المبينة لاستجابة الحساب الجاري للصدمة في: سعر الصرف، سعر البترول، وكذا معدل الفائدة؛ متطابقة تماما تقريبا لما حققه ميزان المدفوعات كاستجابة لنفس الصدمات خلال الفترة المبينة.

### ب- استجابة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة المتغيرات المفسرة

#### 1. استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة في سعر الصرف

عند إعطاء صدمة ايجابية لمتغير سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد مساوي ل 5.50 دولار فان استجابة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الشكل كانت على النحو التالي:

حقق في الفترة الأولى رصيد سالب بمقدار 3 مليار دولار، ثم رصيد موجب بأكثر من 5 مليار دولار في السنة الثانية مباشرة، ليعود من جديد الى العجز في السنة الثالثة. وهكذا استمر في التذبذب في باقي الفترات، حيث كان في الفترة الرابعة والخامسة برصيد موجب، ثم عاد الى السالب الى غاية أن تلاشت آثار الصدمة.

## 2. استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة في سعر البترول

حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر رصيد موجب في السنة الأولى مباشرة بعد صدمة في سعر النفط، تقدر بزيادة 14 دولار للبرميل، وقدرت هذه الزيادة الموجبة بـ 2 مليار دولار، في حين حقق رصيد سالب في الفترة الثانية أي عجز بـ 3 مليار دولار، ثم تحسن الرصيد من جديد ليحقق فائض في الفترة الثالثة بـ 2 مليار دولار ثم تراجع من جديد في السنة الخامسة ليتلاشى أثر الصدمة بعدها الى غاية نهاية الفترة.

## 3. استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة أسعار الفائدة

عند حدوث صدمة موجبة لسعر الفائدة الحقيقي بزيادة موجبة بـ 10 نقاط تكون استجابة رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي: في الفترة الأولى استجابة سالبة بـ 2 مليار دولار، ثم تحسن رصيده في السنة الثانية ليحقق فائض بنفس القيمة. لم يستمر ذلك طويلا حتى رجع في الفترة الثالثة الى حالة العجز وتوالى التقلبات الى أن تلاشت آثار الصدمة في السنة السادسة والى غاية نهاية الفترة

## ت- استجابة رصيد المديونية الخارجية لصدمة المتغيرات المفسرة

### 1. استجابة المديونية الخارجية لصدمة في سعر الصرف

عند حدوث صدمة موجبة لمتغير سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد مساوي لـ 5.50 دينار/دولار فان رصيد المديونية الخارجية تتأثر برصيد موجب في الفترة الأولى ثم تتراجع قليلا برصيد سالب في الفترة الثانية بـ 1 مليار دولار، لتعرف في الفترة الثالثة ارتفاع برصيد موجب يقدر بـ 2 مليار دولار، ثم تحقق رصيد سالب خلال الفترات التالية الى غاية الفترة الثامنة أين تتلاشى أثر الصدمة.

### 2. استجابة المديونية الخارجية لصدمة في سعر البترول

لا تستجيب المديونية الخارجية مباشرة لصدمة في سعر البترول مقدرة بـ 14 دولار/برميل، ويبدأ هذا الأثر في الفترة الثانية وتحقق رصيد سالب بـ 1 مليار دولار ثم تعود للصفر في السنة الثالثة يستمر ذلك خلال الفترة الرابعة الى غاية السنة الخامسة أين تعود المديونية للظهور من جديد بقيمة 1 مليار دولار، ثم تنزل وتتلاشى هذه الآثار.

### 3. استجابة المديونية لصدمة أسعار الفائدة

تحقق المديونية الخارجية حسب الشكل رصيد سالب كاستجابة لصدمة في سعر الفائدة بمقدار انحراف معياري واحد وذلك بزيادة موجبة تقدر بـ 10 نقاط، وهذا بداية من السنة الأولى والى غاية السنة الخامسة أين تلاشت آثار هذه الصدمة، واستمر الأمر على هذا الحال الى غاية نهاية الفترة العاشرة.

### ثالثا: مناقشة النتائج

- من خلال الدراسة القياسية يمكن أن نشير الى أهم النتائج المستخلصة والمتعلقة بعلاقة سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات، ومناقشتها وذلك بعد إسقاطها على النظرية الاقتصادية
- 1- النتائج: والتي يمكن أن نوجزها في مجموعة من النقاط والمتمثلة في:
- تؤكد جميع الاختبارات التشخيصية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة، على استقراره نموذج متجه الانحدار الذاتي RVAR وبالتالي صلاحيته قياسيا في تحليل السياسة الاقتصادية.
  - تؤكد اختبارات السببية أنه توجد سببية بمفهوم قراجر بين متغيرات الدراسة جميعها ورصيد ميزان المدفوعات عدا سعر الفائدة الحقيقي عند مستوى معنوية 5%. فهو لا يسبب في رصيد ميزان المدفوعات.
  - توجد كذلك سببية بين المتغيرات المفسرة وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، عدا سعر البترول فانه لا يسبب في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
  - بالنسبة لميزان المدفوعات، وسعر البترول بالنسبة لصافي وبالتالي يمكن أن تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات.
  - أما بالنسبة للمديونية الخارجية فتوجد كذلك سببية بين المتغيرات والمديونية الخارجية، عدا سعر البترول.
  - تؤكد اختبارات السببية بالنسبة لهذا النموذج مصداقيته في تحليل السياسة الاقتصادية
  - جميع الاختبارات التشخيصية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة، على استقراره نموذج متجه الانحدار الذاتي RVAR وبالتالي صلاحيته لتحليل السياسة الاقتصادية
  - من خلال نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية، فان تلاشي أثر جميع الصدمات للمتغيرات المفسرة عبر الزمن وفي الأجل القصير يدل على أنه وبصفة عامة يمكن استخدام أحد هذه الأدوات كسياسة اقتصادية للتأثير على المتغيرات المستهدفة وبلوغ الهدف المرجو منها.

### 2- مناقشة النتائج

لطالما أثارت العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات نقاشا كبيرا بين الاقتصاديين، واستنادا إلى النظرية الاقتصادية التقليدية، فان لسياسة سعر الصرف آثار قوية على التجارة وأن هذه الأداة يمكنها القيام بوظائفها على أكمل وجه؛ وبذلك يمكن للاقتصاديين بلوغ الأهداف المسطرة من خلالها. كما وأن انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة تعقد صنع السياسات وتضع عراقيل أمام معالجة الاختلالات التي قد تحدث على مستوى التوازنات الاقتصادية للقطر.

اختلفت النتائج المتوصل اليها في دراسات سابقة أجريت على بعض الدول النامية والتي أشير اليها سابقا وتباينت حول من يوكد وجود آثار لسعر الصرف ومدى فعالية سياسة سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات وتحقيق الأهداف المرجوة، وبين من يثبت أنه لا وجود لتأثير لسعر الصرف يذكر على التجارة الخارجية خصوصا

وميزان المدفوعات عموماً، وهذا نتيجة للبنية الاقتصادية لبعض الدول النامية والاختلالات الهيكلية من جهة، وللتخصص العالي في التجارة الخارجية الذي تعرفه بعض الدول النامية، خاصة النفطية والتي تتأثر بتقلبات أسعار في سوق النفط الدولية.

اختلفت المناهج المعتمدة في هذه الدراسات السابقة، وكذا في الفترات المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى طبيعة هذه الاقتصادات وحجمها منها اقتصادات ناشئة وأخرى دول نامية وأخرى نفطية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج متباينة، وتوصلت الدراسة التي تمت على الجزائر إلى نتائج تشير إلى عدم تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر بسبب اعتمادها على البترول بشكل كبير جداً في صادراتها.

وفي هذه الدراسة التي قمنا بها حول الجزائر، والتي تعتبر إحدى هذه الدول النامية وذلك خلال الفترة خلال الفترة 1986-2018، حاولنا التوصل إلى نتائج حول سياسة سعر الصرف ودورها في التوازن الخارجي من خلال توازن ميزان المدفوعات، وبعض المؤشرات المرتبطة به، وذلك عن طريق المنهج الوصفي لتحليل وقراءة مختلف التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال هذه المدة، مع المنهج القياسي وذلك بتطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي RVAR، بسبب تعدد المتغيرات المستهدفة.

وبعد تطبيق نموذج الانحدار الذاتي على حالة الجزائر خلال هذه الفترة، والنتائج التي توصلنا إليها، بالإضافة إلى نتائج الدراسة الوصفية يمكن تفسير وتحليل هذه النتائج وفق النظريات الاقتصادية وبالاعتماد على النتائج التي توصلت إليها الدراسات على النحو التالي:

1- تشير اختبارات السببية إلى وجود سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ومختلف مكوناته، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تؤكد على عدم انقطاع الصلة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، حيث أن سعر الصرف يسبب أو يؤثر في ميزان المدفوعات من خلال جميع مكوناته في الأجل القصير كما أن معامل سعر الصرف (بإبطاء واحد) موجب والذي يدل على أن زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) تؤدي إلى نتائج إيجابية في رصيد ميزان المدفوعات، إلا أن هذا التأثير سيكون ضعيفاً بالنظر إلى قيمة المعامل. وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الوصفية حيث كان لسعر الصرف تأثير في بعض المراحل من الدراسة فقط، أي أن ذلك كان ضعيفاً جداً وذلك كان بسبب طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري الذي يعرف اختلالات هيكلية في القطاعات الانتاجية والخدمية، ويعتمد على النفط في الصادرات بنسبة 97 بالمائة، والتي تتأثر بسعر النفط في الأسواق الدولية بالدرجة الأولى.

كما بينت اختبارات السببية أن معدل الفائدة الحقيقي لا يسبب في ميزان المدفوعات، عكس ما تنص عليه النظريات الاقتصادية، بحيث أن رؤوس الأموال تتحرك اتجاه سعر الفائدة المرتفع، لكن هذا ما ينطبق على الجزائر في الواقع، ونتيجة هذا الاختبار تعكس حالة الجزائر، حيث أن ميزان المدفوعات الجزائري لا يستجيب لتغير معدل الفائدة الحقيقي بسبب كونه لا يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد، وهذا راجع إلى بيئة الاستثمار في الجزائر والتي تعتبر بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر رغم المقومات المتوفرة في الجزائر.

2- أما بالنسبة لدوال الاستجابة الدفعية وتحليل نتائج الصدمات على المتغيرات المفردة:

- **ميزان المدفوعات** من خلال المنحنى الناتج عن صدمة لسعر الصرف على ميزان المدفوعات؛ اتضح أنه توجد استجابة سلبية لسعر الصرف في السنة الأولى ثم يتحسن رصيد ميزان المدفوعات مباشرة في السنة الثانية ويحقق فائض بـ 4 مليار دولار، وهذه الاستجابة منتظرة وفق التحليل الاقتصادي الذي يفسر الاستجابة والتأثير الذي يقع على عنصرين أحدهما على السعر والآخر على الكميات، وذلك وفق المنحنى J، حيث يلاحظ على المدى القصير تدهور في الميزان التجاري لارتفاع أسعار الواردات وبقاء الصادرات ثابتة بسبب أن الطلب لم يستجب لتقلبات لأسعار ثم بعد تبدأ عملية الاحلال بالنسبة للمستهلكين المحليين للسلع المحلية، كما يتجه الطلب الخارجي للسلع المحلية نظرا لتدني قيمتها بسبب تخفيض العملة وترتفع الصادرات حتى تتحسن وضعية ميزان المدفوعات. وهذا ما حدث في فترات قليلة نتيجة توفر بعض الظروف المناسبة، لكن كان ضعيف جدا كما سبق وأشرنا اليه، بسبب حجم الصادرات النفطية الكبير جدا مقارنة بإجمالي الصادرات.

أما التراجع الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات في الفترة الخامسة، والذي يؤكد على الاستمرار في ارتفاع حجم الواردات، وحسب المنحنى J فإنه على المدى المتوسط الطويل يتولد التضخم المستورد بسبب المواد الأولية المستوردة واللازمة لتصنيع المواد المحلية التي يرتفع سعرها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (انخفاض قيمة العملة)، وهو ما ينتج عنه رفع الأسعار المحلية وتفقد السلع خاصية المنافسة. وهذا الواقع الذي تعرفه الجزائر والذي اتضح من خلال البيانات المتعلقة بحجم الواردات والمنحنى التصاعدي الذي اتخذته طيلة الفترة المدروسة، بسبب ارتفاع واردات التصنيع والمواد الغذائية، والتي تؤثر تكاليف الإنتاج وبالتالي فإنه سترتفع الأسعار وتفقد السلع خاصية المنافسة.

- أما فيما يتعلق بصدمة سعر النفط على ميزان المدفوعات فقد أشارت الاستجابة الفورية والموجبة على رصيد ميزان المدفوعات، فقد حقق فائض فاق 8 مليار دولار في السنة الأولى وهذا طبيعي بالنسبة لبلد كالجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة، لكن تراجع بشكل كبير في السنة الثانية وهذا ما يفسر أن ميزان المدفوعات يعتمد فقط على صادرات النفط، ذلك أن هذا ما لوحظ من خلال الدراسة حيث يحقق ميزان المدفوعات عجز عند تراجع سعر النفط، وما يساهم في حدة العجز هو كما سبق الإشارة اليه تصلب في الطلب على الواردات. عاد في مرحلة ثالثة على وضع التوازن، ويشير كذلك هذا الى أن الواردات تعتمد على الاحتياطي المحقق من حجم صادرات المحروقات، فبتدهور حجم الاحتياطات تتراجع الواردات ليتحسن بعدها رصيد ميزان المدفوعات.

- كما أن معدل الفائدة الحقيقي والذي لا يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال آثار الصدمة التي تظهر في الشكل أعلاه، بسبب بيئة الاستثمار في الجزائر أثر بشكل سلب على رصيد ميزان المدفوعات، ويؤدي الى ارتفاع الادخار المحلي مع الضعف الذي يشهده القطاع الإنتاجي والصناعي الجزائري مما يتسبب

في ركود اقتصادي ينتج عنه عدة اختلالات. ويعود أثر الصدمة الى التراجع مباشرة في السنة الثانية في حدود ضعيفة جدا الى يؤول الى الزوال في السنة الرابعة.

- نشير الى أنه من خلال اختبارات السببية فان معدل الفائدة الحقيقي لا يسبب بمفهوم قرانجر وعند مستوى معنوية 5% في ميزان المدفوعات، وهذا ما انعكس على أثر الصدمة كذلك حيث أنه لا تؤثر على ميزان المدفوعات إيجابيا كما أشرنا سابقا للأسباب التي حالت دون ذلك.

ان النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة والتي أجريت على الجزائر خلال الفترة 1986-2018، تشير إلى عدم انقطاع الصلة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات، والتي أثبتت وجود دور لسياسة سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات رغم طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي، الا أن هذا التأثير كان ضعيفا جدا لعدة أسباب، وأن نتائج التخفيضات التي تمت في إطار اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي رغم مساهمتها في تحسن طفيف في ميزان المدفوعات إلا أنها لم ترق إلى الأهداف المرجوة.

ان تطور ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر مباشرة بتطور صادرات المحروقات بسبب هيمنتها على اجمالي الصادرات في ظل تدهور باقي حسابات ميزان المدفوعات وضعف نسبة مساهمتها في تكوين رصيده، والتي نتجت عن عدة عوامل، أهمها الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات فقط، والتي لا تخضع لتحركات سعر صرف الدينار الجزائري. لذا لم يظهر أثر جلي لسياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

إن هذه النتائج والتي تعتبر غير متوافقة مع ما تنص عليه النظريات الاقتصادية التقليدية التي تنبأ بآثار قوية لسعر الصرف على التوازن الخارجي للاقتصاديات، جاءت بسبب عدم توفر شروط نجاحها في الجزائر، والتي تنطبق عليها أغلب الاختلالات التي تتوفر في الاقتصاديات النامية.

وبالرجوع الى نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على الدول النامية، نجد أن هذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات التي توصلت إلى انه لم يكن لسياسة سعر الصرف تأثيرا إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات حيث لم يحقق تخفيض قيمة العملة الأهداف المرجوة منه، كما تتفق بشكل كبير مع الدراسات التي تجرى على الدول النامية والنظرية بشكل أساسي حيث يبرز ضعف العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، المنظورة وغيرها، وهذا ما تم الوقوف عليه في الدراسة التي أجريت على العراق والجزائر والتي تعتبر دولة نفطية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد، مما تسبب في عدم فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق الأهداف المرجوة منها. بينما تتخلف هذه الدراسة مع تلك التي أجريت على دولة ليبيا رغم تميزها ببعض الخصائص الهيكلية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري.

وفي الأخير جاءت هذه الدراسة بنتائج تختلف وتتفق مع الدراسات التي أجريت حول البحث في هذه العلاقة، وبذلك فان دور سياسة سعر الصرف في يختلف من قطر لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، لذلك فان دراسة مثل هذه العلاقات شديدة الحساسية يتطلب البحث في عدة متغيرات أخرى شديدة الصلة، ولفترات طويلة.

## خلاصة الفصل

عرفت تسعيرة الدينار الجزائري تطورات هامة بداية من نشأة الدينار كعملة وطنية بعد الاستقلال الى غاية سنوات التسعينات نتيجة تحولات هامة في نظام الصرف المعتمد في الجزائر وبداية التخفيضات والتغيرات التي تلتها نتيجة اعتماد نظام الصرف العائم الموجه، كما شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطورات هامة نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري تسببت في اختلالات داخلية وخارجية، وكانت سياسة سعر الصرف من أهم الأدوات المنتهجة لعلاج الاختلالات الخارجية.

من خلال هذه المعالجة الوصفية التحليلية والدراسة القياسية (وذلك باستعمال برنامج EViews 10 ومنهجية شعاع الانحدار الذاتي المقيد) في هذا الفصل، والتي تمحورت حول هذه التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والتطورات التي شهدتها رصيد ميزان المدفوعات للجزائر طيلة هذه الفترة 1986-2018، خلصنا الى بعض النتائج والتي نلخصها فيما يلي:

- سجل ميزان المدفوعات عدة تطورات طيلة الفترة المدروسة لم تكن ناتجة عن تغير سعر الصرف الدينار الجزائري، بل حدثت لعوامل أخرى غيره، فبعض الحسابات سجلت عجز طيلة الفترة المدروسة، كما أن تدفقات الاستثمار الى الجزائر خلال هذه المرحلة لا تتأثر بتغير سعر الصرف، ولا بمعدل الفائدة الحقيقي بل لها علاقة بعوامل أخرى تتعلق بجاذبية الاستثمار والبيئة الملائمة له على مختلف مجالاتها.
- يبدو أن التخفيض له أثر طفيف على بعض مكونات ميزان المدفوعات، وفي حالات نادرة عند توفر بعض الظروف، وظهر ذلك في بعض المتغيرات، وبالتحديد بعيدا عن المحروقات التي تتغير بعوامل خارجية. وما ساهم في حجب هذا الأثر لسعر الصرف؛ اتساع الفجوة بين حجم عوائد المحروقات والصادرات الأخرى.
- ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للطلب الخارجي أهم عوامل ضعف تأثير سياسة سعر الصرف في الجزائر، وهو ما ينبىء باختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري. بالإضافة الى التنامي المفرط للواردات الذي لم يغير من مستوى الإنتاج ولا يتأثر بسياسة الصرف، مما ساهم في تسرب عكسي للعملة الصعبة.
- تبين اختبارات السببية أن سعر الصرف يسبب في ميزان المدفوعات، وهو أمر متوافق مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أن لسياسة سعر الصرف ارتباط وتأثير على وضع ميزان المدفوعات، بينما كان ذلك ضعيفا في حالة الجزائر، أما مدل الفائدة الحقيقي فلا يسبب في ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%، وهو مخالف للنظريات الاقتصادية، لكنه ينطبق على حالة الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- كما أن استجابة ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف بصدمة موجبة، كانت سالبة في السنة الأولى، ثم تتحسن تدريجيا في المدى القصير وهذا ما يوافق المراحل التي يفسرها المنحنى J حيث تكون في بداية الأمر الاستجابة سلبية ثم تتحسن في المدى المتوسط. كما أن استجابة ميزان المدفوعات لصدمة موجبة في سعر النفط تنعكس إيجابا في الفترة الأولى على ميزان المدفوعات، وهذا متوافق مع الواقع الاقتصادي، ثم بعد ذلك يتراجع رصيده نتيجة التنامي المفرط للواردات واستنزاف احتياطي الصرف.



خاتمة

## خاتمة

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة دور سياسة سعر الصرف في علاج الاختلالات الخارجية للاقتصاديات النامية من خلال دراسة الاقتصاد الجزائري باعتباره بلد نامي، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1986-2018، التي تمثل فترة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة النفطية التي شهدها العالم وبداية تجسيد حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت نتيجة اتفاقيات مبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي تضمنت سياسة الصرف كأحد الأدوات الأساسية للحد من الاختلالات الخارجية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على استعمال المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الظاهرة المدروسة وذلك بدراسة مختلف مراحل سياسة الصرف والنظام المتبع من طرف السلطات النقدية في الجزائر، وتحليل أرصدة ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة، للوصول الى أهم الآثار الناجمة عن تغيرات سعر الصرف ونظام الرقابة المتبع، في الحد من الاختلالات الخارجية، وذلك بالوصول الى توازن ميزان المدفوعات، كما تم الاعتماد على أدوات إحصائية وطرق كمية وهذا بالاستعانة ببرنامج EViews10 وذلك فق منهجية متجه الانحدار الذاتي المقيّد RVAR.

ورأينا نظريا أهمية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية بغية الوصول الى وضع التوازن - باعتباره أحد أهداف السياسة الاقتصادية- الذي تسعى الدول للوصول اليه، وذلك عبر مختلف أدواتها، والتي تعتبر عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة، والرقابة على الصرف أحد أبرز الوسائل التي يوصي بها صندوق النقد الدولي البلدان النامية التي تعاني من اختلالات خارجية، إلا أن نجاح سياسة تخفيض العملة وبلوغ الأهداف المرجوة منها يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي تساعد في ذلك، حيث أظهرت الدراسات أن سياسة تخفيض العملة تكون غير مجدية في بيئتها الاقتصادية التي تعاني من مشاكل اقتصادية عدة.

وللإشارة فانه لا بد من التفريق في مجال هذه الدراسات بين الاقتصاديات النامية النفطية التي تعتمد في صادراتها على المحروقات والمعادن بنسبة كبيرة جدا، من غيرها من الاقتصاديات النامية، وبذلك فان أغلب الاختلالات التي تعرفها بعض الاقتصاديات النامية النفطية على وجه الخصوص، سواء كانت فائضا أو عجز، لا تعني بالضرورة ضعف أو اخفاقا في الأداء الاقتصادي، انما قد يعزى الى عوامل أخرى غير متوقعة كالارتفاع الكبير في أسعار المحروقات في حالة الفائض، أو اللجوء استيراد بعض المعدات والآلات الضرورية للتنمية في مرحلة ما لهذه البلدان في حالة العجز.

تبنّت الجزائر برامج الإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في هذا المجال واتجهت نحو انزلاق تدريجي لسعر الصرف والخروج تدريجيا من نظام الصرف الثابت إلى نظام أكثر مرونة، وانهتجت بذلك نظام سعر الصرف المدار من خلال تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف ما بين البنوك، وهو ما يتطلب توفر احتياطي صرف كافي للحفاظ على قيمة العملة في حدود الأهداف المسطرة، الا أنه ورغم توفر ذلك للجزائر في مرحلة قبل الأزمة، الا أن ذلك لم يمنع حدوث تغيرات نحو تدهور قيمة الدينار الجزائري.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه سياسة الصرف نظريا في الحد من الاختلالات الخارجية للاقتصاديات والشروط المصاحبة لها المفروضة على الجزائر ضمن حزمة من الإصلاحات من طرف صندوق النقد الدولي في هذا الإطار، إلا أنه توصلنا من خلال الدراسة الى وجود تأثير لسياسة الصرف على ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة لكنه ضعيف جدا نتيجة للأسباب المذكورة، لا بد من دعمه بوسائل مساعدة وتوفير شروط نجاحها.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم الوصول اليها فيما يلي:

1- من خلال القراءة التحليلية في تطور ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2018 ولمختلف

الأرصدة المكونة له استنتجنا ما يلي:

- تخصص عالي في التجارة الخارجية للجزائر، ويتضح ذلك من خلال استحواذ صادرات المحروقات على نسبة 97% كمتوسط من اجمالي الصادرات طيلة الفترة المدروسة وهذا بدوره يوحي بعدة دلالات للاقتصاد الجزائري:

❖ ان تنامي الطلب على المحروقات في الأسواق الدولية وارتفاع سعر برميل النفط سيكون في صالح الاقتصاد الجزائري ما سيمكنه من تحقيق فوائض قياسية في ميزان المدفوعات، كما سيساعد على تكوين احتياطي صرف، قادر على مواجهة الصدمات الخارجية في حال حدوثها، وقدرة السلطات النقدية على إدارة سعر الصرف بحكم نظام سعر الصرف المدار الذي تتبناه الجزائر في هذه المرحلة.

❖ كما أن انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، في ظل هذه الظروف الهيكلية، سيلحق أضرار بالاقتصاد الجزائري ويتسبب في اختلالات خارجية تنعكس على التوازن الداخلي بحكم اعتماد موازنة الدولة على الجباية البترولية فقط.

❖ تدل هذه النسبة على اختلال الجهاز الإنتاجي للجزائر الذي رغم كل جهود الإصلاح والبرامج والمخططات التي الهادفة لتنويع الاقتصاد وللنهوض به، لم تتمكن السلطات من الخروج من التبعية للمحروقات.

❖ يسعر البترول في السوق الدولية بالدولار، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالدولار فأى تقلبات في سعره ستؤثر على حجم مداخل المحروقات، كما سيؤثر على احتياطي الصرف الذي يتشكل أساسا من هذه العملة الدولية.

- اقتصر صادرات الجزائر على عدد محدود من الدول وبقاء ذلك لمدة سنوات طويلة يجعل الجزائر عرضة للهزات الخارجية واستيراد الأزمات، حيث أن أي أزمة تقع لدى أحد زبائن الجزائر سينعكس ذلك مباشرة على حجم الصادرات الجزائرية وبالتالي سيؤثر على رصيد ميزان المدفوعات. كما أن هذا التصلب سيؤثر على مكونات احتياطي الصرف من حيث تنويع العملة الصعبة، والتي تعرف تقلبات فيما بينها.

- التنامي المفرط للواردات طيلة الفترة المدروسة مع عدم تغير هيكل الصادرات يشير الى أن هذه الواردات وان كانت أغلبها موجه للقطاع الانتاجي بما فيه الصناعي والزراعي يدل على فشل برامج التصنيع والمخططات الرامية

الى تنوع ورفع القدرة الانتاجية والخروج من التبعية للمحروقات. كما يدل كذلك على تآكل رصيد هام من احتياطي الصرف في الواردات.

- كما ان توزيع الواردات من حيث المناطق الجغرافية يشير الى استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من حصة الواردات، ويعتبر المورد الأساسي للجزائر، وهو الذي يتعامل بالأورو كعملة موحدة، حيث أن الأورو تفوق بعد نشأته على الدولار الأمريكي في الأسواق الدولية، وتعتبر متحصلات الجزائر منه في الصادرات، في حين أن الواردات تتم بالأورو، وبذلك فهذه التقلبات التي يعرفها سوق الصرف بين الأورو والدولار هي في غير صالح الجزائر منذ نشأ الأورو كعملة للاتحاد الأوروبي.

- ان ضعف رصيد حساب الخدمات يعكس مستوى التسرب العكسي للموارد تجاه الخارج، ويدل على ضعف حجم التوظيفات بالخارج مقارنة بالتي في الداخل، كما يدل على تردي مستوى الخدمات، بسبب لجوء الجزائر الى الدول الأجنبية المتطورة في هذا المجال من حيث كلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي كاللجوء الى كراء الطائرات ومصاريف الصيانة التي تتم من قبل الأجانب، كما أن المهاجرين يجذبون استثمار أموالهم بالخارج أو تحويلها في السوق الموازية. ويشير هذا أيضا أن قطاع السياحة في الجزائر يعرف ضعفا كبيرا نتيجة لعدة أسباب عاشها الجزائريون سنوات التسعينات مما تسبب في تغير وجهة السياحة نحو الخارج.

- يدل ضعف التحويلات من جانب واحد على ضعف في المنظومة المصرفية، خاصة في ظل تواجد فئة كبيرة من المهاجرين الجزائريين في الخارج، التي تتلقى صعوبات كبيرة في تحويل أموالها من العملة الصعبة الى الداخل حيث تفضل السوق الموازي على الرسمي في ذلك.

- بيئة غير جاذبة للاستثمار في الجزائر يدل عليها رصيد صافي الاستثمار الأجنبي، وتعود الأسباب الى ما سبق ذكره في هذا المجال، وذلك رغم توفر إمكانيات كبيرة من الموارد الطبيعية غير المستغلة وفي مختلف المجالات، أضف الى ذلك الطاقة البشرية الهامة والعاطلة رغم مؤهلاتها والتي تسعى دوما للخروج من الجزائر بشتى الطرق، كما أن توفر احتياطي الصرف كان بإمكان الجزائر تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، من توفير بنى تحتية قادرة على جذبها الى الجزائر وفي غيرها من المجالات.

- ان التخلص من المديونية نحو الخارج - التي أثقلت بها الجزائر منذ عقود مضت، وجعلت السلطات الجزائرية ترضخ للشروط والاملاءات التي تقدم من مختلف الهيئات الدولية والدول الدائنة، وتقبل بهذه الشروط في ظل التضحية بالجبهة الاجتماعية والفئات الهشة - ساعد السلطات الجزائرية في التركيز على مشاريع التنمية والنظر للأمام والسلطة الكاملة في اتخاذ القرارات خاصة في المجالات المالية والنقدية التي تؤثر في مجال التوازنات الاقتصادية.

- يعتبر احتياطي الصرف الكبير الذي حققته الجزائر طيلة الفترة المدروسة فرصة سانحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لم تستغل لعدة أسباب أهمها الفساد الإداري والمالي، رغم الاتفاقيات الدولية والقوانين الصادرة في هذا المجال،

مما ضيع فرصة على الجزائر وضيع معها رصيد هام من الاحتياطات بسبب هروب وتهريب العملة الصعبة الى الخارج دون وجه حق.

2- وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر، ومن خلال الدراسة الوصفية والقياسية التي تضمنتها الدراسة وذلك باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي، يمكن أن نلخص النتائج التي توصلنا اليها فيما يلي:

- سجل ميزان المدفوعات عدة تطورات طيلة الفترة المدروسة لم تكن ناتجة عن تغير سعر الصرف الدينار الجزائري، بل حدثت لعوامل أخرى غيره، فبعض الحسابات سجلت عجز طيلة الفترة المدروسة، كما أن تدفقات الاستثمار الى الجزائر خلال هذه المرحلة لا تتأثر بتغير سعر الصرف، ولا بمعدل الفائدة الحقيقي بل لها علاقة بعوامل أخرى تتعلق بجاذبية الاستثمار والبيئة الملائمة له على مختلف مجالاتها.
- يبدو أن التخفيض له أثر طفيف على بعض مكونات ميزان المدفوعات، وفي حالات نادرة عند توفر بعض الظروف، وظهر ذلك في بعض المتغيرات، وبالتحديد بعيدا عن المحروقات التي تتغير بعوامل خارجية. وما ساهم في حجب هذا الأثر لسعر الصرف؛ اتساع الفجوة بين حجم عوائد المحروقات والصادرات الأخرى.
- ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للطلب الخارجي أهم عوامل ضعف تأثير سياسة سعر الصرف في الجزائر، وهو ما ينبىء باختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري. بالإضافة الى التنامي المفرط للواردات الذي لم يغير من مستوى الإنتاج ولا يتأثر بسياسة الصرف، ساهم في تسرب عكسي للعملة الصعبة.
- تبين اختبارات السببية أن سعر الصرف يسبب في ميزان المدفوعات، وهو أمر متوافق مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أن لسياسة سعر الصرف ارتباط وتأثير على وضع ميزان المدفوعات، بينما كان ذلك ضعيفا في حالة الجزائر، أما معدل الفائدة الحقيقي فلا يسبب في ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%، وهو مخالف للنظريات الاقتصادية، لكنه ينطبق على حالة الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- تبين تحليل الصدمات أن استجابة ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف بصدمة موجبة، كانت سالبة في السنة الأولى، ثم تتحسن تدريجيا في المدى القصير وهذا ما يوافق المراحل التي يفسرها المنحنى J حيث تكون في بداية الأمر الاستجابة سلبية ثم تتحسن في المدى المتوسط. كما أن استجابة ميزان المدفوعات لصدمة موجبة في سعر النفط تنعكس إيجابا في الفترة الأولى على ميزان المدفوعات، وهذا متوافق مع الواقع الاقتصادي، ثم بعد ذلك يتراجع رصيده نتيجة التنامي المفرط للواردات واستنزاف احتياطي الصرف.
- بينت صدمة موجبة في معدل الفائدة الحقيقي أنه لم يؤثر تأثير إيجابي على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه المرحلة، ويعزى ذلك الى واقع بيئة الاستثمار في الجزائر طيلة هذه المرحلة.

## نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة:

- **الفرضية الأولى:** تم الوصول الى عدم صحة الفرضية، حيث تتعرض أغلب الدول النامية الى اختلالات حادة في توازنها الخارجية، لكن تختلف طبيعة هذه الاختلالات من دولة الى أخرى وذلك حسب الإمكانيات التي يتوفر عليها كل بلد، وكذا مراحل التنمية التي يمر بها الاقتصاد.
- **الفرضية الثانية:** تم الوصول الى عدم صحة الفرضية حيث يرتبط سعر الصرف نظريا بميزان المدفوعات بعلاقة ارتباط قوية الا أن الواقع العملي أثبت ضعف هذه العلاقة لدى الدول النامية بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي والتشوهات التي تعاني منها تلك الاقتصاديات.
- **الفرضية الثالثة:** توصلنا الى صحة الفرضية، حيث أن العديد من الدول النامية اعتمدت سياسة تخفيض العملة للحد من العجز المحقق في ميزان مدفوعاتها، وهذا نظرا للأساس النظري لعملية التخفيض في هذا المجال من جهة، وفرضها من طرف صندوق النقد الدولي في برامجه الرامية الى علاج الاختلالات الخارجية في الدول النامية، الا ان تحقيق نتائج إيجابية مشروط بتوفر عوامل نجاحها.
- **الفرضية الرابعة:** توصلنا كذلك إلى أن هذه الفرضية لم تكن صحيحة، بحيث أداة سعر الصرف لم تكن فعالة، وغير كافية أيضا في علاج اختلال التوازن الخارجي للجزائر، بل لا بد من دعمها بأدوات أخرى مساعدة بسبب عدم توفر شروط كافية لنجاحها.

من خلال الإجابة على هاته الفرضيات والنتائج المتوصل إليها نستنتج أهمية سياسة سعر الصرف في إعادة التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصادات النامية، لكن ما تسبب في عدم نجاعة هذه الأداة بالنسبة للجزائر خلال فترة الدراسة هو ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للطلب الخارجي واعتماد كلي على صادرات المحروقات، التي تحكمها عوامل خارجية اضافة الى أن التغيرات المتتالية لسعر الصرف وعدم استقرار الوضع وتوفر بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، أدى الى رصيد متدني جدا لحساب رأس المال، أثر على رصيد الميزان الكلي لميزان المدفوعات.

وهي النتائج التي تتفق مع الأسس النظرية المشار إليها ضمن الأدبيات النظرية للدراسة وذلك بسبب عدم توفر أسباب كافية لنجاح مثل هذه السياسات الاقتصادية في الجزائر، نظرا للاختلالات الهيكلية، كما أن النتائج المتوصل إليها تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي أجريت على بعض الدول النامية عموما كدولة العراق، وعلى الجزائر خصوصا، حيث توصلت الى ضعف سياسة سعر الصرف في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، والعودة به الى وضع التوازن، وتختلف مع بعض الدراسات بسبب الاختلاف الى المنهج المتبع وفترة الدراسة المعتمدة في الطرق القياسية حيث تختلف مع الدراسة التي تمت دولة السودان نتائجها التي تشير الى فعالية سياسة الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات رغم اعتماد هذا الاقتصاد على البترول في صادراته. كما أن النتائج المتوصل إليها تختلف تماما مع تلك

الدراسات التي أجريت على بعض الدول الناشئة، لأن المنطلقات النظرية للحصول نتائج ايجابية غير متوفرة في الجزائر. لذا ستبقى هذه النتائج المتوصل اليها في حالة الجزائر وبعض الاقتصادات النامية طالما لم يتغير واقعها الاقتصادي والاختلالات الهيكلية التي تعرفها.

### توصيات الدراسة:

بعد النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج ببعض التوصيات متمثلة في النقاط التالية:

- من الضروري بذل جهود من حيث الإصلاحات الهيكلية لغرض رفع الصادرات خارج المحروقات، والحد من التنامي المفرط للواردات، إذ لا يمكن لسعر صرف الدينار الجزائري أن يشكل المتغير التعديلي الوحيد، في ظل هذا الواقع الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري.
- العمل على الحفاظ على استقرار سعر الصرف في حدود القيمة الحقيقية له، وإعادة النظر في الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية من خلال رفع القيود المفروضة عليها في إطار الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال وتبني سياسة نقدية ومالية رشيدة لتوفير البيئة المناسبة له، خصوصا في ظل الاستقرار الأمني الذي تعرفه الجزائر.
- إن اعتماد نظام سعر الصرف المدار يتطلب رصيد كافي من احتياطي الصرف للقدرة على حماية العملة من التقلبات المفاجئة، لذلك لا بد من التفكير في بدائل لحماية الاقتصاد من الصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتي لا يمكن لسياسة الصرف معالجة الاختلالات الناجمة عنها في ظل الاقتصاد الريعي، مع ضرورة استغلال المراحل التي تحقق فيها المحروقات عوائد كبيرة للنهوض بالاقتصاد.
- إعادة النظر في القطاع المصرفي واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من اتساع رقعة سوق الصرف الموازي وتنظيمه ضمن الإطار القانوني، مع تقديم تسهيلات لتحويل الأموال من طرف المهاجرين بالخارج، وتوفير بيئة ملائمة للقطاع السياحي بالجزائر.
- من بين أهم أسباب التسرب العكسي (هروب وتهريب) للعملة الصعبة وتآكل احتياطي الصرف الذي لم ينعكس على نوع أو حجم ولا هيكل الإنتاج الوطني، وسجل نتائج سلبية على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، هو الفساد في أعلى مستوياته والذي ساهم في هذا التسرب بشتى السبل والوسائل، كان لا بد من مكافحته لحماية الاقتصاد، والتخفيف من حدة الاختلالات الخارجية.

### آفاق الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري لذا يمكن توسيع مجال الدراسة الى مجموعة من الدول غير النفطية أو اجراء دراسة مقارنة لدول تعتمد أنظمة مختلفة للصرف، كما أن المعطيات المعتمد عليها في الدراسة سنوية ويمكن توسيعها إلى بيانات شهرية أو تمديد السلسلة الزمنية الى سنوات أخرى، كما تم اعتماد سعر الصرف الاسمي ويمكن اعتماد سعر الصرف الحقيقي، أو إجراء دراسة مقارنة لبعض الدول والتكتلات الإقليمية والدولية؛ أو دراسة بعض المواضيع ذات الصلة بالتنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ملاحق



## ملحق رقم (01)

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

الوقود	منتجات أولية غير الوقود
<b>كومنولث الدول المستقلة</b>	
أذربيجان كازاخستان روسيا <sup>1</sup> تركمانستان <sup>1</sup>	أوزبكستان
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>	
بروني دار السلام تيمور-ليشتي	كيريباتي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جزر مارشال منغوليا بايوا غينيا الجديدة جزر سليمان توفالو
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>	
بوليفيا إكوادور ترينيداد وتوباغو فنزويلا	الأرجنتين شيلي غيانا باراغواي بيرو سورينام أوروغواي
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان</b>	
الجزائر البحرين إيران العراق الكويت لبنان عمان قطر المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية	أفغانستان موريتانيا السودان
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>	
أنغولا تشاد جمهورية الكونغو غينيا الاستوائية غابون نيجيريا جنوب السودان	بوركينافاسو بوروندي جمهورية إفريقيا الوسطى جمهورية الكونغو الديمقراطية كوت ديفوار إريتريا غينيا غينيا-بيساو ليبيريا ملاوي مالي سيراليون جنوب إفريقيا زامبيا

<sup>1</sup> تدخل تركمانستان، وهي ليست عضواً في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

المصدر: بنك الجزائر، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2018

## ملحق رقم (02)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة 2017-2019 بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية  
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة		
	2019	2018	2017	2019	2018	2017
العالم	1 700	1 495	1 601	1 314	986	1 601
الاقتصادات المتقدمة	950	761	1 095	917	534	1 095
أوروبا	570	364	539	475	419	539
أمريكا الشمالية	304	297	379	202	41-	379
الاقتصادات النامية	701	699	467	373	415	467
أفريقيا	42	51	12	5	8	12
آسيا	502	499	417	328	407	417
شرق وجنوب شرق آسيا	422	416	367	280	345	367
جنوب آسيا	52	52	11	12	12	11
غرب آسيا	28	30	39	36	50	39
أمريكا اللاتينية والكاريبي	156	149	38	42	0,1	38
أوقيانوسيا	1	1	0,1	1-	0,3-	0,1
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	50	35	38	24	38	38
الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية والصغيرة	40	39	6	0,4	2	6
أقل البلدان نمواً	21	22	2	1-	1	2
البلدان النامية غير الساحلية	26	22	4	0,5	1	4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	4	4	0,3	1	0,3	0,3

مذكرة: النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

الاقتصادات المتقدمة	55,9	50,9	68,4	69,8	54,1	68,4
أوروبا	33,5	24,3	33,7	36,1	42,5	33,7
أمريكا الشمالية	17,9	19,9	23,7	15,3	4,1-	23,7
الاقتصادات النامية	41,2	46,8	29,2	28,4	42,0	29,2
أفريقيا	2,4	3,4	0,8	0,4	0,8	0,8
آسيا	29,5	33,3	26,0	24,9	41,2	26,0
شرق وجنوب شرق آسيا	24,8	27,8	22,9	21,3	34,9	22,9
جنوب آسيا	3,0	3,5	0,7	0,9	1,2	0,7
غرب آسيا	1,6	2,0	2,4	2,7	5,1	2,4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	9,2	10,0	2,4	3,2	0,01	2,4
أوقيانوسيا	0,1	0,1	0,01	0,1-	0,03-	0,01
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	2,9	2,3	2,4	1,8	3,8	2,4
الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية والصغيرة	2,4	2,6	0,4	0,03	0,2	0,4
أقل البلدان نمواً	1,2	1,5	0,1	0,04-	0,1	0,1
البلدان النامية غير الساحلية	1,5	1,5	0,2	0,04	0,1	0,2
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0,2	0,2	0,02	0,1	0,04	0,02

المصدر: الأونكتاد قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

(١) من دون حساب مزدوج للبلدان التي تنتمي إلى فئات متعددة.

## ملحق رقم (03)

توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم بملايين الدولارات (1991-2001)

2001		2000		1999		1998		1997		1996-1991 المتوسط السنوي		السنوات المناطق
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
100	823825	100	1392957	100	1079083	100	686026	100	481911	100	254326	العالم
72	589379	80	1120528	76	824642	69	472265	56	269654	60,8	154641	الدول المتقدمة
												الدول النامية
2,3	18769	0,6	8489	1	12231	1,3	8928	2,2	10667	2	4606	إفريقيا
10	83725	7	95358	10	108225	12	82040	15,2	73275	10,5	27069	أمريكا اللاتينية والكاريب
12,7	106937	10,4	142209	11	108809	14,7	100316	22,6	109282	23,5	59826	آسيا
3	25015	2	26373	2	25145	3	22479	4	19033	3,2	8183	دول نامية أخرى

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2003، ص 249

## ملحق رقم (04)

تطور معدلات التضخم في العالم (2014-2018)

(نسبة مئوية)					
2018	2017	2016	2015	2014	
2.0	1.7	0.8	0.3	1.4	الدول المتقدمة
2.4	2.1	1.3	0.1	1.6	الولايات المتحدة
1.8	1.5	0.2	0.2	0.4	منطقة اليورو
1.0	0.5	-0.1	0.8	2.8	اليابان
2.5	2.7	0.7	0.0	1.5	المملكة المتحدة
2.2	1.6	1.4	1.1	1.9	كندا
1.9	1.8	0.9	0.5	1.5	الدول المتقدمة الأخرى
4.8	4.3	4.2	4.7	4.7	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
8.5	11.0	11.2	7.0	6.4	إفريقيا جنوب الصحراء
8.7	6.2	3.2	3.2	4.1	وسط وشرق أوروبا
4.5	5.5	8.3	15.5	8.1	رابطة الدول المستقلة
2.6	2.4	2.8	2.7	3.4	الدول النامية الآسيوية
11.4	6.7	4.9	5.5	6.5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
6.2	6.0	5.6	5.5	4.9	أمريكا اللاتينية والكاريب

(\*) معدل التضخم المقاس بمؤشر أسعار المستهلكين.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2018

## ملحق رقم (05)

المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب مجموعة الاستعمالات (2017-2018)

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2017			ANNEE 2018			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	936 428	8 438	18,32	999 795	8 573	18,56	1,60
Energie & Lubrifiants	221 034	1 992	3,42	118 429	1 015	2,20	-49,05
Produits Bruts	169 513	1 527	3,32	221 351	1 898	4,11	24,30
Demi-Produits	1 219 041	10 985	23,85	1 278 062	10 959	23,72	-0,24
Biens d'Equipements Agricoles	67 822	611	1,33	65 633	563	1,22	-7,86
Biens d'Equipements Industriels	1 553 020	13 995	30,38	1 566 618	13 433	29,08	-4,02
Biens de Consommation (non-alimentaires)	944 439	8 511	18,48	1 137 767	9 756	21,12	14,63
Total	5 111 297	46 059	100	5387655	46197	100	0,30

Valeurs en Millions

A l' Exportation	ANNEE 2017			ANNEE 2018			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	38 728	349	0,99	43 477	373	0,91	6,88
Energie & Lubrifiants	3 690 563	33 261	94,51	4 470 484	38 338	93,13	15,26
Produits Bruts	8 102	73	0,21	10 771	92	0,22	26,03
Demi-Produits	156 415	1 410	4,01	261 430	2 242	5,45	59,01
Biens d'Equipements Agricoles	32	0,29	-	35	0,30	-	-
Biens d'Equipements Industriels	8 619	78	0,22	10 467	90	0,22	15,38
Biens de Consommation (non-alimentaires)	2 256	20	0,06	3 874	33	0,08	65,00
Total	3 904 715	35 191	100	4 800 538	41 168	100	16,98

المصدر: المديرية العامة للجمارك، احصائيات التجارة الخارجية للجزائر 2018، ص 15

## ملحق رقم (06)

المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية (2017-2018)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2017		ANNEE 2018		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	20 298	44,07	21 099	45,67	3,95
Asie	12 369	26,85	11 557	25,02	-6,56
O.C.D.E ( Hors U.E )	5 953	12,92	5 837	12,64	-1,95
Amérique du Sud	3 209	6,97	3 546	7,68	10,50
Pays Arabes ( Hors U.M.A )	1542	3,35	1904	4,12	23,48
Autres Pays d' Europe	1 910	4,15	1 542	3,34	-19,27
Océanie	-	-	-	-	-
Pays du Maghreb Arabe ( U.M.A )	592	1,29	546	1,18	-7,77
Pays d' Afrique	186	0,40	166	0,36	-10,75
<b>Total</b>	<b>46 059</b>	<b>100</b>	<b>46 197</b>	<b>100</b>	<b>0,30</b>

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2017		ANNEE 2018		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	20 386	57,93	23 654	57,46	16,03
O.C.D.E ( Hors U.E )	6 465	18,37	6 950	16,88	7,50
Autres Pays d' Europe	40	0,11	40	0,10	0,00
Amérique du Sud	2 530	7,19	2 660	6,46	5,14
Asie	3 595	10,22	5 351	13,00	48,85
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes ( Hors U.M.A )	799	2,27	712	1,73	-10,89
Pays du Maghreb Arabe ( U.M.A )	1 273	3,62	1 669	4,05	31,11
Pays d' Afrique	103	0,29	132	0,32	28,16
<b>Total</b>	<b>35 191</b>	<b>100</b>	<b>41 168</b>	<b>100</b>	<b>16,98</b>

المصدر: المديرية العامة لجمارك، احصائيات التجارة الخارجية للجزائر 2018، ص 16

## ملحق رقم (07)

تطور أهم المنتجات المستوردة في الجزائر الفترة (2005-2017)

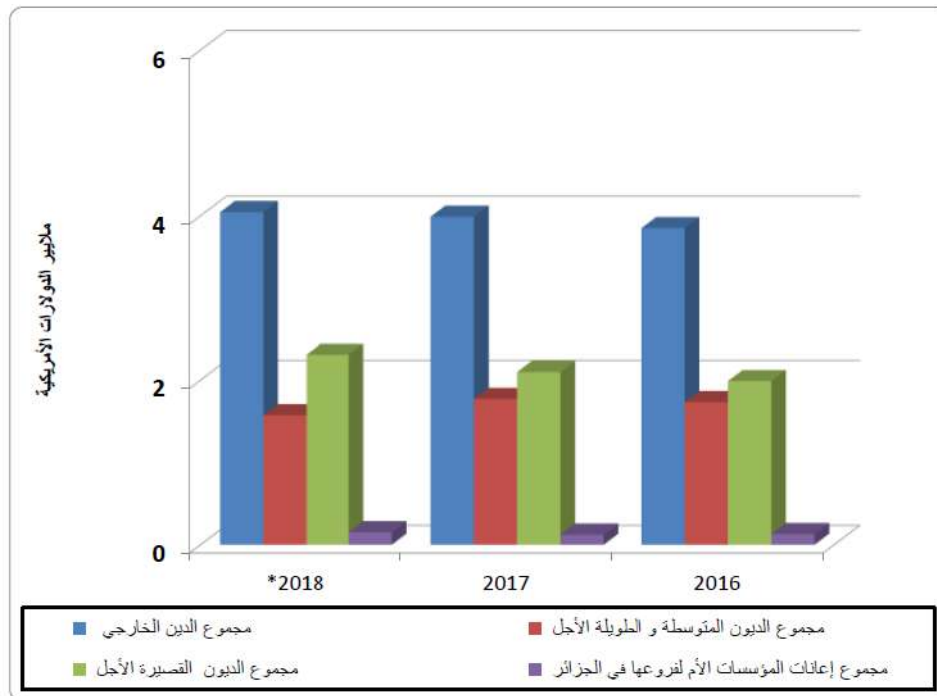
القيمة ملابيين دولار

المعدل = استيراد المنتج/الجمالي ل استيرادات

الموارد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل	المجموع
<b>معدات التجهيزات الصناعية</b>															
السيارات السياحية	911	939	1491	2029	1524	1456	2110	3909	3725	2963	1966	1342	1617	3,52	25 982
السيارات لتقل البضائع	626	706	961	1385	1466	1304	1569	2206	2225	2109	1365	709	472	1,03	17 101
تجهيزات الارتفاع	360	310	397	528	415	280	378	753	731	1048	1219	1245	1125	2,45	8 787
توربينات الغاز و اجزاؤها	101	242	338	653	644	1143	614	521	1213	1669	1214	527	284	0,62	9 162
الاطارات المطاطية جديدة	139	128	138	163	222	270	309	471	462	441	280	408	325	0,71	3 753
مركبات ذات الأغراض الخاصة	83	86	152	206	369	250	239	373	357	414	322	309	281	0,61	3 442
مخاريف الميكانيكية رافعات و رافعات الحفر	105	152	223	373	394	314	272	376	514	559	363	308	255	0,56	4 209
لوازم الصنابير	209	228	283	455	584	689	1087	365	394	442	389	495	474	1,03	6 096
جرارات بنصف مقطورة	147	225	282	359	433	375	314	346	355	378	232	318	259	0,56	4 023
الات اوتوماتيكية لمعالجة المعطومات	306	242	221	321	265	230	314	336	402	555	474	235	219	0,48	4 121
الات لفرز او غربلة او فصل او التسييل و سحق و طحن و خلط او عجن الأرض و اجزاؤها	139	219	250	308	325	303	317	345	342	515	639	302	308	0,67	4 312
المجموع الفرعي (1)	3 127	3 477	4 737	6 779	6 641	6 613	7 522	10 000	10 720	11 093	8 464	6 197	5 619	12,23	90 988

## ملحق رقم (08)

تطور قائم الدين الخارجي للجزائر خلال (2016-2018)



المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2019

## ملحق رقم (09)

نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (PP)

## UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		<u>At Level</u>						
		BOP	CC	DE	ER	FDI	PT	RIR
With Cons...	t-Statistic	-1.7101	-1.5723	-0.1946	-0.5137	-1.6378	-1.3557	-3.5042
	Prob.	<b>0.4168</b>	<b>0.4848</b>	<b>0.9294</b>	<b>0.8757</b>	<b>0.4522</b>	<b>0.5912</b>	<b>0.0144</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	**
With Cons...	t-Statistic	-1.5633	-1.5227	-2.1264	-1.5530	-1.8119	-2.0332	-4.1294
	Prob.	<b>0.7851</b>	<b>0.8004</b>	<b>0.5123</b>	<b>0.7890</b>	<b>0.6754</b>	<b>0.5617</b>	<b>0.0140</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	**
Without C...	t-Statistic	-1.7565	-1.6140	-1.1037	2.0390	-1.0004	-0.1935	-3.4984
	Prob.	<b>0.0751</b>	<b>0.0993</b>	<b>0.2389</b>	<b>0.9883</b>	<b>0.2778</b>	<b>0.6087</b>	<b>0.0010</b>
		*	*	n0	n0	n0	n0	***
		<u>At First Difference</u>						
		d(BOP)	d(CC)	d(DE)	d(ER)	d(FDI)	d(PT)	d(RIR)
With Cons...	t-Statistic	-5.8794	-5.3453	-4.3549	-3.9158	-6.4313	-4.6652	-17.0086
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0017</b>	<b>0.0053</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0001</b>
		***	***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-5.9032	-5.4959	-4.2248	-3.8434	-6.4265	-4.5429	-16.6560
	Prob.	<b>0.0002</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.0115</b>	<b>0.0274</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0054</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	**	**	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-5.9589	-5.4265	-4.2201	-3.0115	-6.5479	-4.7150	-16.8096
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0038</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***	***	***

## ملحق رقم (10)

نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (ADF)

## UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>						
		BOP	CC	DE	ER	FDI	PT	RIR
With Cons...	t-Statistic	-1.6298	-1.4869	-0.1946	-0.3642	-1.7712	-1.3027	-3.4945
	Prob.	<b>0.4562</b>	<b>0.5272</b>	<b>0.9294</b>	<b>0.9038</b>	<b>0.3874</b>	<b>0.6161</b>	<b>0.0147</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	**
With Cons...	t-Statistic	-1.6192	-1.5227	-1.7815	-4.6240	-1.9282	-2.0332	-4.2585
	Prob.	<b>0.7627</b>	<b>0.8004</b>	<b>0.6892</b>	<b>0.0055</b>	<b>0.6167</b>	<b>0.5617</b>	<b>0.0104</b>
		n0	n0	n0	***	n0	n0	**
Without C...	t-Statistic	-1.6830	-1.5381	-1.4467	1.5072	-1.0826	-0.1964	-3.4928
	Prob.	<b>0.0869</b>	<b>0.1146</b>	<b>0.1354</b>	<b>0.9645</b>	<b>0.2466</b>	<b>0.6076</b>	<b>0.0010</b>
		*	n0	n0	n0	n0	n0	***
		<u>At First Difference</u>						
		d(BOP)	d(CC)	d(DE)	d(ER)	d(FDI)	d(PT)	d(RIR)
With Cons...	t-Statistic	-5.8769	-5.3506	-4.3718	-3.9685	-6.4313	-4.7519	-7.1223
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0017</b>	<b>0.0047</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-5.8988	-5.4108	-4.2491	-3.9001	-6.4265	-4.6513	-6.9920
	Prob.	<b>0.0002</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0109</b>	<b>0.0242</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0041</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	**	**	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-5.9560	-5.4270	-4.1639	-3.0333	-6.5279	-4.7698	-7.2437
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0036</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews





## ملحق رقم (12)

## السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للجزائر خلال 1986-2018

	BOP	ER	PT	CC	DE	TR	FDI	RIR
1986	-1.49	4.71	13	-2.23	22.77	3.84	-0.01	0.82
1987	-0.35	4.84	17.7	-2.04	26.94	3.19	0.01	-4.44
1988	-0.96	5.93	14.2	-1.08	24.66	3.08	-0.008	-4.64
1989	-0.77	7.61	17.3	1.42	24.94	2.70	-0.003	-8.05
1990	-0.22	8.96	22.3	2.35	25.60	0.98	0.004	-17.08
1991	0.51	18.46	18.6	2.40	26.30	1.53	0.03	-29.77
1992	0.23	21.87	18.4	1.30	26.60	1.50	0.03	-11.42
1993	-0.01	23.35	16.3	0.80	25.72	1.51	0	-4.95
1994	-4.38	36.05	15.5	-1.84	29.48	2.60	0	-13.74
1995	-6.33	47.66	16.9	-2.24	31.57	2.10	0	-7.90
1996	-2.08	54.74	20.3	1.26	33.64	4.23	0.27	-4.04
1997	1.16	57.68	18.7	3.45	31.22	8.04	0.26	8.13
1998	-1.74	58.74	12.3	-0.91	30.47	6.84	0.5	15.10
1999	-2.3	66.57	17.5	0.10	28.31	4.40	0.46	-0.09
2000	7.49	75.25	27.6	8.85	25.26	11.90	0.42	-10.33
2001	7.19	77.26	23.1	8.06	22.57	17.96	1.18	10.03
2002	3.66	79.68	24.3	4.37	22.64	23.10	0.97	7.17
2003	7.47	77.39	28.2	8.84	23.35	32.92	0.62	-0.18
2004	9.24	72.06	36.0	11.11	21.82	43.11	0.62	-3.78
2005	16.94	73.35	50.6	21.18	17.19	56.18	1.06	-6.99
2006	17.73	72.64	61.0	28.95	5.61	77.78	1.76	-2.31
2007	29.55	69.36	69.1	30.54	5.60	110.18	1.37	1.48
2008	36.99	64.56	94.4	34.45	5.45	143.10	2.33	-6.37
2009	3.86	72.63	61.0	0.40	5.68	148.91	2.55	21.6
2010	15.32	74.39	77.4	12.14	5.56	162.22	3.48	-6.99
2011	19.34	72.85	107.5	19.70	4.40	182.22	2.04	-8.66
2012	10.95	75.55	109.5	11.91	3.67	190.66	1.54	0.48
2013	0.14	79.38	105.9	1.16	3.39	194.01	1.95	8.06
2014	-5.9	80.56	96.2	-9.29	3.73	178.94	1.52	8.31
2015	-27.52	100.46	49.5	-27.28	3.02	144.13	0.68	15.52
2016	-26.04	109.47	40.8	-26.22	3.84	114.13	1.58	6.39
2017	-21.77	110.96	52.4	-22.10	3.98	97.33	1.24	3.42
2018	-15.81	116.62	70.7	-16.69	4.04	82.12	0.63	-2.55

المصدر: بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي

## قائمة المراجع

## أولا - مراجع اللغة العربية

## الكتب

1. ابراهيم محمد الفراء، سعر صرف بين النظرية والتطبيق، دارنا العربية، القاهرة، 1992.
2. أسامة محمد بدر، ميزان المدفوعات المشكلات وسياسات العلاج، ط 1 دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة مصر، 2018
3. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2013
4. أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثاني المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2008.
5. بلعوز بن علي، محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر 2008
6. بلقاسم زايري، المالية والتجارة الدولية الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017
7. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
8. جبوري محمد، بوزيان محمد، أنظمة أسعار الصرف تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2018
9. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافي، دار النهضة العربية، بيروت، 1992
10. حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، ادارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، الأردن، 2011
11. رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1 مصر 2015
12. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، القاهرة، 1989،
13. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة 1987.
14. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا- الدار الجامعية الإسكندرية 1998
15. سامي خليل، النقود والبنوك، الكويت 1989.

16. سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار اللبنانية المصرية. 1993
17. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار اللبنانية المصرية، 1994
18. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1 الأردن  
2008
19. سلامية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016
20. شاعر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
21. الصادق علي وآخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1997
22. صبحي تادلوس قريضة، مدحت محمد العقاد. النقود والنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983
23. ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016
24. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007
25. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2000
26. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي. سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية. دار صفاء للنشر والتوزيع. ط 1 الأردن.
27. عبد المجيد قدي: مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2،  
2005، ص 118-123
28. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة، الجزائر، 2017،
29. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات. الدار الجامعية، مصر، 2016
30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ط 1، 2003.
31. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة، الأردن، 2012
32. عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، مقدمة في الاقتصاد الدولي، محاضرات جامعة المنوفية، 1997.
33. عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، دار أسامة، الأردن،  
2014.
34. علي توفيق الصادق وآخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف العربي ابوظبي 2002

35. علي حافظ منصور، أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، مصر، 1996
36. علي عصام الياور، أسعار صرف العملات (معالجة أزماتها من خلال التجارب الدولية)، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
37. فاطمة الزهراء خبازي: ادارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات أسعار الصرف المختلفة. مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018
38. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
39. محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، 1988.
40. محمد راتول: الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
41. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي دروس وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012
42. محمود حميدات وخليلي كرم زين الدين، سياسة وادارة أسعار الصرف في الجزائر،
43. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
44. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر. 2009
45. مروان عطوى، أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992.
46. مسعود مجيطنة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013،
47. مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج **EVIEWS** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019.
48. مصطفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية ط/1، بيروت، لبنان 2014،
49. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
50. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
51. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
52. نواز عبد الرحمن البيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007.
53. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، الجزائر 1996.

54. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات. اثرء للنشر والتوزيع. ط1 الاردن. 2010.
55. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثرء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
56. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط 1، دار جرير، عمان، 2006.
57. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني 2001.
58. يسري أحمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد الدولي. دار النهضة العربية بيروت. 1974.

## أطروحات الدكتوراه

59. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة الجزائر، 2011.
60. بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني- دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
61. بن أعمار بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.
62. بن الزاوي عبد الرازق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2007 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011.
63. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2019، الجزائر.
64. سمير ايت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، غ م، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.
65. سيد أعمار زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة، 1986-2016، أطروحة دكتوراه غ م، نقود ومالي، جامعة أدرار، الجزائر 2018.
66. لخضر عزي، صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 .
67. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي -التجربة الجزائرية- أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2000.

68. مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، (1985-2006) أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

## رسائل الماجستير

69. بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
70. بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1997.
71. بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، رسالة ماجستير غ م المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 2005.
72. بولويز عبد الوافي، تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010
73. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013
74. حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
75. حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
76. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غ م، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005،
77. خموري رحمة، سياسات سعر الصرف في الجزائر 1962-2010، رسالة ماجستير غ م، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2012.
78. زكراوي الخضر، تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار، رسالة ماجستير، غ م، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2000.
79. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007
80. عبد الوهاب زنقيله، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر خلال 1990-2014، رسالة ماجستير غ م، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.

81. عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينيات، رسالة ماجستير غ م جامعة الجزائر 2000.
82. ماجدة بنت مطيع عاشور، تأثير انظمه اسعار الصرف على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعته دول ناميه للفترة 1974-2006، رسالة ماجستير في اداره الاعمال جامعه الملك سعود المملكة العربية السعودية، 2009.

## مقالات ومجلات

83. آتيش جوش وأوما راماكريشنان هل أوجه العجز في الحساب الجاري لها أهمية؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2006.
84. آتيش غوش جوناثان أو ستري، اختيار نظام لسعر الصرف نظرة جديدة على سؤال قديم، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2009.
85. باري أيشينجرين ومايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1998.
86. بريري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول أيعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، ديسمبر 2005.
87. بريري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7
88. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السداسي الثاني، 2004.
89. رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومنسية، ورقة مقدمة الى منتدى الفكر العربي، ندوة الأرصدة العربية والمديونية الخارجية، عمان 1987، 196
90. روبا دوتا غوبتا وغيلدا فيرنانديز وسيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى، وبأي سرعة، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2006
91. سماعلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 21، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013.

92. الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر، الفرص والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، جامعة أدرار، جوان 2014
93. الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري، -<http://iefpedia.com/arab/wp>
94. شعيب بنورة، خياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5 سنة 2011
95. صالح نصولي، وآخرون، جهد جاد في شمال افريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل، مجلة التمويل والتنمية، م 29 ع 4، صندوق النقد الولي، ديسمبر 1996
96. عبد الحميد مرغيت، أسس اختيار نظام سعر الصرف الملائم في أدبيات الفكر الاقتصادي، مقال متوفر على، 2019/08/26
97. عبد الرزاق عبد الزاوي، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة .محمد خيضر -بسكرة- العدد 23
98. عبد النبي حسن يوسف، تخفيض النقود بين عجز المدفوعات وعجز السياسات، إدارة الأعمال، جامعة حلوان (بدون تاريخ).
99. عثمان نكار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني 2012، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
100. علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، أبوظبي، 1997.
101. الغوث ولد الطالب جدو، سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية وآثارها على ميزان المدفوعات، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، ع 8-2010.
102. قحاييرة آمال، أسباب نشأة أزمة الديون الخارجية للدول النامي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3
103. قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي var لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو السكاني في السودان للفترة 1960-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19 (02)، جامعة طيبة-المملكة العربية السعودية.
104. كالفو. أ.غويلرموا، كارلوس أ.فيغ، إحلال العملات في بلدان التضخم المرتفع ، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1993



105. كريم النشاشيبي، وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي - واشنطن، 1998.
106. مارك ستون هارلد أندرسون، رومين فيرون، أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008.
107. مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، 2008،
108. مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 1 مارس 2004.
109. محمد أحمد العريان، تعدد أسعار الصرف - تجربة الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1994.
110. محمد بن بوزيان وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجنت، ع 01، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002.
111. محمد بن بوزيان، زياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 22 ماي 2002 - البليدة، الجزائر.
112. مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، القاهرة، الجمعية: 1989
113. نشرة صندوق النقد الدولي: أسعار الصرف لا تزال مؤثرة على الاقتصاد، تحليل آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2015.

## التقارير

114. بنك الجزائر التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
115. بنك الجزائر التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
116. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018
117. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،
118. التقرير السنوي للمدير العام لصندوق النقد العربي لسنة 2014
119. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، جوان 2006
120. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، جوان 2012
121. بنك الجزائر، تقرير محافظ بنك الجزائر التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012
122. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي 31 2004

123. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي 41 2014
124. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2004،
125. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2014
126. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2018
127. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2019
128. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة. صندوق النقد الدولي 2009
129. نظم وسياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي 2002.
130. نشرة صندوق النقد الدولي: أسعار الصرف لا تزال مؤثرة على الاقتصاد، سبتمبر 2015

### ثانيا - مراجع اللغة الأجنبية

131. Hiouani, **le marché interbancaire des changes en Algérie**, Média-Bank, n°24 juin-juillet 1996
132. Charles P. Kind Keverger , **International capital Mouvement**, Cambridge University press, Great Britain, 1987.
133. Faugere J-P et voisin. **le système financier et monétaire international**, édition nathar .1994
134. Fernando Daniel Sedano, **Trade Adjustments To Exchange Rates In Regionalconomic Integration: Rgentina And Brazil**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005,
135. International Monetary Fund, «**Financial Organization and operation of the IMF**» – Treasurers Département, Pamphlet series N° 45, 6Edit, Washington, 2001.
136. Jacquemot Pierre, **Rôle du Taux de change dans l'Ajustement d'une Economie à faible revenu**, Revue Tiers Monde, n° 118, PUF 1989
137. K.R. Gupta, **International Economics** – révisé and enclarge edition, Atma Ram and sons, 1978
138. Kirchg.ssnr G. and Wolters J. (2007) "**Introduction to Modern Time Series Analysis**", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg. 2008

139. Kouider Boutaleb, **La politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D Le cas de l'Algérie**. Colloque international sur les politiques économiques en Algérie : réalités et perspectives, Tlemcen, 2004.
140. Michel Lelart, **Le Système Monétaire International**, 5ème ed, Edition la découverte, 2000
141. Mordechai E Kreinin, **International Economics**, the Dryden press, 1998,
142. Patrick Artus, **Economie des taux de change**, Edition Economica, Paris, 1997
143. Paul.R KRUGMAN et Maurice OBSTFELD, **Economie internationale**, 3ème Edition, Ouverture Eco, 2005
144. Roger Dehem, **Précis d'économie internationale**, DUNOD, 1982
145. SIMS C. A. "**Macroeconomics and Reality**". *Econometrica*, n48 1981
146. Talin Korancheliane, **the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience**, IMF working paper, July 2005
147. W. M. Scammel. **International Monetary Policy**. Second Edition. Machmillan . London. 1970.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	ملخص الدراسة
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة عامة
<b>01</b>	<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل نظري لسياسة سعر الصرف
03	المطلب الأول: سياسة سعر الصرف، التعريف والأهداف
03	أولاً: النظريات المحدد لسعر الصرف
03	1- نظرية تعادل القوة الشرائية
04	2- نظرية الأرصدة
04	3- النظرية الكمية
05	4- النظرية الإنتاجية
06	ثانياً: سياسة سعر الصرف
06	1- تعريف سياسة سعر الصرف
06	2- أهداف سياسة سعر الصرف
08	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف الأجنبي
10	المطلب الثالث: أنظمة وترتيبات أسعار الصرف
11	أولاً: أنظمة سعر الصرف الثابتة
11	1- تعريف الأنظمة التثبيتية لسعر الصرف
12	2- أنواع الأنظمة التثبيتية لسعر الصرف
12	أ- الربط المحكم
13	ب- أنظمة التثبيت التقليدي
13	ثانياً: أنظمة أسعار الصرف المرنة
15	ثالثاً: أنظمة سعر الصرف الوسيطة
16	المبحث الثاني: مدخل نظري للتوازن الخارجي

16	المطلب الأول: التوازن الخارجي كأحد أهداف السياسة الاقتصادية
16	أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات
17	1- التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات
21	2- التفسير الاقتصادي للأرصدة ميزان المدفوعات
23	3- الأهمية الاقتصادية والمالية لميزان المدفوعات
23	ثانياً: لماذا البحث عن التوازن الخارجي
24	المطلب الثاني: التوازن الخارجي ودوافع الاختلال في ميزان المدفوعات
24	أولاً: التوازن الخارجي
24	1- التوازن الحسابي
25	2- التوازن الاقتصادي
25	3- التوازن الظاهري والتوازن الحقيقي
27	ثانياً: الاختلال في ميزان المدفوعات
27	1- طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات
28	2- أسباب العجز في ميزان المدفوعات
29	المطلب الثالث: المناهج النظرية لتعديل الخلل في ميزان المدفوعات
29	أولاً: النظريات المفسرة لاختلال ميزان المدفوعات
29	1- النظرية الكلاسيكية
30	2- النظرية الكينزية
30	ثانياً: التسوية في ميزان المدفوعات
31	1- آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات
31	أ- آلية التسوية في النظرية الكلاسيكية
33	ب- آلية التسوية في النظرية الكينزية
35	ت- آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية
35	2- التصحيح الإداري لاختلالات ميزان المدفوعات
40	خلاصة الفصل
41	الفصل الثاني: سياسة سعر الصرف كأداة لتعديل اختلال التوازن الخارجي
42	تمهيد
43	المبحث الأول: تعديل اختلال التوازن الخارجي وسياسة تحويل الانفاق
43	المطلب الأول: الرقابة على الصرف لإعادة التوازن لميزان المدفوعات
43	أولاً: مفهوم الرقابة على الصرف
45	ثانياً: أشكال الرقابة على الصرف

47	ثالثا: آثار تطبيق الرقابة على الصرف
48	<b>المطلب الثاني: تخفيض قيمة العملة لعلاج اختلال التوازن الخارجي</b>
48	أولاً: أهداف عملية التخفيض
49	ثانيا: مؤشرات التوجه نحو التخفيض
51	<b>المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة</b>
51	أولاً: أسلوب المرونات
51	1- مبادئ المنهج
53	2- آلية تصحيح الاختلالات
54	3- تقييم المنهج
54	ثانيا: أسلوب الاستيعاب
54	1- مبادئ المنهج
56	2- آلية تصحيح الاختلالات
57	3- تقييم المنهج
57	ثالثا: الآثار الناتجة عن المغالاة في تحديد سعر الصرف
59	رابعا: السياسات التكميلية
60	<b>المبحث الثاني: الدراسات السابقة</b>
60	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
64	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
67	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
71	<b>خلاصة الفصل</b>
72	<b>الفصل الثالث: الاختلالات الخارجية للدول النامية في ظل النظام النقدي الدولي</b>
73	تمهيد
74	<b>المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على ميزان المدفوعات</b>
74	المطلب الأول: البنية الاقتصادية للدول النامية
74	أولاً: التخصص العالمي في تجارتها الخارجية
75	ثانيا: تخصص عالمي على مستوى الزبائن
76	ثالثا: بطالة في الموارد
76	رابعا: تصلب في الطلب على الواردات
77	خامسا: ضعف أسواق رؤوس الأموال
78	سادسا: انتشار الضغوط التضخمية
78	<b>المطلب الثاني: انعكاس طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية على اقتصاد الدول النامية</b>

78	أولاً: أثر بنية العلاقات الاقتصادية على الاقتصاديات النامية
78	1- انتقال الأزمات واستيراد التضخم
79	2- استنزاف الاحتياطات النقدية الدولية
80	3- الوقوع في فخ المديونية الخارجية
82	4- هروب وتهريب رؤوس الأموال المحلية الى الخارج
83	ثانياً: الآثار الناجمة عن الاختلالات الخارجية للدول النامية
83	1- الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد
84	2- الأثر على سعر صرف العملة المحلية
84	3- الأثر على عجز الموازنة
84	4- الأثر على التبعية الاقتصادية
84	5- الأثر على معدل النمو الاقتصادي
86	<b>المطلب الثالث: البحث عن التوازن الخارجي للمدفوعات في الاقتصاديات النامية</b>
87	أولاً: استعمال الأرصدة المتاحة
87	ثانياً: الاقتراض من الخارج
88	ثالثاً: الحصول المساعدات المالية
88	رابعاً: أساليب أخرى
88	-رفع سعر الفائدة
90	-تخفيض قيمة الوحدة النقدية
90	وضع قيود على التجارة وحركة رؤوس الأموال
91	<b>المبحث الثاني: إدارة أنظمة وسياسات الصرف في الاقتصاديات النامية</b>
91	<b>المطلب الأول: محددات اختيار أنظمة الصرف الملائمة للاقتصاديات النامية</b>
92	أولاً: نموذج ماندل فلمنج
93	ثانياً: معايير منطقة العملة المثلى
95	ثالثاً: معايير الخصائص الهيكلية للاقتصاد
99	<b>المطلب الثاني: تقلبات أسعار الصرف في الاقتصاديات النامية وأزماتها</b>
99	أولاً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
100	ثانياً: أزمات سعر الصرف
100	1- نماذج الجيل الأول
101	2- نماذج الجيل الثاني
101	3- نماذج الجيل الثالث
102	<b>المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وتحقيق الأهداف والخارجية</b>



103	أولاً: قاعدة سعر الصرف الحقيقي
104	ثانياً: سياسات سعر الصرف ضمن برامج صندوق النقد الدولي
105	1- مفهوم برامج التثبيت الاسمية القائمة على سعر الصرف
106	2- مشاكل أدوات التثبيت الاسمية القائمة على سعر الصرف
106	3- انعكاس سياسة سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال
107	4- انعكاسه على ميزان المدفوعات
108	خلاصة الفصل
109	<b>الفصل الرابع: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وتعديل الاختلالات الخارجية</b>
110	تمهيد
111	المبحث الأول: نظم سعر صرف الدينار الجزائري
111	المطلب الأول: تطور نظام الصرف بعد نشأة الدينار الجزائري
111	أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة
112	ثانياً: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة 1973
114	المطلب الثاني: التسيير الحركي لسعر الصرف بعد أزمة 1986
116	أولاً: الانزلاق التدريجي
116	ثانياً: التخفيض الصريح
118	المطلب الثاني: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994
119	أولاً: نظام جلسات التثبيت
120	ثانياً: سوق الصرف البنينة
121	المبحث الثاني: قراءة في ميزان مدفوعات الجزائر خلال 1986-2018
121	المطلب الأول: رصيد الحساب الجاري للجزائر
121	أولاً: تطور رصيد الميزان التجاري
122	1- الصادرات الجزائرية
127	2- الواردات الجزائرية
131	3- تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر
133	ثانياً: تطور رصيد ميزان الخدمات
135	ثالثاً: تطور رصيد ميزان التحويلات
136	رابعاً: تطور رصيد ميزان العمليات الجارية
138	المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية وتطور حساب رأس المال للجزائر
138	أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
141	ثانياً: المديونية الخارجية للجزائر

142	ثالثاً: احتياطي الصرف للجزائر
143	رابعاً: حساب رأس المال
144	<b>المطلب الثالث: ادارة سعر الصرف لعلاج الاختلالات الخارجية في الجزائر</b>
144	أولاً: اختلالات ميزان المدفوعات للجزائر
147	ثانياً: مسار سياسات سعر الصرف في الجزائر
147	1- الرقابة على الصرف
156	2- سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بعد 1986
159	<b>خلاصة الفصل</b>
160	<b>الفصل الخامس: اختبار أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 86-2018</b>
161	تمهيد
162	<b>المبحث الأول: تغيرات تسعيرة الدينار الجزائري وأثرها على ميزان المدفوعات</b>
162	<b>المطلب الأول: تطور تسعيرة الدينار الجزائري</b>
162	أولاً: ثبات تسعيرة الدينار الجزائري
163	ثانياً: التسيير الحركي لتسعيرة دينار الجزائري
165	ثالثاً: تسعيرة الدينار الجزائري الحديثة
168	<b>المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1986-2018</b>
170	<b>المطلب الثالث: استجابة ميزان المدفوعات لتغيرات سعر الصرف</b>
172	- المرحلة الأولى خلال 1986-1999
173	- المرحلة الثانية خلال 2000-2008
174	- المرحلة الثالثة خلال 2009-2018
176	<b>المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر</b>
176	<b>المطلب الأول: أدبيات نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR</b>
176	أولاً: عموميات نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR
178	ثانياً: بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي var
180	ثالثاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR
181	<b>المطلب الثاني: الطريقة والأدوات</b>
182	أولاً: تحديد متغيرات الدراسة وخصائصها
185	ثانياً: دراسة استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات
188	ثالثاً: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي
189	<b>المطلب الثالث: النتائج والمناقشة</b>
189	أولاً: دراسة استقراره نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقيد

191	ثانيا: الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي
196	ثالثا: مناقشة النتائج
200	خلاصة الفصل
201	خاتمة
207	المراجع
217	الملاحق
227	الفهرس